

وأيضاً إن العبد يقدر بإقدار الله إياه، فلا يجوز أن يقدر بإقدار من ليست له القدرة عليه، كما لا يجوز أن يعلم بإعلام من لا علم له به. أو لا يرى أنه إذ لم يجز لأحد القدرة على إقدار غيره على شيء [إذا] لم يقدر هو عليه، ومن له علم يُعلم به غيره لم يجز أن لا يعلم هو، فمثله الذى بيّننا. وإذا [قد] ثبت قدرة الله عليه<sup>١</sup>، وما يقدر [١٢١ظ] / الله عليه فهو محال وجوده بغيره<sup>٢</sup>، ثبت أنه خالق ذلك.

وأيضاً إن العالم لا يخلو من الأعراض والاجسام. وكل أنواع الأعراض أمكن فى الحقيقة أن يكون<sup>٣</sup> فعلاً لغيره<sup>٤</sup>، فيكون العالم لله ولخالقه من طريق الإنشاء والوجود، وفى ذلك بطلان القول بوحداية صانع العالم. ولم يختلف أهل الإسلام فى إطلاق القول بأن صانع العالم واحد. وقول من يُبطل قوله عند التحصيل هذه الجملة التى شارك فيها الجميع مردود بالجملة، على نحو قول الله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>٥</sup>، وقوله: «إله كل شيء»<sup>٦</sup>. إن قول الناس [الذى] فى التحصيل يجعل له شبيهاً وعدلاً فى العباد منقوض بتلك الجملة، وإن استحال<sup>٧</sup> فمثله الأول؛ بل الأول أحق، لأنه طريق العلم بالحرف الثانى؛ وهو

١ م : إذا.

٢ م : ثبت. يجوز أن يكون الفعل مذكراً بشرط ألا يكون الفاعل مؤنثاً حقيقياً.

٣ أى على فعل العبد.

٤ ك : وجود بغير.

٥ م : أن تكون.

٦ هذه الفكرة مبنية على رأى المعتزلة، لأن الأفعال البشرية الحاصلة عن أعراض مختلفة لا تنسب عندهم إلى الله.

٧ سورة الشورى، ٤٢ / ١١.

٨ لعله يقصد قول الله تعالى: ﴿ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه﴾ (سورة الأنعام، ٦ / ١٠٢). انظر أيضاً: سورة المؤمن، ٤٠ / ٦٢.

٩ ك : من أفى.

١٠ ك م : احتال.

١١ أى إذا كان وجود شريك ونظير لله تعالى محالاً فكذلك الرأى الذى ادعى به المعتزلة محال.

ان في تحقيق العالم تحقيق الوحدانية للخالق، وبه يسلم له القول بأن ﴿ليس كمثله شيء﴾<sup>١</sup>، وأنه الواحد لا شريك له. فإذا ثبت<sup>٢</sup> العالم بشركاء له فيه لم يكن هو أحق بأن «ليس كمثله شيء» من أن يكون كمثله<sup>٣</sup> أشياء، أو أن يكون إليها<sup>٤</sup> لما أنشأه وأخرجه من العدم إلى الوجود من غيره في ذلك. **ولا قوة إلا بالله.**

وأيضاً إنه لو لم يكن خالقاً لأفعال الخلق لكان<sup>٥</sup> عامة حججه<sup>٦</sup> التي أظهرها على أيدي رسله والتدبير الذي جرى عليه من أمر عالمه من أول ما أنشأ<sup>٧</sup> خلقه إلى آخر ما ينتهي إليه أمره منتقضاً فاسداً، لولا مساعدة خلقه له فيما دبر من البقاء وفيما جعل من العدم [و] فيما أنشأ من النسل، إن ذلك كله مما ظهر بأفعال خلقه وتم به. وليس بحكيم ولا قادر من أراد أن يظهر حجة لا يقدر عليها<sup>٨</sup> إلا بالمعونة: بعلم غيره وفعله، [١٢٢] / بل هو جاهل عاجز. فثبت أنها كلها ظهرت بما خلقها على يدي من شاء كيف شاء على ما شاء، جل ثناؤه.

وأيضاً إن القياس مما لا يخلو من أن يكون مستعملاً فيما نحن فيه أو لا؛ فإن كان لا يستعمل بطل مذهب الخصوم في معرفة الصانع، لارتفاع الحواس عنه، فيجب معرفته بذلك، وهو على الاستدلال بالشاهد. ثم نجد<sup>٩</sup> جميع المعاني التي هي للعالم بأعراضه

١ - م - بأن.

٢ - سورة الشورى، ٤٢ / ١١.

٣ - م : أثبت.

٤ - م : مثله.

٥ - ك : لمكان؛ م - لكان؛ م هـ : جاءت بعدها في النص : لمكامة.

٦ - م : حجة؛ م : [ لما قدر على إظهار ] حجته.

٧ - ك م : أنشأه.

٨ - ك : عليه.

٩ - م : بم تحجب.

انقلاب الآخر. وإذا كان كذلك فيقتصر الجزاء على 'قدر المجزى' [به]، والله وعد جزاء  
الحسنة بعشر أمثالها، ثبت أن خلق فعل الإيمان حسناً لله. **ولا قوة إلا بالله.**  
وبعد، فإن الله تعالى ذم الذين يحيون<sup>١</sup> أن يُحمدوا بما لم يفعلوا<sup>٢</sup>، ثم ألزم عباده الشكر  
له على الإيمان، والحمد لله على الإنعام<sup>٣</sup>؛ لم يجوز أن يكون غير خالق لذلك فيستأدى<sup>٤</sup>  
الحمد على ما لم يفعله، والشكر على ما لم يُسَدِّ إلى أحد به. **ولا قوة إلا بالله.**  
وأيضاً إن معنى فعل الله هو الإبداع والإخراج من العدم إلى الوجود، وصيرت المعتزلة  
ذلك معنى فعل العبد<sup>٥</sup>؛ ثم جعلت للعبد قدرة على الكسب، ولم تجعل لله؛ فصار العبد  
بذلك أعظم في القدرة، إذ هي 'تقع على مختلف الأمر من الله'؛ إذ قدرته ترجع<sup>٦</sup> إلى  
أحد الوجهين<sup>٧</sup>. وما يبين [ذلك] أن كل شيء فعله نوع [واحد] جعلوه<sup>٨</sup> طباعاً، ومن كان

١ ك : عن.

٢ ك م : بعشرة.

٣ وذلك في قول الله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها﴾ (سورة الانعام، ٦ / ١٦٠).

٤ ك : قالوا ويحيون؛ م : قالوا وتحبون.

٥ لم يشير محقق نسخة م<sup>٥</sup> إلى أن هذه العبارة جزء من الآية الكريمة الواقعة في سورة آل عمران  
(١٨٨ / ٣)، يقول الله تعالى فيها: ﴿ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحيون أن يُحمدوا بما لم  
يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ولهم عذاب اليم﴾.

٦ م : الأنعام.

٧ م : فيستأدى.

٨ ك - (العبد) صح هـ.

٩ أى قدرة العبد.

١٠ أى نسبة إلى فعل الله.

١١ ك : يرجع.

١٢ أى إلى الخير فقط.

١٣ لعل المراد بهم هم الفلاسفة.

فعلين جعلوه اختياراً<sup>١</sup> عن قدرة، فيجب في الأول كذلك. وذلك هو الحق عند المعتزلة؛ لأنهم يجعلون للعبد قدرة على منع الرب عن فعله فيما ينفي<sup>٢</sup> الخيرة [عنه<sup>٣</sup>]، ولا يجعلون مثله لله إلا أن يذهب عنه<sup>٤</sup> قدرة العبد. وإذا ثبت أن في نفي خلق الأفعال تحقيق ذلك - وذلك مما ياباه العقل والسمع جميعاً - ثبت أن الله خالق الأفعال كلها. ولا قوة إلا بالله.

ثم الأصل أن مذهب الثنوية والمجوس في صرف خلق العالم إلى اثنين، وأنهم يوافقون<sup>٥</sup> أهل التوحيد على أن الإله الحكيم الحق [١٢٣ و] / الذي لم يجز ولا يجوز<sup>٦</sup> واحد عليهم قدير، فمن أرى عليهم حتى جعل خلق العالم لمن لا يحصى عددهم وأبطل<sup>٧</sup> أن يكون للإله<sup>٨</sup> الذي قال الخلق بالوهيته قدرة خلق أكثر العالم، [فهو]<sup>٩</sup> أحق بالذم ممن نزوه عن الشرور والقبائح. ولا قوة إلا بالله.

ومما يقولون في فعل العباد مما فيه قبح الإضافة إلى الله تعالى في خلق ذلك من أن فيها فواحش ومناكير ونحو ذلك، فيه مثل ذلك للثنوية والمجوس في الجواهر: أن فيها قبائح وخبائث وأقذاراً وأنتاناً. ومع ما إضافة تلك الأشياء إلى الله فليست هي - عند التفسير بأن الله تعالى خلقها قبائح [و]<sup>١٠</sup> فواحش من مرتكبيها، مخالفة للمحاسن والمصالح من أفعالهم - بأقبح ممن يقول: هو رب الأقدار وإله الخزي [و] النكال، ومليك الشياطين

<sup>١</sup> م : اختياراً.

<sup>٢</sup> ك هـ : (يبقى) خ؛ م + عنه؛

م هـ : صححت على الهامش: يبقى، والياء غير منقوطة، والأصل أقرب إلى الصواب.

<sup>٣</sup> أى عن العبد.

<sup>٤</sup> أى عن الفعل؛ أى إلا أن لا تتعلق قدرة العبد إلى هذا الفعل.

<sup>٥</sup> ك : وأن يوافقون؛ م : وأن يوافقوا؛ م هـ : فى الأصل يوافقون.

<sup>٦</sup> م : لم يجز ولا يجوز.

<sup>٧</sup> ك م : وأبطلوا.

<sup>٨</sup> ك : الإله.

<sup>٩</sup> م : [فهم].

<sup>١٠</sup> ك : من يقولوا؛ م : ممن يقولوا.

والفجّار. ثم لم يُمنع [ هذا ] القول بتحقيق الربوبية له على كل شيء والإلهية، وإن كان على التفسير في الإضافة من الوجه الذي بيّننا قبيحاً سَمِجاً، فمثله جميع ما عليه وصف أفعال الخلق. **ولا قوة إلا بالله.**

### [ أقاويل المعتزلة في أفعال الخلق وبيان فسادها ]

ثم نذكر ما تعلق به هذه الفرقة التي ظنت أنهم فرسان الكلام، وأنهم المخصوصون في العلم به من بين الأنام؛ ليعلموا بذلك جرأتهم في الدعوى وتبعدهم عند التحصيل عن احتمال اسم عوام أهلهم، فضلاً عن مجاورة خطاء حذّاقهم. ونظهر إن شاء الله تعالى لمن تأمل ما ذكرت عدولهم عما توجهه حقيقة النظر، ونبين ما استتروا به من الآيات، ليعلم أنهم لو وقفوا<sup>١</sup> على طرف منها<sup>٢</sup> لنالوا خير الدارين، فضلاً من أن يظفروا بحقيقتها. **ولا قوة إلا بالله.**

فاحتج من يابى القول به<sup>٣</sup> في خلق الأفعال: أوّل شيء أنهم أمروا بها ونهوا عنها - وذكروا الآيات في الأمر بها والنهي - ولو جعلناها خلقاً له لكان يصير كأنه أمر [ ١٢٣ ظ ] / نفسه ونهى عن خلق ذلك.<sup>٤</sup>

[ قال الفقيه رحمه الله: ] فيقال لمن احتج به: أتقول أمر العبد بخلق الإيمان ونحوه، ونهى عن خلق الكفر ونحوه؟ فإن قال: بلى، صرح بأن الله تعالى أمر الناس أن يكونوا خالقين، وقد أبى المسلمون أن يكون غيره خالقاً، ولم يختلف المسلمون في جواز عبادة

١ ك م : قبيح سمح.

٢ م : مجاوزة.

٣ ك : احطار؛ م : أخطاء.

٤ ك م : دققوا.

٥ أى من الآيات.

٦ أى بخلق الله أفعال العباد.

٧ أى لكان يصير الله وكأنه أمر نفسه بخلق الإيمان والأعمال الصالحة ونهاها عن خلق السيئات.

الخالق مطلقاً، وأن الخالق هو الرب وهو الإله؛ فيجب بهذا جعل كل عبد كذلك، وذلك مما أباه الجميع. وإن قال: لا، قيل: فإذا لم يوجب الأمر بالفعل والنهي عنه أمراً بالخلق ونهياً عنه لم قلت: إنه لو كان الله خالق ذلك لوجب الأمر له والنهي عنه، ولم يثبت من الوجه الذى فيه الأمر والنهي أمر<sup>١</sup> بالخلق وغيره؟

ثم يقال له: حدثنا عن الإيمان والكفر، هل يخلوان من أن يكونا شيئين عرضيين، وحركتين دليلين على حدث الفاعل، وحجتين على حكمة الرجل وسفهه، ومُظهِرَى علمه وجهله؟ لا بد من بلى، لما فيهما هذه الوجوه كلها. فيقال: هل الأمر والنهي بالفعل<sup>٢</sup> موجباً الأمر والنهي بهذه الوجوه التى فى فعله ذلك؟ فإن قال: نعم، أحال، لما فى كفره دليل سفهه، وهو من حيث الدلالة صدق، ومحال النهى عنه من ذلك الوجه، ولأن كثيراً منهم لا يعرفون تلك الصفات له<sup>٣</sup>، لم يجز الأمر لذلك من ذلك الوجه ولا النهى، فلا بد من المساعدة لهم فى ذلك. فيقال له: ما منع أن يكون ذلك خلق، وليس فى ذلك أمر لنفسه بالخلق ولا نهى؟ ثم استقام فى العقل الجهات التى بيّنا. مع ما أوصاف الإضافات أن ذا أصغر من ذا أكبر، وأخير وأشر، وأقبح وأحسن من ذلك وأعظم فى الحجة وأضعف وأضعف وأقوى، وأنه حدث وموجود، وغير ذلك مما يكثر وصفه، و [مع ذلك] لا يوصف شئ<sup>٤</sup> [١٢٤و] / من ذلك بالشر والخير من جميع الوجوه ولا بالطاعة والمعصية، فجائز خلقها، ولا يوصف من ذلك الوجه بطاعة ولا معصية، ولا خير ولا شر، ولا أمر ولا نهى، ولا شئ مما له الفعل<sup>٥</sup>. والله الموفق. وعلى مثل ذلك أمر الوعيد والوعد، إنا حققنا الفعل، فلزم فيه الأمر والنهى، فمثله يلزم [فيه] الثواب والعقاب.

\* \* \*

١ م : يوجب .

٢ ك م : أمراً .

٣ أى هل الأمر بالفعل والنهى عنه .

٤ أى للفعل .

٥ أى ولا يوصف شئ مما لله تعالى فعله وخلقه بطاعة ولا بمعصية . . .

ثم الأصل في هذا أن يكون القول بخلق الأفعال: (أ) إما أن ينكر للإحالة، (ب) أو لما لا دلالة على القول بذلك، (ج) أو لما في القول به<sup>١</sup> إيجاب الضرورة وارتفاع الإمكان<sup>٢</sup>، ويقبح في العقول الأمر والنهي والوعد والوعيد فيما كان هذا سبيله.

١- فمن أبى القول به للإحالة كُلف دليله على ذلك، ولن يجد إلا على التقدير بفعل العباد: أن لا يكون فعل واحد<sup>٣</sup> في الحقيقة لاثنين<sup>٤</sup>، أو يظن أن القول<sup>٥</sup> يوجب الشركة. فجواب الحرف الأول في تقسيم القول لما اختلف فيه. فعندنا أن فعل الله تعالى في الحقيقة غير فعل العبد، وفعل العبد مفعوله<sup>٦</sup> لا فعله. ووجود مثله في الشاهد غير عسير؛ نحو مد<sup>٧</sup> اثنين شيئاً ينقطع، وإزالة اثنين شيئاً عن مكان، وفعلهما<sup>٨</sup> واحد يصيران<sup>٩</sup> به شريكين<sup>١٠</sup> في أنه مفعولهما في الحقيقة، وكذلك المزال والمنقطع [واحد]؛ وكذلك الحمل فيه جزء لا يتجزأ<sup>١١</sup>، حَمَلَهُ اثنان قواهما واحد، إن حقيقة فعلهما وإن اختلفت<sup>١٢</sup> فالمفعول واحد لهما، فمثله الذي نحن فيه. **ولا قوة إلا بالله.**

١ ك م + في.

٢ يعنى لزوم الجبر.

٣ ك م : لا اثنین.

٤ أى القول بخلق الأفعال.

٥ أى لله.

٦ ك م : وقيلهما.

٧ ك م : يصير.

٨ ك م : شركاء.

٩ ك م : فيها.

١٠ ك م : لا يتجزى.

١١ ك م : وإن اختلف.

على أنه لا يجوز أن يملك أحد تقوية آخر على فعله ولا خلق فعل نفسه،<sup>١</sup> ولا أحد يقدر أن يفعل فعلاً في غير حيزه وغير حال [١٢٤ ظ] / في نفسه. أفنى<sup>٢</sup> تقدير فعل الله بالموجود من فعل الخلق جهل، وشبهة<sup>٣</sup> من جهة القدرة وقيام الفعل بالخلق، جلّ الله عن ذلك وتعالى.

والقول الآخر قول من يقول: إن خلق الشيء هو ذلك [الشيء]<sup>٤</sup>، فقد بينّا اختلاف الجهات في ذلك. فجائز القول بالخلق من جهة هي غير جهة القول بالكفر، على ما بينّا من الشيئية. وقد زعم المعتزلة في حركة المفلوج أنها لله خلقاً وللعبد حركة؛ وهي شئ لنفسها، إذ الشيئية عندهم في المعدوم، وهي دلالة حدث الجسم، وفي الكفر حجة الله على العبد في التعذيب ودلالة سفه في التحقيق. على أننا بينّا أنه يُحيل من حيث لا يكون مثل ذلك في الخلق، وقد أوضحنا الفصل بين الأمرين، وأن من قاس أحد الوجهين بالآخر فهو مُغفل. على أن المعتزلة إذ لا يجعلون من الله إلى الخلق سوى أنه أوجد [هم<sup>٥</sup>] بعد أن لم يكونوا<sup>٦</sup>. ولا ذلك معنى فعل العباد، إنما هو معالجات وعناء وجهد، والموجود<sup>٧</sup> فيما نحن فيه مع المعنى الذي من العباد واقعان جميعاً، فلا وجه لإنكاره.

١ م : بقوته.

٢ أى فعل الآخر.

٣ الضمير في «غير حيزه» و«في نفسه» راجع إلى الفاعل.

٤ ك م : فمن.

٥ م : وشبهه.

٦ أى التكوين عين المكون.

٧ ك : لم يكن.

٨ ك : والوجود.



ثم يقال: فيما لا يكون مثله من العباد ما يوجب إحالته<sup>١</sup>. أرايت لو عارضك إخوانك فقالوا: تجعل للذي ذكرته أصلاً؟<sup>٢</sup> ثم كون الجواهر بالخلق محالاً<sup>٣</sup>، [ف]ثبت قدمها به<sup>٤</sup>، و[ثبت] كون فعل لا ينفع فاعله ولا يدفع عنه الضرر ليس بحكمة، فدل أن الذي صنع العالم انتفع به. وقال<sup>٥</sup>: كون شيء لا من شيء خارج عن احتمال الخلق. فمثله أمر الواحد الذي به كان<sup>٦</sup> العالم. وإذا كان دعوى الإحالة توجب<sup>٧</sup> قول الزنادقة والدهرية في قدم العالم أظهر ذلك صدق من قال: الاعتزال [١٢٥ و] / طرف من الزندقة. <sup>٨</sup> ولا قوة إلا بالله.

ب- وأما الدلالة، فقد أوضحنا لمن عقل لو أنصف؛ مع ما في جملة ما أذاه<sup>٩</sup> المسلمون<sup>١٠</sup> أن الله خالق وما سواه مخلوق، وأنه قادر على كل شيء، وهو رب كل شيء، وإلهه<sup>١١</sup>، من غير اضطراب في ذلك أو ميل قلب إلى خصوص في ذلك دليل<sup>١٢</sup> كاف. وسنذكر أيضاً بعض ما في ذلك.

<sup>١</sup> ويعنى ذلك أن هناك أفعالاً للعباد يستحيل صدورهما منهم؛ فذلك يستدعى استحالة كون العبد خالقاً لفعله.

<sup>٢</sup> لعل الإمام أبا منصور الماتريدي هنا يخاطب معتزلياً، فيقصد الثنوية بعبارة «إخوانك». ومن الواضح أن الإمام مقتنع بأن رأى المعتزلة في موضوع أفعال العباد يلتقى مع رأى الثنوية في ذلك، وأن المعتزلة في نظره لو حاولت إيجاد أصل لرأيهم في الموضوع ينبغي عليهم الرجوع إلى مذهب الثنوية. أى عند الثنوية.

<sup>٤</sup> أى قدم الجواهر بهذا الأصل المقبول عندهم.

<sup>٥</sup> أى المعتزلي.

<sup>٦</sup> ك + به.

<sup>٧</sup> ك : يوجب.

<sup>٨</sup> لم نهتد إلى قائل هذه العبارة في المصادر.

<sup>٩</sup> ك م : أدى.

<sup>١٠</sup> أى القول الذى أوصله المسلمون بعضهم بعضاً وشاع.

<sup>١١</sup> م : وألله.

<sup>١٢</sup> «دليل» مبتدأ مؤخر لعبارة «في جملة ما أذاه»، وهى خير مقدم.

ج- وأما القول بإيجاب الضرورة فإنه محال فاسد، لأنه حسنى أن يعلم كل أنه مختار، ولو جاز القول مما يعلمه كل على جهة قلبه لجاز ذلك فى جميع العالم. **ولا قوة إلا بالله.**

فإن قلت: إذ لم يوجب الضرورة دلّ أنه لا تدبير فيه لغيرك.

قيل: قد فرغنا عن دلالة ذلك؛ مع ما يجوز أن يقال: هو من طريق الخلق اضطرار، ولا صنع للعبد من ذلك الوجه إذ لا يسمى به، ومن طريق الكسب اختيار، فعلى ذلك تقسيم الأمرين، وقد بيّنا. ألا ترى أن قول الكفر كذب، وهو من حيث الدلالة على سفه القائل صدق. فمثله يكون اختياراً من حيث الكسب، ومن حيث الخلق لا؛ وجهة الخلق لا تدفع عنه الاختيار بما ثبت. فسواء لو كان خلق ذلك الفعل أو خلق السماء والأرض، إذ ليس فى واحد صرف فعل «الخلق» عن الخلق، ولا إزالة الاختيار عنهم؛ فمثله خلق الأفعال. **ولا قوة إلا بالله.** على أن تسمية الخلق لا يوجب وصف الاضطرار، إذ القدرة للفعل مخلوقة، وهى سبب جعله مختاراً لا مضطراً. **ولا قوة إلا بالله.**

### [ آراء الكعبى فى أفعال الخلق وبيان فسادها ]

وقد قال الكعبى: إن كل مختار فى فعله مضطراً فى تألمه به، وتأذيه به. فالزمه الأمرين فى الشئ الواحد. وكذلك زعم أن قد يجوز أن يعرف الفعل من [١٢٥ظ] / لا يعرفه كفراً أو إيماناً، أو شيئاً عرضاً وحركة وسكوناً، وهو ذلك بعينه. ولم يجز فى الجملة

١ أى بالجبر والاضطرار.

٢ أى تهديل الأمر وعكسه.

٣ م : توجب.

٤ أى عقيدة الكفر.

٥ أى تسمية فعل العبد خلقاً من الله.

٦ ك م : مضطراً.

٧ م : وإيماناً.

أن يقال: [ الفعل ] الذى يجهله هو الذى يعلمه، والذى هو مضطر فيه هو الذى هو مختار فيه حتى يُذكر معه الجهات، فمثله فى الخلق والتعذيب، وغير ذلك. **ولا قوة إلا بالله.** واحتج فى الوعد<sup>١</sup> والوعيد بذلك.

وإذ ثبت الأمر والنهى، بان<sup>٢</sup> إغفاله فى تقديره، وظهر تمويهه، فكذلك شأن الوعد والوعيد. **ولا قوة إلا بالله.** ثم زعم الكعبى أنه محال أن يكون ذلك فى الحقيقة فعلاً لى خلقاً لله. [ قال الشيخ أبو منصور رحمه الله: ] وهذا لجهله بالمحال<sup>٣</sup>، وقد بينّا بعض ذلك. ثم زعم أن ذا<sup>٤</sup> يوجب الشركة المعقولة، إذ محال انفراد كل<sup>٥</sup> بجزء، وأن<sup>٦</sup> كان لا يتجزأ<sup>٧</sup>. ثم عارض نفسه بقول الخصم أن ذلك يوجب فيما كانت الجهة واحدة<sup>٨</sup>، فأما فيما اختلفت فلا. يعارض بملك ورث بعضه واشترى بعضه. ثم عورض بملك لى ولعبد لى. فاطنب فى جواب ذلك.

ونحن نقول، وبالله التوفيق: من تأمل الذى ذكر، وله أدنى فهم، ولا يكابر عقله علم سفهه، وإن شاء استدل بالذى قدّم من الميراث ليعلم جهله بالشركة الحاضرة، فيكون ذلك عذراً فى الجهل بما كان طريقه الاستدلال، إذ خفى عليه حق العيان. لكن هذا سؤال لم يزل المعتزلة تظن أن ذلك يوجب ذلك<sup>٩</sup>. وإن كانوا لا يستحقون الجواب فى ذلك، فإننا

<sup>١</sup> ك م : بالوعد.

<sup>٢</sup> ك م : وبان.

<sup>٣</sup> م : للمحال.

<sup>٤</sup> أى فكرة «الفعل» و«الخلق».

<sup>٥</sup> م + وإن.

<sup>٦</sup> ك م : لا يتجزى.

ويعنى ذلك أن الأجزاء التى يتشكل منها الفعل فهى لا تتجزأ؛ لذلك لا تتصاحب تلك الأجزاء منفردة.

<sup>٧</sup> أى عندما كانت الإرادتان الموجّهتان إلى الفعل قد تهدفان الهدف نفسه.

<sup>٨</sup> أى أن الفعل أو الكسب من العبد والخلق من الله يوجيان الشركة فى الفعل.

تنزع<sup>١</sup> به عليهم، فإنهم قصدوا بالقول قول من يقول: خلق الشيء هو ذلك، ولا يوجد شيء واحد لاثنين في الشاهد لكل<sup>٢</sup> كـ. ولهذا الوجه أنكر أن يكون فعل واحد لاثنين. فإذا لم يوجد له مثال يُعلم أنه يوجب الاشتراك أو لا، فقولهم «يوجب» ظن وخيال.

ثم الأصل أن الفعل نفسه يجعلونه لله ملكاً، وكذلك [١٢٦و] / للعبد، وكذا كل ملك لأحد فهو لله ملك وللعبد كذلك، ولم يوجب ذلك شركاً بينهما في ملك الأفعال والأعيان، فكيف [أوجب] فيما نحن فيه شركاً؟ ثم يضاف إلى الله الإطعام والكسوة والرزق<sup>٣</sup>، وذلك بعينه يضاف إلى الخلق ولا يوجب شركاً، فمثله الذي نحن فيه. مع ما بيننا جهات الفعل، ثم<sup>٤</sup> لم نقل<sup>٥</sup>: الفعل نفسه من تلك الجهات مشترك، إذ كل جهة تحيط بالكل؛ وكذلك من يعلم الفعل من وجه<sup>٦</sup> ويجعله من وجه لم نقل: أشرك جهله علمه. فما بالهم يزعمون أن ذا شركة معقولة؟ بل لو كان ثمة عقل لكان يكون ذا كذباً معقولاً. ولا قوة إلا بالله.

١ ك : تنتزع .  
أى نرمي ونردّ القول عليهم .

٢ م : وكذلك .

٣ م : شركاء .

٤ انظر مثلاً قوله تعالى في سورة الأنعام (١٤/٦) : ﴿ قل اغيبر الله أنفخ ولياً فاطر السموات والأرض وهو يُطعم ولا يُطعم ﴾ ، وقوله في سورة البقرة (١٧٢/٢) : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون ﴾ ، وقول رسول الله ﷺ ورد في سنن أبي داود (اللباس ٣١٠) : « الحمد لله الذي كساني هذا الثوب ورزقني من غير حول مني ولا قوة » .

٥ م : م .

٦ م : لم يقل .

٧ ك : العقل .

٨ م : وجهه .

وكل هذه الوجوه على قول من يقول بـ «خلق الشيء غيره»، [و] يُعلم أيضاً فساد دعوى المعتزلة. ثم يقال له: قد يقال في الشرك في قرية على تفرق الاملاك، وفي التجارة على تفرق المعاملات، فقل: بين الله وبين الخلق شرك في العالم ثم في الأفعال بما كان منه أمر وإقدار. **ولا قوة إلا بالله.**

و [أما] احتجاجهم بالتسمية من المطيع والخاضع ونحو ذلك<sup>١</sup>، [ف] قد بينّا اختلاف الجهة على [أحد] القولين والفعل على الآخر، وإنما سُمي كل بالذي له على ما بينّا من الجهات. على أنهم جعلوه<sup>٢</sup> خالقاً للحركات ولفساد الأشياء، غير مُسمّى به، لأنه خلق، فمثله الأفعال. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم عارض فعلاً واحداً لفاعلين بقول واحدٍ وخبرٍ واحدٍ<sup>٣</sup>. [قال الشيخ رحمه الله:] يجوزان في الشاهد، قد يقال: هذا قول جماعة وخبر المتواتر، وهو قول فلان وفلان، وخبر فلان وفلان. فلئن كان ذا أصله فيجب به جواز الآخر، إذ به يلزم الآخر. ولو كان [كل] ما يجوز في الشاهد هو دليل الغائب<sup>٤</sup> ليجب التفريق بين [١٢٦ظ] / الفعل والقول في الغائب كما وجب في الشاهد، وهذا يبين وهمه.

ثم جائز القول بأن الله خالق كل شيء، وهو خالق وما سواه مخلوق؛ ولا يجوز أن يقال:

<sup>١</sup> ك م : إفساد.

<sup>٢</sup> يعنى ذلك أنه من الممكن تسمية العبد بتلك الأسماء، أى باسم المطيع والخاضع وغيره بسبب الفعل الذى يفعله؛ غير أن الله تعالى يستحيل تسميته بها.

<sup>٣</sup> م : وقد.

<sup>٤</sup> أى جعلوا الله تعالى.

<sup>٥</sup> لعل المفهوم من كلام أبى منصور الماتريدى أنه ينقل آراء الكعبى من كتاب له.

<sup>٦</sup> ويعنى ذلك أنه لو صح المشال الذى ذكرته فى عبارة «هذا قول جماعة»، لصح أن يكون فعل واحد لفاعلين.

<sup>٧</sup> ويعنى ذلك أن المشال الذى ذكره الكعبى لرفض الموضوع، وإن كان ممكناً، فليس ذلك بمقياس وحيد فى المسألة.

« هو قائل كل قول »، ولا « مخير كل خير »، ولا « هو مخير وقائل، وما سواه خير وقول »، فدل أن أحدهما ليس بنظير للآخر<sup>١</sup>. مع ما يجوز عندهم فعل كل واحد بقدرته هي فعل لله تعالى، ثم لم يجز في قول كل أحد وخيره أنه بقدرته هي<sup>٢</sup> قول لله تعالى وخيره<sup>٣</sup>. ويُقال له: إذا لم يُسمَّ هو متحركاً بما حرك غيره، فقل أيضاً إنه لا يُسمَّى خالقاً بما خلق حركة غيره؛ وإذ فصل بينهما<sup>٤</sup> بالعموم والخصوص أو بما شئت فافصل بينهما [به]. على أن المعنى الذى به سُمى خالقاً يوجد فى فعل كل أحد<sup>٥</sup>، والمعنى الذى به سُمى قائلاً لم يوجد؛ لذلك اختلفا. **والله اعلم.** وأيضاً إن القول بالخالق يخرج مخرج التعظيم، فكل ما هو أعم فهو أبلغ، ويقائل لا؛ لذلك اختلفا.

فذكر معانى إنكاره أيضاً. ثم الأصل أن إنكار المعتزلة هذا بما لم يجدوا فعل أحد يخرج غيره من العدم إلى الوجود. وهو الأصل الذى له أنكر من أنكر خلق الأعيان: بامتناعه فى الشاهد عن الوجود فى الحقيقة بفعل أحد، بل لا يوجد فيه غير جمع وتفريق، فأبوا أن يكون خلق أعيان الأشياء بذلك. وبمثلته أنكرت المعتزلة خلق الأفعال؛ فلذلك نسبهم الأوائل إلى ذلك<sup>٦</sup>. مع ما قولهم فى التحقيق ذلك؛ لأنهم حققوا الأشياء فى القدم<sup>٧</sup>، وجعلوا من الله إيجادها لا إحداث شيعيتها، وكانت الشيئية لا به<sup>٨</sup>، فيكون العالم عندهم

١ م : الآخر

٢ م : هو.

٣ ك م : وخير.

٤ أى للكعبى.

٥ ك م : أو.

٦ أى بالفعل والقول اللذين عارض الكعبى بأحدهما الآخر.

٧ م : كل شئ.

٨ أى إلى قول قدم العالم.

٩ أى بقولهم فى المعدوم.

١٠ أى لا بالله.

فى التحقيق حدثاً عن أشياء، لا أنه أحدث عن غير شئ. ثم ذكروا فى الكفر [١٢٧و] /  
والإيمان أنهما شيعان كان من الفاعل إيجاباً، لا جعلهما شيعين، فصارا من حيث  
الشيعة ليس للعبد. ثم لا ننكر ذلك، فما ننكر أن يكون من حيث الشيعة خلقاً، ولا  
يدفع ذلك. ولم يوجب بذلك أنه عذب لا لشئ، ولا أنه عذب للشيعة، ولا أحيل  
التعذيب إذا سقطت عنه الشيعة، ولا أوجب الشرك بين الفاعل والشيعة فى العقل [و] فى  
فى الوجود، ولا أطلق القول بأنه لاثنين؛ إذ هو بكلية فى حد ذاته [ أنه شئ ليس له، وفى  
أنه إيمان وكفر له. وكذا هذا التقرير فى حركة المفلوج. ولا قوة إلا بالله.

ثم قال الكعبى: ما جعل فاعل المعصية أحق بالذم من خالقها.<sup>١</sup>

قيل له: وما جعل جهة المعصية أحق بالذم من جهة الشيعة والحركة والحدثية  
والعرضية؛ وأنه خلاف للعبد ولله وغير لهما، وأنه حجة الله، ودليل سفه الكافر؛ فإن الذم  
لشئ من ذلك<sup>٢</sup> لزمه الذم بكل مسمى به؛ فيجب الذم على فعل الإيمان وكل حسن، وإن  
لم يجب ثبت لذلك جهات، [ف] يُصرف إلى كل ما يليق به. ثم الذى<sup>٣</sup> من الله تعالى  
حكمة من حيث جعله فى الحقيقة قبيحاً وسفهاً وجوراً ومذموماً، وهو من هذا الوجه حق  
وحكمة، والفعل من حيث العبد سفه وجور، ومن ذلك الوجه قبيح ومعصية. ألا ترى أن

١ م : ينكر.

٢ م : ينكر.

٣ أى الكفر أو الإيمان.

٤ أى هذا رأى.

٥ أى عن الكافر.

٦ ك - ( الشيعة ) صح هـ .

٧ ك م : بالذنب .

٨ لعل الكعبى يشير بقوله هذا إلى رأى أهل السنة فى خلق الأفعال .

٩ أى أن أمر الشيعة والحركة والحدثية والعرضية .

١٠ أى من الشيعة والحركة والحدثية والعرضية .

١١ ويعنى بهذا المثال فعل الشر .

من عرف فعل الكافر على ما هو عنده كان جاهلاً ومن أخبر به كان كاذباً، ومن عرفه على ما عليه حقيقته كان عالماً حكيماً، ولو أخبر به كان صادقاً. فعلى ذلك خلق الله ذلك وجعله على ما هو عليه فعل العبد<sup>١</sup>. وعلى قول من يجعل خلق الشيء غيره لا معنى له، لأن فعل الله في الحقيقة ليس بكفر ولا جور ولا سفه، ولا الذى كان من العبد [١٢٧ظ] / من خضوع وذلة وطاعة ومعصية. ولا قوة إلا بالله.

ثم نعارض<sup>٢</sup> بتسميته<sup>٣</sup> غير الذى خلق الموت وأحوال الخلق أحق<sup>٤</sup> من الذى خلق، وهو بالجملة مسمى<sup>٥</sup> أنه خالق ذلك<sup>٦</sup>. فمهما قال فى ذلك فهو جواب له فى الأول. والأصل أنه قد<sup>٧</sup> ثبت للعبد فعل فى الحقيقة، وأنه له مختار، وأنه أثر الأشياء عنده وأحبها، وأن خلق ذلك لم يدفعه إليه، ولم يحمله ولم يضطره إليه. فوجود ذلك ووجود علمه<sup>٨</sup> به وخبره عنه وإثباته فى اللوح المحفوظ وإيجاب معارذته<sup>٩</sup> لوقت فعله وتسميته بما سمى - إذ لم يضطره إلى فعله ولا حملة عليه - حسن<sup>١٠</sup> معه الأمر والنهى والتعذيب والإثابة. ومن أنكر بهذا خلقه فتعلقه بهذا النوع خيال. وحقه أن ينظر فى الوجه الذى به يُعرف خلق الأشياء، فإن أمكن تحقيقه فالإنكار بهذا النوع إنما هو جهل بالحكمة. وعلى

١ ك م : وفعل.

٢ م + [لا].

٣ م : يعارض. أى نعارض الكمى.

٤ ك م : تسمية.

٥ أى أحق باسم الخالق، وهو العبد.

٦ أى علم الله بأنه خالق كل شئ.

٧ م - قد.

٨ أى الله.

٩ ك م : معارذته.

ويمكن أن تكون المعادة بمعنى المعاودة؛ يقال: عادى بين اثنين، أى والى وتابع. انظر: لسان العرب

لابن منظور، مادة «عود» و«عدو»، ٣/٣١٥-٣٢٣، ١٥/٣١-٤٣.

١٠ هذه الجملة خير لابتداء «فوجود ذلك...»



ذلك كان أول ما جبل عليه . فسيعلم<sup>١</sup> إن خضع للمكرم به إن شاء الله، وإن لم يمكن تسقط المسألة، ويُفصل<sup>٢</sup> الذى عارض به كله . ولا قوة إلا بالله .

ثم ذكر [الكعبى] أسئلتنا<sup>٣</sup> . من ذلك قوله [تعالى]: ﴿خالق كل شئ﴾<sup>٤</sup>، وأعمال العباد أشياء . فزعم أن ذا امتداح، وليس ذلك فى شتم نفسه ولا فى الكفر به ولا فى قتل<sup>٥</sup> الأنبياء<sup>٦</sup> . والثانى أنه عاب الكفر وعذب عليه، ولا يجوز ذلك على ما يفعله . وقال: خَصَّصْنَا أَيْضاً بِمَا تَلَوْنَا مِنَ الْآيَاتِ<sup>٧</sup> .

١ م : فيعلم .

٢ م : ويفضل . ويفصل : أى ويترك .

٣ ك : أسولتنا؛ م : أسئلة .

أسئلتنا : أى اعتراضاتنا ودلائلنا التى وجهناها إليه .

٤ يقول الله تعالى: ﴿ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شئ فاعبدوه وهو على كل شئ وكيل﴾ (سورة الأنعام، ١٠٢/٦) .

٥ م : فعل .

٦ يعنى ذلك أن كون الله تعالى خالقاً لا يشمل شتم الذات الإلهية وإنكاره أو قتل أنبيائه مثلاً، وهى كلها من أفعال العباد .

٧ أى ذكر الكعبى فى كتابه آيات فيها تخصيص بعض الأفعال وحصر خلقها إلى العباد .

ودليل ذلك<sup>١</sup> أنه لم يدخل [«هو»] فى ذلك، و«هو» شئ<sup>٢</sup>؛ مع وجود آيات ذلك<sup>٣</sup> مخرجها، وهى خاصة<sup>٤</sup>. وبعد<sup>٥</sup>، فإن القبائح لم تذكر فى هذا<sup>٦</sup> على [عهد] رسول الله، وإنما ذكر فى الجواهر المورثة<sup>٧</sup>؛ وقال: بل قول المجوس [ب]أن الله أراد [١٢٨ و] / شيئاً مما هى محرمة فى الإسلام، ولذلك قال رسول الله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة».

[قال الشيخ رحمه الله:] نقول، وبالله التوفيق: إذ ثبت أن الآية بحق الامتداح، كان فى خروج شئ من الكائنات امتداحاً<sup>٨</sup> بغير الذى له، أو بما يشاركه فيه كل ضعيف؛ لأنه لو أراد كلية الأشياء ولم يكن خلقها، فامتدح بغير الذى له، وذلك كذب. وفى إخراج البعض مساواة غيره فى أنه صانع كل شئ، يريد ما لا صنع له<sup>٩</sup> فيه، وذلك فاسد. مع ما لو جاز ذلك على الصّرف إلى الغير<sup>١٠</sup> الذى [هو] فعل للغير<sup>١١</sup> ليجوز أن يقال: ليس بخالق

١ م - ذلك.

٢ ك م : ما.

٣ فالمفهوم أن دليل ذلك عبارة «هو» الموجودة فى الآية المذكورة. فإذا كان الضمير هذا يرجع إلى الذات الإلهية فهذا يعنى أنه من المحال أن تكون هذه الكلمة من ضمن «الشئ» الوارد فى قوله تعالى «خالق كل شئ»، لأنه سيؤدى إلى كون الذات الإلهية مخلوقة. وكذلك يمكن أن تعتبر أفعال العباد بمثابة الضمير («هو») فتستثنى من كونها مخلوقة.

٤ أى خلق العبد فعله.

٥ م : وهن.

٦ أى مستثناة من قوله «كل شئ».

٧ فهذا من جملة أقوال الكعبي.

٨ أى فى أفعال العباد.

٩ أى المؤذية والضارة.

١٠ ك م : امتداح.

١١ ك م : لغيره.

١٢ ك م : إلى غير.

١٣ ك م : لغير فعل.

شئ، على أنه ليس بخالق ما هو فعل لغيره . فإذا كان وصفاً له بالذم والعبودية ثبت أن الأول<sup>١</sup> وصف له بالمدح والربوبية، وفي التخصيص إيجاب الأول<sup>٢</sup> .  
 وأيضاً إنه قال: هو رب كل شئ وإله كل شئ، وهو على كل شئ وكيل<sup>٣</sup>، ولم يجز إخراج شئ عن ذلك؛ وإن كان لا يليق القول به على التخصيص لقبح، نحو أن يقال: رب الجنائث<sup>٤</sup> وإله القبائح ووكيل الشياطين وإبليس، وقائم على كل نتن وقدر، فمثله الأول، وإن كان يقبح على التخصيص في أشياء من حيث التسمية . وبهذا الوجه الذي قال<sup>٥</sup> شهدت الجحوس والزنادقة أن الله تعالى لم يخلق مؤذياً ولا فساداً، ولا أمات ولياً ولا قوياً عدواً ولا أبقى الشاطين، ولا أعطى من يعلم أنه يشتمه ويصد عن طاعته أحداً قوة<sup>٦</sup> .  
 ذكرنا ذلك ليعلموا أن أصل الاعتزال مقدر<sup>٧</sup> عن ذلك؛ إذ إليه فزعهم عند مخالفتهم المفهوم من القرآن ومما جرى عليه قول الإسلام، ولذلك قال رسول الله عليه السلام: «القدرية مجوس هذه الأمة» . ولو جاز خروج شئ من أن يكون هو له خالقاً لجاز مثله عن الملك والربوبية ونحو ذلك من أسماء الامتداح، فيبطل أن يكون له مدح [١٢٨ظ] / بشئ، لما في كل شئ له شركاء في حقيقة معناه . ولا قوة إلا بالله .

١ أي الخلق بلا تخصيص .

٢ أي إيجاب ما سبق من الذم .

٣ لعله يقصد قول الله تعالى: ﴿ ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شئ فاعبدوه وهو على كل شئ وكيل ﴾ (سورة الأنعام، ٦/١٠٢) . انظر أيضاً: سورة غافر، ٤٢/٦٢ .

٤ م : الجنائث .

٥ أي هؤلاء الجحوس والزنادقة الذين بنوا رأيهم على ما ذهب إليه الكعبي قد قالوا ...

٦ ك م : لقوة .

٧ ك هـ : (مقتدر) خ .

وقوله: «لم يدخل هو» فيه «عجيب. متى يُذكر «هو» فى اسم الأشياء بالإطلاق؟ ولو جاز ذا لجاز أن يذكر فى ذكر العلماء وذكر الفاعلين وذكر الوكلاء والأرباب والملوك،<sup>١</sup> وذلك كلام من لا يعقل ما يقول. وبعد، فلو كان يُذكر - وإن كان ممتنعاً ذلك فى العقل - [فى] الشئ<sup>٢</sup> لم يجز خروج غيره بخروجه لوجوه. أحدها قوله: وهو على كل شئ وكيل، وهو رب كل شئ، وإله كل شئ؛ لم يجز خروج شئ من ذلك وتخصيصه فى الخلق ليطل معرفة المراد من حيث لم يدخل «هو» فيه<sup>٣</sup>. والثانى أنه امتداح، وفى خروجه<sup>٤</sup> سقوطه؛ إذ هو امتداح بما صير كل شئ تحت القدرة، وحقق فى كل العبودة، وتحقيق ذلك فيه إبطال ذلك. والله الموفق. والثالث أن القول المصروف<sup>٥</sup> بالفعل إلى آخر والربوبية ونحو ذلك<sup>٦</sup> راجع إلى [ذلك الآخر]<sup>٧</sup>. وإذا كان كذلك فكأنه قال: «سواى»<sup>٨</sup>، ولم يكن بمثله التخصيص، فمثله الأول<sup>٩</sup>. ولا قوة إلا بالله.

<sup>١</sup> فذكر العلماء والفاعلين والوكلاء والأرباب والملوك فى صيغة الجمع يشير إلى العباد؛ غير أنه إذا اعتبرنا المفرد من تلك الكلمات فمن الممكن الإشارة إلى الذات الإلهية، مثل العليم والفاعل والوكيل والرب والملك.

<sup>٢</sup> أى حتى ولو كان الضمير «هو» فى معناه المطلق بمعنى «الشئ».

<sup>٣</sup> أى فى الخلق.

<sup>٤</sup> ك م : دخوله. أى خروج فعل العبد عن قدرة الله وخلقته.

<sup>٥</sup> م : المعروف.

<sup>٦</sup> ويعنى ذلك أن القول المقرون بالفعل والربوبية ونحو ذلك والمسوق إلى آخر يجب أن ينحصر مقول هذا القول وحكمه إلى ذلك الآخر، لا إلى قائله. ويبدو أن أبا منصور الماتريدى بقوله هذا يشير إلى الآية الواردة فى سورة الأنعام (١٠٢/٦).

<sup>٧</sup> بياض فى نسختى «ك» و«م» : م هـ : بياض فى الأصل.

<sup>٨</sup> أى فكأنه قال تعالى: «خالق كل شئ (سواى)».

<sup>٩</sup> أى عبارة «رب كل شئ» و«إله كل شئ».

وما ذكر<sup>١</sup> من الآيات فقد بينا فساد الخصوص في هذا. <sup>١</sup> **ولا قوة إلا بالله**. وما ذكر من الآيات فقد بينا وهمه فيها،<sup>٢</sup> وحصوله على الدعوى كهو في هذا. وما ذكر من أنه شتم نفسه وكفر به ونحو هذا، فهو الذي لم يزل يعود<sup>٣</sup> نفسه من الكذب<sup>٤</sup> على خصومه. وليس أحد منهم يقول [ذلك\*]. بل لو خلق شتم نفسه يكون مشتوماً في الحقيقة مذموماً. بل خلق فعل الشتم من الكافر كذباً وجوراً وسفهاً، وفي ذلك دفع كونه مشتوماً مذموماً في الحقيقة. ألا ترى أن من عرف فعل الشتم كذلك<sup>٥</sup> يكون عالماً حكيماً، ومن أخبره عنه كذلك يكون صادقاً؛ ومن عرفه على ما عليه عند الكافر كان جاهلاً سفياً، وبالخير به كذلك يكون كاذباً، فمثلته الذي ذكر. **ولا قوة إلا بالله**. وجملته أن فعله<sup>٦</sup> من حيث كان عرضاً [١٢٩] / أو شيئاً أو دليلاً على سفهه أو حركة ونحو ذلك لا يوصف بشتم ولا قبح، فمثلته من وجه خلقه<sup>٧</sup> إياه. **ولا قوة إلا بالله**.

وما قال من قتل<sup>٨</sup> الأنبياء، فهو فيما أنابهم<sup>٩</sup> موجود، وفيما أبقي أعداءه<sup>١٠</sup> قائم؛ ثم لم

<sup>١</sup> أى الكعبى.

<sup>٢</sup> فهو فى ذلك يشير إلى قول الكعبى: «خصصنا أيضاً بما تلونا من الآيات...»

<sup>٣</sup> فهو فى ذلك يشير إلى قوله: «مع وجود آيات ذلك مخرجها...»

<sup>٤</sup> ك: عود.

<sup>٥</sup> م: الذب.

<sup>٦</sup> ك هـ + كان؛ م: لذلك كان.

<sup>٧</sup> أى فعل الكعبى.

<sup>٨</sup> أى خلق الله.

<sup>٩</sup> م: قبيل.

<sup>١٠</sup> غير منقوطة فى نسخة «ك»؛

وكلمة أنابهم تعنى «أصابهم».

<sup>١١</sup> م: أعداءهم؛ م هـ: فى الأصل أعداؤه.

والمراد بكلمة أعداءه، أى أعداء الله.

يخرج ذلك من الحكمة<sup>١</sup> بل استدل إخوانه<sup>٢</sup> أن الذى يفعل هذا غير حكيم، فما الذى يجيبهم فهو فى الأول جواب .

وقوله: لم يكن فى عهد رسول الله كذا، فكانه قال: لا يجوز ورود البيان فى الشئ قبل وقوعه، وأن البيان لا يرد فيما لم يسبق فيه التنازع. وذلك يدفع جميع آيات القرآن وما عليه الأمر المعتاد. وبعد، فإن الآية لو نزلت فيهم<sup>٣</sup> لنزلت فى ذمهم، ووصفت<sup>٤</sup> فيما نفوا عن الله من الوجه الذى نفاه<sup>٥</sup> أهل الاعتزال، فذلك لازم لهم<sup>٦</sup>. مع أن الآية لا يعمل بها المعتزلة من ذلك الوجه الذى<sup>٧</sup> [لا يوجد] فى أصل دينهم جواز إضافة حقيقة ذلك<sup>٨</sup> إلى الله. فكيف يُحتج<sup>٩</sup> على منكر<sup>١٠</sup> مثله ممن يزعم أن ذلك<sup>١١</sup> فى العقل مدفوع وطريقه<sup>١٢</sup> "السمع،

<sup>١</sup> يبدو أن الإمام أبا منصور يتلقى فكرة عدم إهلاك الله أعداءه بطريقة متميزة. وهذا يعنى أن الله كان يستطيع أن يهلك هؤلاء الأعداء كما أهلك الأنبياء فيما قبل، وفى هذا الهلاك لا محل لفعل العبد. وإذا كان الأمر كذلك فلا اعتراض للمعتزلة فى ذلك، وبالتالي فعليهم الاتباع لمذهبنا فى الموضوع.

<sup>٢</sup> أى الجوس.

<sup>٣</sup> أى فى الجوس.

<sup>٤</sup> ك م : ووصف.

<sup>٥</sup> ك م : نفى.

<sup>٦</sup> أى للمعتزلة.

<sup>٧</sup> ك - (نفى أهل الاعتزال، فذلك لازم لهم، مع أن الآية لا يعمل بها المعتزلة من ذلك الوجه الذى) صح هـ.

<sup>٨</sup> لعل المراد بالمشار إليه هنا هو خلق الأعيان، لأنه ما دام المعدوم شيئاً فى نظر المعتزلة فإلله لم يحدث الكون بل أوجده فقط. وهذا لا يعنى نسبة حقيقة خلق الفعل إلى الله عند الماتريدى.

<sup>٩</sup> م : مجتمع.

<sup>١٠</sup> أى الكعبى.

<sup>١١</sup> أى كون صفة الخلق لله تعالى تشمل أفعال العباد.

<sup>١٢</sup> م : وطريقة.

ومحال الاحتجاج بالسمع على إمكانه في العقل؟ ثبت أن حقيقة ذلك<sup>١</sup> في أفعال الخلق، وبه يكون امتداح في الحقيقة من وجوه. أحدها في جعل كل شيء بحيث القدرة تحت قدرة الله، ليظهر حاجة الخلق جملة إلى الله تعالى في كون كل شيء لهم به. والثاني أن الوصف بالقدرة على ما لا فعل [فيه] لغيره ليس بعجيب، بل يستحقه كل ضعيف مهان،<sup>٢</sup> ثبت أن الامتداح يكون من هذا الوجه. والثالث، فيه<sup>٣</sup> بيان سفه من يفهم أن خلق كل شيء على ما عليه يوجب وصف الرب [به] أو تحقيق الفعل من الوجه الذي يكون من العباد منه. والرابع ليعلم أن الله يتعالى<sup>٤</sup> عن أن يلحقه ذم في فعل أو مدح، من حيث ذلك المفعول، بحال. وذلك ينقض الاعتزال، إذ جعلوا له هذا الامتداح بخلقه. وما [١٢٩ ظ] / يكون كذلك فهو [على] شرف الزوال<sup>٥</sup> وخوف الانقطاع. جل ربنا عن ذلك.

وما ذكر في المجوس، فهم قالوا [ذلك\*] [لإنكار] هم [خلق الله الشرور، ونسبتهم كل خير إلى الله خلقاً وإرادة، وذلك رأى المعتزلة في تخصيص هذه الآية، ليُخرجوا بذلك الشرور عن خلقه، فهذا وجه تشبيه رسول الله إياهم بالمجوس. ولا قوة إلا بالله.

ثم كان قول المجوس<sup>٦</sup> خيراً [من قول القدرية\*] عند التحصيل؛ لأنهم نزهوا الله عز وجل عن فعل<sup>٧</sup> الشر وما يُدَمُّ الفاعل عليه، وحققوا له فعل الخير وما يحمد عليه. ثم القدرية

<sup>١</sup> أى حقيقة قوله تعالى: ﴿خالق كل شيء﴾ (سورة الأنعام، ١٠٢/٦).

<sup>٢</sup> ويعنى ذلك: إذا اعتبرت الآية الواردة في سورة الأنعام تتعلق بأمور خارج أفعال العباد الذين لهم قدرة على أفعالهم فلن يحصل منه الامتداح، إذ الامتداح في حد ذاته يجب أن يشمل أفعال العباد أيضاً حتى يحصل في معناه الكامل.

<sup>٣</sup> أى في رأى الكعبي كذا وكذا، وهذا الرأى غير مصيب.

<sup>٤</sup> ك: تعالى.

<sup>٥</sup> ك م: ببعض.

<sup>٦</sup> م: الدوام.

<sup>٧</sup> ك + ولا قوة إلا بالله. ثم كان قول المجوس. وهذه الزيادة غير مذكورة في هامش نسخة «م».

<sup>٨</sup> ك م: قول.

بالوجه الذي أنكره [هـ] المجوس صرفوا الآية عن المفهوم تنزيهاً له<sup>١</sup>، وأبطلوا عنه أيضاً خلق كل شيء يُحمد عليه من الخيرات . ونسأل الله العصمة .

ثم من حَيِّده<sup>٢</sup> أن سأل<sup>٣</sup> عن حكم الآية، فأعرض عن ذلك واشتغل في الإجابة عن نوع الأفعال . وحقيقته أن يقول به في الجملة، وعند التفسير فيما يقبح لا يقول؛ كما يقول: الله في كل مكان؛ فإذا سئل عنه في الحُشُوش<sup>٤</sup> والامكنة القذرة أبقى ذلك . ثم هو رب كل شيء وإله كل شيء، ثم عند التفسير فيما يقبح يأبى، إلا أنه لما يَقْصِرُ بحيث ذلك الإطلاق يدفع أصله<sup>٥</sup>، فمثله ما نحن فيه . والله الموفق .

ثم احتج لخصمه بقوله: ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾<sup>٦</sup>، قال: يريد به آلهتهم، كقوله: ﴿أتعبدون ما تنحتون﴾<sup>٧</sup>، وكقوله: ﴿تلقف ما يأفكون﴾<sup>٨</sup> .

{ قال الشيخ رحمه الله: } نقول، وبالله التوفيق: ظاهر الآية ذكر خلق العمل، فلم يجز

١ ك : تستره؛ م : تستراً .

٢ م - له .

٣ ك م : حيدهم .

أى من حيد الكعبى وعدوله عن سوق الكلام .

٤ ك م : سئل .

٥ يعنى ذلك أنه إذا استُخدمت عبارة عامة يقال: «الله خالق كل شيء»، وعند التفصيل لا يقال: «الله خالق القدر والنتن» .

٦ وهى جمع حُشٍّ: الكنيف، المتوضأ؛ أو الولد الهالك فى بطن الحاملة . وإذا ألقَتْ ولدها يابساً فهو الحشيش . انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة «حشش»، ٦/ ٢٨٢-٢٨٦ .

٧ أى إن المرء لو اكتفى بتعبير مطلق دون التفصيلات لكان قد رفض أصل لفظ الخلق .

٨ سورة الصافات، ٣٧/ ٩٦ .

سورة الصافات، ٣٧/ ٩٥ .

٩ فالمراد به قوله تعالى: ﴿وَأَوْحِينَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾ (سورة الأعراف، ٧/ ١١٧) .



صرف ذلك إلى غيره إلا بالبيان. مع ما في جميع ما ذكر نحتهم داخل<sup>١</sup>، وكذلك إفكهم كما<sup>٢</sup> ذكر، وبه عوبوا لا بذلك الشيء [فقط]،<sup>٣</sup> حيث فعلوا ثم عبدوا، [١٣٠ و] / فكانهم عبدوا فعلهم، فمثله ما نحن فيه. [و] أيضاً إنه لو صرح بالآية ألهمتهم بعد أن ذكر معمولاً، فإذا لم يكن الله خلق العمل لم يجز له القول بخلقه معمولاً، إذ ليس هو كذلك مخلوقاً؛ ثبت أن العمل مخلوق، ليعبدوا مخلوقاً معمولاً كما ذكر. ولا قوة إلا بالله.

ثم من عظم سفههم أن احتجوا بقوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بحيرة﴾<sup>٤</sup>، الآية<sup>٥</sup> - وتلك أسماء تلك الأعيان - في نفي خلق الأعمال، بقوله: «ما جعل كذا». وهن أسماء تلك الأعيان لا الأفعال، وهن مخلوقات لا شك. ثم يرد<sup>٦</sup> فيما ذكر العمل بالخلق<sup>٧</sup> إلى حقيقة الأعيان ليدفع خلق الأفعال. فهذا يبين أن رأيهم أن لا يقبلوا عن الله خبره، ولا يرجعوا<sup>٨</sup> في أمر إلى تدبيره. والله أسأل العصمة عن ذلك.

<sup>١</sup> يعنى ذلك أن الأدلة التي ذكرت حتى الآن تؤدي بنا إلى القول بأن ما فعل المشركون من أصنام تدخل في إطار الخلق الإلهي.

<sup>٢</sup> ك م : ما .

<sup>٣</sup> أى بعبادتهم ألهمتهم فقط .

<sup>٤</sup> نحو أن يقال : «والله خلقكم وما تعملون من الآلهة» .

<sup>٥</sup> قارن بما ورد في تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي، ٢/٦٠٩-٦١٠ .

<sup>٦</sup> م : فثبت .

<sup>٧</sup> فالمراد به قوله تعالى : ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾ (سورة المائدة، ٥/١٠٣) .

<sup>٨</sup> م - الآية .

<sup>٩</sup> أى الكعبي .

<sup>١٠</sup> لعله يريد قوله تعالى : ﴿والله خلقكم وما تعملون﴾ (سورة الصافات، ٣٧/٩٦) .

<sup>١١</sup> م : ولا يرجو .

قال<sup>١</sup>: واحتجوا أيضاً بقوله: ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه﴾، الآية<sup>٢</sup>، إنه على قولكم يشبه<sup>٣</sup> فعلكم خلقه. فقال: معاذ الله، بل فعلنا عبث وفساد وخضوع وذلة<sup>٤</sup>، وفعله حكمة وصواب وتفضل وتطول. قال: وليس من حيث الحدث والحدث والخروج من العدم تشابه<sup>٥</sup> لاختلاف الجهة، كما لم يكن في عالم وعالم<sup>٦</sup> وحى وقادر لاختلاف المعنى. قال: وبعد، فإن فعلنا يخالف فعل الله لعينه. ثم [فى] الإيجاد والإحداث<sup>٧</sup> معنى يوجب التشابه، وإنما يجوز ذلك فى الأعيان بما يحل فيها<sup>٨</sup>. مع ما يعارض بقول جهم حيث قال: فى تحقيق الفعل تشابه. ثم قال<sup>٩</sup>: العجب من إلزامهم التشبيه<sup>١٠</sup> بالإحداث، ولم يلزموا أنفسهم فيما فعلوا فعل ربهم فى الحقيقة<sup>١١</sup>.

[قال الفقيه رحمه الله: {نقول، وبالله التوفيق: أثبت [١٣٠ظ] / الله تعالى التشابه من حيث الفعل، حيث قال: ﴿خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم﴾<sup>١٢</sup>، نفى أن يكون من

١ أى الكمى.

٢ م - الآية. وتمام الآية كالاتى: ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق

عليهم قل الله خالق كل شئ وهو الواحد القهار﴾ (سورة الرعد، ١٣/١٦).

٣ م : تشبيه.

٤ م : وذلة.

٥ أى ليس هناك تشابه بين الحدث من الله وبين الحدث من العبد.

٦ م - وعالم.

٧ ك م : والحدث.

٨ ك : فيه.

٩ أى بما يحل فى الأعيان من الأعراض.

١٠ أى الكمى.

١١ م : التسمية.

١٢ أى بأن أهل السنة يجوز الفعل من العبد.

يقول الله تعالى: ﴿أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل

شئ وهو الواحد القهار﴾ (سورة الرعد، ١٣/١٦).

أحد خلق كخلقه، وأوجب لهم العذر في عبادتهم ما كانوا يعبدون لو كان منهم خلق كخلقه. ثم لا سبيل إلى معاينة كيفية الإنشاء وإنما يعلم بالإنشاء: إنه في حق الخروج من العدم إلى الوجود والحدث من لا أصل، أو هو في حق الكسب والتحريك والسكون؟ فمن حقق للعبد من الفعل من الوجه الذي يحقق من الله فقد وجد خلق كخلقه، إذ لا وجه لفعلة غير ذلك. ولو كان بالذي يذكره دفع لكان لا وجه للاحتجاج؛ لأنهم لو أثبتوا [ل] يقولون: ليس ذلك كذلك،<sup>١</sup> لأن الذي منكم كان بعلاج، وهذا النوع من الخيال. ثم أتبع ذلك الحرف ودفع إمكان حقيقته بقوله: ﴿خالق كل شيء﴾؛<sup>٢</sup> ليعلم كل أنه أي شيء أضافه إلى أحد أنه خلقه لم يقدر<sup>٣</sup> عليه لوجود ضرورات له فيه توجب تدبير غيره في ذلك. **ولا قوة إلا بالله**. وقد قال الله عز وجل: ﴿إذا لذهب كل إله بما خلق﴾،<sup>٤</sup> وإذا جعلت لكل من<sup>٥</sup> المعنى الذي به وصف الله تعالى بالخلق، ويذهب كل بالذي منه، فكان في ذلك تثبيت آلهة، ذهب كل بما خلق. **ولا قوة إلا بالله**.

مع ما ليس من الله في الخلق سوى الوجود<sup>٦</sup>، وذلك بعينه قد يوجد، فأى معنى بقى مما

<sup>١</sup> أى الخلق.

<sup>٢</sup> أى لو كان بالذى يذكره الكعبى كقوله السابق القائل فيه: وليس من حيث الحدث والحدث والخروج من العدم تشابه لاختلاف الجهة.

<sup>٣</sup> أى لأن المعتزلة لو أثبتوا للعبد فعلاً ليلزمهم أن يقولوا: ليس فعل العبد كفعل الله.

<sup>٤</sup> م: بفلاح.

<sup>٥</sup> أى إن نوع الفعل الإلهى منزه عن مميزات مادية وبذل جهده.

<sup>٦</sup> ك م: اتباع.

وأتبع: أى الله تعالى.

<sup>٧</sup> سورة الرعد، ١٣/١٦.

<sup>٨</sup> ك م: لم يقدرُوا.

<sup>٩</sup> سورة المؤمنون، ٢٣/٩١.

<sup>١٠</sup> ك م: عند.

<sup>١١</sup> أى إن أهم الأفعال والآثار الآتية من الله إلى العبد عبارة عن الوجود الذى هو أثر الإيجاد منه.

به تمام التشابه؟ ولا قوة إلا بالله .

ثم من قول المسلمين<sup>١</sup> نفى تشبيه الخلق عن الله، لأنه من الوجه الذى يقع فيه تشابه<sup>٢</sup> يوجب حدته<sup>٣</sup> بحدث الشيء<sup>٤</sup>. فلو لم يقع من حيث الحدث تشابه لم يكن يُنفى من حيث [١٣١ و] / لزوم الحدث. مع ما كانت الحوادث<sup>٥</sup> فى الأجسام هى أدلة حدثها، وحدث الأجسام هو دلالة المحدث الصانع، وذلك كله آية التشابه. فقوله<sup>٦</sup>: لا يقع بذا<sup>٧</sup> تشابه، لا معنى له. وقوله: ذا<sup>٨</sup>، ذا<sup>٩</sup>، فإن خلق الشيء عندهم هو الخلق. ولا شك [أنه] فى الخلق<sup>١٠</sup> ذلة وخضوع وحاجة وعيوب وشيطان وشر وفتنة وبلاء وفساد وفتن وخبث وقدر، كل هذه<sup>١١</sup> أوصاف فعل الله تعالى عند المعتزلة بقوله<sup>١٢</sup>: "خلق الشيء هو ذلك الشيء، فكيف أنكر هذه الأحوال عن خلقه؟" وقوله: هو<sup>١٣</sup> تطوّل وتفضّل؛ فإذا إبليس هو خلقه عندهم، وفعله فى الحقيقة تطوّل وتفضّل، وهو<sup>١٤</sup> خير وحسن، وهو حكمة وصواب. وهذا كله قول

١ م + فى .

٢ أى حدث الله تعالى .

٣ م : الآخر . والكلمة فى نسخة «ك» مطموسة .

٤ كالأعراض مثلاً .

٥ ك هـ : (أثر) خ .

٦ أى الكعبى .

٧ أى بإحداث العبد .

٨ م - وقوله ذا .

٩ م : إذا؛ م هـ : فى الأصل وقوله ذا ذا .

أى وقول الكعبى «ذا»، هو نفس التشابه .

١٠ أى فى الخلق .

١١ ك م : هذا .

١٢ م : بقولهم؛ م هـ : فى الأصل بقوله . ويقوله : أى بقول الكعبى .

١٣ أى فعل الله .

١٤ أى إبليس .

وحش، لم يجز إطلاق ذلك إلا بصلات<sup>١</sup> توضح<sup>٢</sup> المراد، فمثله الذى ذكر، وليس من هذا الوجه دفع التشابه . ولا قوة إلا بالله .

ثم العجب ممن يعجب منه<sup>٣</sup>، وفى ذلك<sup>٤</sup> أنه واحد، والتشابه والاختلاف أبداً يقع<sup>٥</sup> فى الأعيار<sup>٦</sup> . وجملة ذلك أنا نجد فعل العبد من الوجه الذى عليه أمر العالم لله<sup>٧</sup>، فثبت أن خالق العالم كله واحد، وإنما يجعل للعبد لا من ذلك الوجه . والله الموفق .

ثم عارض قول خصمه أن من عاين أعلى<sup>٨</sup> القصبتين تتحركان لا يفصل بين التى يحركها الله والتى يحركها آخر، ثبت أنهما تشابهها، فزعم أنه يجب الفصل بينهما بالبحث عن السبب .

١ أى بقيود .

٢ غير منقوطة فى نسخة ك .

٣ لقد سبق فيما قبل أن الكعبى قد تعجب فيما كان يذهب أهل السنة إلى أن الاعتماد على مفهوم الأحداث يوجب التشبيه؛ فكذلك ذهب الكعبى إلى أن أهل السنة أيضاً قد نسب الفعل للعبد، وهذا بالطبع يوجب التشبيه . فهنا يرد الماتريدي على اعتراض الكعبى هذا .

٤ أى فى نسبة أهل السنة بعض الأفعال إلى العبد .

٥ م : تقع .

٦ ك + الأعيار .

ويعى ذلك أنها تقع فى الأعيار التى تعتبر متساوية فى مواقعها .

٧ أى إننا نؤمن بأن الفعل المنسوب إلى العبد الذى عليه أمر العالم ونظامه، فهو فى الواقع منسوب إلى الله .

٨ ك : اعلا .

{ قال الشيخ رحمه الله: { يقال له: لعل ملكاً يحرك<sup>١</sup> أو شيطاناً أو دابة تحت الأرض، فأى سبب له [فإنه] يصل به إلى ما لله حقيقة دون ما لأحد من الخلق لا يعلمه. ليعلم أن الله عندهم لا يقدر أن يذهب بما خلق<sup>٢</sup>. وليعلم أنه لشدة التشابه<sup>٣</sup> انقطع سبيل [١٣١ظ] / العلم به من حيث نفسه، على أن السبب ليس يفصل عنده فيما كان من الله، إذ ليس غير الذى يعاينه، فأنى يعرف ذلك؟ ولا قوة إلا بالله.

قال: وهذا كمستدل بالشاهد، ربما يعجز عن الفصل بين القديم والحديث بما لم ينظر من وجهه، فمثله الأول.

{ قال الفقيه رحمه الله: { وذلك عليه لوجهين. أحدهما أن لا سبيل فى الأول إلى السبب والعلم به فى الحقيقة، مع ما ليس من الله غير الذى نراه ليعلم به، فلا معنى لهذا إذا<sup>٤</sup>. الثانى<sup>٥</sup> أن الذى عارض به لا يجوز أن يكون [على] جهة واحدة تدل<sup>٦</sup> على أن [عدم معرفة] الحدث والقدم إنما هو فى أنه لم ينظر إليه وأغفل عنه<sup>٧</sup> حيث لم ير موضع الدلالة. وما نحن فيه ليس ثمة ما يفصل، إن كان فهو فى غيره<sup>٨</sup>. ثبت أنهما بحيث<sup>٩</sup>

١ م : تحرك.

٢ لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحانه الله عما يصفون ﴾ (سورة المؤمنون، ٢٣ / ٩١).

٣ أى بين فعل الله وبين فعل العبد.

٤ ك : إذا؛ م - إذا.

٥ م هـ : فى الأصل : إذ الثانى.

٦ م : يبدل.

٧ ك : منه.

٨ أى إن أمكن وجود شئ يفصل بين القديم والحديث أو بين فعل الله وفعل العبد فهو فى غير هذا المثال.

٩ م : بحث.

أنفسهما شبيهان<sup>١</sup>. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم عارض: هل يُعرف به<sup>٢</sup> المكتسب من غيره؟

[قال الشيخ رحمه الله: { وهي المعارضة إن اشبه المكتسب لغيره حتى لا يُعرف حقيقة واحد منهما، [ولكان قد] ثبت أنهما مخلوقان معاً لذلك. وبعد، فإنه ليس على معرفة المكتسب وإنما [هو] على معرفة ما لله، لا عرّفه في خلقه. لا أنفي<sup>٣</sup> عنه ما هو له، ولا أُثبت له ما ليس له فأكون كاذباً عليه، وذلك كفر. وعلى قول المعتزلة لا وجه لمعرفته، فيحصل<sup>٤</sup> أبداً على الشك، ولا يصل إليه؛ وذلك هو المعنى الذي نفى الله أن يكون معه إله، حققه أهل الاعتزال سفهاً بغير علم، وذلك في قوله<sup>٥</sup>: ﴿إِذَا لَذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾. **والله الموفق**.

فبلغ قوله: إنه لا يُعلم بنفس الحركة أنها مخلوقة؛ فيجب هذا في كل عرض نحو الجمع والتفريق، فيبطل أن يكون في شيء من ذلك دلالة خلقه. ثم لا سبيل إلى معرفة حقيقة الأعيان بدونها. فكان الله لم يُقم دلالة<sup>٦</sup> على خلقه بكون تلك بالله دون خلقه [١٣٢ و] / أبداً. وذلك قول لم يتوهمه الشيطان، لعله<sup>٧</sup> أن<sup>٨</sup> أحداً من أوليائه<sup>٩</sup> يبلغ بطاعته إياه هذا

١ م : شبيهات.

٢ أى بالنظر والاستدلال.

٣ أى الخجاج هنا.

٤ م : لا أنفي؛ م هـ : في الأصل: أنعى.

٥ م : فتحيل.

٦ م + [تعالى].

٧ سورة المؤمنون، ٢٣ / ٩١.

٨ م : دليلاً.

٩ م : لعل.

١٠ م - أن؛ م هـ : في الأصل لعله أن.

١١ فالضمير راجع إلى الشيطان. ويبدو أن أبا منصور الماتريدي قد يقصد به الكعبي.

المبلغ. تسأل الله العصمة عن ذلك. وعلى قوله إن الشيء لا يدل على الله، إنما يدل - إذا علم سببه - إسقاطه الدلالة عن الاجسام من أن يُعرف بها الله سبحانه. قال: ومن عظيم ما أجمعوا [عليه\*] أن دليل خلق الجسم حدثه، فكذلك كل محدث يدفع [إلى] هذا<sup>١</sup>. وسأل الدليل، وأيد ذلك بما يجوز أن يعرفه محدثاً من لا يعرف خلقاً.

{قال الفقيه رحمه الله:} نقول، وبالله التوفيق: أهل التوحيد إنما تكلموا في حدث العالم وثبات محدثه، ولا أحد تكلف القول بخلق العالم وثبات خالقه. فلولا أنهم رأوا<sup>٢</sup> بالأول كفاية عن الثاني، وجعلوا ثبات الحدث دليلاً مقنعاً في الخلق، لصنعوا مثله؛ لأن لكل إليه<sup>٣</sup> حاجة، وذلك ممتنع<sup>٤</sup>. وقد احتج بخلق القرآن بالتبعيض والتجزئة، فمثله في كل الأعراض قائم، فيلزم القول به. ولا قوة إلا بالله.

ثم احتج عليهم<sup>٥</sup> بخلق الشرور والأسقام<sup>٦</sup>، وأن كانت ضارة، [وقال:] «لم لا قلت [هذا] في الكفر؟»<sup>٧</sup>.

١ أى كل محدث يدل على أنه مخلوق في رأى أهل السنة.

٢ يعنى إنكاره لهذا الرأى.

٣ أى فلو كانت المعتزلة رأوا...

٤ أى مثل صنع أهل التوحيد.

٥ أى إلى خلق الله أو إلى الخالق.

٦ أى يمتنع تحقيق احتياجات جميع الموجودات في العالم سوى الله.

٧ ك م : لهم.

وهذا يعنى أن الكعبى هنا، فى سبيل مناقشة فكرية بحثة، قد أبدى باعتراض ضد المعتزلة، ثم تلى

العبارة التى فيها جواب لهذا الاعتراض.

٨ أى بخلق الله إياها.



[قال الفقيه:] وهذا سؤال لا يسأله أحد على الابتداء إلا على المعارضة، إذ لم يُسمَّ خالق هذه الأشياء بها<sup>١</sup> ووجب أن يسمى بخلقه أفعال الخلق بأسمائها<sup>٢</sup>، وهذا نوع ما ليس لغيره [فيه] فعل الحقيقة، وفي أفعال الشرور ذلك. فاجاب بان هذه الأشياء ليست بشرور فى الحكمة، بل هى رحمة بذكر التوبة وبزجر عن المعصية، والكفر ليس بحكمة بوجه؛ ألا ترى أنه لا يجوز خلقه لا عن أحد، ويجوز فى الأول.

[قال أبو منصور رحمه الله:] فالأول<sup>٣</sup>، يقال له<sup>٤</sup> فى خلق فعل الكفر قبيحاً، وهو يذكر من عاينه عظيم فعله، فيفرغ إلى الله بالعصمة عنه<sup>٥</sup> ثم يذكره [١٣٢ ظ] / حدث الذى منه<sup>٦</sup> فيدعوه إلى التوحيد، ثم يُعرف به سفه من منه ذلك وفسقه، وبه يعرف اسمه<sup>٧</sup> وعواقبه، ثم يُعرفه أنه لا يضر الصانع. ولا قوة إلا بالله.

وقوله: «لا يخلقه لا عن أحد»، كلام من لا يعقل ما يقول، وإلا فهو اسم لفعل العبد، فكيف يكون ولا عبد؟ وهذا كمن<sup>٨</sup> يقول: التحرك هو زوال الجسم، وهو لا يخلقه دونه، فيجب خلقه منه حكمة؛ وعلى ذلك جميع الاعراض وإبانة<sup>٩</sup> الخلق. ولا قوة إلا بالله.

١ بان يقال: خالق القتل والسرقة، مثلاً.

٢ بالقاتل والسارق، مثلاً؛ حاش لله.

٣ أى الكفر.

٤ يعنى به الجواب الأول، أو المقصود به «وقبل كل شئ».

٥ أى يضاف إلى الله تعالى خلق فعل الكفر قبيحاً.

٦ ويعنى ذلك أن الحكمة من إضافة خلق فعل الكفر القبيح إلى الله هو التلقى من قبل العبد الذى له علم بذلك بأنه عمل فيه خطر بالغ، فعليه اللجوء إلى الله حتى يحافظ على نفسه.

٧ م : م .

٨ أى ما صدر من العبد من الكفر والشرك.

٩ يعنى مؤمن هو أو غيره.

١٠ ك م : لمن .

١١ غير منقوطة فى نسخة «ك» م : وإماتة؛ م هـ : غير منقوطة فى الأصل.

ثم الاسقام لا يجوز أن يخلقها لا في أحد ولا لاحد<sup>١</sup>، ثم لم يمتنع تحقق الحكمة لها، فمثله الذى ذكر. **والله الموفق.**

ثم عارض نفسه بأنه إذا قدرتم على إخراج الأعراض من العدم إلى الوجود لمَ لا جاز أن تقدروا<sup>٢</sup> على ذلك فى الجسم؟

{ قال أبو منصور رحمه الله: } وليس هذا تقدير السؤال، ولكن بما ليس معنى خلق الجسم إلا خروجه من العدم ووجوده بعد أن لم يكن، وبه وصفتم أنفسكم فى فعل الأعراض، كيف لا جاز الوصف بخلق الجسم وليس ثمة غير<sup>٣</sup> **ولا قوة إلا بالله.**

فأجاب بالفعل<sup>٤</sup>. وذلك فاسد، لأننا لم نحقق لنا فى فعلنا الوجه الذى هو وجه وجود الجسم وكونه، ليلزمنا ذلك، وهم قد حققوا فيلزمهم. **ولا قوة إلا بالله.** ثم قال: إذ ليس فعل زيد سوى فعل بقدره، وانتم تفعلون بها، كيف [ما] فعلتم فعل زيد؟<sup>٥</sup> قيل: لأن زيدا لا يُقدرنا على فعله، فلم نفعل<sup>٦</sup>، والله قد أقدركم على المعنى الذى به كان الجسم<sup>٧</sup>، فلزمكم ما قابلناكم به<sup>٨</sup>. **ولا قوة إلا بالله.**

قال: واحتج<sup>٩</sup> بالكاتب [و] المصور، إنه لو أراد أن يخرج الثانى<sup>١٠</sup> على ما عليه الأول لم يمكنه، دل أن الأول لم يخرج على ذلك به. فنزعم أولاً أنه يجوز أن يكون كذلك بما<sup>١١</sup>

١ م : ولا أحد.

٢ ك م : أن يقدروا.

٣ أى وليس يعاين أى موجود غير الإنسان ليخلق الجسم.

٤ أى يقول الكعبى: أنتم تقولون أيضاً إن فعل العبد هو كسبه، فيترتب عليكم السؤال نفسه.

٥ أى لم لا تقدرون أن تفعلوا فعل زيد الذى خص به.

٦ م : فلم يفعل.

٧ أى على رأيكم.

٨ أى عارضناكم به من خلق الجسم.

٩ أى قال الكعبى: احتج المعارض.

١٠ أى الكتاب أو التصوير الثانى.

١١ ك م : ما.

ألقاه الله فيه تلك القدرة. فإن قيل: [١٣٣و] / لم لا يأتى بمثله؟ فأجاب بآناً، وإن كنا نفعل بتلك القدرة' نفعله بأسباب لا تجتمع' بكليتها حتى لا يخرج منها شيء من نحو الذهن والحفظ وأنواع الأشغال. قال: ولو وجب بهذا محدث آخر ليجب به مصوراً آخر. وعارض بالفعل؛<sup>١</sup> إنه لم يدل العجز على أنا لم نفعل.<sup>٢</sup> ولو كان العجز يدل على ما ذكروا [ك] كان الثاني إذا كان أحسن، فدل أن الأول له. ثم عارض أنه ما يمنع؟ فقال: لأننا نفعل بآلة وقدرة وعلاج وفكر، ولا تستوى<sup>٣</sup> هذه، ولو استوت أمكننا ذلك. فيقال له: الوجوه التي تمنعك [هل] هي فعلك أو لا؟ فإن قال: لا، أعظم القول<sup>٤</sup> أن علاجه وفكره ونحو ذلك [كان من] الله، وهو الذى [به] أنكر خلق ذلك، فقد أقر به. وإن قال: بلى، قيل: السؤال عن ذلك كله [هو] أن القدرية زعمت أن الله لو أبقاها، وقد أبقاها للفعل، وكل ذلك أفعال لها القدرة<sup>٥</sup>، فما بالها لم تستو، وقد قصدت أن تستوى، وكانت لك القدرة؟ فهذا يبين أنه على غير تقديرك يخرج<sup>٦</sup>. وما ذكر من المعنى هو الدليل الواضح - [ب] أن قد يخرج<sup>٧</sup> أحسن من الأول وأسوى على قصد الاستواء - [على] أن ذلك كان كذلك لا به<sup>٨</sup>. مع ما لا يبلغ علم أحد إلى تقدير حركته من الهواء والمكان ومن ارتفاع اليد

١ أى بنفس القدرة.

٢ ك : لا يجتمع.

٣ لعله يقصد الآتى: لما ذا لا نحقق فعلاً أثناء عمل فعل آخر؟

٤ يعنى ذلك أن عدم تحقيق فعل آخر عند عمل فعل أول لا يدل على أن الفعل الأول ليس بفعالنا.

٥ ك : ولا يستوى؛ م : ولا مستوى.

٦ أى أقره بالتعظيم والتبجيل.

٧ أى القوة أو القدرة، كما سيأتى ذكرها.

٨ م + [عليها].

٩ م : تخرج.

١٠ أى الفعل الثانى.

١١ ك م : لانه.

وانخفاضها لو اجتهد كل الجهد، والفعل لا يخلو عنه، ثبت أنه لغيره من هذا الوجه. **ولا قوة إلا بالله**. وعلى ذلك لا أحد يقصد قصد تقبيح<sup>١</sup> الفعل، وقد يكون كذلك، ثبت أنه من ذلك الوجه ليس له. ولو جاز وقوع فعل من وجه لا يعلمه ولا يريد - ولو اجتهد كل جهده ليعرف حده ومبلغه ويكون له على ما هو عليه ذلك الفعل - لجاز مثله في جميع العالم وآيات الرسل وغيرها. والقول في المصور هو القول في الفاعل<sup>٢</sup>، وفي الصورة هو القول في الفعل، لا فرق بينهما.

ثم قوله: «لو أبقى الله القوة»، [١٣٣ظ] / ومن مذهبه أن القوة لا تبقى وقتين، لا معنى له. ثم ما عارض من «الفعل فهو يختاره ويعلم ما يفعله ويقصده فهو من ذلك الوجه له»، وقد بينا في ذلك ما ليس هو بعالم بذلك الوجه. **ولا قوة إلا بالله**.

### [ الدليل السمعي على خلق الأفعال ]

ثم الدليل عندنا من طريق القرآن على لزوم القول بخلق الأفعال قوله: ﴿وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾<sup>٣</sup>، فلو لم يكن جل ثناؤه خالقاً لما يُجهر ويُخفي لم يكن ليحتج به على علمه. ومعلوم جواز الجهل<sup>٤</sup> من غير الذي يفعله، [فإذا] لم يكن للاحتجاج بفعلٍ سواه معنى. وأيضاً إن الله تعالى قال: ﴿هو الذي يسيركم في البر والبحر﴾<sup>٥</sup>، الآية<sup>٦</sup>، وقال في موضع آخر: ﴿وقدرنا فيها السير

١ م : بفتح.

٢ ك - (في المصور هو القول في الفاعل) صح هـ.

٣ سورة الملك، ٦٧/١٣-١٤.

٤ أي جواز جهل أي إنسان.

٥ ك م + به.

٦ سورة يونس، ١٠/٢٢.

٧ م - الآية.

سيروا فيها ليالي ﴿١﴾، الآية ١، أخبر أن تقدير السير والتسيير فعله، وبه كان السير ومن كان [يسير]. وقال: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ ٢، الآية ٢، فيها خبر أن جعل المودة والرحمة من آياته، وأن منامكم من آياته وابتغاءكم من فضله من آياته ٣. ومن البعيد إنشاء غيره له من الآيات؛ إذ ذلك الفاعل أحق أن تكون الآية له، وهن كلهن أفعال الخلق. وقال: ﴿وجعلنا في قلوب الذين أتبعوه رافة ورحمة﴾ ٤، الآية ٤، وقال: ﴿أولئك كتب في قلوبهم الإيمان﴾ ٥، وقال: ﴿وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً﴾ ٦، الآية ٦، وقال: ﴿وجعلنا قلوبهم قاسية﴾ ٧. وفي الجملة قال الله: ﴿فعال لما يريد﴾ ٨، وفي أفعال العباد ما يريد، وقد وعد أن يفعل ما يريد. وقد ذم الله من أحب أن يُحمّد على ما

١ يقول الله تعالى: ﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي وأياماً آمنين﴾ (سورة سبأ، ١٨/٣٤).

٢ م - الآية.

٣ م - ومن كان.

٤ يقول الله تعالى: ﴿ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون﴾ (سورة الروم، ٢١/٣٠).

٥ م - الآية.

٦ ك م : وابتغواكم.

٧ م : [و] من.

٨ لعل المؤلف يريد به قوله تعالى: ﴿ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغواكم من فضله إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون﴾ (سورة الروم، ٢٣/٣٠).

٩ سورة الحديد، ٢٧/٥٧.

١٠ م - الآية.

١١ سورة المجادلة، ٢٢/٥٨.

١٢ سورة النحل، ٨٠/١٦.

١٣ م - الآية.

١٤ سورة المائدة، ١٣/٥.

١٥ انظر: سورة هود، ١١/١٠٧ و سورة البروج، ١٦/٨٥.

لم يفعل،<sup>١</sup> وقد ألزم المؤمنين أن يحمده على الإيمان،<sup>٢</sup> ثبت أن كان [ذلك\*] بفعله. ولا قوة إلا بالله.

والاصل فيه أن دلالة خلق فعل كل أحد عنده أعظم من دلالة خلق السموات والأرض فيما أريد تعرّف [١٣٤ و] / حقيقة ذلك بالعقل؛ إنه لا أحد امتحن قوى جواهر العالم حتى يعلم خروج كل شيء عن ذلك<sup>٣</sup> [و\*] احتمال خلق مثله، بل إنما يعرف ذلك بخروجه عن إمكان مثله. ومعلوم وجود أمور في غيره من الجواهر مما امتنع جوهره عن احتمال ذلك، نحو الطيران وإخراق الأشياء والسباحة بالجواهر وغير ذلك بقوى فيها. ويعلم كل أن ليس لأحد من الخلق تدبير في فعله؛ فيعلم بالضرورة بما خرج عن مقصوده وقصر عن الحد الذي يحده، وكان مقدراً بما لا يحتمل وسعه التقدير به، فيعلم به ضرورة أن الذى به قام هو الذى قدره وأخرجه على ما أراد. ولا قوة إلا بالله.

مع ما لم يكن عند المعتزلة من الله إلى خلقه جملة سوى أنه أوجد [ه\*] بعد أن لم يكن،<sup>٤</sup> وأن الله لم يزل موجوداً؛ وذلك المعنى فى فعل كل أحد موجود. على أنه لولا الأمر والنهى<sup>٥</sup> لم يكن العقل يحتمل إخراج شيء عن قدرة الله وصرف شيء إلى فعل غيره.

١ انظر: سورة آل عمران، ٣/١٨٨.

٢ انظر الآيات المتعلقة بهذا الموضوع فى: سورة الحجر، ١٥/٩٨؛ و سورة الفرقان، ٢٥/٥٨؛ و

سورة المؤمن، ٤٠/٦٥.

٣ أى عن القوى.

٤ ك: ما.

٥ أى السباحة بالفطرة كالسماك مثلاً.

٦ أى الله تعالى.

٧ لعل المؤلف يشير هنا إلى نظرية المعدوم عند المعتزلة. وما دام المعدوم شيئاً - بناء على تلك النظرية - فالله عند خلق شيء لا يكون مُحدثاً له، بل يكون موجداً.

٨ أى كون فعل كل أحد شيئاً حال عدمه عند المعتزلة.

٩ أى مسؤولية العبد التابعة عن الأمر والنهى.

والأمر والنهي [فى] محل حق بالمعنى<sup>١</sup> الذى يلزم القول به، لولاهما لم يلزم<sup>٢</sup> ذلك؛<sup>٣</sup> فيكون المعروف بالعقل وما يوجبه ضرورة ذلك مدفوعاً بالجهل بالحكمة والحادث<sup>٤</sup>. ولو جاز ذلك<sup>٥</sup> لجاز إنكار الأمر والنهي بما كان فى العقل من إثبات قدرة الله على كل شئ<sup>٦</sup>؛ بل قدرته على أشياء لا من شئ أو إحداث أعيان لا عن مثال أعجب من خلق فعل لآخر؛ إذ لولا ما للآخر من القدرة على ذلك لكان<sup>٧</sup> لا يضطرب عاقل فى تحقيق ذلك لله؛ وقدرته<sup>٨</sup> لا يجوز أن تنفى عن الله قدرة ذلك بعينه، فيكون كالقادر على الشئ بغيره لا بنفسه، جل الله / [١٣٤ظ] عن ذلك وتعالى.

### [ قدرة الفعل أو استطاعته ]<sup>٩</sup>

{ قال الشيخ رحمه الله : } الاصل عندنا فى المسمى باسم القدرة أنها على قسمين . أحدهما سلامة الأسباب وصحة الآلات ، وهى تتقدم<sup>١٠</sup> الأفعال . وحقيقتها ليست بمجعولة للأفعال ، وإن كانت الأفعال لا تقوم إلا بها ، لكنها نعم من الله أكرم بها من شاء . ثم

١ ك م : مع المعنى .

٢ ك م : لم يزل .

٣ أى لم يلزم إخراج فعل عن قدرة الله وصرفه إلى العبد .

٤ ك م : بالحادث .

٥ أى بسبب جهلنا حكمته وما سيحدث .

٦ أى ولو جاز معرفة الحق بالعقل من غير احتياج إلى السمع .

٧ أى لو لم يكن هناك أمر ونهى إلهى عن طريق النقل لما كانت المسؤولية للعبد ولا فعله؛ إذ العقل يحكم بسهولة تامة أن الله قادر على كل شئ وبخاصة على فعل العبد .

٨ ك - ( لكان ) صح ه .

٩ أى قدرة العبد على فعله .

١٠ م : [ قدرة العبد أو استطاعته ] .

ك : تقدم .

يستأديهم شكرها عند احتمالهم ذرّك النعم وبلوغ عقولهم الوقوف عليها، إذ ذلك حق القول في العقول؛ وهو القيام بشكر المنعم ومعرفة حقيقة النعم؛ والنهي<sup>٣</sup> عن كفران المنعم والجهل بحقيقة النعم. ولولا ذلك لم يحتمل أحد الأمر والنهي ابتداء، بلا سبق ما في العقل لزوم شكره واتقاء كفرانه. **ولا قوة إلا بالله**. والثاني معنى لا يُقدّر على تبيين حده بشئ يُصار إليه، سوى أنه ليس إلا للفعل، لا يجوز وجوده بحال إلا ويقع به الفعل - عندما يقع - معه، وعند قوم قبله؛ أعنى فعل الاختيار الذي بمثله يكون الثواب والعقاب، وبه يسهل الفعل ويخف. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم الدلالة على قسمة الاستطاعتين قول الله تعالى: ﴿فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً﴾، وما غير من قال<sup>١</sup>: ﴿لو استطعنا لخرجنا معكم﴾، الآية<sup>٤</sup>.

١ أى شكر القدرة التي هي بمعنى سلامة الأسباب وصحة الآلات.

٢ ك : العقول.

٣ أى نهى النفس، وهو الانتفاء والانتقاء.

٤ م : تبين.

٥ سورة المجادلة، ٤/٥٨.

فهذه الآية موضوعها هو الظهار، وهو نوع من أنواع الطلاق في الفقه الإسلامي. والآية التي قبلها تتعرض لموضوع هؤلاء الذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون فعليهم تحرير رقبة من قبل أن يتماسا. وبداية الآية التي معنا تتعلق لمن لم يجد تحرير رقبة فعليه صيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا. والجزء الذي في النص يتعرض بمن لم يستطع ذلك فعليه إطعام ستين مسكيناً. فبناء على كل ما تقدّم نستطيع القول بأن ما يبحث عنه في آية الظهار ليس بالاستطاعة بالمعنى الثاني وهي التي لا يجوز وجودها إلا ويقع بها الفعل، بل بمعنى الأسباب والإمكانات التي تسبق الاستطاعة.

٦ ك : وما غير من قال؛ م : وما قال؛ م هـ : في الأصل وما غير من قال.

٧ يقول الله تعالى: ﴿لو كان عرضاً قريباً وسفراً قاصداً لاتبعوك ولكن بعدت عليهم الشقة وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون أنفسهم والله يعلم إنهم لكاذبون﴾ (سورة التوبة، ٩/٤٢).

٨ م - الآية.



أ- ثم الدلالة على أن الاستطاعة استطاعة الأسباب والأحوال لا استطاعة الفعل وجوه.  
 أحدها أن قوله: ﴿فمن لم يستطع﴾ وإنما هو صوم شهرين. ولا أحد يعلم أن قدرة الفعل لا تَرده تلك المدة، ثبت أن المراد من ذلك استطاعة الوجود<sup>١</sup>. ومثله أهل النفاق، لم يكونوا يعلمون الاستطاعة التي لديها الأفعال، وإنما أرادوا بذلك المرض أو فَقْد المال على ما بَيَّنَّا<sup>٢</sup> الله تعالى بقوله: ﴿ليس على الضعفاء﴾ إلى قوله: ﴿إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء﴾، الآية<sup>٣</sup>.

[١٣٥ و] / ودليل آخر القول المعروف أن الاستطاعة الموجود منها [الفعل] لا تبقى<sup>٤</sup> إلى مدة شهرين، ولا استطاعة فعل الجهاد تبقى من وقت كونهم بالمدينة إلى أن يلقوا عدو الله، بل هي تتجدد وتحدث. وقد لزمهم الخروج<sup>٥</sup> قبل العلم بانها تحدث أولاً، وكذبوا بقولهم: ﴿لو استطعنا لخرجنا معكم﴾، وحققوا في الأول نفى الاستطاعة. فثبت أن المراد من ذلك استطاعة الأحوال والأسباب لا الأفعال. **ولا قوة إلا بالله.**  
 وأيضاً إنه لا يجوز أن يكون الله تعالى يعير قوماً بالعناد فيما يعلم أنهم لا يعلمون،

١ ك م : وإنما.

٢ أى وجود الأسباب والأحوال.

٣ م : بين؛ م هـ : فى الأصل بينا.

٤ يقول الله تعالى: ﴿ليس على الضعفاء ولا على المرضى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوا لله ورسوله ما على المحسنين من سبيل والله غفور رحيم. ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً ألا يجدوا ما ينفقون. إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء رضوا بأن يكونوا مع الخوالف وطبع الله على قلوبهم فهم لا يعلمون﴾ (سورة التوبة، ٩/ ٩١-٩٣).

٥ م - الآية.

٦ م : لا يبقى.

٧ ك : عدوا الله؛ م - الله.

٨ أى وقد لزم أهل النفاق خروجهم إلى السفر مع رسول الله.

وأن دليل العلم به لم يظهر لهم. وقدرة الأفعال<sup>١</sup> التي يُتكلّم فيها بـ «مع» و «قبل» و «تبقى» و «لا تبقى» ليس لأحد من العوام تصور [ها] فى الأوهام ولا ترجع إليها عقولهم. ثبت أن الرخصة والمعاتبة<sup>٢</sup> فى أهل النفاق فيما يدركون ويعرفون. وأيد ذلك قوله: ﴿ومن لم يستطع منكم طَوْلاً﴾<sup>٣</sup>، وقوله: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾<sup>٤</sup>. وهذا النوع مما أُجمع على أن الخطاب لا يلزم دونه، وأنه من الاستطاعات التى لا يُعَيَّرُ مَنْ عُدِمَها بترك الفعل ولا يخاطب به دون استكمال. وعلى ذلك تأويل قوله: ﴿لا يكلف الله نفساً إلا وسعها﴾<sup>٥</sup>، و ﴿لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها﴾<sup>٦</sup>، وقوله: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها﴾<sup>٧</sup>، الآية؛ إنها مذكورة عند ذكر الأسباب والأحوال دون وقوع الأفعال.

وعلى ذلك قول جميع من يحقق للعباد الفعل؛ وهو النظر من وجهين. أحدهما إحالة الأمر باستعمال سبب ليس [موجوداً]<sup>٨</sup> - وهذه أسباب<sup>٩</sup> - فيقال: «أبصر» ولا بصر، أو

<sup>١</sup> م : الاحتمال.

<sup>٢</sup> م : والمعاتبة.

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات...﴾ (سورة النساء، ٤/٢٥).

<sup>٤</sup> سورة آل عمران، ٣/٩٧.

<sup>٥</sup> سورة البقرة، ٢/٢٨٦.

<sup>٦</sup> سورة الطلاق، ٦٥/٧.

م - وإلا ما آتاها؛ م هـ : جاء قبلها: وإلا يا أيها، وبدون تنقيط.

غير أن ما ورد فى نسخة «ك» يؤكد أن العبارة فيها صحيحة دون تنقيط فقط، فكان محقق نسخة «م» غير دقيق فى تحقيقه.

<sup>٧</sup> سورة البقرة، ٢/٢٣٣.

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> م : [له].

<sup>١٠</sup> أى غير أن هناك أكثر من إمكان للفعل.

«مُدُّ يَدِكَ» ولا يد. والثاني أن الأمر والنهي إنما هما في استثناء الشكر وتحذير الكفران، فلا يُحتمل أن يُفعل فيما لم يظهر ثمة نعمة [١٣٥ظ] / ولا احتمال معرفتها الوسع. ولا قوة إلا بالله.

ب- والدلالة على الاستطاعة الأخرى قوله تعالى: ﴿ما كانوا يستطيعون السمع﴾<sup>١</sup>، الآية، وقول صاحب موسى: ﴿إنك لن تستطيع معي صبراً﴾<sup>٢</sup>، ثم قال: ﴿ألم أقل لك إنك لن تستطيع معي صبراً﴾<sup>٣</sup>، ثم قال: ﴿ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً﴾<sup>٤</sup>، على تحقيق قدرة الأحوال نفاهاً إذ زالت الأفعال. وكذلك قوله: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾<sup>٥</sup>، وغير ذلك.

ثم الدليل على لزوم الكلفة دون حقيقة هذا النوع من القدرة السمع والعقل. فإما السمع فما أخبرت من الآيات على نفى الاستطاعة، ثم الأمر والنهي والتعبير؛ [و] على ذلك إدراك العقل. ثم الذي يوضح هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾<sup>٦</sup>. ومعلوم أنه لا سبيل إلى حقيقة الأفعال حتى "يجد الزاد والرأحلة، ولو كان لا يجب إلا بوجود حقيقة القدرة قدرة الفعل لم يكن ليلزم أحداً ذلك؛

١ م : أسداء.

٢ يقول الله تعالى: ﴿أولئك لم يكونوا معجزين في الأرض وما كان لهم من دون الله من أولياء يضاعف لهم العذاب ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون﴾ (سورة هود، ١١ / ٢٠).

٣ م - الآية.

٤ سورة الكهف، ١٨ / ٦٧.

٥ سورة الكهف، ١٨ / ٧٢.

٦ سورة الكهف، ١٨ / ٨٢.

٧ أى نفى قدرة الفعل.

٨ سورة التغابن، ٦٤ / ١٦.

٩ أى قدرة الفعل.

١٠ سورة آل عمران، ٣ / ٩٧.

١١ ك : حيث.

إذ قدرة الأفعال هي التي تحدث على حدوث الأوقات، والحج غير واجب حتى ترد هي، وهي لا ترد إلا بقطع الأسفار، فيكون له التخلف إذ هو غير واجب. وكذلك أمر الجهاد؛ إذ لو علم أن الذي معه من قوة الأسباب لا يبلغه لم يفرض<sup>١</sup> عليه الخروج. ومعلوم أن قوة الفعل بعد البلوغ ليست معه للحال<sup>٢</sup>، وقد لزمه فرضه حيث عُبِّرَ مَنْ قعد. وكذلك نجد القيام والصيام ونحو ذلك يكون له الخروج من ذلك بالبدل<sup>٣</sup>، وإن كان قدرة حقيقة الفعل قد توجد بالجهد؛ ثبت أن فرض الأشياء ليس بها، ولكن بالأحوال. وعلى ذلك جميع العبادات، مَنْ يعلم أن ليس معه من<sup>٤</sup> السبب ما يتم به الصلاة أو الصيام أو الحج لم يكلف ابتداءً ذلك.

[١٣٦ و] / ثم كانت قوة الأفعال لا تبقى، وما بها يختم<sup>٥</sup> غير موجودة، والتكليف<sup>٦</sup> لازم. وكذلك الزكوات تجب بالأموال والأحوال وإن احتمل أن يتعذر عليه الدفع لأعذار ترد. **ولا قوة إلا بالله**. وعلى ذلك مجيء السمع واتفاق الألسن على سؤال المعونة من الله والتقوية على ما أمر من العبادات، فلو كانت هي<sup>٧</sup> موجودة أو العبادة تسقط لعدمها كان السؤال سؤال جور والأمر بكفران ما أنعم عليه من القوة. ثبت بما ذكرنا لزوم التكليف<sup>٨</sup> دونه. **ولا قوة إلا بالله**. وعلى ذلك قول شعيب: ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾<sup>٩</sup>، أثبت تحقيق الذي قال بوجود الاستطاعة. **ولا قوة إلا بالله**.

<sup>١</sup> ك م : لم يعرض.

<sup>٢</sup> ك م : العقل.

<sup>٣</sup> أى القدرة التي حصل بها الفعل لا توجد ولا تدوم بعد تحقق الفعل.

<sup>٤</sup> أى القيام الذى هو أحد أركان الصلاة قد يكون بدله القعود كما يكون بدل الصيام الفدية.

<sup>٥</sup> م - من.

<sup>٦</sup> أى الفعل.

<sup>٧</sup> م : والتكلف.

<sup>٨</sup> أى قدرة الفعل.

<sup>٩</sup> سورة هود، ١١ / ٨٨.

ثم في إثبات القدرة تحقيق المعنى الذى له أَبْطَلَ<sup>١</sup> القول باثنين، وهو أن يقدر كل واحد منهما على نفى ما يريد الآخر إثباته، أو يُسَرَّ أحدهما ما لا يبلغه علم الآخر. فمن أقدر العبد على ما لا يعلم الله أن يكون،<sup>٢</sup> وعلى أن يجعله كاذباً فيما أخبر به، وعلى أن يُتْلَف ما أراد الله إبقاءه<sup>٣</sup> قَدَّرَ على تسفيهه الله وتجهيله وخلفه فى الوعد، ومَنْ ذلك وصفه ليس بإله؛ ويمثله نفوا قول الثنوية. مع ما فى هذا أمر عجيب: أن يكون الله يُقَوِّى أحداً على نقض ربه وبهيته؛ إذ مَلَكَ تصييره كاذباً وقدر على جعله جاهلاً، وعن وفاء ما وعده عاجزاً. وهذا النوع من الإقدار لا يفعله أسفه السفهاء، فكيف أحكم الحاكمين؟ **ولا قوة إلا بالله.**

وعلى قول هؤلاء يكون للبشر قدرة نقض<sup>٤</sup> تدبير العالم، وللرسل قوة أن لا يظهروا لله حجة فى الأرض، وأن يمتنع كل منهم عن الوجه الذى عليه مضى تدبير العالم؛ وهو مبنى على كون أحواله على أيدي البشر وخلق الأرض والسماء؛ والله تعالى لم يكن له قدرة على خلق تلك الأفعال [١٣٦ ظ] / والأحوال على أيديهم، ولهم قدرة على أن لا يفعلوا شيئاً من ذلك. فإذا لهم عليه أرفع المنز وأعلى النعم، إذ على القدرة فى منع تقديره ونفاذ تدبيره فعلوا الذى به قام تدبيره وتم ملكه وسلطانه على<sup>٥</sup> ما دبر وشاء، وذلك أوحش قول. **وبالله التوفيق.**

ثم وجود [هذا] القول ظاهر فى الخلق: «لا أقدر لشغلى بكذا»، أو «لا أستطيع بنقل هذا على». ولم يجز أن<sup>٦</sup> يكون الله يُنطق السن الخلق على غير تمانع منهم بما هو كذب فى الحقيقة، وهم يعلمون أن معهم استطاعة الأسباب والأحوال؛ فثبت أن وراء ذلك

١ أى المعتزلى.

٢ ك م : أن لا يكون.

٣ ك : ابقاه.

٤ ك - (نقض) صح هـ.

٥ م : وعلى.

٦ ك - (ظاهر فى الخلق: «لا أقدر لشغلى بكذا، أو لا أستطيع بنقل هذا على» ولم يجز أن)

صح هـ.

عندهم قدرة<sup>١</sup> يذكرونها مع الاعتذار فى الأفعال<sup>٢</sup> لا فى الجملة التى تُرجع الأوهام إلى الأحوال<sup>٣</sup>. ولا قوة إلا بالله.

### [ الاستطاعة قبل الفعل أم معه ؟ ]

والنظر فى ذلك أن القوة إذ ليست هى من أجزاء الجسم فهى عرض فى الحقيقة. والأعراض لا تبقى، إذ لا يجوز بقاء ما يحتمل الفناء إلا ببقاء هو غيره؛ والعرض لا يقبل الأغيار بما لا قيام له بذاته، ومحال بقاء الشيء ببقاء فى غيره، فيبطل البقاء. ثم فساد حقيقة الأفعال بأسباب متقدمة [ يتحقق ] إذا لم تكن هى وقت الفعل، فمثلته قوة الفعل، فيلزم القول بالكون مع الفعل. ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً إن القوة إذ هى للأفعال، وجائز حدوث العجز بعد الوصف بالقدرة، فلو كانت القدرة<sup>٤</sup> للفعل بعده<sup>٥</sup> لكانت لما هو عنه عاجز، وذلك متناقض فاسد. ولا قوة إلا بالله. وأيضاً إن القوى لو كانت لأحوال<sup>٦</sup> ترد<sup>٧</sup> لكان بها يستغنى عن الله فى جميع الأفعال قبل وجود الأفعال، والله جل ثناؤه صير الخلق جميعاً فقراء إليه وهو الغنى الحميد؛<sup>٨</sup> لم يجز أن يقع لهم الغنى عنه بأحق ما لزمته الحاجة. والأصل أنها<sup>٩</sup> إذ كانت لا تبقى نزول

<sup>١</sup> أى وهى قدرة الفعل.

<sup>٢</sup> أى الأفعال المعينة التى تفرض لكل واحد منها قدرة معينة.

<sup>٣</sup> أى إلى سلامة الأسباب والأحوال.

<sup>٤</sup> أى فلو بقيت.

<sup>٥</sup> ك م : بعدها.

<sup>٦</sup> أى لو كانت القوى التى بها يتحقق الفعل فى العبد ترد قبل الفعل بلا محدث لها.

<sup>٧</sup> ك : يرد.

<sup>٨</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد ﴾

(سورة فاطر، ٣٥/١١٥ انظر كذلك: سورة محمد، ٤٧/٣٨).

<sup>٩</sup> م : لزمنا.

<sup>١٠</sup> أى القوى.

حاجة البقاء، والفعل ليس بوجود، فيصير غنياً عن الله قبل كونه، وذلك قبيح في السمع.  
ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً إن القوة ليست تُعلم لذاتها ولا لها حد [١٣٧ و] / يُعلم حقيقتها، سوى ما جعلها<sup>١</sup> الله على حقيقة كونها من الفعل<sup>٢</sup>، والفعل<sup>٣</sup> ليس بوجود قبل كونها<sup>٤</sup>، وبها وجوده؛ ثبت أنه شهد لها وقت كونه لا قبله. والله الموفق.

وأيضاً إنه لا يوجد قادر غير فاعل البتة كما لا يوجد عاجز فاعلاً، لم يجز القضاء بالقدرة ونفى الفعل، كما لا يجوز العجز ووجوده؛ إذ هما جميعاً في الخروج عن الموجود واحد؛ مع القول بالبعد عن ذلك من طريق العقل، من حيث تضاد المعنى في الحقيقة.<sup>٥</sup> وليس بالموت ونحوه معتبر، لأن الموت عجز في الجملة، وليست الحياة بقدرة في الجملة، ولما يجوز وجود الحياة أوقاتاً لا فعل معها، ولا يجوز وجود قادرٍ وقتين لا فعل له. ولا قوة إلا بالله.

وأيضاً إنا نجد الأسباب في الشاهد - إذا<sup>٦</sup> كانت بحيث لا توجد دون ما هي له سبب أوقاتاً - توجب<sup>٧</sup> كون الأشياء، مع ما كان ذلك اختياراً أو اضطراراً؛ من ذلك<sup>٨</sup> نحو الخروج

١ ك م : جعل.

٢ ك م : العقل. أى إن الله جعل القدرة عاملاً لحصول الفعل.

ومن المدير بالذكر أن الناسخ لا يفرق بين كلمتي «الفعل» و«العقل» أثناء النسخ.

٣ ك م : والعقل.

٤ ك م : كونه. «كونها» أى قبل كون القوة.

٥ أى فى الصدور عن المخلوق.

٦ م : يضاد.

٧ أى الادعاء بكون التضاد فى ماهية القدرة والفعل يؤدى إلى كونهما مختلفين فى الحقيقة احتمال بعيد عن العقل.

٨ م : إذ.

٩ م : يوجب.

١٠ أى من نوع الاضطرار.

مع الإخراج والزوال مع الإزالة والألم مع الضرب واللذة مع الملدز والتعب والعناء مع الفعل؛ ثم الاختيار من ذلك نحو ولاية الله مع الإيمان وعداوته مع الكفر، وكذلك القبول والرد ونحو ذلك. وعلى ذلك حق التسمية بالأشياء والحكم بها. وإن كان الله تعالى موصوفاً بالفعل فى الأزلى، فإنه عند اقتران ذكره بغيره يذكر الوقت له مما<sup>١</sup> لذلك الغير، كما يقال: لم يزل عالماً به كائناً وقت كونه، وموجوداً وقت وجوده. **ولا قوة إلا بالله.**

ووجه آخر: مما زعم جماعة المعتزلة أن الممنوع<sup>٢</sup> لا يفوت القدرة، [فد] يقع له<sup>٣</sup> الفعل مع الإطلاق. فما أنكروا ذلك بفوت القدرة والمنع؛ وفوت القدرة وإحالة الفعل معه<sup>٤</sup> واحد. مع ما لا يجوز وجود [١٣٧ظ] / الفعل فى حال وقوع المنع بحال، ويجوز مع فقد القدرة بما تقدم من القدرة. **ولا قوة إلا بالله.**

والأصل فى ذلك أن القدرة لو لم يكن<sup>٥</sup> لها فعل وهى موجودة يكون<sup>٦</sup> بها فعل وهى غير موجودة، فتكون سبباً لفعل إذا عُدِم القدرة فى التحقيق، فيصير القول به قولاً بوجود الفعل<sup>٧</sup> بعدم القدرة، فيكون الفعل دليلاً [على] أن ليس الفاعل بقادر؛ وبه استدلوا على أن الله قادر، فيبطل موضع الاستدلال بالشاهد؛ إذ الحق فيه أن يعلم أنه كان غير قادر وقت الفعل، فيصير الفعل دليل نفى القدرة، وفى ذلك إبطال التوحيد. **ولا قوة إلا بالله.**

١ ك م : ما .

٢ أى الممتنع والمحال .

٣ أى للعبد .

٤ ك م : فى .

٥ أى مع فوت القدرة .

٦ م : لم تكن .

٧ ك م : ويكون .

٨ ك : العقل .



على أن وجود القدرة - إذ كانت لا تنفع<sup>١</sup> وهي موجودة - فوجودها وقت الوجود<sup>٢</sup> وعدمها سواء، وفي ذلك لزوم القول بالفعل لا بقدرة عليه ألبتة، أو بجعل<sup>٣</sup> القدرة معه. **والا قوة إلا بالله.**

## مسألة

[ القول في صلاحية القدرة للضدين وتكليف ما لا يطاق \* ]

[قال الفقيه أبو منصور رحمه الله:] ثم اختلف أهل هذا القول<sup>٤</sup> في قوة الطاعة أهي تصلح<sup>٥</sup> للمعصية أم لا؟ قال جماعة: هي تصلح<sup>٦</sup> للأمرين جميعاً، وهو قول أبي حنيفة وجماعة<sup>٧</sup>. وهذا القول أثبته جميع<sup>٨</sup> [أهل\*] الاعتزال عند التأمل، ويحقق عليهم القول بتكليف<sup>٩</sup> ما لا يطاق، وذلك سببهم في القول بتقدم القوة. **والله الموفق.**

وأصل هذا أنه لما كان كل<sup>١٠</sup> سبب من أسباب الفعل<sup>١١</sup> تصلح<sup>١٢</sup> للشيء وضده فكذلك القدرة<sup>١٣</sup> - مع ما في نفي أن تصلح<sup>١٤</sup> للأمرين فوث<sup>١٥</sup> القدرة على فعل ضد الذي جاء به،

١ ك : لا ينفع.

٢ أى وقت وجود الفعل.

٣ م : يجعل.

٤ أى من قال بقدرة العبد في أفعاله.

٥ ك : يصلح.

٦ ك : يصلح.

٧ م : وجماعته؛ م هـ : في الأصل وجماعة.

٨ ك : وهذا القول جميع أثبته.

٩ م : يتحقق.

١٠ م - كل.

١١ ك م : القول.

١٢ لعلنا يجب أن نتذكر هنا أن الماتريدي يقسم الاستطاعة إلى قسمين، وهما قدرة الأسباب

وقدرة الفعل.

١٣ ك م : يصلح. أن تصلح، أى أن تصلح القدرة.

وقد يؤمر به وينهى عنه فى وقته - فيلزم القول بالقدرة على الشئ وضده، ليكون الامر والنهى على الوسع والقوة. **ولا قوة إلا بالله .**

ثم الأصل أن كل شئ يصلح لشيئ [و] لا يصلح لضده يكون<sup>١</sup> الذى به بالطبع لا بالاختيار، ولو كانت القوة لا تصلح<sup>٢</sup> لهما لكان ما كان يقع بالطبع [١٣٨ و] / لا بالاختيار. **ولا قوة إلا بالله .**

وقال جماعة منهم<sup>٣</sup>: قوة الطاعة هى غير قوة المعصية، منهم الحسين وغيره. وهم يذهبون إلى أن قوة الطاعة التوفيق والعصمة، وقوة المعصية الخذلان والترك على ما يختار. ودليل ذلك وجود سؤال المعونة والعصمة على الإحاطة أن ليس معهما زيغ، والتوفيق على الإحاطة أن معه الإصابة. وكذلك القول الظاهر به اللهم قوْنى على طاعتك وأعْنى عليها، وبالتعوذ<sup>٤</sup> من الخذلان والإزاعة. ثبت [أن] لو كان يكون بكل واحد منهما ما يكون بالآخر لم يكن الذى يُسأل بالسؤال أحق من الذى يتعوذ منه. ولو كان يكون بالعصمة زيغ لم يكن يطمئن القلب عند الوجود. فثبت أن قوة كل نوع من ذلك غير قوة النوع الآخر، وثبت بما يسأل العصمة والتوفيق كما يسأل المعونة والتقوية أنهما فى الحقيقة واحد. وأيضاً إنه لا أحد يطلق القول فى الكافر أنه موفق للإيمان معصوم عن الكفر، ولا أحد يمتنع عنه فى المؤمن؛ ثبت أن معنى ذلك المعونة على الإيمان، والآخر الخذلان. وأيضاً إن القوة إذ هى لا تبقى وقتين لا يصلح<sup>٥</sup> بها الفعلان، ولا سبيل إلى جمع الفعلين المتضادين فى وقت واحد؛ ثبت أن ذلك قوة لأحدهما لا لهما، وأن الذى يكون لهما يبقى

<sup>١</sup> ك م : فيكون .

<sup>٢</sup> ك : يصلح .

<sup>٣</sup> أى من العلماء .

<sup>٤</sup> ك م : وبتعوذ .

<sup>٥</sup> أى عند وجود العصمة .

<sup>٦</sup> ك م : ليصلح .

لاحتمالهما . ولا قوة إلا بالله .

وأيضاً إن القوة لا يجوز وجودها إلا وثمة اضطرار<sup>١</sup>، كالنار في التحريق والثلج في التبريد، إنه يقع به<sup>٢</sup> الذى له طبع بالاضطرار؛ وذلك كالولاية مع الإيمان، والعداوة<sup>٣</sup> مع الكفران، سببهما مختلف على اختلافهما، فمثله أمر القوة على الأمرين . ولا قوة إلا بالله . ثم نذكر طرفاً مما يبين قبح قول المعتزلة عند التحصيل، وإن كان قولهم فى الإطلاق قولاً لذيذاً فى السمع يشبه أن يكون حقاً . [ ١٣٨ ظ ] / والله الموفق .

وهو أن من<sup>٤</sup> قولهم : إن القدرة لا تبقى وقتين وإنما ليست وقت الفعل . فوق الفعل فى الحقيقة ولا قوة له وقت وجوده، وذلك عَلمُ الاضطرار ووقوع الفعل بالطبع . ثم الدلالة أن حق مثله<sup>٥</sup> الاضطرار [ و ] أن فقد جميع الأسباب التى بها الفعل لوقته يحيل الفعل<sup>٦</sup> ويوصف صاحبه بالاضطرار فوت<sup>٧</sup> القدرة التى بها<sup>٨</sup> الفعل أحق بذلك؛<sup>٩</sup> فصيروه مضطراً إلى ما يصير به ولياً لله تعالى، وعدواً له عند الاختيار . ومما يوضح ذلك أيضاً أن من قولهم : إن من أراد التحرك للوقت الثانى منه أنها تقع لا محالة، ولا يقدر صرفها إلا بمنع من قبل غيره . وذلك آية الضرورة . ثم وجبت الولاية والعداوة بمثله، وذلك وحش فى العقل .

<sup>١</sup> أى يبقى ويدوم كل واحد من هاتين القوتين ليكون سبباً إلى ما هو مخصوص له من الطاعة والمعصية .

<sup>٢</sup> ك م : اختيار .

<sup>٣</sup> أى بكل من هذين السببين .

<sup>٤</sup> م : والعدوان .

<sup>٥</sup> م : من أن .

<sup>٦</sup> ك - ( وذلك عَلمُ الاضطرار ووقوع الفعل بالطبع . ثم الدلالة أن حق مثله ) صح ه .

<sup>٧</sup> ك : العقل .

<sup>٨</sup> ك م : ففوت . « فوت القدرة » خير « أن » .

<sup>٩</sup> ك م : لها .

<sup>١٠</sup> أى القدرة التى يسببها يتحقق الفعل بالأولوية .

وأيضاً إن من قولهم: أن ليس عليه وقت الفعل أمر ولا نهى إلا على المجاز كما يقوله المسلمون<sup>١</sup>. وإنما معناه<sup>٢</sup> أنه مأمور به بمعنى أن كان من قبل ليفعل فيه. فإذا لم يكن هو مأموراً به ولا منهياً لم يكن بالفعل مؤتماً ولا مرتكباً النهى وقته، وبه تجب العداوة والولاية، فصارا في الحقيقة لا لطاعة ولا لمعصية، أو لا أمر ولا نهى. **ولا قوة إلا بالله**. وعلى ذلك قولهم: إنه مأمور بالفعل في الوقت الثاني، وفي الثاني مأمور به في الوقت الثالث، كذلك أبدأ. فلا يفعل<sup>٣</sup> الذي أمر بكل وقت، وليس يتارك للأمر، لما ليس بمأمور وقت الترك. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم الأصل الذي في العقل دركه أن كل مأمور بالفعل للتعدي ليس بمأمور هو به للحال، فكذلك [لا] يجب في الوقت القريب؛ فيجب أن الذي أمر بالفعل للوقت الذي يتلوه ليس بمأمور به للحال في العقل. ثم ليس بمأمور به في الوقت الثاني عندهم، ولا منهى عن ضده، فيبطل حقيقة الأمر والنهى بما [١٣٩ و] / في العقل احتمالاً على قولهم، ويبطل قولهم بما في العقل دفعه. وهم مع ذلك لا يجعلون له قدرة في ذلك الفعل، فيكون تكليف ما لا يطاق على قولهم. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم المسألة بينهم وبين الحسين لا معنى لها، لأن الحسين يقول: كل شيء يكون به فعل الطاعة كان مع الكافر سوى العصمة والتوفيق. وهم وافقوه في أنه لا يوصف بعصمة ولا توفيق، فحصل اختلافهم على تسميته<sup>٤</sup> قوة أو لا. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم الأصل عندنا في المسألة أن وجود الفعل ولا قوة لمن له الفعل عليه يبطل معنى الفعل ويصرفه إلى غيره، وكذلك وجود الفعل ممن هو جاهل به، وهو غير جائز. ثم كان

١ ك م : لما .

٢ أى أهل السنة .

٣ أى معناه عند أهل السنة .

٤ ك : يعقل .

٥ م : بانه .

٦ ك : تسمية .

الخطاب لازماً بسبب العلم<sup>١</sup>، وإن لم يكن حقيقته مما لو طُلب يُظفر به، فكذلك القدرة. والعاجز<sup>٢</sup> الذى لا يلزمه الكلفة لفوت ما به يطاق<sup>٣</sup>، كما لا يلزم المجنون لفوت ما به<sup>٤</sup> يعلم. ولا قوة إلا بالله.

[ آراء الكعبي في القدرة وتكليف ما لا يطاق وبيان فسادها ]

ثم نذكر ما ذكره الكعبي مما<sup>١</sup> يبين وهمه في قضاياها. زعم أن تكليف ما لا يطاق قبيح في العقل بالبديهة. وهذا إنما هو في العقل الذى لا يعرف الطاقة غير القوة الظاهرة وهي الصحة، وأما غيرها فليس كما يقول، بل كلف الله<sup>٢</sup> صاحب موسى بما يعلم أنه لا يستطيع<sup>٣</sup> [مثله]،<sup>٤</sup> وكذلك<sup>٥</sup> تكليف ما يُجهل مثله في البديهة<sup>٦</sup>، فمثله الأول. ثم يقال له: وكذلك تكليف ما لا يطاق لوقت الفعل قبيح في العقل. والذى ادّعيته من القبح إنما هو في عقول من يحيل وجود الفعل ولا قوة، وذلك وقت الفعل. فصار قوله عند التحصيل

١ أى الشعور الإرادى الذى لا يوجد فى المجنون.

٢ ك م : والفاجر.

٣ م : بالذى.

٤ ك م + به.

٥ م - به.

٦ ك : بما.

٧ ك + ثم.

٨ ك + قبل.

٩ أى إن فرعون فى الظاهر كان يمتلك القوة الظاهرية والصحة؛ غير أن إيمانه قد أصبح فى دائرة المستحيل لوجود موانع باطنية معلومة لله تعالى.

١٠ أى هو جائز أيضاً وليس بقبيح.

١١ ك + ثم قسمته؛ م + قسمته.

ويبدو أن هذه الزيادة من خطأ الناسخ، كما يحتمل أن يكون الكعبي قد قسم كلامه فى هذا الموضوع فلم ينقل المؤلف هنا هذا التقسيم ولا ما يتفرع منه.

هو القبيح في العقل إن صدق فيما ادعى . **ولا قوة إلا بالله .**

وأما الأصل أن تكليف من مُنع عنه الطاقة فاسد في العقل . وأما [١٣٩ظ] / من ضيَع القوة فهو أحقّ [مَن] أن يكلف مثله؛ ولو كان لا يكلف مثله لكان لا يكلف إلا من بطبع، وليس ذلك شرط المحنة . **ولا قوة إلا بالله .**

وعندنا أن القدرة في الصحيح السليم، إذ هي تحدث تبعاً على قدر حرص العبد واختياره وميله إليها، فما لم يحدث لم تحدث بتضييعه؛ إذ أثر بدله واختار الفعل الذي يدفعه<sup>١</sup> . **ولا قوة إلا بالله .** وعلى مثل هذا التقدير عندنا وعندهم أمر الفهم والعلم . **ولا قوة إلا بالله .**

ثم ذكر [الكعبي] معنى يدل على سفهه، فقال: لو جاز التفريق بين الله وبين ما يكون من غيره لجاز أن يكون الكذب من غيره يكون منه صدقاً . فلا أدري أى شئ دفعه إلى هذا الخيال؛ وقد بينّا بخروجه [عن] ذلك<sup>١١</sup> وتعنته فيما ادعى . على أنه لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يجعل كل شئ يعرفه في الشاهد من البشر حكمة أو سفهاً يقول به في

١ ك م : حق .

٢ ك : العبادة؛ م : العباد .

٣ م : واختياره [م] وميله [م] .

٤ أى فما لم يحدث اختيار العبد .

٥ م : لم يحدث؛ أى لم تحدث قدرته .

٦ م : بتضييعه [م]؛

بتضييعه يعنى تضييع اختيار الخير .

٧ م : آثر [وا] .

٨ م : بذله .

ولعل المؤلف يقصد هنا بدله أى ضده، يعنى ضد اختيار الخير، وهو الشر .

٩ م : واختار [وا] .

١٠ م : يدفعه [م] .

١١ أى عن حدود الحكمة .

الغائب، أو ينظر إلى المعنى الذى له صار كذلك فى التحقيق فيقول<sup>١</sup> به فى الغائب. فإن قال بالاول لزمه ذلك فى خلق ما لا ينتفع به، وفى خلق الشئ من لاشئ، وفى التعذيب من غير دفع<sup>٢</sup>، ثم يقال نفسه فى إجازته قوله بالكذب<sup>٣</sup>. فمهما أجاب من شئ فذلك لازم له فيما قال. وإن نظر إلى المعنى أبطل قوله<sup>٤</sup> ذا ببديهة العقل<sup>٥</sup>. وذا يجوز له<sup>٦</sup>، وذا لا يجوز، وهذا النوع من الخيال الذى لا أصل له فلا<sup>٧</sup>. ومتى تدرك حقائق الأشياء ببداية<sup>٨</sup> العقول؟ وإنما العقول ركبت مميزة بين مختلف الأشياء بمعانيها التى توجب الاختلاف ومؤلفة بين مجتمعها بمعان<sup>٩</sup> توجب الجمع، وذا حق الفكر والنظر ليوصل بهما إلى ذلك. ثم إنه<sup>١٠</sup> لا أحد يعلم عالماً بشئ لا علم له به، قادراً على [١٤٠ و] / شئ لا قدرة عليه؛ بل كل معروف بنفى<sup>١١</sup> القدرة والعلم موصوف بالجهل والعجز، [ف] إذا احتتمل الوصف بالقدرة والعلم [ف] إنه عالم قادر. ولا قوة إلا بالله.

وإن رجع إلى اعتبار المعانى التى هى أسباب حقائق الأشياء فذلك له مسلم، ولا معنى

١ ك م : فنقول.

٢ لعله يقصد به من غير رفع العذاب وإزالته.

٣ أى ثم يقال نفس القول فى ادعاء الكعبى بأن يكون قول الله أحساناً غير مطابق للواقع، وذلك لجواز التفريق بين الله وبين ما يكون من غيره، كما مر آنفاً.

٤ أى الإدعاء القائل بأن الكذب يمكن نسبته إلى الله عند التفريق بين فعل العبد وبين فعل الله.

٥ ك + كذا.

٦ م - وذا يجوز له.

٧ وذلك يعنى أنه يجوز مثلاً خلقه تعالى ما لا ينتفع به.

٨ أى كل ما لا يجوز خروجه من الله.

٩ أى فلا يجوز أبداً.

١٠ م : ببداهة؛ م ه : فى الأصل ببداية وغير منقوطة.

١١ ك م : بمعانى.

١٢ م - إنه.

١٣ م : بنفى.

لقوله ببديهة العقل، إنما ذلك حق الطباع ونفاره. ثم يُنكر أن يكون في خلق الله قبيحاً في الحقيقة وشرّاً وفساداً، على وجود مالا يحصى من ذلك على هذه الأوصاف بالعقول. بل الله جل ثناؤه بما جعلها كذلك ضرب بها مثلاً ما قبح من الأفعال و [أراد] تفضيحاً منظره [الذى] أوعدّ به ذو عقل؛ أين الذى يُنكر مثل هذا من دعوى بداية العقول؟ ثم لم يزل أئمتهم كلموا الثنوية بجواز كون الخير والشر والطيب والخبيث من واحد ليدفعوا به القول بالاثنتين، ثم رجعوا إلى إحالة أحد الوجهين عن الله. فمن حقق الوجه الآخر فى الموجود فى العالم [فقد] أوجب ما قالت الثنوية. **ولا قوة إلا بالله.**

١ م : صرف.

٢ م : وتقطيع.

٣ م : حق.

٤ بمعنى القائل الذى يدعى بوجود وتحقق الشر فى معناه الحقيقى من قبل ما سوى الله.



ثم دفع<sup>١</sup> ما عورض بخلق شيء لا ينتفع به بما لم يدل ذلك على تكليف الزمّن<sup>٢</sup>. فهذا يبيّن أن الذي قال «ببديهية العقل»<sup>٣</sup> كذب، وأنه إنما ادعى القياس على ما وافقه خصمه عليه لا غير. ثم حصل بما عارض به خصمه - مما ادعى ببديهية العقل - على ما<sup>٤</sup> يثبت [شيئاً] صدقاً،<sup>٥</sup> مما هو كذب في الشاهد.<sup>٦</sup> ثم أجاب بما يوجد احتراز النفع بالفعل [بأنه] لا يحمّد<sup>٧</sup> عليه.<sup>٨</sup> ثبت أن ما قبح منه لم يقبح لعينه. وكذلك يجد خصمه مما يقدر عليه<sup>٩</sup> [و] لا يجوز التكليف به، ثبت أن ذلك لم يقبح لنفسه، نحو الفواحش والكفر. **ولا قوة إلا بالله.** وإذا أولى،<sup>١٠</sup> لما يجئ مثل هذا من الصغار [و] لا يلحقه وصف فحش ولا كُفر، ولا

١ أي الكعبي.

٢ والزّمّن: ذو الزمّانة، والزمّانة آفة في الحيوانات. ورجل زمّن أي مبتلى بين الزمّانة، فهو مُقنَعَد غير قادر على الحركة. انظر: لسان العرب لابن منظور، مادة «زمّن»، ١٣/١٩٩.

٣ أي في مسألة تكليف ما لا يطاق.

٤ ك م : من.

٥ وهو عدم تكليف الزّمّن.

٦ وهو ادعاء كون تكليف ما لا يطاق غير موجود في الشاهد.

٧ «إن كون تكليف ما لا يطاق قبيحاً أمر بديهي وإنه ليس لذلك أمثلة في الشاهد» هو ما ادعى الكعبي من آراء؛ غير أنه هناك اعتراض موجّه عليه، وهو أن لله أن يخلق شيئاً لا ينتفع به. فقد أجاب عليه الكعبي بمثال الزّمّن. فهو في هذا المثال في حد ذاته مصيب؛ غير أن هذا المثال لا يثبت كون الموضوع بديهيّاً، كما أن الأشياء التي نعتبرها قبيحة في الظاهر موجودة في عالم الشاهد، غير أن لها حكماً كما تبيّن فيما قبل.

٨ م : لا يحق.

٩ أي الاحتراز عن النفع بالفعل الواقع شيء لا يحمّد عليه.

١٠ أي يجد المرء خصمه الكافر أو الفاسق قادراً على ارتكاب الكفر أو الفواحش ولا يجوز التكليف به؛ فهو مثال لجواز تكليف ما يطاق أو لعدم جوازه كما نوقش مسألة جواز تكليف ما لا يطاق وعدم جوازه وأشير إليه في النص.

١١ أي ما ذكرنا من الفواحش والكفر أولى لأن يكون مثلاً حول الموضوع.

يجئ منهم<sup>١</sup> فعلٌ غير نافع لنفسه<sup>٢</sup> يوصف بالحكمة. والذي قال من احتراز<sup>٣</sup> النفع فهو من ذلك الوجه حكمة، ولكن [١٤٠ظ] / من وجه الضرر ليس<sup>٤</sup> كذلك، وهو ضرر العاقبة أو كفران النعمة أو مخالفة الرب في الفعل. وإذا كان به دفعه، ولزمه السؤال،<sup>٥</sup> ولم يلزم خصمه فيما عارضه بالزمن الذي أجابه بما<sup>٦</sup> ينقض عليه<sup>٧</sup> ليُعلم به بعده عن الحق، فيما يوافق عليه ويخالف فيه جميعاً. ثم إن جواب خصمه سهل، وهو ما بيننا. والله اعلم.

ثم قال: ذلك الذي قيل<sup>٨</sup> فيمن يفعل حاجة قيل. والأول أيضاً قبح ممن لا يملك التقوية لطلب منه وتضرع إليه. ثم عارض نفسه بمن يدفع إلى عبده ما يعلم أنه يعصيه به؛ فقال: قد يكون ذلك حكمة، نحو من يعلم بخبر الرسول أنه لا يؤمن بجوز أن يطعمه، ونحو ذلك مما يعلم من تأمله جهله بما عارض به نفسه، لأن الذي ذكره لا يجوز أن يعطيه ليؤمن بذلك بعد علمه بأنه لا يفعل، وإنما يعطيه لمنافع سوى هذا. والمعتزلة تزعم<sup>٩</sup> أنه أعطى القوة ليؤمن بها، وهو<sup>١٠</sup> يعلم أنه يكفر بها، فليس ذلك مما قدر في شيء. ثم المعارضة كانت فيمن يعصيه، فلا أحد يعد نفسه في الحكماء إذا علم أن عبده بالذي يعطيه يعصيه ولا

١ أى من المكلفين.

٢ ك م : نفسه.

٣ م : إصرار.

٤ ك م : صار.

٥ أى بناءً على ما ادعى الكعبي من آراء ودفاعه عنها، وكذلك إحساسه بضعفه الفكري ووضع أسئلة لنفسه.

٦ ك م : بما.

٧ أى بناءً على تناقضه مع نفسه وعدم إلزامه الخضم.

٨ أى خلق شيء لا ينتفع به.

٩ ك : يزعم.

١٠ أى المطعم أو المعطى.

١١ أى إن المثال الذي أعطاه الكعبي ليس له علاقة بظاهرة الشيء الذي فُرض وجوده.

يكتسب رضاه بل يعمل بعدواته وشتمه . **ولا قوة إلا بالله** . ولكنّ ذا عندنا<sup>١</sup> إنما قبح في الشاهد لأن ذلك يضره ويدخل عليه الألم، وذلك لا يحتمل أمر الغائب . **والله الموفق** . ثم قال<sup>٢</sup> : «لأنه [هـ] ليس لمن حضر أن يمتحن»<sup>٣</sup> ونحو ذلك؛ فأنى له هذا بعد تقديره فعل الغائب بالشاهد على تحقيق ما يجد فيه، لأنه يقابل بجميع ما أنكر وادّعى الخروج من الحكمة . إن ذلك في فعل من ذلك وصفه<sup>٤</sup>، فأما الله سبحانه فهو متعال عن وقوف عقل مثله على حقيقة ذلك<sup>٥</sup> . **ولا قوة إلا بالله** .

وقد بينا تأويل قوله: ﴿ لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ﴾<sup>٦</sup>، وبيّنا قبح قوله [١٤١و] / في إسقاط التكليف وقت الفعل وإبطال القدرة عليه، فيصير في التحصيل هو المكلف على غير الوسع . على أنه يقال: كيف لو كان في علم الله أنه لا يفعل، أو في علمه أنه يريد الفعل في الوقت الذي يتلوه؟ ومن قولكم: إن من أراد الفعل في الوقت الذي يتلوه [فإنه] يفعل لا محالة، إلا أن يُمنع أن يفعله؛ أيمنع أو يفعل ضده؟ فإن قال: يفعل ضده، أبطل قوله في كون الإرادة قبل الفعل والزم نفسه الأمر معه والقدرة معه وبطل قولهم في الإرادة الموجبة . وإن قال: يُمنع، فقد ألزم من في علم الله أنه لا يفعل التكليف بقوة تُمنع عن الفعل، وهو في التحقيق تكليف العاجز الممنوع . وإن قال<sup>٧</sup>: ترتفع الكلفة، أبطل أن

١ م : عنده .

٢ أى الكعبى .

٣ أى لا يجوز لاحد فى عالم المحسوسات ان يباشر عملاً لكى يمتحن الآخر .

٤ م : تقدير .

٥ أى إن مثال السيد والعبد الذى أعطاه الكعبى هنا يتعلق بمن هو له وصف بشرى مثله .

٦ ك م + وحكمته .

٧ أى على حقيقة أفعاله تعالى .

٨ سورة البقرة، ٢ / ٢٨٦ .

٩ ك - ( قبل الفعل والزم نفسه الأمر معه والقدرة معه وبطل قولهم فى الإرادة ) صح هـ .

١٠ م : كان .

١١ م : برفع .

يكون أحد - ممن فى علم الله أنه لا يطيعه<sup>١</sup> - مما تضمنته المحنة ولزمه الأمر والنهى، وذلك غاية ما ينتهى إليه القول فى القبح. وعلى ذلك أمر الإرادة، إن الله إذ يمنع عن الفعل الذى فى علمه<sup>٢</sup> أنه لا يفعله لا بد أن يمنع عن الإرادة<sup>٣</sup>، وفى ذلك منع عن الطاعة<sup>٤</sup> عنده والخير. ثم يقال: المروى عن الذى روى أنه سل سيفه<sup>٥</sup> على رسول الله فمنعه الله بقبض يده<sup>٦</sup>، أكان ذلك المنع أصلح له فى الدين وأخير له أو الإطلاق؟ فإن قال: الإطلاق، فقد أقر بأن الله قد يفعل بعباده ما كان غيره أصلح<sup>٧</sup> [لهم] فى الدين؛ وإن قال: المنع، فقد أقر أن المنع قد يكون أصلح؛ فكل عاص لم يمنع عنه لم يفعل به الأصلح. **ولا قوة إلا بالله.**

واحتجاجه بقوله: ﴿لو استطعنا لخرجنا معكم﴾<sup>٨</sup>، قد بينا ما عليه فى ذلك، وما يظهر أن خصمه أشد لاتباع ذلك ومعرفته منه. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم عارض بما لا يحق لهم العذر بالفقر إلا بما لا يتهيا لهم الفعل، وذلك المعنى فى فقد القدرة موجود.

{ قال [ ١٤١ ظ ] / الشيخ رحمه الله : } جوابه من أوجه ثلاثة. أحدها أن الذى معه من

١ م : لا يطيعه .

٢ م : فى حكمه .

٣ ك : بالإرادة؛ م : كالإرادة .

٤ ك - ( الله إذ يمنع عن الفعل الذى فى علمه أنه لا يفعله لا بد أن يمنع عن الإرادة وفى ) صح ه .

٥ ك م + إذ يمنع عن الفعل الذى فى علمه أنه لا يفعله لا بد أن يمنع بالإرادة، وفى ذلك منع عن الطاعة .

٦ ك : عن سيفه .

٧ قارن بما ورد فى الطبقات الكبرى لابن سعد، ٢/ ٦١-٦٢؛ وصحيح البخارى، المغازى ٣١؛ و تاريخ الطبرى، ٢/ ٥٥٧ .

٨ سورة التوبة، ٩/ ٤٢ .

٩ ك + لهم .

المال لو لم يُبلغه لم يفرض عليه، وقوة فعل البلوغ لم تكن معه، فلم يمنع الفرض؛ فمثله أمر وجود الأمرين محال، وعدمهما. وأيضاً إن الأمر المعتاد أن تحدث القوى تبعاً على قدر ما يختاره العبد ويريد من الفعل، فهي تحدث لا محالة، إلا أن يُضيعها هو بصرف الاختيار إلى غير ما يُفعل بها، فبالتضييع عدم هذه القدرة؛ والأخرى بالمنع، لذلك اختلفا. والثالث إجازة وجود الفعل في حال لا قدرة فيها<sup>١</sup> ولا يجوز في حال لا سبب به تحدث<sup>٢</sup> القدرة، ثبت أن أحد الوجهين ليس بنظير للآخر. والله الموفق.

ثم عارض بجواز الأمر بالخروج<sup>٣</sup> على أن يعطوا المال معه، وزعم أنه إن أجاز<sup>٤</sup> أبطل قوله، وإن لم يُجز ترك قوله.

فيجاب في هذا بالأوجه الثلاثة<sup>٥</sup>: من التفريق بالمبلغ وغير المبلغ، وبالأمر المعتاد، وبما يُنكر هو<sup>٦</sup> الفعل لوقت عدم الأسباب ولا يُنكر<sup>٧</sup> [ه] لوقت عدم القوة؛ ولما أحد الوجهين

١ م : لم يعرض.

٢ أى إذا لم يجعله ماله قادراً على السفر إلى تبوك لم يفرض عليه الخروج.

٣ م : الغرض.

٤ ك هـ + (للحال) خ؛

٥ م + للحال؛ م هـ : جاءت على هامش النص مع الإشارة إلى أنها من صلب النص.

٦ أى والثاني.

٧ م : أن تضييعها.

٨ أى إن الكعبى يعترف بوجود الفعل في حالة ليس للقدرة فيها وجود، لأنه يقول بوجود القدرة قبل الفعل. فما دامت القدرة عرضاً فهي غير باقية؛ إذن في هذه الحالة يقع الفعل بدون القدرة.

٩ ك م : يحدث.

١٠ أى إلى النفاق والجهاد.

١١ أى إن أجاز الخصم الادعاء هذا.

١٢ أى الأوجه الثلاثة المذكورة آنفاً.

١٣ أى الكعبى.

يعدم لا به والآخر لا<sup>١</sup>. ولو كان يعلم أيضاً حدوث الاملاك<sup>٢</sup> على التتابع بخبر الصادق لكان الجواب فيهما لا يختلف. **ولا قوة إلا بالله**.

مع ما فى المعارضة - إذا حُقِّقَتْ - إحالة<sup>٣</sup>، وهو أن تصريف المال مع الملك له لا يحتمل<sup>٤</sup>، كالحركة مع خلق الله الجسم<sup>٥</sup>، لا حركة ضرورة ولا اختيار؛ ونوع حركة الضرورة قد يكون مع العجز، ومثله الاختيار مع القدرة. على أن القدرة لو كانت بحيث لا يجامعها الفعل لَيَبْطُلُ أن يكون بها الفعل بل بعدمها يكون. **ولا قوة إلا بالله**. ألا ترى أن الأحوال<sup>٦</sup> والأسباب مع قيامها بفعل [تحصل] على بقائها بوصف<sup>٧</sup> تقدمها<sup>٨</sup> [١٤٢ و] / وبحال إبقاء القدرة<sup>٩</sup>، فمثل ذلك وصف التقدم<sup>١٠</sup>. **والله اعلم**.

وفى المسألة سوى ما قدمنا ذكره من الأدلة أنه لو كان العجز المتقدم يمنع الفعل لوقت القدرة ليجب أن تكون<sup>١١</sup> القدرة المتقدمة توجب الفعل لوقت العجز، وفى إحالة ذلك إحالة الأول. ولو كان الفعل يقع لفقد<sup>١٢</sup> القدرة لكان كلما دام<sup>١٣</sup> دام الفعل<sup>١٤</sup>؛ إذ أسباب الأشياء لما

١ ويعنى ذلك أن إحدى القدرتين المرتبطة بالشخص قد بعدم، والثانية ليست كذلك.

٢ أى القوى والقُدر.

٣ م : إحالته.

٤ أى إن تصريف المال ليس بشئ ضرورى وقوعه دون التدخل الربانى.

٥ أى من غير أن يخلق الحركة أيضاً.

٦ ك م : الاموال.

٧ م : توصف.

٨ م : بقدمها. أى إن سلامة الأسباب توجد قبل الفعل وأثناء الفعل.

٩ أى بحال إبقاء الله تعالى القدرة.

١٠ أى كون القدرة قبل الفعل.

١١ ك م : يكون.

١٢ ك : لعقد.

١٣ م : دام[ت].

١٤ أى كلما دام فقد القدرة دام الفعل.

هي لها، كلما دامت أوجبت دوامها، وفي ذلك لزوم القول بالوجود معها .  
ثم زعم<sup>١</sup> أن القدرة محال كونها مع الفعل، لأن الله يراه موجوداً، ومحال كون القدرة  
مع الفعل الموجود .

قيل: عنيت بالوجود الفراغ منه أو هو فيه<sup>٢</sup>؟ فإن قال: الفراغ منه، بان كذبه عند من  
يعقل، وأبطل قوله: يجوز أن يكون<sup>٣</sup> في ذلك بالبدل - وهو العجز - معدوماً . ولم يجب  
القول بإحالة العجز مع [الفعل] المعدوم، وإن كان يراه معدوماً، إذ لم يكن العدم منقضيًا  
<sup>٤</sup> بل هو مشغول به . ثم يقال له: الله يواليه ويُعاديهِ مع فعله أو قبله أو بعده؟ فإن قال:  
قبله، أحاله؛ وإن قال: بعده، أبطل قوله: يراه موجوداً، لأنه يحقق وجود فعل العداوة  
والولاية، ولا عداوة ولا ولاية . وإن قال: في حاله، قيل: صار السبب مع المسبب موجوداً،  
ولم ينف كون الفعل معه<sup>٥</sup>، وأن كان يرى الولاية والعداوة موجودتين، فمثله القدرة . وأيضاً  
إنه على أي حال يراه<sup>٦</sup> يرى القدرة معه؛ على ما يرى إلقاء الشيء وإخراجه<sup>٧</sup> مع خروج ذلك  
وإلقائه<sup>٨</sup>، ولم يبطل حق الإلقاء والإخراج بما يرى الشيء على ما يراه، فمثله الذي ذكرت .  
وإذ جاز أن يراه موجوداً ومعه الأسباب كلها، ولم يبعد ذلك، [١٤٢ظ] / فمثله القوة،  
بل كذلك يجب أن يرى [القدرة]، كما كذلك يجب أن يرى [الفعل] مع الأسباب .

<sup>١</sup> أي الأسباب منحصرة لما هي موجودة له .

<sup>٢</sup> أي الكمي .

<sup>٣</sup> أي العبد مشغول بالفعل .

<sup>٤</sup> أي الفعل .

<sup>٥</sup> أي يرى الله تعالى الفعل .

<sup>٦</sup> م : متقضيًا .

<sup>٧</sup> أي مع السبب .

<sup>٨</sup> أي على أي حال يرى الله الفعل .

<sup>٩</sup> م : نرى .

<sup>١٠</sup> أي إدخال الشيء إلى مكان وإخراجه منه .

<sup>١١</sup> أي مع دخول ذلك الشيء وخروجه .

وجملته أن للفعل وقتَ العدم وهو قبله، ووقتَ الفناء وهو بعده، ووقتَ الوجود وهو في حاله، ولا محالة يراه الله مع أحواله<sup>١</sup> على ما ذكر لا غير؛ وكذلك الأوقات التي تقع فيها الأفعال والامكنة، فعلى ذلك الأسباب، فمثلها القوة يراها معدومة قبله، فانية بعده، موجودة معه. **ولا قوة إلا بالله.**

واحتجاجة بقوله: «أو لا يستطيع أن يُملَّ هو»،<sup>٢</sup> [فجوابه ك] ما سلف بيانه، مع احتمال [لمعنى] «لا يُحسن»، وهو استطاعة العجز أيضاً. دليل ذلك ما بيّننا أن قدرة التمام لا تكون قبل الابتداء، وقد أضيف إليه الكل. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم قال: «إن لا يؤمن حتى يقدر ولا يقدر حتى يؤمن، فهو يبقى أبداً غير مؤمن، كالواقع في البئر إذا كان لا يخرج حتى ياتيه الحبل، ولا ياتيه حتى يخرج». فجواب هذا قد تضمنه ما ذكرت من الأشياء التي تقع مع أسباب لها لا تتقدم ولا تتأخر. ثم لم يقل ذلك للعلم بأنها تقع إذا لم يغفل<sup>٣</sup> عنه ولا يعرض، فمثلها الذي ذكرت. والأصل [في] الذي زعم، إنما يعظّم وجوده إذا جعل كل واحد منهما يوجد بوجود الآخر متقدماً. فأما وجود ذلك معاً فعليه أكثر أمر الدين والدنيا: من وجود شيئين معاً لا يجوز تقدم أحدهما على الآخر. ثم عارض نفسه بالإلقاء<sup>٤</sup> على ما سبق وصفه؛ وتكلف إجابته بما لو رزق الحياء ما سمحت له نفسه بالتفوّه به، فقال: «إن إلقاء الشيء هو خروجه من يده لا غيره، والاستطاعة غير الفعل». فمن نظر إليه يعرف كذبه، فإن الإلقاء هو الخروج - لا غير -

١ ك : مع أحوال فعله.

٢ قال الله تعالى: ﴿فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يملَّ هو فليملل<sup>٥</sup> وليه بالعدل﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٨٢).

٣ ك : لا يكون.

٤ أى الكمى.

٥ ك : غير منقوطة؛ م : لم يعقل.

٦ أى فى مثال مناسبة الإيمان والقدرة.

٧ ك + بالإلقاء؛ م : لم يشر إلى هذه الزيادة.



بالبدية بلا تأمل. وإذا لم يكن غير، فإذا ليس [١٤٣ و] / ثمة إلا الخروج فما لزمه<sup>١</sup> الفعل؛ ويجوز كون الخروج ولا صنَّع معه له. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم احتج لخصمه بما يُشبهه جوابه هذا،<sup>٢</sup> تركته<sup>٣</sup> لعله نفعه<sup>٤</sup>. ثم احتج لخصمه بقول المسأل<sup>٥</sup> القيام بحاجته: «لا أستطيع»، وهو ممن لا علة به. فزعم أنه لا يريد به نفى القوة، إنما يريد نفى النشاط؛ دليل ذلك ما يعود عليه السائل بالقول فيقول: «بل تستطيع، لكنك لا تنبسط بمعونتي، وقد قمت<sup>٦</sup> بحوائج فلان، فكيف تقول: لا أستطيع؟»

[قال أبو منصور رحمه الله: { له جوابان. أحدهما أنهما جميعاً صدقاً، إذ عدم النشاط يرفع القوة، وأمكن القيام بذلك<sup>٧</sup> والنشاط من ذلك، فيوجد بالقوة<sup>٨</sup>، وهو ما يقول. وهما أمران معروفان، لذلك لا يجوز إلحاق الكذب بواحد منهما، وعلى ما يقوله عنده إلحاق. والثاني أنه قال على الأمر المعتاد: «إنه لو قام به لانتته القدرة». ألا ترى أنه احتج بالقيام بحوائج غيره، ومعلوم أن تلك القدرة قد زالت عنه. **والله الموفق.**

١ م : مم .

٢ ك م : لزمه .

٣ أى ما تقدم من الجواب لا حتجاجة آنفاً .

٤ ك : غير منقوطة؛ م - تركته؛ م هـ : كلمة غير مقروءة فى الأصل، ولعلها زائدة

فإن الناسخ يضع فوقها إشارة تدل على حيرته فى أمرها .

٥ أى لعل الجواب الذى وضعناه ضد استدلاله السابق قد يكون مفيداً أيضاً فى استدلاله هذا للوصول إلى الحقيقة فى الأمر .

٦ ك م : المسأل؛

م هـ : هكذا فى الأصل وربما تعنى المسترخى . انظر القاموس مادة «سَوَّكْتُ» .

وهو لغة فى المسأل، أى الذى سئل عنه القيام بحاجة السائل .

٧ م : قسمت .

٨ أى بالقوة .

٩ ك م : القوة .

وزعم أن الكافر مأمور<sup>١</sup> في حال كفره بالإيمان . تأويله أن النهي تقدمه، فيلزمه أن يقول: هو قادر عليه بقدره تقدمت . وزعم أنه ترك في الأول لقول المسلمين ووجه إلى ما أمكن، وفي الآخر لم يقل<sup>٢</sup>.

نقول نحن وبالله التوفيق: لا أحد من المسلمين إلا وعنده أن الكافر في حال كفره قوى على ما هو عليه؛ فقل في القدرة مثل الذي قلت في الأمر، إذ المعنى واحد في القول والتحصيل جميعاً . ثم تأويله قول المسلمين على وجه يعلم كل مسلم أن ذلك لم يخطر بباله، بل لا يحتمله عقل كل أحد لو أُلزم<sup>٣</sup> [١٤٣] / : أن يكون كافر<sup>٤</sup> ليس بمنهى عن كفره، وليس بمأمور<sup>٥</sup> في حاله . فإذا لم يكن في وقته منهيًا مأمورًا<sup>٦</sup> لما هو فيه ولا لضده، وهو كذلك في الوقت الثاني والثالث إلى ما لا نهاية له؛ وفي ذلك بطلان الأمر والنهي على التحقيق، لأنه يكون الأمر بالشئ للوقت الثاني والنهي عن ضده، وهو في ذلك ليس بمؤتمر بالأمر ولا مرتكب النهي، لأنه ليس [في] ذلك؛ وكذا في كل وقت، فيبطل حق الأمر والنهي عن الفعل<sup>٧</sup> أبداً، ويرجع إلى غير حال الائتمار والارتكاب، وذلك بعيد .

ثم ذكر سؤال خصمه من وجه لا يحتمل خصمه [أن] يقول<sup>٨</sup> [به]، فقال: إذ أثبتتم<sup>٩</sup> لأنفسكم القدرة فقد أشبهتم الله بها . فقال: لا يجب ذا، لما قدرت به، وهو [يقدر] لا

<sup>١</sup> ك م + به .

<sup>٢</sup> أى إن الكعبى زعم أنه لم يسلك طريق النقض فى المسألة الأولى وذلك لقول المسلمين عامة فيها فوجه رأيه إلى ما أمكن، وفى المسألة الأخرى لم يعمل بذلك .

<sup>٣</sup> أى لو أدام تعقله واستدلّاه بكل جهده .

<sup>٤</sup> م : يجهد .

<sup>٥</sup> م : كافر [أ] .

<sup>٦</sup> أى مأمور بالإيمان .

<sup>٧</sup> ك م : مأمورا منهيًا .

<sup>٨</sup> ك : العقل .

<sup>٩</sup> م : قوله؛ م هـ : فى الأصل يقول والياء غير منقوطة .

<sup>١٠</sup> ك : اثبتكم؛ م هـ : فى الأصل اثبتكم .

بغيره، كما يقال في العلم.

[قال الشيخ أبو منصور رحمه الله:] لو قدرت بالله لم يجز أن تزول بقدرتك قدرة الله، كما إذ علمت به لم يزُلْ بعلمك علمُ الله به. وبعد، فإن السؤال من وجهين. أحدهما الانفراد بالقدرة، وبه احتججت في نقض قول الثنوية، فيلزمك في هذا. والثاني أن ذلك يوجب الغنى عن الله في الفعل قبل وجوده، ولا يجوز أن يكون الله يُغنى أحداً عن نفسه. فإن قلت: يحتاج إليه في الإبقاء<sup>١</sup> أحلت عندك، لأنها لا تحتل. وإن قلت: يحدث أخرى<sup>٢</sup>، فقد أغناه<sup>٣</sup> عنه في وقت، ولو جاز ذلك في الوقت مع قيام العبادة يجوز أبداً. **ولا قوة إلا بالله.**

والأصل أن القدرة محال كونها لا للفعل، وكذلك العجز لا عن فعل. ثم قد يجوز أن يكون قادراً في وقت للفعل، يعجز في الوقت الثاني، إذ معلوم وجود مثله؛ فيكون الله تعالى معطياً القوة لشيء يستحيل كونه، وفي ذلك فساد كون القوة للفعل. فالزم ما أوجبه [١٤٤ و] / العقل أنها لا تكون<sup>٤</sup> إلا للفعل [إحالة\*] القول بالتقدم. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم عارض نفسه بأمر فرعون: إنه لو كان يقدر على الإيمان لكان يقدر على إبطال علم الله، وهذا في فرعون وكل من في علم الله أنه لا يؤمن. فأجاب بأن ذا لا يجب، لأن القدرة غير الإيمان الذي هو المعلوم أنه لا يكون؛ ولو لزمنا ذلك في القوة ليلزمكم في الأمر<sup>٥</sup>. ثم عارض بقدرة الله على إنشاء العالم ليُحال<sup>٦</sup>، من غير أن يجوز الوصف بالقدرة

١ أي عدم تعلق قدرة الله تعالى إلى فعل العبد.

٢ أي إبقاء الله قدرة العبد؛ غير أنه لا يمكن ذلك لأن القدرة عرض، والعرض لا يبقى وقتين.

٣ أي يحدث الله قدرة أخرى في العبد، وبه يكون العبد محتاجاً إليه.

٤ أي أغنى الله تعالى العبد - على حد تعبير الكعبي - في وقت الفعل عن خلق القدرة فيه.

٥ ك: لا يكون.

٦ ك - (في القوة ليلزمكم في الأمر) صح هـ.

٧ أي ليتغير ويفنى.

على إبطال علمه، فمثله الاول . ثم عارض حُسيناً بالإطلاق، إنه أطلق بينه وبين الإيمان<sup>١</sup>.  
أتقول في أنه أطلق إبطال علم الله؟ ثم قال: الله عالم أن لو كان كيف يكون، فلو كان لم  
يكن يخرج من علم الله.

{ قال الشيخ أبو منصور رحمه الله: } ووجه الاعتبار به ليس على ما قدرنا، ولكن بما  
يقول بالأصلح. ومعلوم أن الله لو لم يكن مُلكه على ما ملكه لم يكن ليقدّر أن يضل مَنْ  
أضله ويمنع من يمنعه عن طاعة رسوله، وكان ذلك أقلّ للغواية وأقرب إلى الطاعة. فثبت أن  
القول بالأصلح باطل مضمحل.

والثاني أنه إذ أخبر أنه لا يؤمن بالله، وقد علم ذلك، وهو عدوه، وإقدار العدو على  
تسفيه المُقدّر وتقويته على نقض ملكه وإبطال ربهيته خارج عن حد الحكمة ببديهة  
العقل. مع ما فيه تمكين عدوه لأعظم منة له عليه [ب] أن يقول: لى عليك كل منة، إذ  
ملكتنى نقض ربهيتك، بما لا يكون رب جاهل<sup>٢</sup>، وقويتنى على إزالة حكمتك، بما لا يكون  
حكيم كذوب، وقد جعلت لى القدرة على ذلك<sup>٣</sup>، وبذلك أمرتنى، وقد تعلم أنى لو  
شئت لفعلت؛ فتمت لك الربوبية وسلمت لك الحكمة. <sup>٤</sup> فميتنى عليك أعظم ونعمتى  
[٤٤١ ظ] / لديك أعم. فبأى نعمة لك تعاقبتى، وبأى حكمة تأمرتنى، وبى تمت لك<sup>٥</sup>؟

<sup>١</sup> أى ادعى حسين بن محمد النجار بأن فرعون كان مختاراً بين الكفر والإيمان.

<sup>٢</sup> ك م + فى . وأطلق: أى ادعى.

<sup>٣</sup> أى وجه التأمل فى موضوع القدرة ليس كما ظن الكعبي.

<sup>٤</sup> أى لو لم يكن ملك الله تاماً كاملاً على عالم البشر بسبب نظرية الأصلح عند المعتزلة.

<sup>٥</sup> ك م : إذا.

<sup>٦</sup> م : وبطلاله.

<sup>٧</sup> ك م : أو.

<sup>٨</sup> ك م : ربا جاهلا.

<sup>٩</sup> أى القدرة على الإيمان.

<sup>١٠</sup> أى بعدم إيمانى، لأنى لو آمنيت لبطلت ربهيتك وعلمك وحكمتك.

<sup>١١</sup> أى أمور الربوبية.

## ولا قوة إلا بالله .

والثالث أن طريق معرفة فساد القول باثنين ليس إلا قدرة أحدهما<sup>١</sup> على ما لا يعلمه الآخر، وفي ذلك إيجاب ذلك<sup>٢</sup> ولو جاز ذا من غير أن يكون في ذلك فساد الألوهية لبطل قول الموحدين فيما به أبطلوا قول الثنوية .

وقوله: يعلم أنه آمن كيف يكون، فهذا معنى لا منفعة فيه، لأنه مع علمه بذلك يعلم أنه لا يؤمن أو لا؟ فإن قال: لا، سقّه، وإن قال: نعم، قيل: في ذلك وقعت المطالبة، وقد ذكرت أنه لو آمن لم يخرج من علمه، فكيف لم يخرج، وعلمه أنه لا يكون، وقد كان؟  
ولا قوة إلا بالله .

وأما قوله: «لولم يقدر عليه لم يكن ملوماً»، فهو مثل القول سواء<sup>٣</sup>، ودليله أنه قوله<sup>٤</sup>: بل عليه أعظم اللائمة، لما هو ضيع<sup>٥</sup> القدرة حيث أعرض عن الذي به يأتيه . وقوله «لا يلزمنا<sup>٦</sup> لأن القدرة غير الإيمان» يُدفع أيضاً، فما فيه<sup>٧</sup> ما يمنع [هذا] اللزوم؛ بل إنما لزم ذلك لأن القدرة غير الإيمان . ثم اعتبره بالأمر فاسد، لأنه استعباد به يظهر ذله وعبوديته، والقوة هي الغنى والعلوّ والرفعة؛ فهو<sup>٨</sup> الوجه الذي به يبطل ربوبية<sup>٩</sup> غير الله، وليس في الأمر ذلك . على أنه لو لم يكن أمر ولا نهى كان القول به يؤمن ويكفر ويقدر ولا يقدر<sup>١٠</sup> لا معنى له . ولا قوة إلا بالله .

١ م : أحدها .

٢ أى وفي عدم قدرة أحدهما على ما لا يعلمه الآخر إيجاب القول باثنين .

٣ أى مثل أقواله الآخر في كونها غير مصيب .

٤ لأن قوله غير مصيب في الغالب .

٥ م : صنع .

٦ أى إذا كان فرعون قد استطاع أن يؤمن فهذا لا يؤدي بنا إلى إبطال علم الله تعالى في ذلك .

٧ أى في رأى الكعبى .

٨ أى حال القوة عدماً وضعفاً .

٩ ك م : ربوبيته .

وبعد، فإن القدرة ثمرتها الفعل، وبها<sup>١</sup> يكون الذى ذكر، لا بالأمر؛ لذلك لم يصير الأمر<sup>٢</sup> أمراً بالذى ذكر<sup>٣</sup>، فبالإقذار يصير<sup>٤</sup> مسلطاً<sup>٥</sup> غنياً مستخلفاً<sup>٦</sup>، كما<sup>٧</sup> إذا تم كان رباً إليها. **ولا قوة إلا بالله.**

وبعد، فإننا عارضنا بالذى طريق العلم به العقل من الوجه الذى ذكرت<sup>٨</sup>، والأمر لا يناقض ما يوجبه [١٤٥ و] / العقل، ولولا الأمر كان المؤول<sup>٩</sup> بالعقل وحشياً<sup>١٠</sup>. فإما<sup>١١</sup> أن يعرف وجه الحكمة فى الأمر أو لا يعرفه بالذى عرفناه، [ف]لم يجب دفعه<sup>١٢</sup> بما يتعذر عليه وجه الثانى<sup>١٣</sup>. **ولا قوة إلا بالله.** وأيد الذى ذكرت<sup>١٤</sup> أمر<sup>١٥</sup> الشاهد أن كل قوى يرتفع ويجل بقوته، ولا يؤمر الجليل العظيم بشئ<sup>١٦</sup>. ثبت أن فى الأمر ذلة واستعباداً، فهو لا يوجب ذلك<sup>١٧</sup>، وفى الإقذار رفعة وعلو<sup>١٨</sup> فهو يوجب. **والله الموفق.**

- ١ ك م : وبه .
- ٢ ك : بالأمر؛ م + بالأمر.
- ٣ ك م : ذكرت.
- ٤ أى يصير الإنسان.
- ٥ م : ملكاً. ومسلط أى قوى ذو سلطة وغلبة.
- ٦ لعل المؤلف يشير هنا إلى قوله تعالى: ﴿وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل فى الأرض خليفة﴾ (سورة البقرة، ٢/٣٠)، وقوله تعالى: ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم﴾ (سورة النور، ٢٤/٥٥).
- ٧ ك م : لما.
- ٨ ك م : الأول.
- ٩ أى لولا الإرشاد والأمر الإلهى لكان العلم الحاصل بتأويلات العقل فقط علماً وحشياً.
- ١٠ م : فإما.
- ١١ أى لم يجب للكعبى الرد والإنكار.
- ١٢ أى وجه الحكمة.
- ١٣ أى لا يوجب الأمر الفعل.
- ١٤ م : رفعه وعلوه.

وبعد، فإذا لا توجد قدرة لا تُضَيِّعُ إلا<sup>١</sup> فوجودها يوجب الفعل الذي يُقصد، وحق الأمر للزوم لا وجود الفعل. وكم من أمر به لا ائتمار هنالك؛ فلذلك لم يجب به<sup>٢</sup>. وما ذكر<sup>٣</sup> في الله فهو بقدرته ونفاذ مشيئته وجرى سلطانه، فتمت ربوبيته، واستوجب الجلال والرفعة بذاته، لم يجوز أن يكون فيه ما ذكر من الخوف، بل به تمام الحكمة وعلو الرتبة، وفي إيجاب ذلك لغيره نقض. ألا ترى أنه<sup>٤</sup> قد نقض قول الثنوية بالذى ذكرت، ولا يُقبل قوله<sup>٥</sup> بمعارضة مثله في الله: إنه يقدر على ما علم أنه لا يفعل<sup>٦</sup>، فإذا يقدر على نقض ربوبيته، ويمثله جعلوه<sup>٧</sup> في غيره معارضاً موجباً ذلك، فمثله الذى نحن فيه. ووجه آخر أنه لا يوجب لله قدرة ولا علماً بقوله: «له قدرة بكذا وعلم بكذا» بلا<sup>٨</sup> معنى له،<sup>٩</sup> وذلك متحقق في غيره، فالمعارضة له لازمة.<sup>١٠</sup> وأيضاً إن الله إذ هو قادر بذاته، عالم بذاته، فمحال وصفه بالذى ذكر، إذ بذلك تمت ربوبيته وجل سلطانه وألوهيته. وقد يكون الشيء الموصوف بذاته<sup>١١</sup> مما إذا ثبت لغيره عليه سلطان تجرى قدرته عليه، كالأعراض التى هن

١ م - إلا.

٢ أى لم يجب الفعل بالامر.

٣ أى الكعبي.

٤ أى الكعبي.

٥ ك م : قولهم.

٦ م : بمعارضته.

٧ أى ادعاء الكعبي بأن فرعون أو أى كافر يقدر على ما علم الله أنه لا يفعله، وهو الإيمان، كما مر ذكره.

٨ أى جعل الكعبي والمعتزلة.

٩ ك م : لا.

١٠ يعنى القدرة التى كان تعلّقها محدوداً والعلم الذى يتبدل إلى جهل، ففى هذه الحالة لا تبقى للقدرة والعلم مميزاتهما الإلهية.

١١ أى يلزم فى نظر الكعبي أن يعرض تحديد لعلم الله تعالى وقدرته.

١٢ أى ببعض الأوصاف المخصوصة له.

مختلفات لأنفسهن<sup>١</sup>، والأجسام [١٤٥ظ] / لهن<sup>٢</sup>، أو الأجسام التي هن قائمات بأنفسهن والأعراض بهن<sup>٣</sup>. ثم لله عليها سلطان وملك، فلو جعلنا على الله [قدرة] في إبطال تقديره ونقض<sup>٤</sup> تدبيره وإزالة علمه ونفى الحقيقة عن خبره لكان تحت قدرة غيره وفي سلطان آخر<sup>٥</sup>. فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. مع ما الإطلاق يرجع إلى الأمر، وقد بيناه<sup>٦</sup>.  
ومسألان في القدرة على القدرية توجبان<sup>٧</sup> أن الله ليس بقادر بذاته. أحدهما أنهم قالوا: «يقدّر الله جل ثناؤه على حركات العباد وسكونهم، فلما أقدرهم على تلك الحركات والسكون زالت عنه القدرة عليها». فيكون قادراً في التحقيق بغيره، إذ هو بذاته على ما كان عليه<sup>٨</sup>. فلو كانت تلك القدرة له بذاته لم تكن تزول عنه إذا أقدر عليها<sup>٩</sup>

١ أى متصفات بأوصافهن المخصوصة للكل أو لكل نوع منهن.

٢ أى الأجسام قائمة عليهن، لأن الأعراض لا توجد في الواقع بغير الأجسام.

٣ أى إدراك وجود الأجسام في الواقع دون وجود الأعراض غير ممكن.

٤ أى على الأعراض والأجسام والموجودات كلها، وأفعال العباد داخلة فيه.

٥ ك م : ونقص.

٦ فمن المحتمل أن أبا منصور الماتريدي بوّد أن يقول الآتى: لو كان لقدرة العبد تأثير تام في الأفعال الاختيارية لكانت القدرة الإلهية محدودة وواقعة تحت سلطان آخر، وذلك طبقاً لما تقع في العلاقة القائمة بين الجسم والعرض.

٧ أى إن إطلاق الله تعالى العبد مختاراً فيما بين الإيمان والكفر أو الطاعة والعصيان راجع إلى أمره الإلهي لا إلى علمه. ويعنى ذلك أن الأمر من الله بالإيمان لا يمنع اختيار العبد في الإيمان أو عدمه، إذ نتيجة الأمر ليست بمُلزمة؛ غير أن العلم الإلهي فهو ملزم، لأن الله تعالى لو علم في حق واحد من العباد إيمانه أو كفره فيجب تحقق ذلك كما ورد في علمه.

٨ م : يوجبان.

٩ ولدى الاطلاع على نص المؤلف نفهم أن الماتريدي يشرح القدرة الإلهية من وجهة نظر المعتزلة كالآتى: إن الله تعالى، قبل أن يخلق عبده لا يمتلك قدرة تخص هذا العبد. فإذا أصبح العبد مكلفاً يعطى له قدرته ويبقى هو في حاله الأول. فالماتريدي يفهم أن تلك القدرة ليست ذاتية، بل هي قدرة عارضة.

١٠ ك : عليه.



غيره. ومما يبين ذلك أنه إذ كان عالماً لذاته بكل شيء، لم يذهب علمه لما أعلم غيره، فمثلته القدرة. مع ما كانت أدلة غيرية<sup>١</sup> الأعراض للأجسام هي وجود الأجسام دونها،<sup>٢</sup> ومثل ذلك علة غيرية القدرة والعلم في الشاهد، إنهما غير الذى له، فكذلك القول بالذى قالوا في الله سبحانه. ومما يزيد لهذا وضوحاً أنه لو أراد أن يحركه<sup>٣</sup> بحركة الاضطرار ويسكنه ذلك التسكين، ومعه تلك القدرة، لم يقدر عليه حتى يأخذ منه تلك القدرة. فثبت أنه بها يقدر،<sup>٤</sup> وهى التى نزول عنه وتعود إليه، وهذا نعت الأجسام وحقيقة الأعراض. **ولا قوة إلا بالله.**

والثانى أن الله تعالى لما أقدر عبده على إتلاف شئ ذهب عن الله قدرة الإبقاء الذى يريد ذلك؛ والإبقاء فعله، فصار عن فعله الذى هو [١٤٦و] / فى الحقيقة فعله ممنوعاً. ومن احتمال المنع لغيره يحتمل الإطلاق به. وفى الأول إعجاز وفى الثانى إقدار، وجبا جميعاً له بغيره، جلّ الله عن ذلك.

ثم قال الكعبى: إن قال قائل: لو جاز أن يبقى القادر وقتاً لا يفعل فيه، لم لا جاز كذلك أوقاتاً كثيرة، كما يوصف بذلك الله تعالى؟<sup>٥</sup>

{قال الفقيه أبو منصور رحمه الله:} وقد أخطأ فى التقدير، وإنما السؤال فيه من وجهين. أحدهما أن القدرة إذ ليست إلا للفعل، و[إذ] قد تخلو عنه وقتاً جاز أن تخلو

١ ك : غيره .

٢ أى فى تصور الذهن .

٣ أى الإنسان .

٤ أى ثبت أن الله يقدر بالقدرة التى يعطيها إلى العبد فى كل واحد من أفعاله .

٥ أى العبد الذى أعطاه الله جميع ما يحتاج إليه من القدرة لأفعاله الاختيارية .

٦ أى إن الله تعالى كان قادراً فى الأزل وهو حينئذ لم يكن يفعل شيئاً إذ لم يبدأ بعدُ بخلق ما سواه . ونستطيع كذلك أن نفهم العبارة كالاتى : إن الله تعالى قادر أيضاً على أفعال عباده الاختيارية؛ غير أنه تعالى - بناء على قول المعتزلة - قد ترك تلك القدرة لعباده . وعلى ذلك فالمفهوم منه أن الله تعالى قادر وهو لا يفعل .

عنه أوقاتاً، وقد حَقَّقَتْ هذا الوصف لله. والثاني أنه للوقت الثاني من وقت القدرة ليس بواجب لها، وجاز الفعل بها، لم لا كان للوقت العاشر كذلك؟ وإن لم يجدها؛ أو إذ لم يجز الفعل بها بعد فنائها بأوقات وجب أن لا يجوز بوقت.

فاجاب عن الأول أن الله كذلك بما لا تتضاد عليه الأفعال ويقدر على ما لا ضد له، والعبد لا يقدر على ما لا ضد له، لذلك لم يجز أن يوجد أوقاتاً غير فاعل. فيقال: وما فيما ذكرت ما قوبلت به. بل قيل لك: ما منع أن يكون من تتضاد عليه لا يجوز وجوده ولا فعل شيء [موجود] أو ضده وقتاً واحداً؟<sup>١</sup> ومن لا تتضاد عليه لا يجوز. ثم يقال للتضاد: لا يجيز وقت القدرة، أله<sup>٢</sup> [أن] يوجب [ذلك] في الوقت الثاني؟<sup>٣</sup> فأى الأمرين اجاب فهو فى الحالين واحد. وما قال على الله فهو فاسد، لما ليس عنده فعل الله غير خلقه، وهو متضاد كالموت والحياة وغير ذلك.

ثم اجاب<sup>٤</sup> بأول احوال الجسم أنه يخلو عن الحركة والسكون، لم لم يجب به خلاؤه عنهما أوقاتاً؟

<sup>١</sup> أى العبد.

<sup>٢</sup> كلمة «ما» فى النص أداة نفى.

<sup>٣</sup> م : يتضاد؛ م هـ : غير منقوطة فى الاصل.

تضاد : أى تضاد الأفعال على الإنسان يكونها حركة أو سكوناً.

<sup>٤</sup> يعنى ذلك أن الإنسان فى وضعه البشرى يكون فى حالة تعتبر أفعاله من الحركة والسكون تضاداً، ولا يقاس ذلك فى أفعال الله. فلما ذا لا يمكن للإنسان أن يكون موجوداً فى حالة لا يكون فيها فاعلاً ولا تاركاً، أى لا متحركاً ولا ساكناً، فى حين يكون الله موجوداً فى تلك الحالة؟

<sup>٥</sup> م : ومن لا يتضاد.

<sup>٦</sup> ك م : أو له.

<sup>٧</sup> أى لا يجيز التضاد جمع الضدين وقت وجود القدرة، هل من المعقول أن يوجب الجمع فى الوقت الثانى؟

<sup>٨</sup> أى من أنه لا تتضاد عليه الأفعال.

<sup>٩</sup> أى اجاب الكعبى عن الثانى.

{قال أبو منصور رحمه الله:} فنقول وبالله التوفيق: [١٤٦ظ] / الحركة والسكون هما اسما البقاء، فمحال وجودهما في أول أحوال الجسم لإحالة البقاء، إذ السكون هو القرار حيث الوجود، والحركة الانتقال عنه، والقدرة ليست إلا للفعل. ولو جاز وجودها ولا فعل وقتاً واحداً لجاز أوقاتاً، إذ هي له. والجسم ليس للحركة ولا للسكون، وهما معنيان لا يقتضيان الحال. ألا يرى لأوقات البقاء لا تخلو<sup>١</sup> عنهما، ثم القدرة لا تبقى، فيجب أن لا تخلو<sup>٢</sup> منه عند الوجود. <sup>٣</sup> ولا قوة إلا بالله. وبعد، فإن مسألتنا في الفعل، وتجزئ من الجسم وقت وجوده<sup>٤</sup> إذا لم يكن الفعل<sup>٥</sup> الذي هو اسم للبقاء. <sup>٦</sup> ولا قوة إلا بالله.

وقال في الصحيح السليم: إنه يجوز أن يخلو عن الفعل وقت كونه، ثم لم يجز أبداً. {قال الشيخ رحمه الله:} وما يقوله خطأ، بل يجوز ذلك. ثم زعم أن ذلك معقول، وهو عقل من حق العقل [عنده] الخروج عما خاله<sup>٧</sup> عقلاً. ثم تكلم في العلم بما لم أظن أحداً تأمله إلا عرف أن الحيرة دفعته إليه، فتركته لقلّة نفعه.

ثم عارض نفسه بالذي قدر على الإيمان والكفر، فلم يفعل أحدهما دون الآخر؟<sup>٨</sup> فزعم أن ذا محال، لأنه لو كان لا يأتي إلا بواحد كان يكون مضطراً، وقد ثبت الاختيار. ثم عارض بمثله في الله.

نقول: قد حاد عن جواب السؤال، إذ هو في أنه<sup>٩</sup> كيف اختار ذا على ضده؟ وليس

١ م : لا يخلو.

٢ م : أن لا يخلو.

٣ أي فيجب أن لا تخلو القدرة من الفعل وقت وجودها.

٤ أي وتجزئ للجسم أن يكون خالياً في أول أحواله عن الحركة والسكون.

٥ أي إذا لم يوجد الفعل الذي هو عبارة عن الحركة والسكون.

٦ م : حاله.

٧ أي حق العقل عنده صدور الشيء عما يظن أنه عقل أو موافق للعقل.

٨ لعله يقصد بأنه لم قدر على فعل أحدهما دون الآخر؟

٩ أي العبد.

شرط الاختيار أن يفعل ما شاء، ولكن يختار الأولى به أن يفعل. فإذا فعل ما لا يعرف لماذا فعل ثبت أن لغيره في فعله تدبيراً، على ذلك خرج فعله. **والله العوقق**. ومعارضته بالله سبحانه محال على القولين: على قولنا بأنه خالق بذاته، فالقول به كالقول بأنه [٤٧ و١] / لم قدر وعلم؟ وعلى قوله: إن ذلك أصلح في الدين، ولا يُسأل من ذلك وصف فعله. **ولا قوة إلا بالله.**

ونحن نحمد الله، قد أغنانا الله عن نحو هذا السؤال، لكن أحببت أن أذكر هنا<sup>١</sup> مقداره فيما لا يُرضى به سؤالاً لضعفه، ليعلموا به قدره في المرضي به. **والله العوقق**. ثم زعم أنه إذ صلحت قوة واحدة للإيمان وضده لم لا صلح القول بالتقوية<sup>٢</sup> عليهما؟ فدفع ذا بالامر والنهي. وعارض بالسيف والدرهم: وإن احتمل استعماله في قتل الولي وإنفاقه في شرى الخمر لم يجز القول بالإعطاء لذلك.<sup>٣</sup>

نقول: تمام السؤال [وجوابه] أن الله إذ علم أنه فيم يستعمل. وفي مثله في الشاهد يوصف بالتقوية عليه، والله لم يوصف به<sup>٤</sup>، فمثله في الخلق. مع ما يقال بالاول<sup>٥</sup>، لكنه<sup>٦</sup> طُلب منه واختار<sup>٧</sup> ذلك، فيه لا بها<sup>٨</sup>. ولا يوضع في ذلك حرف «الإعطاء»، لأنه نوع امتنان. **ولا قوة إلا بالله**. وما عارض<sup>٩</sup> فاسد، لا حتماله أن لا يستعمل في الوجهين، فلم يكن الدفع

١ ك م : هما.

٢ أى إعطاء الله القوة أو القدرة عليهما.

٣ أى إعطاء الله السيف والدرهم للقتل وشرى الخمر.

٤ ك هـ ، م : بمثله؛ م هـ : فى الأصل به وعلى الهامش بمثله وهى أقرب للمعنى.

٥ أى بالتقوية على الإيمان وضده.

٦ أى العبد.

٧ ك : واختير؛ م : واختيار.

٨ أى بالطلب يتحقق الفعل لا بالقدرة.

٩ أى بالسيف والدرهم.

لوجه من ذلك . والقوة لا تحتل إلا أحدهما، ولا يجوز أن يخلو عن وقوع أحدهما بها،<sup>١</sup>  
وقد علم بذلك،<sup>٢</sup> فلا يحتمل القول بالدفع لغير ذلك.<sup>٣</sup>

ثم قال : فإن قلت : العاصي إذ يفعل بقدره الله لم لا قلت : إن المعصية من الله؟

{ قال الشيخ رحمه الله : } وقد أخطأ من وجهين . أحدهما أن خصومه لا يقولون في  
المعصية «إنها من الله» . والثاني لا يقال : فعل العبد بقدره الله، ولكن بقدره طلبها من  
الله . ثم أجاب في ذلك بمثل جوابه في الأول : إنه أعطى ليطيع وأثم هذا . وقد بينا الوجه  
في الأول وخطأه [ ه\* ] في هذا السؤال .

ثم عارض نفسه بما إذ كانت القدرة مخلوقة للخير كيف قدر العبد على قلبها؟ فزعم  
[ ١٤٧ظ ] / أن ذاليس كالذي يُسخن ويبرد، لكنه كالسيف والدرهم .

{ قال أبو منصور رحمه الله : } فيقال له : القدرة إذ لا تحتل<sup>٤</sup> الفعلين ولا تركهما، وما  
عارضت به محتمل، ثبت أن القدرة مخلوقة لأحدهما لا لهما . ثم لا يحتمل المخلوق  
بجهة واحدة قلبها عنها من نحو الذي ذكرت مما يسخن به ويبرد، لم لا دل أنها خلقت  
لأحدهما، وهو ما كان [ إلا ] بها . ويبين لك العرف الظاهر في الخلق بسؤال القوة على  
الخير، ولو كانت لا تحتل الشر لكان لا معنى لتخصيص ذلك . **ولا قوة إلا بالله .**

ثم عارض نفسه بالغنى<sup>٥</sup>، فقال : معاذ الله، لأنه المعنى . وعارض بالسيف والدرهم .

<sup>١</sup> أى لا يجوز عدم وقوع الخير أو الشر بالقدرة .

<sup>٢</sup> أى علم وقوع الفعل بالقدرة .

<sup>٣</sup> أى لا يصح إيجاد حل المشكلة بالسيف والدرهم وسائر الأمثال .

<sup>٤</sup> ك م : وأثم .

<sup>٥</sup> ك : لا يحتمل .

<sup>٦</sup> أى بالاستغناء عن الله تعالى .

[قال الشيخ رحمه الله:] وقد حاد عن ذلك، إذ القوة لا تحتل البقاء، وبها أوجب الحاجة،<sup>١</sup> فإذا استحال ذلك<sup>٢</sup> لزم ما عورض به عن الغنى. **ولا قوة إلا بالله**. وما قابله به فالوجود لا يديم الفعل<sup>٣</sup>، بل يديمه البقاء، وله الحاجة إلى الإبقاء، وليس ذلك فى القوة؛ فلذلك لزمك الذى تعوذت منه. **ولا قوة إلا بالله**.

## [ مسألة الأجل ]

ثم سأل عن خصمه سؤالاً بتره<sup>٤</sup>، وإنما هو - والله أعلم - أن المعتزلة تزعم أن الله تعالى يجعل لعمر الرجل مدة بها ينقضى، وإبقاؤه إلى تلك المدة فعله، وهو يريد أن يفعل ذلك، وقد كان قدر له فى تلك المدة أرزاقاً. ثم أثبتت<sup>٥</sup> لعبد من عبيد الله قوة يمنع [بها] ذلك الرجل عن استيفاء مدته التى جعلها الله له، ويمنع رب العالمين عن إنجاز ما وعده، ويحول بينه وبين فعله من إبقاء حياته فى جسده وهو يريد ذلك؛ فيكون<sup>٦</sup> من فعله بما يقتل<sup>٧</sup> [به] عدوه منعاً منه ربه، فيكون فى ذلك خُلف الوعد، وقهر<sup>٨</sup> ومنع<sup>٩</sup> عن فعله، وكل ذلك يكون بما أقدر [ه] هو عليه. وذلك لعجز وخلف سنة<sup>١٠</sup> فى المعقول أو لا؟

<sup>١</sup> أى بعدم بقاء عرض القوة أوجب الله حاجة المخلوق إليه.

<sup>٢</sup> أى عند الكعبى وأمثاله، لأن القدرة ليس بمخلوق من الله عندهم.

<sup>٣</sup> ك م : النفع.

أى فوجود القدرة فى أول الأمر لا يديم الفعل.

<sup>٤</sup> أى إن الكعبى قد وجّه لنفسه سؤالاً على لسان خصمه حيث أسكت به نفسه.

<sup>٥</sup> ك : يزعم.

<sup>٦</sup> ك م : أثبت.

<sup>٧</sup> ك م : ليكون.

<sup>٨</sup> ك م : يقتله.

<sup>٩</sup> م : وقهر ومنع.

<sup>١٠</sup> ك م : وسنة.

أجاب كجواب<sup>١</sup> [١٤٨و] / المسلمين أن المسألة فيما يقال في كل أمر: لو لم يكن ذلك كيف كان في علم الله أن يكون؟ وذلك القول عند المسلمين على تحقيق أن الكائن في علمه ذلك، فإن كان في علمه وقدرته أن له أن يجعل في الابتداء غير تلك المدة، ولو جعل ليكون ذلك في علمه، لا هذا الذي كان. ثم رجع إلى حقيقة قوله وقال: لو كان الظالم إنما قُتل لحضور أجله لم يكن ملوماً<sup>٢</sup>، وقد يحمد أيضاً في ذبح شاة لآخر، إذ لولا ذبحه لكانت تموت. ثم عورض بانك تشهد أنه لم يحضره أجله لو لم يقتله. فقال: معاذ الله، بل لعله يقتله غيره<sup>٣</sup> أو ينقضى أجله. ثم احتج بقوله عز وجل: ﴿ولا يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ [إلا في كتاب]، الآية<sup>٤</sup>، ويقول رسول الله عليه السلام: «صلة الرحم تزيد في العمر»، فأخبر أن له مقداراً معلوماً يزيد فيه بالصلة، فيكون في اللوح: إن وصل فأجله كذا وإن لم يصل فكذا. ثم رجع إلى سفهه وعارض بالموهوم المطلق: فإن قيل: في ذلك دفع المنع لا غير<sup>٥</sup>، وفي القدرة الفعل؟ فقال: وفي القدرة دفع العجز لا غير. وقال: لو أوجبت القدرة لأدخلت<sup>٦</sup> فيه<sup>٧</sup> وحملت<sup>٨</sup> عليه، ويكون إذ ذاك الفعل لغيري.

{قال الشيخ أبو منصور رحمه الله:} من تأمل ما قال وما قوبل به أيقن أنه حائد عن حد الجواب. لكننا نذكر غفلته فيما حايد<sup>٩</sup> به ليعلموا عذره في جميع ما فارق<sup>٩</sup> به

١ ك م : لجواب.

٢ م : معلوماً.

٣ ك م : غيري.

٤ م - الآية. سورة فاطر، ٣٥ / ١١.

٥ ورد الحديث في شعب الإيمان للبيهقي (٣ / ٢٤٤-٢٤٥) بهذا اللفظ: «صدقة السر تطفئ

غضب الرب، وصلة الرحم تزيد في العمر، وفعل المعروف يقى مصارع السوء». انظر كذلك:

كشف الحفاء للعجلوني، ٢ / ٢٢.

٦ أى هناك دفع عدم الإمكان فقط لا غير.

٧ أى لأجبرت<sup>٧</sup> على فعلى.

٨ ك : حا؛ م : جا [د].

٩ ك م : فرق.

خصومته؛ إذ هذا مبلغ علمه في الله سبحانه. ونقول له: الله علم أنه يُقتل أو لا؟ فإن قال: يعلم، قيل: وقتله يزيل حياته ويذهب عمره أو لا؟ فإن قال: لا، كذبه الوجود. وإن قال: نعم، قيل: كيف جعل انقضاء عمره وخروج روحه من جسده بغيره، لو علم ذلك؟ وكيف كتب في اللوح أنه إن فعل كذا يكون كذا، [١٤٨ظ] / وإن لم يفعل كذا يكون كذا؟ وهذا أمر من لا يعلم ما يكون. فاما من يعلم ما يكون فهو يكتب: يكون كذا، ولولا أنه يكون [كان] كذا؛ وكذا يكفر فلان ويستوجب مقت الله، ولولا أنه يكفر كان يؤمن ويستوجب محبة الله. فاما القول بـ «يكون ذا أو ذا» من غير القطع بما يكون إنما هو فعل الجهال بالعواقب. ثم أتى يكون ذا خبراً عن علم يثبتته<sup>١</sup> قبل كونه؟ وكل الناس يعلمون هذا القدر: إن فلاناً إما يُقتل أو يموت، يؤمن أو يكفر، يتحرك في وقت كذا أو يسكن. فهذا القدر من اللوح هو لوح كل سفينة وليس هو اللوح<sup>٢</sup> المحفوظ، ولكنه اللوح المضيع. ولا قوة إلا بالله.

وقوله<sup>١</sup>: لو حضر أجله<sup>٢</sup>، فإن أجله ليس يُغَيَّرُ بالقتل<sup>٣</sup> فيما كان في علم الله، وهو كما في علمه أنه يقتل، ولكنه بالقتل المنهى عنه أو المأمور به على ما في علم الله، وهو كما في علمه أنه يؤمن ويكفر، فذلك في علمه. وكل<sup>٤</sup> داخل فيما علم الله عاقبته أنه إلى ماذا يرجع، وإن كان في علمه أنه لو لم يفعل ذلك ماذا تكون<sup>٥</sup> عاقبته أنه إلى ماذا يرجع، فمثلته الأجل. وعلى ذلك إذ علم الله أنه يصل رَجْمَه فجعل عمره أكثر مما كان في علمه أنه لا

١ م : ولو.

٢ م : ثبته.

٣ ك : لوح.

٤ أى قول الكعبي.

٥ م : أجله.

٦ م : بغير.

٧ م : القتل.

٨ ك : يكون.



يصل، وكذلك أمر الآية؛ إذ محال أن يكون ما يفعله خارجاً من علمه، والذي قالوا<sup>١</sup> هو ذلك في المعقول. وللآية قال أهل التأويل: تبين<sup>٢</sup> منتهى عمره، و [تدل] على نقصان كل وقت يمضي من عمره. وقال قوم: إنما هو في مختلف أعمار الخلق من بين مطوّل ومقصّر، لا أن الله يجعل لاحد عمراً ثم تبدو له فيزيد أو ينقص كفعل الجهال ومن في أمورهم على شك<sup>٣</sup>. **«ولا قوة إلا بالله»**. والله تعالى يقول: **﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾**<sup>٤</sup>، وفيما يقول<sup>٥</sup> لا يجئ<sup>٦</sup> أجلهم بل يقتلون قبل مجئ<sup>٧</sup> أجلهم. [١٤٩ و] / والله أيضاً لا يزيد في العمر، وكيف يقدر أن يزيد في عمر آخر بصلة الرّحم من لم يقدر بإيفاء<sup>٨</sup> ما ضمن [من] عمره<sup>٩</sup> أن يبقيه إلى وقت كذا، بل قدر<sup>١٠</sup> عدوه حتى منعه عن ذلك. جلّ الله عن هذا الوصف.

ثم يقال له: ما ضرب من المدّة له ألا كان في اللوح أنه يبقيه إلى ذلك، أو يبقى هو إلى ذلك، أو يبقيه ويبقى إن لم يقتل؟ فإن قال بالأول والثاني ادعى<sup>١١</sup> عليه الكذب في خبره والخلف في وعده. وإن قال بالثالث قيل: أكان يعلم أنه يقتل أو لا؟ فإن قال: لا، استحق الإبانة بين رأسه وجسده والخلود في عذاب ربه. وإن قال: نعم، قيل: لم كتب ما<sup>١٢</sup> لا

<sup>١</sup> أى قوله: **﴿وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب﴾** (سورة فاطر، ١١/٣٥).

<sup>٢</sup> أى المسلمون أو أهل السنة في هذه المسألة التي نقلها الكعبي فيما قيل.

<sup>٣</sup> م : يبين.

<sup>٤</sup> قارن بما ورد في تأويلات القرآن للماتريدي، نسخة حاجي سليم آغا ٤٠، ورقة رقم ٦٠١ ب.

<sup>٥</sup> سورة بونس، ٤٩/١٠

<sup>٦</sup> م : **﴿فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون﴾**؛ م هـ : سورة الأعراف، ٣٤/٧.

<sup>٧</sup> أى الكعبي.

<sup>٨</sup> ك : بإبقاء (والباء غير منقوطة)؛ م : بإبقاء.

<sup>٩</sup> أى عمر المقتول.

<sup>١٠</sup> ك : اقدره؛ م : أقدر.

<sup>١١</sup> ك م : فادعى.

<sup>١٢</sup> ك : من.

يعلم؟ إذ ذلك فى العرف صنيع الجهال مما تبنى عقول من عرف الرب التفوه به . **ولا قوة إلا بالله** .

ثم يُعارض بمن علم الله أنه لا يُقتل، ويريدون قتله ويؤثرونه ويقصدون فصدته بجميع ما يحتمله وسعهم، ثم يكون على ما علم . وهذه أسباب لا تجد أحداً تكون منه<sup>١</sup> لا يقع الفعل به، وفى الوقوع كذبه . إلا أن يقول : يمنع<sup>٢</sup>، فيلزمه فى كل ما<sup>٣</sup> يعلم الله أنه لا يكون المنع مع القوة<sup>٤</sup> . وإذا لزم ذلك لزم الدفع<sup>٥</sup> فى كل ما يعلم أنه يكون إذا لم يرض به العبد . فيكون كل خير وشر بالمنع والدفع الذى ظنوا به<sup>٦</sup> أن قول خصومهم يؤدى إليه، [و] هو الذى حملهم على رأيهم<sup>٧</sup> . **ولا قوة إلا بالله** .

وما ذكر من الإطلاق والتخلية<sup>٨</sup> فهو كلام يتوجه أوجهاً ثلاثة : رفع العسر والمنع، أو الأمر به، أو الإباحة . وذلك كله فى الخير مطلق وفى الشر لا إلا مقيداً : إنه<sup>٩</sup> لم يُقسر<sup>١٠</sup> ولم

<sup>١</sup> ك م : لجميع .

<sup>٢</sup> م : يكون .

<sup>٣</sup> ك م : منهم .

<sup>٤</sup> أى يمنع الله قتله .

<sup>٥</sup> م : من .

<sup>٦</sup> أى منع الله مع قدرة العبد .

<sup>٧</sup> أى السوق إلى الفعل والحمل عليه .

<sup>٨</sup> ك م : بهم . به : أى يكون كل خير وشر بمنع الله وسوقه .

<sup>٩</sup> أى رأيهم فى المسألة هذه .

<sup>١٠</sup> فالإطلاق والتخلية مترادفان فى المعنى، فلعلهما يشيران إلى الآية القرآنية التالية : ﴿ فخلوا سبيلهم ﴾ (سورة التوبة، ٩ / ٥) . ويبدو أن الكعبى فى مؤلفاته قد استدل فى هذا الموضوع بهذه الآية الكريمة .

<sup>١١</sup> أى العبد .

<sup>١٢</sup> م : لم يعسر .

يُجْبَر. وإذا كان كذلك فمعارضته بالذی ذکر فاسد<sup>١</sup>. وما أجاب عنا بالمنع<sup>٢</sup> فحق. قال الله تعالى في قوله: ﴿فخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ بعد ذكر المنع، وما يحمد من قول الناس: «اللهم قَوِّنَا عَلَى طَاعَتِكَ»، ولا يحمد: «اللهم [١٤٩ ظ] / خَلِّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ طَاعَتِكَ»؛ ثبت أن لأحدهما حالاً ليس للآخر. وكذلك هو يقول بالفعل وقت فناء القدرة ولا قدرة معه، ولا يقول بارتفاع الإطلاق والتخلية وقت [هذا] الفعل لِيَعْلَمَ بِذَلِكَ بُعْدَهُ فِيمَا قَدَرَ<sup>٣</sup>، **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ**.

### [ مسألة الرزق ]

ثم تكلم في سؤال الرزق بوجه لا يُرَضَى به سؤالاً<sup>٤</sup>؛ بل الوجه في ذلك أن الله تعالى إذ ضَمَّنَ الرزق بقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾<sup>٥</sup>، كان ذلك يُمَلِّكُ بِمَلَكِهِ أو بما يُطعمه: (أ) فإما أن يكون لأحد قدرة في منع الله عن وفاء ما ضمن من الوجه الذي ضمن حتى يلحقه الخلف في الوعد والعجز عن وفاء شيء ضمنه، فيكون الله في فعله تحت قدرة غيره، وبغيره يقدر على إنجاز الوعد ووفاء العهد، وهذا أمر عظيم؛ (ب) أو لا يكون، فيبطل أن يكون أحد يُرْزَقُ بما هو في الحقيقة رزق غيره من ذلك الوجه أو يقدر

<sup>١</sup> م : فاسد[ة].

<sup>٢</sup> أى يمنع الله قتل من يعلم أنه لا يقتل.

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا نَسَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرْمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخَذَرُوهُمْ وَأَحْصَرُوهُمْ وَأَقْعَدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة التوبة، ٥/٩).

<sup>٤</sup> أى يعترف العبد بأن الفعل يقع بقدرة الله حتماً حتى عند فناء قدرته أو لا قدرة معه أصلاً؛ وعند وقوع هذا الفعل لا يحكم بزوال حرية عمل الفعل، لأنه بذلك يشير إلى الميادين الواسعة التي تتعلق بها قدرته.

<sup>٥</sup> ك م : سؤال.

<sup>٦</sup> سورة هود، ٦/١١.

عليه . ولو كان ذلك فيما القدرة معه لكانت هذه الوحشة تلحقه<sup>١</sup>؛ إذ [ ما ] علم<sup>٢</sup> أنه من ذلك الوجه يطلب رزقه .

قال : سئل<sup>٣</sup> الوراق<sup>٤</sup> فقال : يقال لهم : هل اتقى أحد معصية الله - وهو قادر - لمراقبته<sup>٥</sup> له؟ فإن قالوا : لا ، أعظموا القول في وصف الأنبياء أنهم لم يفعلوا ذلك . وإن قالوا : نعم ، لزمهم القول بها قبل الفعل<sup>٦</sup> .

نقول له ، وبالله التوفيق : إن عنيت بالقدرة الأسباب التي هي أحوال القدرة التي تعرض لا محالة لولا التضييع من العبد قبلي<sup>٧</sup>؛ وكل الأنبياء كذلك كانوا ، وكذلك الأخيار . وإن أردت به القدرة التي هي مع الفعل أحلت السؤال وصرت كمن يقول : هل راقب الله أحد<sup>٨</sup> في إبقاء المعاصي وهو فاعل لها ، وذلك مما لا معنى له . وهو<sup>٩</sup> يعارضك فيقول : هل راقب الله نبي<sup>١٠</sup> من الأنبياء في إبقاء معصية علمها منه أو [ ١٥٠ ] / أخبرها عنه؟ فمهما أجاب من<sup>١١</sup> شيء فمثله الأول .

ثم يقال : هل تفضل الله على أحد من أوليائه بمنع قدرة عدوانه؟ فإن قال : نعم ، قال : إن الله لم يعط أوليائه قدرة معاصيه ، فعليه في أعدائه<sup>١٢</sup> أيضاً أنه لم يعطهم قوة طاعته ،

١ ك : يلحق . أى لكان هذا الأمر الغير المناسب للمقام الإلهي يلحق ذات الله تعالى لأن العبد قد فعل ضد ما علم الله سبحانه .

٢ أى الله .

٣ ك م : سأل .

٤ أى سئل عن الرزق الذي قدره الله للعبد : ما سبب طلبه عنه ، وهو مقدور له؟

٥ ك م : مراقبته .

٦ أى لزمهم سؤال الرزق من الله قبل طلبه .

٧ أى السائل .

٨ م : فى .

٩ م : نقول . قال : أى صار كأنه يقول .

١٠ أى فعلى المسؤل الجيب أن يقلل فى أعداء الله بأنه لم يعطهم ...

وفى ذلك ما أنكر<sup>١</sup> أنفأ. وإن قال: لا، زعم أنه أعطى أولياءه قوة عدواته؛ ومن قولهم: إنه لم يعط أعداءه قوة العداوة، فالآن صار إلى أن أعطى أولياءه قوتها، وذلك عظيم. ثم يقال: هل أعطى الله ولياً قوياً على تلك الطاعة حين الطاعة؟ فإن قال: لا، فالوحشة في طاعة لم يَقْوِ عليها ليست بدونها في<sup>٢</sup> اجتناب معصية<sup>٣</sup> لم يَقْوِ عليه<sup>٤</sup>، بل قوياً على ترك المعصية. وعتدهم لم يَقْوِ على الطاعة، وهذا أوحش. ثم يقال: هل وآلى لله ولى أو عاداه عدو بفعل قوياً عليه؟ فإن قال: نعم، أقر بالقوة مع الفعل. وإن قال: لا، زعم أن العداوة والولاية بما لا يَقْوِ عليه، وذلك بعيد. **ولا قوة إلا بالله.**

وقال: **مَنْ أَحْمَدُ؟** مَنْ لَوْ قَدَّرَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ عَصَى<sup>٥</sup> وهو النبي، أو مَنْ [لَوْ] قَدَّرَ عَلَى الطَّاعَةِ أَطَاعَ<sup>٦</sup> وهو إبليس؟ قيل: إن عنيت الأسباب فالأول، وإن عنيت القوة التي معها الفعل أَحَلَّتْ، ومثله عليك في العلم والخبر.<sup>٧</sup> ثم يقال له: مَنْ أَطْوَعَ لِلَّهِ: مَنْ لَوْ وَالَاهُ اللَّهُ أَطَاعَهُ، أو مَنْ لَوْ عَادَاهُ عَصَاهُ؟ فبأى شئ يجيب في ذلك فهو له في الأول جواب. **ولا قوة إلا بالله.**

وقال آخر: إنه لا عذر للعيد في الشاهد أعظم من أن يقول لو قيل له: لم لا فعلت

١ ك هـ : (أخبر) خ.

٢ ك : على.

٣ أى الوحشة التي توجد في طاعة لم يقدر فاعلها عليها ليست بأدنى مرتبة منها ما توجد في اجتناب معصية...

٤ م : عليها؛ م هـ : فى الأصل عليه.

٥ فلعل الضمير هنا راجع إلى كلمة «اجتناب».

٦ لأنه ولى الله.

٧ ك هـ : وراق.

٨ ك : عسى.

٩ ك م : أطاعه.

أى فى علم الله وإخباره.

كذا؟ فيقول: لأنى لم أقدر عليه، فمثله فى الغائب. قيل: هذا يكون عذراً فيما يُمنع عنه القدرة، لا فيما ضيعها باتناً، وما مُنِع حدوث القدرة. وكذلك أيضاً [١٥٠ظ] / فى الشاهد لا عذر أوسع من أن يقول: لم أعلم أمرك ولا نهيك ولا علمت أن فعلى يُغضبك. فإن لم يكن عذراً بما أُعطي ما لو لم يترك طلبه ليلغنه، فمثله فى القوة. وبعد، فإنه لا عذر على ذلك أيضاً أعظم من أن يقول: لأنك أخبرت أنى لا أفعل وكذلك علمت، فقلت: لو فعلت لصيرتكَ جاهلاً كاذباً، فلم أفعل لهذا؛ وأن يقول أيضاً: لى عليك أعظم المنّة، لأنك أقدرتنى عليه وجعلت أمر ربوبيتك فى يدي وأقدرتنى على نقضه، فلى عليك أعظم المنن، وعندك أكثر الأيادى. فمهما أجب من شئ فذلك أعظم منه جواباً له. ولا قوة إلا بالله.

١ م : لا .

٢ أى جازماً .

٣ أى ولا فيما لم يمنع عنه حدوث القدرة من جديد .

٤ ك : نما؛ م : مما .

٥ أى على ما فى علمك من أمورى .

٦ ك - (لأنك أقدرتنى عليه وجعلت أمر ربوبيتك فى يدي وأقدرتنى على نقضه فلى عليك

أعظم المنن) صح هـ .

## مسائل في الإرادة

مسألة الإرادة يمكن أن تلحق<sup>١</sup> بمسألة خلق الأفعال من الوجه الذي لو ثبت خلقها؛<sup>٢</sup> والله مختار مرید لما يكون منه، ثبت القول بالإرادة من الوجه الذي يوصف بالخلق، وإن لم يثبت<sup>٣</sup> يبطل<sup>٤</sup> من الوجه الذي أريد بالإرادة في الأفعال [من] دفع الغلبة والسهو، إذ ذلك معنى حقيقة الإرادة في الشاهد؛ إلا أن يُراد بالإرادة التمني أو الأمر والدعوى أو الرضا ونحو ذلك، مما يجوز أن لا يوصف الله ببعض ذلك في كل شيء، ويُنقَض ذلك في شيء<sup>٥</sup> البتة<sup>٦</sup>. **ولا قوة إلا بالله**. ويمكن أن تُفرد<sup>٧</sup> عن تلك<sup>٨</sup> بما أفردا أهل الكلام، وإن كان الحق هو الأول. على أن في إيجاب القول بالإرادة<sup>٩</sup> في كل شيء إيجاب القول بخلق الأفعال. مع ما يمكن الاستدلال في هذا<sup>١٠</sup> بأشياء ليست في الأول، وإن كان في تحقيق الكلام في هذه تحقيق في الأولى. قال الله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾ إلى

١ ك : أمكن.

٢ ك : يلحق.

٣ أى إن ثبت خلق الأفعال.

٤ م : تثبت؛ م هـ : فى الأصل يثبت.

وإن لم يثبت يعنى خلق الأفعال.

٥ م : تبطل. أى يبطل القول بالإرادة.

٦ أى وينتقض اجتماع هذه المعانى فى شئ واحد.

٧ ك : أن يفرد.

٨ أى يمكن أحياناً أن تستثنى عن إرادة الله تعالى بمعناها الحقيقى الإرادة التى هى بمعنى التمنى

أو الأمر أو غير ذلك كما فعلت المعتزلة، وإن كان المصيب عدم الاستثناء.

٩ أى بإرادة الله تعالى.

١٠ أى فى هذا الوجه ويعنى به الإرادة بمعنى التمنى أو الأمر أو غير ذلك، كما يعنى بالوجه الأول

الإرادة بمعناها الحقيقى.

قوله: ﴿كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾<sup>١</sup>. أخبر أنه يريد هداية قوم بانفعاله لهم<sup>٢</sup> بهدأيتهم، وإضلال قوم بجعل<sup>٣</sup> قلوبهم ضيقة حرجة<sup>٤</sup>. وقال عز وجل: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعِلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>٥</sup>، ففرق بين القوم بالمشيبتين. فدللت الآيات / [١٥١و] على أن الله شاء لكل فريق بما علم أن يكون منهم، ودل<sup>٦</sup> على أن المشيئة في هاتين الآيتين ليست بأمر ولا رضا. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هَدَاهَا﴾<sup>٧</sup>، وقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>٨</sup>، وقال: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>٩</sup>، ولا يُحتمل أن تكون<sup>١٠</sup> هذه المشيئة رضا أو أمرا لما قد كانا<sup>١١</sup>. ثبت أنه أراد به<sup>١٢</sup> المشيئة التي يكون عندها فعل لا محالة. ولا يُحتمل أن تكون<sup>١٣</sup> قد كانت وهو يقول: لو كان [كذا] ليكون كذا، وفي تحقيق الكون دون الموعود به<sup>١٤</sup> كذب، جل الله عن ذلك.

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يَرِدِ أَنْ يَضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ﴾ (سورة الأنعام، ٦/١٢٥).

<sup>٢</sup> ك م : بأفعالهم.

أى يريد الله تعالى هداية قوم بخلق بعض الأفعال لهدأيتهم كشرح الصدر مثلاً.

<sup>٣</sup> ك : بجعل.

<sup>٤</sup> ك : ضيقاً حرجاً.

<sup>٥</sup> سورة الأنعام، ٦/٣٩.

<sup>٦</sup> أى دل سياق كلام الله تعالى.

<sup>٧</sup> سورة السجدة، ٣٢/١٣.

<sup>٨</sup> سورة المائدة، ٥/٤٨.

<sup>٩</sup> سورة الأنعام، ٦/١٤٩.

<sup>١٠</sup> ك م : أن يكون.

<sup>١١</sup> أى حصلنا من قبل البشر.

<sup>١٢</sup> أى بكل من آياته هذه.

<sup>١٣</sup> ك : أن يكون.

<sup>١٤</sup> أى المراد به.



ولا يُحتمل تأويل القسر<sup>١</sup> لأوجه. أحدها أن الله قد علمهم كيفية الهدى، ومائية دينه، وما به وجود حقيقته<sup>٢</sup>. فلا يُحتمل أن يريد بهذا<sup>٣</sup> ضد ذلك، من غير أن يتقدم الإعلام في احتمال هذا الاسم<sup>٤</sup> ضد الذى هو اسمه في الحقيقة عندهم بتعليم الله ذلك لهم. **ولا قوة إلا بالله.**

والثانى أن طريق معرفة وحدانية الله والإيمان به وبرسله طريق الاجتهاد والاستدلال، وذلك نوع<sup>٥</sup> ما لا يحتمل الاضطرار. ولو جاز علم الاضطرار فيما ليس فى الحلقة احتمالاً لجاز نفى علم الاضطرار فيما كان ذلك طريقه، فيبطل علم العيان. مع ما كان ذلك كله<sup>٦</sup> طاعة واثماراً، والجبر يسقط ذلك كله، فيصير فى التحصيل كأنه قال: «لو شاء لمنعكم عن الإيمان وعن ملة واحدة<sup>٧</sup>». وهذا خلف من القول، وإنما أخير أنه لو شاء لجمعكم على الهدى، وقد آمن بعضهم بالاختيار، ولو كان ثمة<sup>٨</sup> جبر البقية لم يكن ليجمعهم، ولكن يمنعهم عما أبوا به من دينه وطاعته، وذلك بعيد وحش.

وأيضاً<sup>٩</sup> إنه لا صنع للخلق فى موضع الجبر والقهر، وإنما يرجع ذلك إلى إيمان الخلق<sup>١٠</sup>، وكل جوهر بخلقته مؤمن مهتد، بل به هداية كثير من الخلق. فإذا ذلك قد شاء، وقد كان بالقول «لو شاء» لا معنى له. وعلى ذلك قوله: [١٥١ظ] / ﴿ولو شاء ربك لآمن من

<sup>١</sup> أى تأويل هذه الآيات وما يشابهها بالجبر والاضطرار.

<sup>٢</sup> لعله يشير إلى أن الدين أمر اختياري كما ورد فى قوله تعالى: ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾ (سورة الكهف، ١٨/٢٩)، وقد قرّر بذلك علماء الإسلام فى تعريف الدين بأن «الدين وضع إلهى سائق لذوى العقول باختيارهم إياه إلى الصلاح فى الحال والفلاح فى المال» (انظر: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوى، ١/٥٠٣).

<sup>٣</sup> أى بكل من هذه الآيات.

<sup>٤</sup> أى اسم الدين أو الإسلام.

<sup>٥</sup> م - كله.

<sup>٦</sup> م - ثمة.

<sup>٧</sup> أى والثالث من الوجوه.

<sup>٨</sup> أى إيمان الحلقة والقطرة.

في الأرض كلهم جميعاً<sup>١</sup>.

وأيضاً مما يبطل تأويل القسر قوله: ﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول مني لا ملان جهنم﴾<sup>٢</sup>، ومشيفة الخير لا تسقط ما ذكر أنه حق. **ولا قوة إلا بالله.**

وقال الله: ﴿من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم﴾<sup>٣</sup>، وعند المعتزلة أنه شاء جعل الكل على ذلك<sup>٤</sup>. وهو عز وجل وعد أن يكون الذي شاء كذلك فلم يكن. وقال عز وجل: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾<sup>٥</sup>. فلا يخلو هذا الشيء من أن يكون في الخيرات، فهو لغو على قولهم لأنه قد شاء [ه]، وإذا لم يكن أيضاً يصير كأنه مأمور بالقول الكذب، لأنه أمر أن يقول كذا، ولم يكن كذا؛ وإن كان شراً لا يشاء [ه\*]، فذكره عندهم لا معنى له. **ولا قوة إلا بالله.**

وقال الله عز وجل: ﴿فعال لما يريد﴾<sup>٦</sup>، امتدح جل ثناؤه بالفعل لما يريد. وعند المعتزلة ما يريد من الخيرات التي تكون من الخلق - مما لو اجتمع الخلق على إحصائها لم يبلغوا جزءاً من ألف جزء مما أراد - فلم يفعل [به]، وهو عز وجل تمدح به. ثم من عظيم قولهم: إن [ما] عند الله [هو] مشيئة خير<sup>٧</sup> [فقط. ذ] لو كانت لكان الخلق على ما قال. "فمن يصدقهم على هذا الدعوى أن له هذه القدرة أو المشيئة التي تعمل هذا العمل بعد أن ظهر

<sup>١</sup> سورة يونس، ١٠/٩٩.

<sup>٢</sup> أي والرابع من الوجوه.

<sup>٣</sup> ﴿... من الجنة والناس أجمعين﴾ (سورة السجدة، ٣٢/١٣).

<sup>٤</sup> ك م : الجبر. والخير هنا بمعنى الهداية.

<sup>٥</sup> سورة الأنعام، ٦/٣٩.

<sup>٦</sup> أي على صراط مستقيم.

<sup>٧</sup> سورة الكهف، ١٨/٢٣-٢٤.

<sup>٨</sup> أي لم يحصل ولم يتحقق.

<sup>٩</sup> سورة هود، ١١/١٠٧.

<sup>١٠</sup> ك م : جبراً.

<sup>١١</sup> أي من جمعهم كلهم على الهدى.

للخلق كل هذا الخلف في وعده وهذا العجز في فعله؟ أو متى يؤمن بوعده من وعد الخلق أن يفعل ما يريد أكثر مما يبلغه حساب الخلق ثم يُخلف، ومن يثق بعد هذا بوعده؟ أو متى يخاف وعيده وهذا محله عندهم؟ فإن أراد أن يظهر عجزه وخلفه وما لا يليق بوصف الحكمة فأى شيء كان يُبدي ليُعلم به هذا على مذهب الاعتزال؟ جل ربنا وتعالى عن ذلك.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا [١٥٢] وَ/ أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها﴾، الآية، أخبر أنه يريد إهلاك قوم وقرية بفسق أهلها قبل أن يكون منهم الفسق، فلو لم يرد كون الفسق منهم كما علم أن يكون ولكن أراد أن تكون الطاعة ويهلكهم كان يكون ذلك جوراً، فثبت أنه أراد الذي كان منهم أو علم ذلك. وقال نوح لقومه: ﴿ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم﴾<sup>١</sup>، وقلت: لا يريد ذلك، وصرفت كلام نوح إلى ما لا يحتمله وهم البشر. ﴿وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينة وأموا في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك﴾<sup>٢</sup>، وأنتم تقولون: لم يؤتهم لذلك ولكن آتاهم<sup>٣</sup> ليهتدوا. وقال تعالى: ﴿أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم﴾<sup>٤</sup>، وأنتم تقولون: بل أراد الله ذلك؛ وقال: ﴿ومن يرد الله فتنته﴾<sup>٥</sup>، وأنتم تقولون: لم يرد لها، أو تقولون هذه محنة؛ وأنى كان رسول الله يريد أو يتمنى أن لا يكون حتى يقال له: ﴿فلن تملك له من الله شيئاً﴾<sup>٦</sup>. وقال الله تعالى: ﴿ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم﴾<sup>٧</sup>

١ أى الله تعالى - على رأى المعتزلة - وحاشاه.

٢ أى غير هذا المذكور.

٣ م - الآية. سورة الإسراء، ١٧/١٦.

٤ سورة هود، ٣٤/١١.

٥ سورة يونس، ٨٨/١٠.

٦ ك : انبهم؟ م : آتهم.

٧ يقول الله تعالى: ﴿ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم﴾ (سورة المائدة، ٤١/٥).

خير لأنفسهم ﴿١﴾، الآية. وقال تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ﴾ ٢، الآية، أخبر ما يريد بهم بما أعطى، وهو يقولون: لا يريد. فما يقال لامثال هؤلاء إلا ما قيل لليهود والنصارى: ﴿أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ ٣.

وقال الله جل ثناؤه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ٤؛ فنقول لهم: أراد الله عز وجل أن يفى بما وعد هنا، أو أراد أن يكذب وعده ويبطل وعيده؟ فإن قالوا بالثانى أعظموا القول ووصفوه بإرادة السفه والكذب، وكفى بهذا القول خزيًا. وإن قالوا: أراد أن يفى به، قيل: أراد أن يفى به وهو يريد أن يطيعوه - فيفى وهم يطيعون له - أو يعصون؟ فإن [١٥٢ظ] / قال بالأول فهو جوراً أراد، لأن فعله جور، بإرادة كونه إرادة فعل الجور أن يكون له فعلاً، وقال الله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ يَرِيدُ ظُلْمًا لِلْعِبَادِ﴾ ٥، وإن قالوا ١ بالثانى أذعنوا للحق، وقالوا بالعدل. **ولا قوة إلا بالله .**

وقال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ ٦، ومن أراد أن يكون

١ يقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا تَمَلَّى لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا تَمَلَّى لَهُمْ لِيَزِدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (سورة آل عمران، ٣/١٧٨).

٢ م - الآية.

٣ يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا وَتَزْهِقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ (سورة التوبة، ٩/٨٥).

٤ م - الآية.

٥ سورة البقرة، ٢/١٤٠.

٦ سورة هود، ١١/١١٩.

٧ ك م : هذا.

٨ ك م : جور.

٩ سورة المؤمن، ٤٠/٣١.

١٠ ك م : قال.

١١ سورة آل عمران، ٣/١٧٦.

١٢ يعنى أى عبد أراد الله ...

منه كل خير فقد أراد له الحظ في الآخرة. وقال تعالى: ﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾<sup>١</sup>، وقال تعالى: ﴿يريد الله أن يخفف عنكم﴾<sup>٢</sup>، الآية<sup>٣</sup>، فأراد للمؤمنين هذا فكان ذلك، وللكافرين الأول<sup>٤</sup> فكان ذلك، ولا يجوز أن يريد الأول وهم مطيعون. ثبت أنه أراد أن يكون منهم ما قد كان. وبالله العصمة والنجاة.

وقال الله تعالى: ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾<sup>٥</sup>، فإذا كانوا لا يشاؤون إلا أن يشاء الله لا يجوز إذا شاء الله أن لا يشاؤا، أو<sup>٦</sup> يشاؤون وإن لم يشأ، فإن ذلك آية الكذب الذي<sup>٧</sup> قبحه<sup>٨</sup> الله في العقول. وبالله الصعوبة والتوفيق.

ثم قول المسلمين المتوارث بينهم: «ما شاء الله كان، وما لا<sup>٩</sup> يشاء لا يكون»<sup>١٠</sup>؛ على غير اضطراب قلب لأحد أو توهم غير، وعلى غير سبق الوهم إلى خلاف لما عليه المشيئة المعروفة التي لديها يقع فعل الاختيار والاضطرار جميعاً. على أنه لو جاز أن يشاء شيئاً لا يكون، ويشاء أن لا يكون فيكون، لم يكن القول<sup>١١</sup> "الأول" أحق من أن يكون من صفات الربوبية من الثاني؛ ولكل موضع<sup>١٢</sup>، بل لو قيل: إن ذا يغلب على الأول عندهم، لم يبعد. ولا

<sup>١</sup> سورة الأنفال، ٦٧/٨.

<sup>٢</sup> سورة النساء، ٢٨/٤.

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> أي ما قال تعالى: ﴿يريد الله ألا يجعل لهم حظاً في الآخرة﴾ (سورة آل عمران، ١٧٦/٣).

<sup>٥</sup> سورة الإنسان، ٣٠/٧٦.

<sup>٦</sup> م : و .

<sup>٧</sup> م + هو .

<sup>٨</sup> ك م : قبح .

<sup>٩</sup> م : لا .

<sup>١٠</sup> انظر: سنن أبي داود، الأدب ٤١٠١ ثم راجع بالتفصيل حول ما ورد في الأسماء والصفات للبيهقي، «باب ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن»، ص ٢٠٧-٢١١.

<sup>١١</sup> م : الكون .

<sup>١٢</sup> م : بالأول .

## قوة إله بالله .

وأيضاً تعارفهم في الوعد إذا حذروا الحلف « إن شاء الله »، وفي اليمين إذا خافوا الحنث قالوا ذلك . ثبت أن عقد جملة المسلمين واحد قبل تمويه المعتزلة . وهو [١٥٣ و] / كما<sup>١</sup> قال [الرسول]: « كل مولود يولد على الفطرة إلا أن أبويه يهودانه وينصرانه ويمجسانه بين الخليفة »<sup>٢</sup>، [فهذا] يوجب شهادة التوحيد<sup>٣</sup> ودلالة وحدانية الله تعالى حتى يجيب التلبيس من ذكر<sup>٤</sup>، وكذلك أمر المشيعة عند الجميع قبل تلبيس المعتزلة . **ولا قوة إلا بالله .**

وأيضاً الموجود في عرف الخلق من الدعاء بإرادة اليسر والخير لهم، على طمأنينة القلب بحقيقة ذلك لو كانت ثمة إرادة . **ولا قوة إلا بالله .**

وأيضاً عظم القول في القلوب بأن ما شاء إبليس كان، وما لم يشأ لا يكون؛ على العلم بكون ما لا يحصى من الشر وخروج الخير من الكون في ذلك، ووجود مشيعة إبليس بذلك؛ ثبت أن كون حقائق الأشياء بما لله فيها مشيعة، وامتناعها عن الكون [بغيره] لذلك؛ لذلك استحسنا إضافة ذلك إلى الله، واستقبحوا إضافته إلى إبليس وغيره من العصاة . **ولا قوة إلا بالله .**

ثم العبرة بما توجبه<sup>٥</sup> ضرورة العقل<sup>٦</sup> توجب ذلك، إذ يعلم كل أحد أن فعله يخرج على غير الذي يريد من الحسن والقبح، واللذة والألم، والمحبة والسخط . ثبت أن لغيرهم في

١ م : كمال .

٢ ك م : الخلفة .

انظر : مسند ابن حنبل، ٢/٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠، ٤١١، ٤٤١١/٣، ٣٥٣؛ و صحيح البخاري، الجنائز ٩٢؛ و صحيح مسلم، القدر ٢٥ و سنن أبي داود، السنة ١١٧ و سنن الترمذي، القدر ٥ .

٣ م - التوحيد .

٤ أي من ذكر في القرآن، وهو إبليس .

٥ م + لا .

٦ ك م : يوجبه .

٧ م + [وهي] .

خروج فعلهم على ما خرج إرادة، على تلك الإرادة يخرج. **والله الموفق.**  
 وأيضاً إن إحداث شيء في سلطان آخر وفي مملكته من حيث لا يشاء ولا يريد آية  
 الضعف والقهر، ومن ذلك وصفه محال أن يكون رباً وإلهاً؛ لذلك لزم وصف الله بذلك.  
**والله الموفق.**

وأيضاً إن الله تعالى لو أراد أن يكون الكفر [والشر] غير الذي يعلم أنه يكون، غير  
 الذي أخبر أنه يكون، [لكان] أراد أن يكون كذباً سفيهاً، ومن تلك إرادته لم يجز أن  
 يكون إلهاً ورباً. **ولا قوة إلا بالله.**

وأيضاً في الحكمة أن كل من صنع أمراً يريد غير الذي يكون به، كان يكون جاهلاً  
 بالعواقب أو عابثاً بالفعل، والله تعالى يجعل عن هذين الوصفين. [١٥٣ظ] / ألا يرى أن  
 من بنى لشيء يعلم أنه لا يكون كان ذلك منه عبثاً، ولو كان به شيء غير الذي يريد كان  
 جاهلاً به.

وأيضاً إن الخطأ المعروف في الشاهد نوعان. أحدهما خروج الفعل على تقدير يجهله؛  
 والثاني وقوعه في غير الذي يريد. فلو كان الله تعالى يريد بما أعطى غير الذي يكون به  
 لكان يكون فعله خطأ، على ما عرفنا الله تعالى من فعل الخطأ. **وبالله التوفيق.**

وأيضاً إن الذي عليه أمر الشاهد أن كل من أراد مولاة من يختار عدواته، كان يكون  
 عن ضعف وخوف، فلا يجوز أن يكون الله تعالى يريد مولاة إبليس والذين اختاروا  
 عدواته. **ولا قوة إلا بالله.**

وأيضاً إن شرط كل من فعله اختياراً [هو] الإرادة، وكل من فعله الاضطرار [فإنه غير  
 مرید لذلك]. فلو كان الله لفعل العبد غير مرید ليكون على ما كان، يكون مضطراً؛

١ م + [الفعل].

٢ ك : الكفرة.

٣ ك م : بنا؛ م ه : هكذا في الأصل والباء غير منقوطة.

٤ لعل المراد به هو من بنى شيئاً لامر وحاجة.

٥ م : مولاة.

ولذلك لا يجوز أن يكون لأحد في فعل غيره إرادة، لما لا يحتمل خروجه على ما يريد، وسموا ذلك تمنياً؛ فعلى ذلك لو توهم كون شيء لم يرده الله كانت إرادته تخرج مخرج التمنى .

وأيضاً إنه لو جعل لنا « أن نبوة نبي بقول بشر »، يكون ذلك معصية لنا أن نريده، من حيث يكون آية، وإن لم يكن له أن يعصى .<sup>١</sup> فمثله إذ عَلَّمْنَا<sup>٢</sup> الله أنه أخير عن ذلك وأنه علم أن لا يكون<sup>٣</sup>، كان له أن لا يريد [ه] في الحكمة . على أنه لا يُختلف [في] أن ليس للعبد أن يسأل الله هداية من يعلم أنه لا يهتدى نحو إبليس، لم يكن له أن يقول : اللهم اهده، لما يعلم أنه لا يكون، ثم محال أن يكون علينا إرادة ذلك؛ وإذا لم يكن علينا إرادة ما نعلم<sup>٤</sup> أنه لا يكون لم يجز أن يقال ذلك على الله؛ إذ كونها [جائزاً] علينا إنما يكون إذا جهلنا بحاله . **ولا قوة إلا بالله .**

ثم نسأل عمن يريد أن يكون شتم [١٥٤ و] / رسول الله مثل شتم إبليس في المرتبة والماتم: أليس هو بمتعد سفیه كافر؟ لا بد من «بلى» . فيقال: من أراد أن يكون شتم رسول الله أمراً عظيماً لا يبلغه شتم أحد من الخلق [أليس حقه] أن يكون محموداً؟ لا بد من «بلى» . قيل: فمن يريد أن يكون الشتم منه كذلك، إذ محال كونه لا من أحد [مسلم] أعظم ولا أصغر<sup>٥</sup> ولا نحو ذلك؟ فلا بد أن يقول: من كافر . وفي ذلك جواز إرادة فعل الكفر من وجه لا يحتمل الذم من ذلك الوجه . **وبالله التوفيق .**

ثم الأصل الذي هو معتمد المعتزلة أن إرادة الله ليست غير خلقه وأن تأويلها على ما

<sup>١</sup> أي لو فرض أن نبوة النبي قد تثبت بقول بشر دون المعجزة لكان حينئذ طلبنا هذا القول كانه معجزة معصية؛ غير أن هذا الأمر لا يعتبر معصية في حق النبي .

<sup>٢</sup> ك م : علم .

<sup>٣</sup> أي عدم إطاعة العاصي .

<sup>٤</sup> م : يعلم .

<sup>٥</sup> ك م : بأصغر .



فسر الكعبي ليس غير أنه لم يُغلب ولم يضطر في فعله. وهذا المعنى قد أعطوه جميعاً<sup>١</sup> في فعل العباد، فإنكارهم الإرادة<sup>٢</sup> - وهذا معناها - لا معنى له بعد الإعطاء في الجملة، والله الموفق.

والأصل عندنا - إذا سئلنا عن مشيئة الله فعل الكفرة على ما كان [عليه] - وجهان. أحدهما القول بذلك في الإطلاق على ما عُرف من الإرادة<sup>٣</sup> في ذلك. والثاني منع الإطلاق إذا لم يفهم مراد السائل أو خشى أن يريد التعنت في ذلك، وهو أن يقال: إن للمشيئة معاني فيما يتعارف. أحدها التمني، وذلك عن الله منفي في كل شيء. والثاني الأمر والدعاء إليه، فذلك منفي عن الله في كل فعل يذم فاعله. والثالث الرضا به والقبول له، وذلك كذلك أيضاً في كل فعل يذم عليه. والرابع تأويله بنفي الغلبة وخروج الفعل على ما يُقدّره ويريده، وهذا نقول<sup>٤</sup> ذلك،<sup>٥</sup> وقد أُجمع على معناه. فمن أنكر ذلك بعد إعطاء معناه فهو قدر المشيئة على غير حقيقة المراد منها. وهو عندنا لازم [في حقه تعالى]، إذ هو لكل شيء خالق، وقد ثبت وصفه فيما يخلقه أنه غير مضطر إليه ولا مكره<sup>٦</sup> عليه. ولا قوة إلا بالله.

١ أي فسروا إرادة العبد كذلك.

٢ أي إرادة الله في أفعال العباد.

٣ ك : إذ ؛ م : [١].

٤ أي عموم إرادة الله في ذلك.

٥ ك م : نفى.

٦ م : يقول.

٧ أي وهذا هو الذي نقوله ونضيفه إلى الله تعالى.

٨ ك م : ولا يكره.

## [ آراء الكعبي في الإرادة وبيان فسادها ]

ثم نذكر وَهْمَ الكعبي فيما ذكر في [ ١٥٤ظ ] / هذا الباب . سأل نفسه عن قول الناس : « ما شاء الله كان وما لا يشاء لا يكون » ، فأجاب بالذي في تأويل قوله : ﴿ خالق كل شيء ﴾<sup>١</sup> ، أنه ليس في إرادة الشتم له مدح ؛ وقد بيّنا ذلك . على أنه في إرادته أن يكون كاذباً فيما أخبر به حقيقة الشتم<sup>٢</sup> ، وليس في إرادة كون فعل الشتم ممن يشتمه قبيحاً شتم<sup>٣</sup> . يدل على ذلك العلم به في الوجهين : أنه في الأول جهل وخطأ ، وفي الثاني حكمة وصواب . وَصَرَفَ المشيئة إلى القهر ، وقد بيّنا وَهْمَهُ . على أن معنى القهر في هذا أو في غيره محال ، لأنها هي في الإيمان والكفر والكذب والصدق ، وهو لو خلق الكفر والكذب لا عن أحد في الحقيقة يكون كافراً كاذباً عند جميع من يرى خلق الشيء ذلك الشيء ، فذلك يلزمهم أن يقولوا : تأويل قول المسلمين « ما شاء الله كان » ، أي لو شاء لكفر<sup>٤</sup> وكذب<sup>٥</sup> . وهذا التأويل مما لا يرضى به مجنون أن يوجه إليه قوله ، فكيف جملة المسلمين . **وبالله التوفيق .**

١ سورة الأنعام ، ٦ / ١٠٢ .

٢ أي إن الشتم وسائر الشرور داخل في عبارة « خالق كل شيء » ، لأننا إذا استثنينا الشتم من هذه العبارة ينفي أن يكون الخير الوارد من الله ( كل شيء ) كاذباً ، وهذا محال .

٣ ك م + ذلك .

٤ ك هـ : ( شتما ) خ ؛ م : شتما ؛ م هـ : في الأصل شتم وصححت على الهامش .

٥ أي إن تدبير العلم الإلهي في الوجه الأول - الذي يعتبر عكس الواقع - جهل وخطأ ؛ وأما التدبير في الوجه الثاني فهو حكمة وصواب .

٦ ك م : الكفر .

٧ م : والكذب ؛ م هـ : في الأصل وكذب .

ثم خرج من المعارضة بأخرى<sup>١</sup> يقول بها على المسلمين<sup>٢</sup> فقال: هم يقولون «ما أحب الله كان وما لم يحب لا»؛ وهذا لم يُسمع من شيطان، فكيف من مسلم؟  
 ثم عارض بقولهم: «أمر الله نافذ ولا مردّ لأمره». قيل: لهذا وجهان. أحدهما أمر التكوين كقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>٣</sup>؛ فهذا لا مردّ له، ويدخل في ذلك فعل الخلق جميعاً، وهو مثل الأول<sup>٤</sup>. والثاني أن يراد به حقيقة حق الأمر [ب] أن لا يُردّ عن الوجه الذي [به] يكون الأمر، وما به الأمر فيما لم يكن<sup>٥</sup> لم يخرج الأمر عن حده<sup>٦</sup> وتزول الإرادة<sup>٧</sup> [فيه]، إذ هي المكوّن، والأمر ليُفعل به لا ليقع به<sup>٨</sup>. ألا يُرى<sup>٩</sup> أن كل مختار في الفعل موصوف بالإرادة، ولا يجوز أن يقال: هو مأمور، لإحالة وصف الله [١٥٥ و] / به<sup>١٠</sup>. ولا قوة إلا بالله.

وقال في قوله ﴿وما تشاؤون إلا أن يشاء الله﴾<sup>١١</sup>، الآية<sup>١٢</sup>: إن الاستقامة كانت بها<sup>١٣</sup>،

<sup>١</sup> أى خرج الكعبي من أسس المعارضة الرئيسية فقدم مثلاً آخر.

<sup>٢</sup> أى يفترى بها عليهم.

<sup>٣</sup> سورة يس، ٣٦ / ٨٢.

<sup>٤</sup> أى مثل أمر التكوين.

<sup>٥</sup> أى لم يحصل ولم يتحقق بعد.

<sup>٦</sup> ك م : عن حدة.

<sup>٧</sup> م : الإدارة.

<sup>٨</sup> م - لا يقع به.

<sup>٩</sup> م : ألا ترى.

<sup>١٠</sup> أى بان يكون مأموراً.

<sup>١١</sup> يقول الله تعالى: ﴿إن هو إلا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء

الله رب العالمين﴾ (سورة التكويد، ٨١ / ٢٧-٢٩).

<sup>١٢</sup> م - الآية.

<sup>١٣</sup> أى بمشيقة العبد.

وذلك فاسد، لأن الله قد شاء فلا يكون؛ فلا يجوز فيما يكون أن يكون<sup>١</sup> بها<sup>٢</sup> إلا على قولنا إنه<sup>٣</sup> يكون<sup>٤</sup> لا محالة إذا شاء الله.

ثم قال: أيريد<sup>٥</sup> الله أن يُشتمَّ؟ وقد أخطأ في السؤال، بل حقه أن يقال: أيريد<sup>٦</sup> الله أن يكون فعل<sup>٧</sup> الشتم ممن يشتمه قبيحاً مسخوطاً؟ ثم قال: معاذ الله، لأنه نهى عنه وغضب عليه، ولا يفعل الحكيم ذلك.

[قال الشيخ رحمه الله: { قيل: أحكيم<sup>٨</sup> [مَنْ] لا يشاء ذلك: مما لو كان<sup>٩</sup> الذى شاء يصير كاذباً سفيهاً؟ فإن قال: نعم، بأن جهله بالحكيم؛ وإن قال: لا، ألزم القول بالمشيئة، إذ في فوت ذلك كذبه وسفهه. ولا قوة<sup>١٠</sup> إلا بالله. على أن النهى ليس من الوجه الذى ذكرنا، وكذلك الغضب. وهذا النوع مما قد ذكرنا منه [هو] الكافي في باب خلق الأفعال.

وبعد، فإنه إذا أراد لمن<sup>١١</sup> علم أن يختار هو عدواته أن يكون منه: بأن<sup>١٢</sup> يكون<sup>١٣</sup> عدواً [له، فهذا] ليزول معنى الضعف ويظهر الغنى عنه وعن فعله<sup>١٤</sup>، كما قال: ﴿إن الله لغنى

<sup>١</sup> م - أن يكون.

<sup>٢</sup> أن يكون بها يعنى أن يكون بمشيئة العبد.

<sup>٣</sup> ك م : إنها.

<sup>٤</sup> م : تكون؟ م هـ : فى الأصل يكون.

<sup>٥</sup> ك م : أتريد.

<sup>٦</sup> ك : أتريد؟ م : أتريد.

<sup>٧</sup> أى لو حصل.

<sup>٨</sup> ك م : لما.

<sup>٩</sup> أى أن يكون العداوة منه و «أن يكون» مفعول «أراد».

<sup>١٠</sup> ك : بأنه.

<sup>١١</sup> م - بأنه يكون.

<sup>١٢</sup> أى حكمة هذه الإرادة زوال معنى الضعف والحاجة عن الله تعالى وثبوت غناه عن العبد وعن فعله.

عن العالمين ﴿١﴾. على أنه<sup>١</sup> يزعم أن معنى الإرادة أن لا يُغلب، وقد وجد في هذا، فليقل ما شاء، فهو له في الأول جواب. وأما جوابه بالحبّة والرضا فإنه لا يجوز أن يقال: إن الله يحب إبليس ويرضى به وكذلك الخبائث والأقذار، وإن كان أراد كونهم، فمثله فعل الكفر وكذا كل قبائح الصور والجواهر. **والله اعلم.**

وأجاب لما عورض من الزيادة في ملكه ما لا يريده بالرضا والحبّة،<sup>٢</sup> وقد بينّا التفريق في ذلك بما هو فعله. ثم قال: إذا قدر على المنع فلم يمنع، فليس بممنوع.<sup>٣</sup> فيقال له: لو قدر وهو لا يريده لُيُمنع، فدلّ كونه بلا إرادة أنه لم يقدر. ومما يبيّن ذلك أنه لو قهرهم على الإسلام لم يكونوا مسلمين قهراً، يبيّن [١٥٥ ظ] / أنه لم يكن يقدر على ذلك، وذلك حق الغلبة والقهر في الشاهد. **ولا قوة إلا بالله.**

وعارض بتركهم،<sup>٤</sup> فيقال: ليس في الترك خلاف له في الإرادة، فيلحق ما ذكرنا من الزيادة في ملكه ما لا يريده. **وبالله التوفيق.**

وعارض بمثله في الشاهد، وهو خطأ لوجهين. أحدهما أن ملكنا لا يقدر على المنع، وإلا كان يمنع عن كل شيء لم يرده. والثاني أن ذلك ليس في ملكه ولا سلطانه، لما ليس لملك الأرض على أفعال غيره ملك ولا سلطان. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم عارض نفسه بما يُعقب خروج الشيء عن علمه جهلاً، لم لا أوجب خروجه عن إرادته نقصاناً، وهو عجز؟ فقال: إنما يعقب الكراهة لا النقصان. قيل: كراهة النهي كذا،

١ سورة العنكبوت، ٦/٢٩.

٢ أى الكعبى.

٣ أى إن الكعبى - الذى يعارض الفكر القائل بان الإرادة الإلهية شامل للشر - قد أجاب إلى الاعتراض القائل «بان ما لا يريده الله من أفعال الشر يكون زيادة في ملكه» بفكرة الرضا والحبّة.

٤ أى فليس بمفقود القدرة والممنوع عن الفعل.

٥ أى المغلوبية.

٦ أى عارض الكعبى فكرة كون إرادة الله تعالى تشمل الشر بترك العصاة أوامر الله تعالى.

والغلبة تحدث<sup>١</sup> نقصاناً. وفي كتاب الله أيضاً دليل الفرق بين المحبة والرضا، وبين الإرادة والمشية بقوله: ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾<sup>٢</sup>، وقوله: ﴿والله لا يحب الفساد﴾<sup>٣</sup>، وقوله: ﴿إن الله يحب التوابين﴾<sup>٤</sup>، ﴿لا يحب المعتدين﴾<sup>٥</sup>؛ وقال في المشية: ﴿من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم﴾<sup>٦</sup>، وغير ذلك مما يوجب تخصيص المحبة والرضا [و\*] تعميم المشية والإرادة. مع ما يوصف بهما في أفعاله، ولا يوصف بالرضا والمحبة. على أن المشية صرّفها<sup>٧</sup> إلى القوة حتى جعلها بحكم القسر، فلذلك قوتها توجب ذلك<sup>٨</sup>. والأصل في ذلك أن المحبة والسخط معنيان يوجبان بفعل العباد؛ وليست المشية كذلك، لما ليس في أفعال العباد معنى يوجب المشية، إلا أن يراد بها الرضا أو التمنى. ولا قوة إلا بالله.

وفي الشاهد قد يفعل الرجل ما لا يرضى به ولا يحبه، ومحال حقيقة فعل لا يريده. وكذا معنى الإرادة متقدم عندهم على الفعل، وعندنا معنى يكون معه، ولا وجه لها بعده؛ وأمر الرضا والسخط والمحبة ونحو ذلك يكون من بعد في المتعارف أبداً. ولا قوة إلا بالله.

[١٥٦ و] / ثم احتج بقوله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر﴾، ونحو ذلك، وقال: ﴿ولا يريد بكم العسر﴾<sup>٩</sup>، والكفر أعسر العسر. قيل: الإرادة في هذا تخرج على الإذن والإباحة والرخصة، ليس ذلك من أمر الإيمان في شيء، فكذا [عدم] إرادة العسر. وأيضاً إنه

١ ك : يحدث.

٢ سورة الزمر، ٣٩/٧.

٣ سورة البقرة، ٢/٢٠٥.

٤ سورة البقرة، ٢/٢٢٢.

٥ سورة البقرة، ٢/١٩٠.

٦ سورة الأنعام، ٦/٣٩.

٧ أى الكعبى.

٨ أى الفعل.

٩ يقول الله تعالى: ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر﴾ (سورة البقرة، ٢/١٨٥).

لو كان على الأمرين<sup>١</sup> فالوجه [أن<sup>٢</sup>] أولئك قوم قد آمنوا فلم يكن لهم في التحقيق غير الذى أراد، فلو كان من الكافر أراد الإيمان لكان لا يكون سواه، كما إذا أراد فيمن أراد الإيمان لم يكن غيره. وعلى هذا قوله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه﴾<sup>٣</sup>، الآية، وأيد ذلك قوله: ﴿يريد الله ألا يجعل لهم حظاً فى الآخرة﴾<sup>٤</sup>؛ وبين فى المؤمنين: ﴿والله يريد الآخرة﴾<sup>٥</sup>، دل أن كل من أراد له الإيمان [ينبغى] أن يكون فعله أراد له الآخرة، ومن لم يرد لا. ولا قوة إلا بالله.

واحتج بقول الله تعالى: ﴿وما الله يريد ظلماً للعباد﴾<sup>٦</sup>.

[قال الشيخ رحمه الله: { فنقول كذلك، ومن أراد عداوة إنسان [ف] له عداوة [عليه]؛ أو فعله الظلم قبيحاً فاحشاً، فليس بمريد لهم الظلم بل أراد لهم العدل. قال الله تعالى: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً﴾<sup>٧</sup>، ثم قال فى القرآن: ﴿لا يأتيه الباطل

<sup>١</sup> أى لو كان لفظ الإرادة أو المشيئة بمعنى القسر والإذن.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد فى السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون﴾ (سورة الأنعام، ١٢٥/٦).

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿ولا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر إنهم لن يضروا الله شيئاً يريد الله ألا يجعل لهم حظاً فى الآخرة ولهم عذاب عظيم﴾ (سورة آل عمران، ١٧٦/٣).

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿ما كان لنبى أن يكون له أسرى حتى يمتحن فى الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم﴾ (سورة الأنفال، ٦٧/٨).

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى: ﴿وقال الذى آمن بما قوم إنى أخاف عليكم مثل يوم الأحزاب مثل داب قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم وما الله يريد ظلماً للعباد﴾ (سورة المؤمن، ٤٠/٣٠-٣١).

<sup>٧</sup> أى يمكننا أن نوجه الآية ونقول: لله أن يخلق فعل الظالم قبيحاً فاحشاً.

<sup>٨</sup> سورة ص، ٢٧/٣٨.

<sup>٩</sup> ك م : فى إبليس.

من بين يديه ولا من خلفه ﴿٤١﴾، سماه باطلاً، لا أن خلقه باطلاً. فمثلته إرادة فعل الكفر من الكافر باطلاً وظلمًا لا يكون منه إرادة الظلم للعباد، وتأويله قوله: ﴿وما ربك بظلام للعبيد﴾. وبعد، فإنه في الاعتبار به جائز، لأن إرادة ما يعلم أن يكون ليكون عدلًا، إذ هو أراد جزاء فعله لا أن يعاقبه على أمر لم يفعله. **والله الكافي.**

ثم سئل عن إرادة رسول الله انهزام المشركين، فزعم أنه أراد لينظروا فيما دعاهم إليه. {قال الفقيه رحمه الله:} فالانهزام طاعة أو معصية، وكذلك الحال إلى وقت النظر وفي ذلك دوام على المعصية؟ لا بد أن يقول: معصية. فيجوز أن يراد به - لا على قصد هاء - لبعض المصالح. ومثله قوله: ﴿إني أريد أن تبوء [١٥٦ظ] / بإثمي وإثمك﴾؛ إنه يجوز إرادة فعل هو معصية لا على قصد عصيان. وكذلك معاصي المؤمنين كلها كانت على أفعال من عاصيهم، وإن لم يريدوا معصية الله، بل لو أرادوا لكفروا. فهذا يبين أن إرادة فعل يكون من فاعله معصية لا يكون كإرادة المعصية. فمثلته إرادة الله فعل الكافر ليكون منه معصية، أو فعله الشتم ليكون شتمًا قبيحًا لا يكون كإرادة الشتم والمعصية. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم عارض بأن رسول الله رضى منهم الانهزام. وذلك فاسد، لأن الانهزام منهم لم يكن

١ سورة السجدة، ٤١/٤٢.

٢ سورة السجدة، ٤١/٤٦.

٣ ك م : عدلا.

٤ راجع في ذلك تاريخ الطبري، ٢/٤٤٧-٤٤٨.

٥ أى حال المشركين إلى وقت نظرهم فى دعوة رسول الله.

٦ أى قصد المعصية.

٧ فهو قول وجهه أحد ابني آدم عليه السلام للآخر الذى أراد قتله: ﴿إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين﴾ (سورة المائدة، ٢٩/٥).

٨ ك هـ : هى معاص.

٩ م : مشتعا.



لرسول الله أو لله فيتكلم فيه بالرضا وغير الرضا<sup>١</sup>. ولا قوة إلا بالله .

ثم عورض بما كان كَفَرَ أكثر عباد الله بأن أراد إبليس، والله أراد منهم الطاعة، فصارت إرادة إبليس في ملك الله وسلطانه أبعد<sup>٢</sup> من إرادة الله. فأجاب بالرضا<sup>٣</sup> والمحبة والسخط، وقد بيّنا نحن الفصل بين الأمرين. على أنه يكون فعل يرضى به المرء ويسخط من غير أن كان وقت فعله، ومحال ذلك في الإرادة؛ ثبت أنها شرط الفعل<sup>٤</sup> فيما يظهر التعجيز<sup>٥</sup> إذ لا يخلو عنها فعل المختار. وأيضا إنا لا نقول بأن الله يحب من يعلم أنه لا يؤمن أو يرضى عنه<sup>٦</sup>، لأنهما<sup>٧</sup> يجبان<sup>٨</sup> بالفعل، فمن لا يفعل فالقول<sup>٩</sup> به بعيد<sup>١٠</sup>؛ وأما الإرادة فقد بيّنا. والله أعلم.

والأصل في هذا، في المتعارف أن الفعل يخرج على إرادة أو غلبة<sup>١١</sup> أو غفلة<sup>١٢</sup>. ثم الله سبحانه لا يجوز أن يوصف في فعل العبد بالغلبة أو بالغفلة<sup>١٣</sup>، ثبت أن كان بالإرادة. والمعتزلة لا يثبتون لله معنى في الإرادة سوى كون العلم بعد أن لم يكن من غير ضرورة

١ ك : رضى .

٢ أى أنفذ وأشد تأثيراً .

٣ ك : وبالرضى .

٤ ك : العقل .

٥ أى فيما يستوجب الفعل الإرادة والقدرة ولا يحصل بالعجز، وهو وقت حصوله .

٦ ك م : منه .

٧ أى المحبة والرضا .

٨ م : يجبان .

٩ ك م : بالقول .

١٠ أى فالقول فيه بالمحبة أو الرضا بعيد عن الحق والصواب .

١١ ك : عليه .

١٢ ك : عقله .

١٣ ك : عقله .

له<sup>١</sup>، وهذا المعنى هو فى فعل كل من أهل العالم قائم، فلا وجه لإنكارهم على قولهم.  
وبالله العصمة.

ثم قال : إرادة إبليس هى التمنى، ولو أراد العباد ما كفروا، والله يقدر [١٥٧ و] /  
على منعهم بالقهر.

[قال الفقيه رحمه الله:] قلنا له: قد صدقت؛ والإرادة قد توجب الغلبة، والتمنى لا،  
فكيف غلب تمنى عدوه على إرادته؟ وقوله: «يقدر ويقهر»، وهذا النوع إنما هو أثر الحيرة  
والوحشة، ولا يجوز الإيمان بالقسر بوجه.

ثم قال: فإن قيل: هل رأيت حكيمًا يقدر على منع عبده عن أمر لا يريد ولا يمنعه؟  
فعارض بالجبر. وذا خطأ، لأنه عندنا يريد،<sup>٢</sup> وليس المنع من شرط ما يراد. ثم قال: فإنه  
يعد لوجهين: لا يريد، ولا يجوز له المنع لضرب من التدبير.

[قال الشيخ رحمه الله\*]: [إن كنتَ على الشاهد تُقدِّره<sup>٣</sup> فلا تجده إلا أن لا يقدر  
عليه أو هو لم يرد الفعل به. قال: ومنها<sup>٤</sup> ما يجب [فيها] المنع؛ فدل أن المنع إن وجب وجب  
لعلة لا لعينه. وما يُذكر من العلة فإن كانت أوجبت الاضطراب، فهو الذى قيل: لا يقدر  
عليه، وإن كان لا يوجب، وقد يملك القهر لا بالتعدى، فهو لا يسعه<sup>٥</sup> عندنا، وهو خارج  
من العرف. ولا قوة إلا بالله.

١ أى للعلم؛ لعله يريد به علم الله تعالى القديم.

٢ ك: وعلى.

٣ أى لأن الله يريد الإيمان.

٤ ك: يقدره.

٥ لعل الضمير هنا راجع إلى الإرادة.

٦ أى لا يسع الحكيم.

وقال في جواب ما عورض بقوله: ﴿فمن يرد الله أن يهديه﴾<sup>١</sup>، الآية: إن تأويله معروف، وهو أن من أطاعه آتاه من لطائفه ما لا يقدر عليه غيره، وسماه بالأسماء الشريفة، وحكم له بالأحكام الرفيعة ثواباً لطاعته [و] ليزداد له الرغبة، كقوله: ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى﴾<sup>٢</sup>. ومن عصاه منع منه ما ذكر فيضيق صدره كما وصف، ولا يفعل بأحد ذلك ابتداءً، كآية التي ذكرتها، وقوله: ﴿وما يضل به إلا الفاسقين﴾<sup>٣</sup>. ثم قال: فلا يجوز ذلك ابتداءً من غير استحقاق العداوة والولاية لامرين. أحدهما أن ليس به هوادة ولا محاباة. والثاني أن من يفرق [بين] عبيده بالحرف لم يكن له العود باللوم منهم على أحد. {قال الشيخ رحمه الله:} أما ما ادعى على الآية [١٥٧ظ] / أنها معروفة، فهذا يدل على جهله بالمعروف والمنكر، وقلبه القصة. ثم أخطأ في صرف الآية إلى ما بعد الإسلام المعروف من النطق<sup>٤</sup>، لأنه قال: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام﴾<sup>٥</sup>، فثبت له الإسلام إذ شرح صدره، لا أن شرح بعد أن وجد منه الإسلام. ثم أعظم منه جرأته على الله أن مثل هذا يكون هوادة ومحاباة<sup>٦</sup> وما كان عليه<sup>٧</sup>، إذ علم من صفته جراته هذه في خاص نفسه أن لا يُبدى ذلك ولا يعارض نفسه بما لا يُضطر إليه، لكنه عوقب بجهله بالله وصرّفه كتابه<sup>٨</sup> عن جهته طلباً لإقامة مذهب هو ينتج الزندقة. فنعوذ بالله من الخذلان. ثم

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضلّه يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون﴾ (سورة الأنعام، ١٢٥/٦).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> سورة محمد، ٤٧/١٧.

<sup>٤</sup> سورة البقرة، ٢٦/٢.

<sup>٥</sup> أي إظهار المرء إسلامه بكلمتى الشهادة.

<sup>٦</sup> سورة الأنعام، ١٢٥/٦.

<sup>٧</sup> ك : وماحاة؛ م : ومناجاة.

<sup>٨</sup> عطف على «جراته»، أي وأعظم منه ما كان عليه الكعبي من سوء الحال وعدم الإخلاص.

<sup>٩</sup> ك : كتابة؛ م : كناية.

يقال: من أسلم وقت إسلامه أسلم وقلبه مشروح له، و وقت كفره قلبه ضيق، أو هما واحد في الشرح والضيق؟ فإن قال: كانا واحداً، ظهر كذبه عند كل من يحفظ ابتداء دينه من إسلام أو كفر. ثم يُسَمَّى ما يَعْلَم كَذِبَهُ كلُّ مسلم وكافر من الله هوادةً مرةً ومحاباةً [أخرى]، بائناً وصدأً عن الحق ومنعاً، ليعلموا جراته وسفهيه. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم يقال له: الذى يريدُه بعد الإيمان أو يحرمه بعد الكفر [هل] كان فى ذلك معونة فى الدين وتعسيرٌ عليه أو لا؟ فإن قال: لا، بان بهتته وسقط موضع جعل ذلك ثواباً أو عقاباً. وإن قال: بلى، فقد أقر على مذهبه [بعدم] بذل شئ هو أصلح له فى الدين. ثم يقال: هل رأيتَ كافرًا بعد أن آمن، أو أخبرت كون ذلك، أو مؤمناً بعد الكفر؟ لا بد من: «بلى». قيل: أكان إعطاء الثواب ومنعه ذلك الشرح أو لا؟ فإن قال: لا، ألزمه الخلف فى الوعد والكذب فى الخبر. وإن قال: نعم، قيل: أى نفع له فى تلك الفوائد، أو أى ضرر عليه فى التضيق؟ إذاً ليجعل ذلك ثواباً أو عقاباً ويمنع جواز ذلك ابتداء بما [١٥٨ و] / سمّاه مرة هوادة، ومرة محاباة، ومرة صدأً، ومرة منعاً. نسأل الله العصمة عن قول هذا عقباه.

<sup>١</sup> أى هنا أفعال يعلم كل مسلم وكافر استحالة صدورها عن الله، فسواء على الكعبى أن يسمى هذه الأفعال هوادة مرة ومحاباة مرة أخرى.

<sup>٢</sup> أى ليعلم الناس.

<sup>٣</sup> أى الذى يريدُه الله من شرح الصدر وضيقه.

<sup>٤</sup> ك م : وكان.

<sup>٥</sup> ك م : وتيسير.

<sup>٦</sup> م : عليه.

<sup>٧</sup> ك م : يبذل.

## [ توابع مسائل الإرادة ]

ثم من احتج منهم بقوله: ﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا﴾<sup>١</sup>، الآية، فالجواب لذلك من أوجه ثلاثة. أحدها أنهم ادّعوا به الأمر، كقوله: ﴿وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها﴾<sup>٢</sup>، وكذلك قوله: ﴿وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب﴾<sup>٣</sup>، الآية. والثاني أنهم لمّا أوعدوا في ذلك قد أمهلوا، فلما أمهلوا ظنوا كذب الرسل وحسبوا أن ذلك مما لله فيه الرضا، وإلا لم يكن يمهّلهم، وكذلك ظن أصحاب السبت. وذلك كقوله [تعالى\*]: ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾<sup>٤</sup>، الآية. والثالث أن يكونوا قالوه على الاستهزاء بالمؤمنين بما يدّعون أن كل شيء بمشيئة الله، كقول الإنسان:

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن وإن أنتم إلا تخرصون﴾ (سورة الأنعام، ٦/١٤٨).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾ (سورة الأعراف، ٧/٢٨).

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾ (سورة آل عمران، ٣/٧٨).

<sup>٥</sup> م - الآية.

<sup>٦</sup> ك - (أمهلوا) صح هـ.

<sup>٧</sup> لعله يريد قوله تعالى: ﴿واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لا يستطيعون ولا تأتيهم كذلك تلبؤهم بما كانوا يفسقون﴾ (سورة الأعراف، ٧/١٦٣).

<sup>٨</sup> يقول الله تعالى: ﴿حتى إذا استيأس الرسل وظنوا أنهم قد كذبوا جاءهم نصرنا فنجى من نشاء ولا يرد بأسنا عن القوم المجرمين﴾ (سورة يوسف، ١٢/١١٠).

<sup>٩</sup> م - الآية.

﴿إِذَا مَا مَتُ لَسَوْفُ أُخْرَجَ حَيًّا﴾<sup>١</sup>، إنه قال ذلك على الاستهزاء بالمؤمنين، وإن كان ذلك حقاً، وكذلك قول المنافقين: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ﴾<sup>٢</sup>، ولكن ذلك لما كان الهزوء طعنوا به، فمثله الأول. **والله اعلم.** [و]أيد ذلك آخر الآية: ﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهْدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾<sup>٣</sup>، وغير ذلك، ولا يحتمل لما مر بيانه.

وقال في قوله تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَّنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمْعِيًّا﴾<sup>٤</sup>: إنه على الإكراه [ب]أن يمنعهم قسراً كما جعلهم شيوخاً وشباباً، ولكن شاء أن يبتليهم، كقوله: ﴿وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ﴾<sup>٥</sup>، وقد شاء ذلك بالنبي وأصحابه<sup>٦</sup>، ولكن أراد به مشيئة القسر، إذ ليس معها حمد ولا أجر.

[قال الشيخ رحمه الله:] وقد بينا ما يدل على وهمه. على أنه من كان ممن سبق إلى قوله<sup>٧</sup>: «إن الله لو شاء أن يخلق فعلاً ليس بفعل للخلق<sup>٨</sup> لا يقدر عليه حتى يجيء الكتاب بالامتداح به والافتقار عليه<sup>٩</sup>»، وإنما قدر ذلك من الفعل في غيره<sup>١٠</sup> [١٥٨ ظ] /

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مَتُ لَسَوْفُ أُخْرَجَ حَيًّا﴾ (سورة مريم، ١٩/٦٦).

<sup>٢</sup> ك: ولذلك.

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لِرَسُولِهِ وَاللَّهُ شَهِدٌ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (سورة المنافقون، ٦٣/١).

<sup>٤</sup> سورة الأنعام، ٦/١٤٩.

<sup>٥</sup> سورة يونس، ١٠/٩٩.

<sup>٦</sup> ك م + على الإكراه.

<sup>٧</sup> يقول الله تعالى في تمام الآية: ﴿... وَلَكِنْ لِيَبْلُوَ بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ﴾ (سورة محمد، ٤٧/٤).

<sup>٨</sup> لعله يقصد بعد القتال وهو من أفعال البشر.

<sup>٩</sup> يعني أن الكعبي ينتسب إلى مذهب من يقول بأن الله لو شاء أن يخلق فعلاً...

<sup>١٠</sup> لأن أفعال العباد أحييت على إرادتهم وخلقهم.

<sup>١١</sup> لعله يشير إلى تفسير المعتزلة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رِيكْمٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ (سورة الأنعام، ٦/١٠٢).

<sup>١٢</sup> أي إنما قاس الكعبي فعل الله تعالى بفعل غيره من البشر.

ظهر من فعل آخر، و [هو] مما لا يبلغه حد البشر. فمن كان يظن أن الله يعجز عن هذا النوع من الخلق، [فهو لا يقبل قدرة الله] على حقيقة فعل الخلق؛ بل لو أريد ذلك لكان موضعه فيما ظن المعتزلة أنهم خلقوا<sup>١</sup> خلقاً ليس في العقول أرفع منه ولا أعلى في الحسن والفضل. فرمت هذا المعتزلة على ألسن الضعفة، فبين الله قدرته على مثل ذلك، وإلا لا وجه لإنكار مثله ممن يُقر له بخلق السموات والأرض وما بينهما.

ولكن بين بذلك فساد قول المعتزلة: «إن الله قد شاء فلم يكن، إذ هو لا يقدر على خلق أفعال العباد»، فقال: ﴿وهو على كل شيء قدير﴾ جواباً لذلك، وقال تعالى: ﴿فلو شاء لهداكم أجمعين﴾<sup>٢</sup> جواباً للأول. وقوله: ﴿ولو يشاء الله لانتصر منهم﴾<sup>٣</sup> على أنه لو شاء تعذيب منذريه، بل لو شاء لانتصر منهم بما شاء، ولكن شاء التأخير. والثاني<sup>٤</sup> لانتصر منهم بهم، ولكن شاء أن يبلو صحابة نبيه بالهزيمة ليتبين<sup>٥</sup> الذين صدقوا، كقوله تعالى: ﴿ولقد فتننا الذين من قبلهم﴾<sup>٦</sup>، وقوله: ﴿ومن الناس من يعبد الله على

١ ك : لا على؛ م : ولا على.

٢ أى حقيقة فعل الخلق.

٣ ك - (خلقوا) صح هـ.

٤ أى الكعبي وأمثاله.

٥ سورة المائدة، ١٢٠/٥.

٦ سورة الأنعام، ١٤٩/٦.

٧ سورة محمد، ٤٧/٤.

٨ ك م : تكذيب.

٩ م : لا يشاء.

١٠ م : والثالث.

أى والتأويل الثاني للآية الكريمة.

١١ م : ليعين.

١٢ يقول الله تعالى: ﴿ولقد فتننا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾ (سورة العنكبوت، ٣/٢٩).

حرف ﴿١﴾.

وقال أبو حنيفة<sup>١</sup> رحمه الله: بيننا وبين القدرية الكلام في حرفين. أن نسألهم: هل علم الله ما يكون أبداً على ما يكون؟ فإن قالوا: لا، كفروا، لأنهم جهلوا بهم. وإن قالوا: نعم، قيل: شاء أن ينقذ علمه كما علم أو لا؟ فإن قالوا: لا، قالوا بان الله شاء أن [يكون\*] جاهلاً، ومن شاء ذلك فليس بحكيم. وإن قالوا: نعم، أقرروا بأنه شاء أن يكون كل شيء كما علم أن يكون. فهذا الذي تقرر عندي من المحكى عن أبي حنيفة رحمه الله، لا أنى ذكرته بلفظه. **ولا قوة إلا بالله.**

فإن قال قائل: إذ قُبِحَ الأمر بالمعاصي لم<sup>٢</sup> لا قُبِحَ إرادة كونها؟ قيل: لأوجه. أحدها التناقض في الأمر، وليس ذلك في الإرادة؛ لأن الفعل [١٥٩و] / ربما يصير طاعة<sup>٣</sup> للأمر،

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير اطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين﴾ (سورة الحج، ١١/٢٢).

<sup>٢</sup> هو النعمان بن ثابت، التيمى بالولاء، الكوفى، أبو حنيفة (ت ١٥٠هـ/٧٦٧م)؛ إمام الحنفية، والفقيه المتهجد المحقق، وأحد الائمة الأربعة عند أهل السنة. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ١٣/٣٢٣ و مرآة الجنان لليافعى، ١/٣٠٩-٣١٢ و البداية والنهاية لابن كثير، ١٠/١١٠٧ و النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى الأتابكى، ٢/١١٢ و مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده، ١٩٥/٢.

<sup>٣</sup> ونقل كمال الدين البياضى عن الفقه الأيسط للإمام أبى حنيفة: «وقال فى رواية أبى يوسف وأسد بن عمرو: ويقال له: هل علم الله فى سابق علمه أن هذه الأشياء تكون على ما هى عليه أم لا؟ فإن قال: لا، فقد كفر؛ وإن قال: نعم، قيل له: أفأراد الله أن تكون كما علم أو أراد أن تكون بخلاف ما علم؟ فإن قال: أراد أن تكون كما علم فقد أقر أنه أراد من المؤمن الإيمان ومن الكافر الكفر؛ وإن قال: بخلاف ما علم فقد جعل ربه متمنياً، متحسراً، لأن من أراد أن لا يكون فكان، أو أراد أن يكون فلم يكن فهو متمن، متحسر. ومن وصف ربه متمنياً متحسراً فهو كافر. (الأصول المنيفة للإمام أبى حنيفة، ص ٧٥).

ك : لما .

م - طاعة .



فمحال الأمر بالمعصية لأنه يصير بالأمر طاعة، فيبطل معنى المعصية ليكون<sup>١</sup> بها الأمر، وليست الإرادة كذلك<sup>٢</sup>. ألا يرى أن كل فاعل مرید لفعله، ومحال أن يقال: أمر نفسه بفعله، ثبت أنهما مختلفان. **ولا قوة إلا بالله.**

وأيضاً إن الله يوصف بالإرادة في فعله، ومحال أن يكون عليه أمر فيه، فثبت أن أحد الوجهين ليس هو دليل الآخر. مع ما كان الله تعالى مریداً هلاك الأنبياء والأخيار وبقاء الأعداء والأشوار والسعة لهؤلاء في الدنيا. ولم يأمر بذلك، بل أمرنا بالدعاء بهلاك هؤلاء وبقاء أولئك. **والله الموفق.**

وأيضاً إن فائدة الأمر رفعة الأمر وعلوه، حيث استعبد<sup>٣</sup> الآخر وأظهر فيه حقه وعظيم مننه التي بها استحق أن يكون سيدياً له ومعبوداً. وحق الإرادة الاختيار ونفى الغلبة [ب]أن لا يقهر ولا يُمنع عن سلطانه ولا يحال بينه وبين ملكه. وفي دفع الإرادة هذا؛<sup>٤</sup> لذلك بطل<sup>٥</sup> أن لا يريد. وكذلك في المنع عن الأمر والنهي<sup>٦</sup>، لذلك لزم القول بالأمر والنهي على الأمرين<sup>٧</sup> ليظهر سلطانه وربوبيته؛ ولزم الإرادة في الكل ليحقق ملكه وعجز الخلق عن أن يريدوا في ملكه وسلطانه. **والله الموفق.**

١ م - ليكون.

٢ ك : كذا.

٣ ك م : استعبد.

٤ أى وفي نفي الإرادة عن الله تعالى تحقق القهر عليه والمنع عن سلطانه وملكه.

٥ ك - (بطل) صح هـ.

٦ أى وفي نفي الأمر والنهي عنه تعالى تحقق القهر عليه والمنع عن سلطانه.

٧ أى الأمر بالمأمور به والنهي عن المنهى عنه.

وأيضاً إن الله أمر إبراهيم<sup>١</sup> بالذبح والفداء<sup>٢</sup> بالكبش<sup>٣</sup>، فلا يجوز أن يكون أراد فعل حقيقة الذبح ثم يمنع عنه بالبدل، لأنه آية البداء وعلامة الجهل، فكان الأمر لا بالذى به حقيقة الإرادة. **ولا قوة إلا بالله.**

وجملته ما بيّننا من انقسام معانى الإرادة والاتفاق<sup>٤</sup> على تحقيق المعنى الذى يذهب إليه، وليس وراء ذلك إلا ممانع فى اللفظ، أو صرف عن جهته إلى جهة هى من تلك الجهة قبيح عند الخصم. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم الأصل الذى يقع عليه الفعل فى الشاهد [١٥٩ظ] / أن يكون على إرادة، أو غلبة، أو سهو. فكل من خرج فى شئ<sup>٥</sup> عن الوصف بالغلبة فيه والسهو لزم الوصف بالإرادة التى هى للأفعال، وأما التى هى لا بها<sup>٦</sup> فى الحقيقة<sup>٧</sup> فهى<sup>٨</sup> أقسام، قد بيّننا ذلك فيما تقدم. **والله الموفق.**

على أن القول فى الشاهد فيما فى الحقيقة إرادة فهى التى يكون<sup>٩</sup> بها<sup>١٠</sup> الفعل لا

١ ك : ابراهيم.

٢ ك م : وفداء.

٣ لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿فلما بلغ معه السعى قال يا بنى إني أرى فى المنام أنى أذبحك فانظر ما ذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدنى إن شاء الله من الصابرين. فلما أسلما وتلّه للجبين. وناديتاه أن يا إبراهيم. قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين. إن هذا لهو البلاء المبين. وفديناه بذبح عظيم﴾ (سورة الصافات، ٣٧ / ١٠٢-١٠٧).

٤ أى المصادفة والمقاربة.

٥ أى فى فعل من أفعاله.

٦ ك : لا لا بها؛ م : لا لأنها.

٧ أى وأما الإرادة التى لا تتحقق الأفعال بها.

٨ م - فهى.

٩ م : تكون.

١٠ ك م : وبها.

محالة، [ف]عندنا تكون معه، وعند المعتزلة قبل الفعل بلا فصل. وما عدا ذلك مما قد يكون الفعل إذا وُجِدَتْ ولا يكون فهي التمني المعروف، والله يجعل عن هذا الوصف. ثبت أن إرادته على الوجه الأول، وأنه يتحقق الفعل على الوجه الذي أراد به. **ولا قوة إلا بالله.**

### مسألة في القضاء والقدر

الأصل عندنا أن هذه المسألة ومسألة الإرادة كليهما في خلق الأفعال، إن ثبت ذلك ثبتت هذه، إذ خلق الأفعال يُثبت القضاء بكونها والقدر لها على ما عليها من حسن وقبح، ويوجب أن يكون مريداً لها أن تكون خلقاً له. وقد بينّا في هذا ما نرجو به الكفاية لمن أكرم بالهداية. لكن الناس أفردوا التكلم في مسألة منها فاتبعناهم في الفعل؛ لما احتمل أن يكونوا أرادوا أن الحق قد يظهر بنوره لمن تأمل بأي لفظ من الألفاظ يُعبّر به عنه، ليُعلم أن الحق لا صار حقاً للسان ولا لنوع من البيان، لكن صار حقاً بما له من الأدلة والبراهين. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم «القضاء» في حقيقته «الحكم بالشيء والقطع على ما يليق به وأحق أن يقطع عليه». فرجع مرة إلى خلق الأشياء، لأنه تحقيق كونها على ما هي عليه، وعلى الأولى بكل

- ١ م : يكون.
- ٢ م : معها؛
- معه: أى مع الفعل.
- ٣ ك م : وجد.
- وجدت، أى وجدت الإرادة.
- ٤ ك م : فهو.
- ٥ ك م : ثبت.
- ٦ ك : أن يكون.
- ٧ ك : يرجو.

٨ ففعل الكلمة التي استخدمها المؤلف والأسلوب الذي لحا إليه هنا قد يشير إلى أن المراد في السياق علماء الكلام من أهل الاعتزال.

شئ أن يكون على ما خُلِق؛ إذ الذى خلق الخلق هو الحكيم العليم؛ والحكمة هى إصابة الحقيقة لكل شئ ووضع موضعه. قال الله تعالى: ﴿ففضاهن سبع سموات﴾<sup>١</sup>، الآية<sup>١</sup>. وعلى ذلك يجوز وصف أفعال الخلق أن قَضَى بهن، [١٦٠ و] /، أى خلقهن وحكم [بهن] كقوله: ﴿فاقض ما أنت قاض﴾<sup>٢</sup> بمعنى احكم. ومن ثمة سُمى العالم قاضياً بما يرد كل حق إلى مُحَقِّقه ويبين الذى هو حق ذلك؛ وكذا قوله: ﴿إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون﴾<sup>٣</sup>. وكذلك يجوز أن يقال: حكم الله أن فلاناً يفعل كذا فى وقت كذا، فيكون منه كذا فى وقت كذا. وحق هذا أن يكون حَكَم بما علم أنه يكون، وحكم أيضاً بالذى يستحق الفاعل بفعله من ذم أو مدح، ثواب أو عقاب.

و «قضى» أى أعلم وأخبر، كقوله: ﴿وقضينا إلى بنى إسرائيل﴾<sup>٤</sup>، الآية<sup>١</sup>، وعلى هذا الوجه أيضاً يجوز أن يضاف إلى الله وهو يرجع إلى الخبر بما علم جل ثناؤه، ولا تمنع فى جواز ذلك. و «قضى» قد يكون أمراً، كقوله تعالى: ﴿وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه﴾<sup>٥</sup>، وقوله: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً﴾<sup>٦</sup>، الآية<sup>١</sup>، وهذا لا يجوز أن

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿ففضاهن سبع سموات فى يومين وأوحى فى كل سماء أمراً﴾ (سورة السجدة، ٤١/١٢).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> سورة طه، ٧٢/٢٠.

<sup>٤</sup> سورة آل عمران، ٤٧/٣.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿وقضينا إلى بنى إسرائيل فى الكتاب لتفسدن فى الأرض مرتين ولتعلمن علواً كبيراً﴾ (سورة الإسراء، ١٧/٤).

<sup>٦</sup> م - الآية.

<sup>٧</sup> م - أن يضاف إلى الله وهو يرجع إلى الخبر بما علم جل.

<sup>٨</sup> سورة الإسراء، ١٧/٢٣.

<sup>٩</sup> يقول الله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم﴾ (سورة الأحزاب، ٣٣/٣٦).

<sup>١٠</sup> م - الآية.

يضاف إلى الله إلا في الخيرات. وقد يكون في معنى «فرغ» كقوله: ﴿فلما قضى موسى الأجل﴾<sup>١</sup>، لكن هذا النوع لا يجوز أن يضاف إلى الله، لإضافة الشغل له بشئ أو فراغ له منه، إلا على مجاز اللغة في تحقيق انقضاء ما خلق. **ولا قوة إلا بالله**. وقد ذكر غير هذا في القضاء مما ليس بنا إلى ذكره حاجة فيما نحن فيه.

وأما القدر فهو على وجهين. أحدهما الحد الذي عليه يخرج الشئ، وهو جعل كل شئ على ما هو عليه من خير أو شر، من حسن أو قبح، من حكمة أو سفه، وهو تأويل الحكمة أن يجعل كل شئ على ما هو عليه، ويصيب في كل شئ الأولى به؛ وعلى مثل هذا قوله: ﴿إنا كل شئ خلقناه بقدر﴾<sup>٢</sup>. والثاني بيان ما عليه يقع كل شئ من زمان ومكان، وحق وباطل، وما له من الثواب والعقاب. وعلى مثل أحد هذين المروي عن رسول [١٦٠ظ] / الله عند سؤال جبريل عليه السلام إياه عن الإيمان أن قرن ما ذكرنا بالقدر: «خيره وشره من الله»<sup>٣</sup>. فالأول<sup>٤</sup> - نحو خلق الشئ على ما هو عليه - قائم ذلك في أفعال

<sup>١</sup> ك ه + ويذكر ويراد به الفراغ؛ يقال: قضيت أمر كذا وانقضى الأمر، أي فرغت عنه وصار الأمر مفروغاً عنه؛ إذ هو انفعال من القضاء، ومنه - والله أعلم - قضيت حاجة فلان، أي فرغت عن دفعها، وقضيت الدين أي فرغت عن أدائه أو فرغت ذمتي. من تبصرة الأدلة. انظر هذه العبارة في تبصرة الأدلة للنسفي، ٧١٥/٢.

<sup>٢</sup> سورة القصص، ٢٨/٢٩.

<sup>٣</sup> سورة القمر، ٥٤/٤٩.

<sup>٤</sup> فهو المشهور بحديث جبريل؛ فقد ورد في رواية لصحيح مسلم (الإيمان ١) بهذا اللفظ: «... قال: فأخبرني عن الإيمان. قال: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره...». وفي رواية أخرى لمسلم: «تؤمن بالقدر كله» (صحيح مسلم، الإيمان ٧). وورد أيضاً في صحيح البخاري (الإيمان ٣٧) دون ذكر الإيمان بالقدر. انظر كذلك: مسند ابن حنبل، ٢٧/١، ٢٨، ٥٢، ٩٧، ١٣٣، ٣١٩، ١٠٧/٢، ١٨١، ٤٠٢١٢، ٤/١٢٩، ٤١٦٤، و ٥/١٨٥، ٣١٧، و سنن أبي داود، السنة ١٦ و سنن الترمذي، القدر ١٠، الإيمان ٤٤ و سنن النسائي، الإيمان ٥-٦ و سنن ابن ماجه، المقدمة ٩-١٠.

• أي فالمعنى الأول للقدر.

الخلق: من خروجها على ما لا يبلغه أو هامهم من الحسن والقيح ولا يُقدّرهما عقولهم، فثبت أنها خرجت على ذلك بالله سبحانه. والثاني أيضاً لا يحتمل منهم تقدير أفعالهم من الزمان والمكان ولا يبلغه علمهم. فمن ذلك الوجه أيضاً لا يحتمل أن تكون بهم، وهى غير خارجة عن الله، وقال الله تعالى: ﴿وقدّرنا فيها السير﴾<sup>١</sup>، الآية، وقال: ﴿إلا امرأته قدّرنا إنها لمن الغابرين﴾<sup>٢</sup>. ولا قوة إلا بالله.

### [ آراء الكعبي في القضاء والقدر وبيان فسادها ]

والكعبي زعم أن الله لا يقضى الكفر، ثم فسّر وجوه القضاء وجعله في بعض ما فسّر. فإنكاره في الجملة على احتمال ذلك في أحد الوجوه خطأ. ثم احتج بأن الكفر متفاوت وباطل، وقضاء الله حق وصواب. كمن لا يعلم أن القضاء بالباطل [بأنه باطل وبالتفاوت] [بأنه متفاوت عدل وحق، وكذا قضاء الحكام بأفعال الجور والظلم أنها

١ ك م : يكون. وتكون، أى تكون أفعال الخلق.

٢ يقول الله تعالى: ﴿وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة وقدّرنا فيها السير سيرا فيها ليالى وأياماً آمنين﴾ (سورة سبأ، ١٨/٣٤).

٣ م - الآية.

٤ سورة الحجر، ٦٠/١٥.

٥ أى بيّن معانيه.

٦ ك م : وجعلها. وجعله، أى وجعل قضاء الله.

٧ أى إنكار الكعبي قضاء الله بالكفر.

٨ ك : لكفر.

٩ م : لمن.

١٠ أى إن الكعبي يتصرف هنا وكأنه لا يعلم أن القضاء بالباطل...

١١ م : فافعال.

١٢ م : الجود.

جوراً غير باطل<sup>١</sup> ولا متفاوت، حتى كاد يعرفها الصبيان. فمن جهل ذلك ثم ادعى حدود الكلام، فحق الكلام عليه أن يعرف ما الكلام. **ولا قوة إلا بالله.**

واحتج بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: قال تعالى جده<sup>٢</sup>: «من لم يرض بقضائي ولم يصبر على بلائي فليتخذ ربا سواي<sup>٣</sup>».

{قال الفقيه رحمه الله:} هذا مثل الأول، وإن الرضا بقضائه أن تعلم بأن الكفر مضمحل قبيح، وأنه شر وفساد، وأنه يوجب مقت صاحبه وتعذيبه إلا أن يتوب؛ فمن لم يرض بهذا فهو كافر، فيكون على ما جاء به الخبر. على أن الكفر والقبح [١٦١ و] / هو فعل العبد، ومحال أن يكون هو قضاءه<sup>٤</sup>، فثبت أن قضاء الله هو ما ذكرت<sup>٥</sup> مما عليه حقيقة الفعل. **ولا قوة إلا بالله.** على أن حقيقية الخبر<sup>٦</sup> في الأمراض والمصائب. ألا يرى أن التخليد في النار من قضائه عند المعتزلة، وكذلك الخذلان والإضلال ونحو ذلك. فليرض<sup>٧</sup> الكعبي لنفسه ذلك، وإلا طلب ربا سواه. والمعتزلة يقولون: ليس لله القضاء بالأمراض والمصائب

١ م : جود.

٢ عبارة «غير باطل» خير للمبتدأ «قضاء الحكام».

٣ م : خيره.

٤ م : سواي؛ م هـ : لم نستطع أن نستدل على هذا الحديث.

ولدى الاطلاع على المصادر نرى أن الحديث ورد في المعجم الأوسط للطبراني (٨/١٣٥)، رقم ٧٢٦٩/٩، ١٦٩/٩، رقم ٨٣٦٦) بهذا اللفظ: «من لم يرض بقضاء الله ولم يؤمن بقدر الله فليتمس إليها غير الله». انظر كذلك: مجمع الزوائد للهيتمي، ٧/٤٢١؛ وفيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، ٦/٢٢٤، رقم ٩٠٢٧.

٥ ك : وإلا.

٦ ك م : قضاؤه.

٧ ك م : الخير.

لعل المراد بالخبر هنا هو ما روى آتفاً من الحديث القدسي.

٨ م : فليرضي.

فى الذين<sup>١</sup> لا ذنب لهم إلا بالعوض، فإذا هم لا يرضون بها حتى يُعطوا عليها العوض، وذلك معنى ما روى «فليتخذ ربا سوائى»<sup>٢</sup>. وقال: علينا الرضا بقضاء الله. {قال الشيخ رحمه الله:} وقد بينّا كيف يرضى به وما عليه فى ذلك أيضاً. **ولا قوة إلا بالله.**

قال فى قوله: ﴿إنا كل شئ خلقناه بقدر﴾<sup>٣</sup>: «والقدر مما ينبغى والكفر مما لا ينبغى؛ وإنما القولُ بقدر منه، فـ [هذا] من الوجه الذى ذكرنا، ومن ذلك الوجه مما ينبغى». وبعد، فإنه ينبغى أن يكون قدره قبيحاً سمياً.

ثم قال: [إن] سألك: هل قضى الله الكفر وقدره [ه\*]؟ يجب أن تستخيره<sup>٤</sup> عن المراد. {قال أبو منصور رحمه الله:} فيقال: إذ وجب ذا فجميع ما أجبّت قبل الاستخيار عنه إغفال. **ولا قوة إلا بالله.**

والأصل فى القضاء والقدر والتخليق والإرادة أن لا عذر لأحد بذلك لأوجه ثلاثة. أحدها<sup>٥</sup> أن الله تعالى [لم] قضى وخلق وما ذكر؟<sup>٦</sup> لما علم أن ذلك يُختار ويُؤثر. وبما أراد وخلق وقضى يصلون إليه ويبلغون ما آثروه. فلم يكن لهم الاحتجاج، بما هو أثر الأشياء عندهم وأخيرها<sup>٧</sup>؛ على ما لم يكن لهم ذلك بالعلم والكتاب والإخبار؛ إذ كانت بالتى

١ م: فى الدين.

٢ م: سوائى.

٣ ك م: وفى.

٤ سورة القمر، ٥٤/٤٩.

٥ م: يستخيره.

٦ م: أحدهما.

٧ أى وما ذكر من أنه قدر وأراد الخ.

٨ أى لا يمكن للعباد أن يحتجوا على الله أو يعتذروا إليه بما فعلوه من القبائح والشرور، لأنهم فعلوا ما هو أثر الأشياء عندهم وأخيرها.

٩ أى إن الكفرة والفساق الذين صدر منهم الأفعال القبيحة ليس لديهم علم ولا نص مكتوب ولا خبر بان الله قدرها وكتبها عليهم.



تكون منهم مختارين مؤثرين. <sup>١</sup> وبالله نستعين.

والثاني أن جميع ما كان لم [١٦٦ظ] / يحملهم على ما هم فعلوه [و] لم يدفعهم إليه ولا اضطهرهم، بل هم على ما هم عليه لو لم يكن شيء من ذلك، ويتوهم كونه بلا ما ذكرت؛ وقد مكثوا أيضاً من مضادات ما عملوا، فما ذلك - إذ لم يضطرهم ولم يحول عنهم حقيقة بما علم كل منهم أنه مختار مؤثر فاعل ممكن من الترك - إلا كخلق سائر الجواهر والأعراض والأوقات والأمكنة التي فيها تقع الأفعال. وإن لم يحتمل كون شيء من ذلك عذراً لهم أو حجة لم يكن ما نحن فيه حجة أو عذراً. **والله الموفق.**

والثالث أنه لم يخطر شيء من ذلك ببالهم، ولا كان <sup>٢</sup> عند أنفسهم وقت الفعل أنهم يفعلون لشيء من ذلك، فالاحتجاج بما ليس لذلك الفعل <sup>٣</sup> عند المحتج باطل؛ وكذلك العذر بما لم يكن عند نفسه بالذي يفعل مكان <sup>٤</sup> لذلك <sup>٥</sup> باطل مضمحل. ولو كان لهم بذلك احتجاج لكان لهم بالإخبار وبالعلم والتنقية ونحو ذلك احتجاج. على أنه <sup>٦</sup> لو كان هذا اعتذاراً <sup>٧</sup> لكان لهم بما جهلوا الأمر والنهي والوعد والوعيد، وبما جهلوا موقع مآثمهم بالحل

<sup>١</sup> م : يكون.

<sup>٢</sup> أى كانت الأفعال بالإرادة التي تكون وتحصل منهم وهم حينئذ مختارون مؤثرون.

<sup>٣</sup> أى ما قدره الله.

<sup>٤</sup> ك م : كونهم.

<sup>٥</sup> من قضاء الله وقدره مثلاً.

<sup>٦</sup> ك : لا؛ ك هـ : (إلا) خ.

<sup>٧</sup> ك م : ولا كانوا.

<sup>٨</sup> ك م : لما.

<sup>٩</sup> ك : العقل.

<sup>١٠</sup> ك : لمكان؛ م : لكان.

<sup>١١</sup> ك م : ذلك.

<sup>١٢</sup> ك م : أن لهم.

<sup>١٣</sup> ك م : اعتذار.

الذى وقعت، ولكان لهم بما لا يضر الله ولا يوهن سلطانه ولا ينقص ملكه عذر. ولو كان لهم بذلك عذر لكان بما خلقهم على العلم بما يكون منهم عذر. ولو كان لهم فى ذلك احتجاج لكان بما هو أوضح لهم من ذلك كله، وهو الذى يكون مثله وقت الفعل متصوراً فى الوهم من نحو الكرم والجود والغنى عن تعذيبهم، وبما هو عفوٌ غفور، وبما ليس له فى طاعتهم نفع ولا عليه فى معصيتهم ضرر، فإذا لم يكن الاحتجاج بشئ من ذلك لم يكن فى الأول.

فإن قيل: كيف لا دل ذأ على أن ليس من الله ما تذكرون؟ قلنا: لما مضت الأدلة فى تحقيق جميع ما بيننا [١٦٢ و] / من الله عز وجل. ولا قوة إلا بالله.

والأصل فى هذا أن كلا يعلم أنه فاعل ممكّن مما يفعله، مؤثّر له غيرُه، مما لو منع عنه لعظم ذلك [عليه] واشتد، وأنه اختار على ضده؛ فلا سبيل إلى دفع حقيقة ذلك، إذ يعلم كل ذلك من نفسه، ولما صار ذلك لاهله كالعيان والحس الذى لا يُتخيل إليه على الغلط فيه. ثم يجد كل واحد فعله خارجاً على غير الذى يقدره عقله من الحسن والقبح، وعلى غير الذى يبلغه علمه من التقدير بالمكان والزمان، وعلى ما لا تقصده نفسه من التعب والألم ولا يستعمل قدرته فى مثله، على ما ليس عنده فى قدرته نقصان. فثبت أن أفعالهم من هذه الوجوه التى كادت تصير حسية عيانية ليست لهم، فمن رام تحقيقها عنهم من هذه الوجوه أو نفيها عنهم من الوجوه المتقدمة فهو يكابر عقله ويعاند حسه.

١ م : واضح.

٢ أى الاحتجاج بالقضاء والقدر.

٣ ك م : مؤثّر.

٤ أى مُيسّر له.

٥ م - فيه.

٦ ك م : ولا تستعمله.

٧ ك - (المتقدمة) صح هـ.

٨ ك : وتعاند.

## ولا قوة إلا بالله .

ثم نتفق والمعتزلة [على] أن الله تعالى لا يضاف إليه شيء من الخلق أو الأفعال<sup>١</sup> إلا من الوجه الذي لا يوهم القبح في الأسماء، وما يوهم ذلك فحقه أن يُنقى عنه ذلك. ويُخرج على هذا مسائل. إحداها<sup>٢</sup> في وجه إضافة ما أضيف إلى الله من الخيرات أنها من الله. قالت المعتزلة: تضاف<sup>٣</sup> إليه من حيث<sup>٤</sup> أمر [بها] ودعا إليها وقوى عليها. وقلنا نحن: هذا من الإضافة وإن كان حسناً فلا هذا يراد بالإضافة إليه عند ذكر الأفعال، ولكن المراد الشكر والحمد له إذا ذكرت الأفعال. وقد يجوز الأول، وهذا أولى، لأنه من حيث الأمر والدعاء والتقوية اشترك فيه المؤمن والكافر، ومن جهة الشكر والحمد يختلف. ومما يبين ذلك جواز القول المطلق: إن الإيمان [من] نعم الله ومنته، وإن المؤمن [١٦٢ ظ] / قد أنعم الله عليه ومنّ، وأنه لولا فضل [الله عليه]<sup>٥</sup> ما زكّى<sup>٦</sup>، ولمسسه عذاب عظيم<sup>٧</sup>. ومن هذا الوجه لا يضاف إلى الله في الكافر، وإذا لم تذكر الأفعال فعلى الأمر. والله الموفق.

<sup>١</sup> ك : أو أفعال؛ م : أو أفعاله.

<sup>٢</sup> فالمؤلف في العبارات التالية لا يشير إلى الثانية والثالثة من تلك المسائل؛ غير أن ما سيُفهم من العبارات التالية أن القسم الثاني هو القسم الذي يتعلق بما يفيد أن الفعل بمعنى الأمر لا يمكن نسبته إلى الله، وأن المسألة الثالثة هي التي يتعرض لها الكعبي حول موضوع الشر.

<sup>٣</sup> ك م : يضاف.

<sup>٤</sup> م - حيث.

<sup>٥</sup> م : [الله].

<sup>٦</sup> م : ما ذكى.

<sup>٧</sup> لعل المؤلف يشير إلى قوله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً ولكن الله يزكى من يشاء والله سميع عليم﴾ (سورة النور، ٢٤ / ٢١)، وقوله: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم في ما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ (سورة النور، ٢٤ / ١٤).

<sup>٨</sup> ك م : لم يذكر.

ولهذا طعن الله من قال بالكتاب المبدل أنه من عند الله<sup>١</sup> وبإضافتهم البحيرة<sup>٢</sup> [إليه] ونحوها؛ إنهم ادَّعوا الأمر بذلك، فبرأ الله نفسه عن ذلك، وأخبر أن ذلك من عمل الشيطان، وأنهم قالوا ذلك حسداً من عند أنفسهم<sup>٣</sup>. **ولا قوة إلا بالله.**

ولا يجوز<sup>٤</sup> أيضاً الفعل من حيث الأمر، لأنه ليس فيه إلا إلزام، وفي ذلك مؤن عظيمة لا يضاف إليه بذلك، بل من جهة الحمد والشكر كما قال: ﴿بل الله يمين عليكم﴾<sup>٥</sup>، الآية، وقال: ﴿فلولا فضل الله عليكم ورحمته﴾<sup>٦</sup>، الآية<sup>٧</sup>.

وقال الكعبي<sup>٨</sup>: لا يضاف إلى الله إلا الحسن الجميل، ثم زعم في إضافة الطاعات إليه أنه من وجه الأمر. وأى حسن في ذلك؟ وقد بينا ما يدخل على ذلك. وزعم أنه لا تضاف<sup>٩</sup> إليه الشرور، لأنه نهى عنها، ولا تضاف إليه. [قال الفقيه رحمه الله:] وكذلك

<sup>١</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿وإن منهم لفريقاً يلوون السنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾ (سورة آل عمران، ٣/٧٨).

<sup>٢</sup> م - البحيرة؛ م هـ: كلمة غير مقروءة في الأصل.

لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾ (سورة المائدة، ٥/١٠٣).

<sup>٣</sup> فقد نجد في سورة آل عمران (٣/٧٢-٧٧) آيات قرآنية فيها بحث عن جمع من أهل الكتاب الذين يحسدون المسلمين والوحي النازل إليهم.

<sup>٤</sup> أي والثانية من المسائل المخرجة أنه لا يضاف الفعل إلى الله تعالى من حيث الأمر.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿يمنتون عليكم أن أسلموا قل لا تمتنوا على إسلامكم بل الله يمين عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين﴾ (سورة الحجرات، ٤٩/١٧).

<sup>٦</sup> م - الآية.

<sup>٧</sup> يقول الله تعالى: ﴿فلولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين﴾ (سورة البقرة، ٢/٦٤).

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> أي والثالثة من المسائل المخرجة.

<sup>١٠</sup> ك: لا يضاف.

## ولا قوة إلا بالله .

ثم نتفق والمعتزلة [على] أن الله تعالى لا يضاف إليه شيء من الخلق أو الأفعال<sup>١</sup> إلا من الوجه الذي لا يوهم القبح في الأسماء، وما يوهم ذلك فحقه أن يُنفى عنه ذلك. ويُخَرَّج على هذا مسائل. إحداها<sup>٢</sup> في وجه إضافة ما أضيف إلى الله من الخيرات أنها من الله. قالت المعتزلة: تضاف إليه من حيث<sup>٣</sup> أمر [بها] ودعا إليها وقوى عليها. وقلنا نحن: هذا من الإضافة وإن كان حسناً فلا هذا يراد بالإضافة إليه عند ذكر الأفعال، ولكن المراد الشكر والحمد له إذا ذكرت الأفعال. وقد يجوز الأول، وهذا أولى، لأنه من حيث الأمر والدعاء والتقوية اشترك فيه المؤمن والكافر، ومن جهة الشكر والحمد يختلف. ومما يبين ذلك جواز القول المطلق: إن الإيمان [من] نعم الله ومنه، وإن المؤمن [١٦٢ ظ] / قد أنعم الله عليه ومن، وأنه لولا فضل [الله عليه] ما زكّى<sup>٤</sup>، ولمسّه عذاب عظيم<sup>٥</sup>. ومن هذا الوجه لا يضاف إلى الله في الكافر، وإذا لم تذكر الأفعال فعلى الأمر. والله الموفق.

<sup>١</sup> ك : أو أفعال؛ م : أو أفعاله.

<sup>٢</sup> فالمؤلف في العبارات التالية لا يشير إلى الثانية والثالثة من تلك المسائل؛ غير أن ما سيُفهم من العبارات التالية أن القسم الثاني هو القسم الذي يتعلق بما يفيد أن الفعل بمعنى الأمر لا يمكن نسبه إلى الله، وأن المسألة الثالثة هي التي يتعرض لها الكعبي حول موضوع الشر.

<sup>٣</sup> ك م : يضاف.

<sup>٤</sup> م - حيث.

<sup>٥</sup> م : [الله].

<sup>٦</sup> م : ما ذكى.

<sup>٧</sup> لعل المؤلف يشير إلى قوله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً ولكن الله يزكى من يشاء والله سميع عليم﴾ (سورة النور، ٢٤ / ٢١)، وقوله: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم في ما أفضتم فيه عذاب عظيم﴾ (سورة النور، ٢٤ / ١٤).

<sup>٨</sup> ك م : لم يذكر.

ولهذا طعن الله من قال بالكتاب المبدل أنه من عند الله<sup>١</sup> وبإضافتهم البَحيرة<sup>٢</sup> [إليه] ونحوها؛ إنهم ادَّعوا الأمر بذلك، فبرأ الله نفسه عن ذلك، وأخبر أن ذلك من عمل الشيطان، وأنهم قالوا ذلك حسداً من عند أنفسهم. **وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .**

ولا يجوز<sup>٣</sup> أيضاً الفعل من حيث الأمر، لأنه ليس فيه إلا إلزام، وفي ذلك مؤن عظيمة لا يضاف إليه بذلك، بل من جهة الحمد والشكر كما قال: ﴿بَلِ اللّٰهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾<sup>٤</sup>، الآية، وقال: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾<sup>٥</sup>، الآية<sup>٦</sup>.

وقال الكعبي<sup>٧</sup>: لا يضاف إلى الله إلا الحسن الجميل، ثم زعم في إضافة الطاعات إليه أنه من وجه الأمر. وأى حسن في ذلك؟ وقد بينّا ما يدخل على ذلك. وزعم أنه لا تضاف<sup>٨</sup> إليه الشرور، لأنه نهى عنها، ولا تضاف إليه. [قال الفقيه رحمه الله: { وكذلك

<sup>١</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿وإن منهم لفرقة بلون أسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب ويقولون هو من عند الله وما هو من عند الله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون﴾ (سورة آل عمران، ٧٨/٣).

<sup>٢</sup> م - البحيرة؛ م هـ: كلمة غير مقروءة في الأصل.

لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾ (سورة المائدة، ١٠٣/٥).

<sup>٣</sup> فقد نجد في سورة آل عمران (٧٢-٧٧) آيات قرآنية فيها بحث عن جمع من أهل الكتاب الذين يحسدون المسلمين والوحي النازل إليهم.

<sup>٤</sup> أى والثانية من المسائل المخرجة أنه لا يضاف الفعل إلى الله تعالى من حيث الأمر.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَل لَّا تُمِنُّوْا عَلٰى إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللّٰهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة الحجرات، ٤٩/١٧).

<sup>٦</sup> م - الآية.

<sup>٧</sup> يقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (سورة البقرة، ٢/٦٤).

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> أى والثالثة من المسائل المخرجة.

<sup>١٠</sup> ك: لا يضاف.

تضاف إليه لما بيّننا أن وجه الإضافة للشكر، ولا وجه في ذلك .

ثم قال : قول المسلمين « الخير والشر من الله »، إنما أرادوا [ به ] مخالفة قول الزنادقة .  
وأما فعل العباد لم يخطر ببالهم، بل قال الله : ﴿ من عمل الشيطان ﴾<sup>١</sup> .

[ قال الفقيه رحمه الله : ] فما<sup>٢</sup> ذكر من قول المسلمين فهو كذب، بل يقولون : قَدَر الخير والشر من الله، وقدر الشر ليس هو الشر. ولو<sup>٣</sup> كان القول في شأن الزنادقة لكان إذاً قبيحاً<sup>٤</sup> إضافة الشر إلى الحكيم العليم، بل [ مَنْ\* ] فعله الشر فهو شرير، ومَنْ فعله الإفساد فهو مفسد . وقوله : « لم يخطر ببالهم » كذب، بل لا يخطر خصوص الذي [ ١٦٣ و ] / ذكر . ولا قوة إلا بالله .

ثم قال : فإن قيل : لا نقول<sup>٥</sup> : الكفر من الله من جهة الأمر، ولكن نقول من جهة الخلق . قال : الأمر دون الفعل .

[ قال الشيخ رحمه الله : ] فنقول : لا نقول : « الكفر من الله » من طريق<sup>٦</sup> ، ولا « الشر » بإطلاق القول « من الله »، وكذلك [ لا نقول : الضلال ] من الله؛ وكذلك لا أحد يقول : إبليس من الله، أو الشيطان من الله، أو كل قذر وتنت من الله، أو كل فساد من الله . ثبت أن هذا اللفظ فاسد فيما كانت الخلق<sup>٧</sup> أيضاً . ولا قوة إلا بالله .

<sup>١</sup> ك م : لا يضاف .

<sup>٢</sup> لعل المقصود به قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾ ( سورة المائدة، ٩٠ / ٥ ) .

<sup>٣</sup> م : بما .

<sup>٤</sup> م : ولا .

<sup>٥</sup> ك م : قبيح .

<sup>٦</sup> م : لا أقول .

<sup>٧</sup> أي من أي طريق كان .

<sup>٨</sup> ك م : ولا شر .

<sup>٩</sup> أي فيما كانت لفظة الخلق .

والأصل في ذلك أن القول « منه »<sup>١</sup> يخرج مخرج دعوى الأمر أو إضافة الإنعام، وليس في ذلك<sup>٢</sup> واحد منهما ألبتة، فلا يجوز الإضافة إليه. وهو كما قلنا: إن الله في التحقيق وإن كان رب كل شيء وإله كل شيء وخالق كل شيء، وكل شيء له، لا يقال ذلك في الأوراث والخبائث والشيطان ونحو ذلك من الأشياء التي لا تذكر أنفسها إلا على الاستخفاف<sup>٣</sup> بها، فإضافتها [إلى] الواحد يخرج على ذلك<sup>٤</sup>، وإن كانت في أنها مخلوقة كغيرها<sup>٥</sup> مما يضاف إلى الله، فمثله الذي نحن فيه. **ولا قوة إلا بالله.**

وعلى هذا يكره القول في الكفر والمعاصي: إنها بقضاء الله وقدره وإرادته لوجهين. أحدهما ما ذكر من القبح، أو هي لا تذكر إلا على الاستقباح والاستهانة، والذي ذلك وصفه لا يضاف إلى الله تعالى على ما أخبرت، وإن كان في التحقيق من قول. ووجه آخر أنه يتكلم به على الاعتذار والاحتجاج، ذلك المفهوم منه، وقد بينا أن لا عذر لهم في ذلك. **ولا قوة إلا بالله.**

وكذلك عند الناس لا يقال: « يا خالق الخبائث والأنجاس » ونحو ذلك، وإن كان هو في الحقيقة<sup>٦</sup> لكل شيء خالقاً، فمثله الذي [١٦٣ ظ] / ذكرنا. وأصل ذلك أنه يضاف إلى الله تعالى كل ما كانت الإضافة إليه تخرج مخرج التعظيم، أو مخرج الشكر، أو مخرج ذكر نعمه أو أمره؛ وما خرج على غير ذلك لا يضاف إليه، وإن كان في الحقيقة خلقه. **ولا قوة إلا بالله.**

وجملة ذلك أن الله يوصف بفعله، وهو خارج على معنى العدل أو الفضل في الحقيقة. وربما يضاف إليه ما ليس في الحقيقة فعله أو صفته؛ فإن كان يقتضى معنى

١ أى من الله.

٢ أى في مسألة القدر.

٣ م : الاستحقاق.

٤ أى على الاستخفاف.

٥ ك م : كفرها.

٦ م : في الحقيقة.



محموداً يجوز ذلك، لما نبيل ذلك بإنعامه وإفضاله، وإن لم يكن لم يُضَف، لما ليس ذلك في الحقيقة فعله فيوصف به؛ وهو من حيث فعله حكيم عدل، وذلك الشيء فيما عند الخلق بغير هذا الوصف. والله تعالى يجلب ويتعالى عن غير هذين الوصفين، إذ في أفعاله صفة عدل وحكمة أو فضل وإحسان. **ولا قوة إلا بالله.**

{ قال الفقيه رحمه الله: } قالت القدرية فيما أضيف إلى الله الإضلال<sup>١</sup> والإزاعة<sup>٢</sup> وصرف القلوب فيما قال: ﴿صرف الله قلوبهم﴾<sup>٣</sup> ونحو ذلك: إن ذلك كان بالمحنة والتخلية<sup>٤</sup> ونحو ذلك، وفي الخيرات بالأمر والتقوية ونحو ذلك. ولو كان بالذى قالوا يضاف إليه [لجاز أن يضاف إليه] الإخراج من النور إلى الظلمات كما أضيف إليه الإخراج من الظلمات إلى النور<sup>٥</sup> عندهم بالأمر والتقوية، إذ صارت علة الإضافة في الخير إليه الأمر والتقوية؛ و[كذلك] ذكر الهداية، بل كل شيء يقابل ما ذكر<sup>٦</sup>؛ إذ الأمر والتقوية كلاهما للمحنة<sup>٧</sup> وفيهما التخلية، فإذا استقام ذا، ولم يستقم الآخر بان أن في ذا معنى ليس في

<sup>١</sup> قال الله تعالى: ﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبيّن لهم فيضل الله من يشاء ويهدى من يشاء وهو العزيز الحكيم﴾ (سورة إبراهيم، ٤/١٤).

<sup>٢</sup> قال الله تعالى: ﴿فلما زاعغوا أزاع الله قلوبهم والله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ (سورة الصف، ٥/٦١).

<sup>٣</sup> قال الله تعالى: ﴿وإذا ما أنزلت سورة نظر بعضهم إلى بعض هل يراكم من أحد ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم بأنهم قوم لا يفقهون﴾ (سورة التوبة، ٩/١٢٧).

<sup>٤</sup> أى جعلهم خالياً عن المعونة الإلهية وتقوية الله.

<sup>٥</sup> م: إله.

<sup>٦</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٥٧).

<sup>٧</sup> ك م: وكل ذكر.

<sup>٨</sup> أى من الخير، وهو الشر مثل الإضلال والإزاعة.

<sup>٩</sup> ك م: هما.

<sup>١٠</sup> ك م: المحنة.

الآخر. مع ما زعمت القدرية أن الشرور لا تضاف إليه، لأنه نهى [عنها]، فقد نهى عن الضلال والغواية والزيف، فلم أضيفت إليه؟ والله [١٦٤ و] / الموفق.

وقالوا في الإضلال بالتسمية<sup>١</sup>، وذلك فاسد؛ لما وجد من غيره ولم يضاف إليه، ولما ليس في التسمية فضل حكمة يذكر في موضع الوصف بالغنى والسلطان كقوله تعالى: ﴿من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم﴾<sup>٢</sup>، وذلك في موضع القوة والسلطان. وبالله نستعين.

والأصل في هذا كله عندنا أن الله إذ هو موصوف بفعله؛ ومعنى فعله خلقه كل شيء على ما هو أولى به، متفضلاً في فعله أو عادلاً؛ لا يخلو وصف فعله عن هذين، وحقيقته<sup>٣</sup> عن الأول؛ فصار باى وجه أضيف إليه من طريقى<sup>٤</sup> فعله محققاً<sup>٥</sup> له معنى خلق<sup>٦</sup>. ولو ذكر ذا في الإضلال وما ذكر في الطبع<sup>٧</sup> وغيره لم يُحتمل شيء من تمويهات المعتزلة؛ فكذلك [هنا]، إذ ذلك معنى فعله. والله الموفق.

١ ك : لا يضاف.

٢ ك : أضيف.

٣ أى إن علماء المعتزلة قد أولوا نسبة الإضلال إلى الله بتسميته المرء ضالاً.

٤ سورة الأنعام، ٦ / ٣٩.

٥ ك : وحقيقة.

٦ أى ولا يخلو حقيقة فعله عن كونه متفضلاً.

٧ ك م : طريق.

و طريقى فعل الله هما الفضل والعدل.

٨ ك م : محقق.

٩ م : خلقه.

١٠ لعله يشير إلى قوله: ﴿فبما نقضهم ميثاقهم وكفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق وقولهم قلوبنا غلف بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً﴾ (سورة النساء، ٤ / ١٥٥).

## مسألة

[ في ذم القدرية أو المعتزلة ]<sup>١</sup>

[ قال الشيخ رحمه الله : { أجمع أهل الكلام على ذم اسم القدرية، وتبراً كل منهم عنه. وقد روى في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يمكن [ به ] السبيل إلى معرفة مَنْ له حقيقة هذا الاسم، وهو قوله : « القدرية مجوس هذه الأمة ». ومعلوم أنه أراد به ذم أهلها بمعنى شاركوا فيه المجوس فيما خالف به المجوس أهل الأديان من القول. [ ف ] لا بد من تأمل ذلك ليظهر حقيقة أهل هذا الاسم. ولا قوة إلا بالله .

وكان الأصل الذي ذمُّ به المجوس مما خالفوا به أهل الأديان من أوجه .

١- أحدها أنهم قالوا : كان الله واحداً لا شريك له . ثم حدثت منه فكرة رديئة<sup>٢</sup> ، إما لما أصابته عينه ، أو لما ظن أن يكون له عدو<sup>٣</sup> ينازعه . فيأذا إبليس حَدَث من تلك الفكرة الرديئة<sup>٤</sup> ؛ فخلق هو شرُّ العالم ، والله خيرُه ، من غير أن كان لله قدرة على خلق شيء من [ ١٦٤ ظ ] / الشر والفساد ونحو ذلك ، أو لإبليس<sup>٥</sup> قدرة على خلق شيء من الخير والصلاح ، فقام العالم بهما . وبهذا كله خالفوا<sup>٦</sup> أهل الأديان . ومعلوم أن هذا كله أوصاف ذم ونعوت شَيْن . ثم للمعتزلة عن كل صفة من هذه الصفات نصيب ، فلذلك لُقِّبوا باسم القدرية . ولا قوة إلا بالله . ووجه ذلك أن المعتزلة زعمت<sup>٧</sup> أن الله تعالى كان ولا شيء غيره ،

١ م : [ في ذم القدرية ] .

٢ ك : واحد .

٣ ك م : ردية .

٤ ك م : عدوا .

٥ ك م : الردية .

٦ أى من غير أن يكون لإبليس .

٧ ك م + به .

٨ ك - ( زعمت ) صح هـ .

ثم حدثت الإرادة من غير أن كان من الله بحدوثها إرادة، أو اختيار منه إليها<sup>١</sup> [أفيكون لهذا القول] معنى سوى أن كانت فكان بها جميع العالم؟ إذ من قولهم: إن العالم فعل الله، وإنه كان باختيار، وإن الاختيار إرادة، كقوله: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾<sup>٢</sup>. فسمت المعتزلة تلك الحادثة إرادة، والمجوس فكرة؛ وهى واحدة، بينهما اختلاف فى الاسم لا [فى] الحقيقة. ثم جعلت المجوس بها نصف العالم<sup>٣</sup> والمعتزلة كل العالم، فيكونان فى الحاصل تحت قول ذميم، «المعتزلة» زائدة.

٢- ثم المعتزلة<sup>٤</sup> تجعل العالم بالله وبالأجسام، من غير أن كان ذلك<sup>٥</sup> من الله: من الاجتماع والتفرق، والحركة والسكون، وجميع المتولدات مما عن الخلق<sup>٦</sup>، مفصلاً [كان] أو بائناً<sup>٧</sup>. وكذلك جميع العالم عند المجوس من الخير والشر. بل المجوس ينسبون كثيراً من الجواهر إلى إبليس، [و] لا تقدر المعتزلة على نسبة شئ من ذلك إلى الله فى الحقيقة. والمجوس يشبتون لإبليس القدرة على خلق الشر بالله<sup>٨</sup> وينفونها عن الله، وكذلك قول المعتزلة فى قدرة أفعال الخلق. **ولا قوة إلا بالله**. والمجوس لا يجعل<sup>٩</sup> للإبليس على شئ - مما لله

١ أى من غير أن كان اختيار من الله متوجهاً إلى حدوث الإرادة.

٢ انظر: سورة هود، ١١/١٠٧؛ و سورة البروج، ٨٥/١٦.

٣ ك: حقيقة.

٤ م: يصف.

٥ أى جعلت المجوس الفكرة الرديفة سبب نصف العالم، وهو ما حصل فيه من الشر.

٦ أى والثانى من الأوجه التى ذم بها المجوس وشاركها فيها المعتزلة.

٧ أى ما كان للأجسام.

٨ أى المخلوق.

٩ أى جميع المتولدات التى تحصل عن الخلق، سواء كان بعضهم مفصلاً أى حاصلاً عن أصله وقريباً منه وبعضهم بائناً وبعيداً عنه.

١٠ أى على إيصاله الشر إلى الله.

١١ ك: لا يجعل.

- من العالم قدرة، ولا لله على شيء مما [هو] للإبليس . وكذلك أمر المعتزلة، لكنهم جعلوا لجميع الأحياء ذلك، والمجوس لإبليس خاصة . والمجوس [١٦٥ و] / لا تجعل لله إرادة ولا سلطاناً فيما ليس فيه أمر، وكذلك المعتزلة . والمعنى الذى دعا المجوس إلى القول باثنين ما استقبحوا من إضافة خلق الشر وفساد الأشياء إلى الله، وكذلك المعتزلة . ولو عرفوا [الربوبية] حق معرفة أنه فى وضع كل شيء موضعه، وأنه المتعالى عن أن يكون فعله لنفع له أو خيبر يكتسب [هـ] لنفسه لعلموا أن الوصف بخلق الكل على ما عليه وصف القدرة والجلال، والقول به قول بتمام الملك والكبرياء . **ولا قوة إلا بالله .**

٣- و[هنا] عبارة أخرى: مما يُبين<sup>١</sup> أن المعتزلة أحق من يتعالى بالاسم<sup>٢</sup> من أهله<sup>٣</sup> ما أنطق الله به ألسن الخلق بالنسبة إليهم صغارهم وكبارهم، من علم ما تحت الاسم أو جهله<sup>٤</sup>؛ ثبت<sup>٥</sup> أن ذلك صار لهم لقباً لا من حيث [هو] صنع للبشر فيه، ولكن بفضل الله، ليُعَلِّم به أهل المذمة<sup>٦</sup> فى الدين فيُحذَر مخالطتهم . ولهم فى ذلك عَلَمَانِ ظاهران .

١ ك هـ + (للخلق) خ؛

٢ م + للخلق؛ م هـ : جاءت فى الاصل على هامش النص مع الإشارة أنها من صلب النص .

٣ ك م + الربوبية .

٤ م : تبين .

٥ ك : بالإسلام؛

٦ ك هـ : (بالاسم) خ؛ م هـ : فى الاصل الإسلام وصححت فى الهامش بالاسم .

٧ ويتعالى بالاسم : أى يرتفع ويشتهر باسم «القدرية» .

٨ أى من المنسوبين إلى هذا الاسم المذموم، وهو «القدرية» .

٩ أى ما أنطق الله ألسن الخلق بنسبة اسم القدرية إلى المعتزلة حال كونهم عالمين ما فى هذا الاسم

من المعانى والأفهام المغايرة لحقيقة الإسلام أو جاهلين .

١٠ م : ثبت .

١١ م : الذمة .

١٢ وأهل المذمة يعنى أهل العيب والعار .

أحدهما في كون<sup>١</sup> كل منهم على حسن خلقته وقبحها أن تظهر<sup>٢</sup> في وجه كل منهم الصفرة الباردة التي تستقبحها الأبصار، إذا قوبل ذلك بوجوه المجوس لوجدوا سواء. والثاني تخلفهم<sup>٣</sup> على<sup>٤</sup> حانات<sup>٥</sup> المجوس وإنكار عامتهم دار الإسلام من أن تكون دارهم. ولا قوة إلا بالله.

ولتحقيق هذا الاسم لهم أيضاً وجهان. [أحدهما] أن كل ذي دين ومذهب نسب إلى المعنى الذي ادّعاه لنفسه: بحق الإسلام واليهودية والنصرانية ونحو هذا. وكذلك المعتزلة، يرون قدرَ أفعالهم لأنفسهم وغيرهم يرون ذلك منه<sup>٦</sup>. فمحال أن يشتهر به<sup>٧</sup> من رآه لغيره، ويُزال<sup>٨</sup> عمن يدعى حقيقته<sup>٩</sup> لنفسه. ويمثله جاء عن رسول الله ﷺ في شرط الإيمان « [و] الإيمان<sup>١٠</sup> بالقدر خيره وشره من الله<sup>١١</sup> ». [١٦٥ ظ] / والوجه الآخر هو الأمر المعروف الذي لم نر<sup>١٢</sup> معتزلياً سلم عما يزيل عنه اسم الإيمان وتحملي<sup>١٣</sup> بحلية الإسلام من ارتكاب الكبائر بالشهوات مما يبين استخفافهم بدين الله واختيارهم الخروج منه بأدنى شهوة

١ ك م : لون. غير أن الناسخ قد اعتاد كثيراً بعدم وضع إشارة الكاف.

٢ م : أن يظهر.

٣ الكلمة غير منقوطة في «ك».

٤ م : عن؟ م هـ : في الأصل على.

٥ في نسخة «ك» تصحيحات في الكلمة؟ ك هـ : (تخلفهم عن جماعات لد) خ؟

٦ م : جماعات؟ م هـ : في الأصل حمامات، وصححت على الهامش.

٧ ولعل المراد بالخانوت هو دكان الخمار أو الخمل التجاري.

٨ أى من الله.

٩ أى بالقدر.

١٠ ك : حقيقة.

١١ م - الإيمان.

١٢ لقد سبق تخريج حديث جبريل هذا ص ٤٨٨.

١٣ م : لم ير.

١٤ ك م : والتحلي.

أعطوها لأنفسهم . فهم أحق من يُنسب إلى غير دين الله، إذ هذا شأنهم في دينهم الذي هو عندهم دين الله . **ولا قوة إلا بالله .**

### [ آراء الكعبي في القدرية وبيان فسادها ]

ثم ذكر الكعبي أن من عادة العرب تلقيب من يُلَهج بشيء فيُكثر ذكره في غير موضعه حتى يجاوز الحد فيه، ونسبة ذلك إليه؛ وهم يفعلون ذلك حتى قالوا في كل فاحشة وأمر ذميم: هذا قدر الله<sup>١</sup>.

{ قال الشيخ رحمه الله: } أخطأ في هذا القدر من الدعوى من أوجه . أحدها ما حكى عن العرب .<sup>٢</sup> والثاني ما حكى عنهم هم لا يقولون ذلك،<sup>٣</sup> وإن كان يقوله فلا يقوله من بهم يُعرف أسماء النحل؛ إنما يذكره العوام، فأما الخواص فهم لا يذكرون ذلك، بل يكرهون ذكر ذلك خشية أن يذكر على الاعتذار فيما لا عذر لهم . والعرب لو عملت الذي قال إنما عملت فيمن ظهر على التلقيب<sup>٤</sup> لا للتحقيق؛ ونحن فيما حقه التحقيق لما عن رسول الله جاء ذلك فذم<sup>٥</sup> أهله . **ولا قوة إلا بالله .** وأيضاً إن الدم جاء من عند رسول الله، ولم يكن في ذلك الوقت من يُعرف بهذا الفعل، ولا كانت النحلة التي أهدعت العرب لها الاسم، فلا يحتمل الاسم الذي قال لهذا . **ولا قوة إلا بالله .**

ثم سأل عنا سؤالاً دل على حيرته فقال: «نُسبتم إليه بقولكم: لا قدر»<sup>٦</sup> فأجاب بأن لا

<sup>١</sup> أي أهل السنة .

<sup>٢</sup> فبناء على ما ذهب إليه الكعبي يُفهم أن حديث «القدرية مجوس هذه الأمة» يشمل أهل السنة لا المعتزلة .

<sup>٣</sup> أي ما ذكر الكعبي آنفاً بأن من عادة العرب ... الخ .

<sup>٤</sup> أي ما ادّعاه الكعبي بأن أهل السنة يقولون في كل فاحشة ... الخ .

<sup>٥</sup> ك : ( على التعليل ) صح هـ .

<sup>٦</sup> ك م : قدم .

<sup>٧</sup> هذا قول أهل السنة على القدرية أو المعتزلة .

ينسب الشيء إلى النافى . { قال الشيخ رحمه الله : } وما قاله صدق ، وإنما ينسب إلى المدعى والمثبت لنفسه ، وهو حيث يقول : تخرج الأفعال على قدرة<sup>١</sup> [ ١٦٦ و ] / التى ' قَدَر [ العبد ] عليها<sup>٢</sup> .

ثم قال : لو قيل : أثبتتم ذلك بقولكم : « نحن نقدر أعمالنا » . قال : لا يجب لوجهين . أحدهما أن الاسم منه مُقَدَّر . والثانى أنه لا تمنع له فى القول : إنه يقدر صلاته وثوبه وداره وأمر سفره ، فيجب<sup>٣</sup> أن يكونوا كلهم قدرية .

{ قال أبو منصور رحمه الله : } فأما الحرف الأول فـقَدَّرُ وقَدَّرَ واحد . وبعد ، فإن الفعل فى النصرانى واليهودى التنصر والتهود ، والاسم على ما يرى ، فمثله فى القدر . والثانى قد يُسَمَّى الله تعالى بذلك ، ثم لا يقال « قدرى » . فثبت أن ذلك يرجع إلى أمر خاص ، أو إلى معنى فيمن<sup>٤</sup> إليه<sup>٥</sup> . فإن كان إلى أمر خاص فهو فى الدين ، ومن نسبه إلى نفسه فهو أحق به ، وإن كان المرجع فيه إلى المعنى فهو لأنهم<sup>٦</sup> على ذلك القول يرون حقيقة الخروج<sup>٧</sup> على قدر الله لا على قدر العبد . والمعتزلة تزعم أنه على قدرهم يخرج . والله الموفق .

١ م : قدره .

٢ ك م : الذى .

٣ ك م : لها .

٤ م : فيجب .

٥ م : مقدر .

٦ م : و .

٧ ك م : فيما .

٨ أى أو يرجع إلى معنى موجود فيمن سمي به .

٩ م : لا فهم . لأنهم : أى لأن أهل السنة .

١٠ أى خروج أفعالهم وحصولها .

١١ م : على قد .



وما قال من العرب<sup>١</sup> فيجب أن يكون المعتزلة لهم اسم الجبرية لكثرة ما يجرى على لسانهم اسم الجبر. **ولا قوة إلا بالله**. مع ما نسب إلى المجوس<sup>٢</sup>، وهم لا بكثرة القول سُموا به، ولكن بحقيقة المذهب. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم سئل<sup>٣</sup> عن وجه تسمية الحشوية<sup>٤</sup> لهم قدرية، فزعم أن ذا من خطتهم نحو خطتهم في أكثر أمور الدين. مع ما انضموا إلى بني مروان، وذلك كان مذهبهم، ليفرحوا بإضافتهم الأفعال الذميمة إلى قضاء الله وقدره. فساعدوهم على ذلك، وبرؤهم<sup>٥</sup> عن الذنب<sup>٦</sup> بما<sup>٧</sup> اقترفوا<sup>٨</sup> في الحمل على الله. ورأوا ذلك شائعاً لهم<sup>٩</sup>، كفعل<sup>١٠</sup> معاوية بعمار<sup>١١</sup>، إنه<sup>١٢</sup> قتله، [وقال: «قتله» على حيث جاء به<sup>١٣</sup>، وقولهم: الذي تولى كبيره<sup>١٤</sup> على<sup>١٥</sup>].

<sup>١</sup> أى إن من عاداتهم تلقب من يكثر ذكر الشيء به.

<sup>٢</sup> يعنى لفظ القدرية، وهو فى حديث «القدرية مجوس هذه الأمة».

<sup>٣</sup> أى يتسائل الكعبى هنا فى العبارة على غرار «فإن قيل» أو «فإن سئل».

<sup>٤</sup> يعنى بهم أهل السنة.

<sup>٥</sup> كم : وبرؤهم.

<sup>٦</sup> كم : عن الذم.

<sup>٧</sup> م : مما.

<sup>٨</sup> ك : اقترفوا.

<sup>٩</sup> أى مع أنه رأى الحشوية ظلم رجال بني مروان وإضافة هذه الأفعال إلى الله شائعاً فيهم.

<sup>١٠</sup> كم : لفعل.

<sup>١١</sup> م : مع ما.

<sup>١٢</sup> م : رأته.

<sup>١٣</sup> راجع حول الحوار الذى دار بين معاوية وبين عمرو بن العاص بعد قتل عمار : الطبقات الكبرى

لابن سعد، ٣/٢٥٣؛ وسير أعلام النبلاء للذهبي، ١/٤٢٦.

<sup>١٤</sup> م : كبيرة.

<sup>١٥</sup> يقول الله تعالى فى آيات الإفك : ﴿إن الذين جازوا بالإفك عُصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل

هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذى تولى كثيره منهم له عذاب عظيم﴾ (سورة

النور، ٢٤/١١).

وعظم قول المعتزلة فيهم حيث أخرجوهم<sup>١</sup> عن شرائط الإمامة، حتى قبلوا منهم<sup>٢</sup> هذا الاسم<sup>٣</sup>، وأظن في هذا [ب] الذى أكثره كذب.

[قال الفقيه:] أما نسبة التسمية<sup>٤</sup> إلى الحشوية [١٦٦ظ] / فإنما هو تمويههم ليبروا أن الذى سماهم بهذا هم، وإنما هذه النسبة<sup>٥</sup> متوارثة فى الأمة بأسرها، فى خير عن النبى عليه السلام: «صنغان من أمتى لا تنالهم شفاعتى: القدرية والمرجئة»<sup>٦</sup>، وفسرت القدرية بنفيهم القدر عن<sup>٧</sup> الله. والأصل فى هذا أن المرجئة هى التى أرجت<sup>٨</sup> حقيقة أفعال الخلق إلى الله، والقدرية هى التى نفت عن الله تدبيرها، وجعلت كل التدبير فيها للخلق، حتى مَضَى<sup>٩</sup> العالم وتم<sup>١٠</sup> على تدبير الخلق، هم أفتوا وأبقوا، وبه قام تدبير الله من البعث وأهل الجنة والنار، ليس لله فى ذلك إلا الإخبار<sup>١١</sup>. وكذا لا يَتَحَقَّق<sup>١٢</sup> له فى العالم أفعال سوى كونه بعد

١ أى أخرجوا بنى مروان.

٢ أى من الحشوية (أهل السنة).

٣ أى إن علماء المعتزلة قبلوا تسمية الحشوية لهم باسم القدرية.

٤ ك م : السؤال.

٥ م : التسمية.

٦ ورد الحديث فى فيض القدير للسناوى (٤ / ٢٠٨) باللفظ الآتى: «صنغان من أمتى لا تنالهم شفاعتى يوم القيامة: المرجئة والقدرية». وكذلك ورد الحديث هذا باللفظ الآتى فى سنن الترمذى و سنن ابن ماجه: «صنغان من أمتى ليس لهما فى الإسلام نصيب: المرجئة والقدرية». فقال الترمذى: «هذا حديث غريب حسن صحيح». انظر: سنن الترمذى، القدر ١١٣ و سنن ابن ماجه، المقدمة ٩.

٧ ك م : على.

٨ أرجت: من رجا برجو، لغة فى أرجات، أى التأخير والتأجيل. وعند الماترىدى هم الجبرية.

٩ م : معنى.

١٠ م : وم.

١١ م : الاختيار.

١٢ ك : لا تحقق؛ م : لا يحقق.

أن لم يكن.

والعدل هو المذهب المتوسط بينهما، وذلك معنى قول الله عز وجل: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً﴾، الآية<sup>١</sup>، وقول رسول الله ﷺ: «خير الأمور أوسطها»<sup>٢</sup>. ونسب<sup>٣</sup> إلى الحشوية الخطأ، ولا أحد سلّم عنه. والذي قاله إنما قال قوم منهم. وأما المعتزلة فهم شاركوا الملحدة في إنشاء العالم وإخراجه من العدم إلى الوجود. وما ذكر من السبب، وروى عن بنى مروان، وحكى عن الذين برأوا<sup>٤</sup> المذنبين وحملوا ذلك على ما ذكر في إيجاب القدر للعباد كذب كله. فتعوذ بالله من الخيرة في الدين الحاملة على قذف المسلمين.

### [ تابع مسألة ذم المعتزلة ]

ثم احتجت القدرية في تقديم القدرة الفعل بأي من كتاب الله تعالى، منها قوله: ﴿فخذها بقوة﴾<sup>٥</sup>. وقال أهل التأويل: فاعمل بها بجهد واجتهاد؛ فكانهم رأوا القوة ههنا الأسباب. لكن الظاهر من ذلك قولنا: خذها بقوة، أى وقت الأخذ، لأنها إذا لم تكن في وقت الأخذ يكون الأخذ بلا قوة؛ فثبت به الذى نذهب<sup>٦</sup>. كمن يقول لآخر: خذ بيدك

<sup>١</sup> سورة البقرة، ٢/١٤٣.

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> ورد الحديث هذا في كشف الخفاء للعجلوني (١/٣٩١) كالآتي: «خير الأمور أوسطها - وفي لفظ أوسطها»؛ قال ابن الغرس ضعيف، انتهى. وقال في المقاصد: رواه ابن السمعاني في ذيل تاريخ بغداد لكن بسند فيه مجهول عن علي مرفوعاً، وللديلمى بلا سند عن ابن عباس مرفوعاً «خير الأعمال أوسطها» في حديث أوله «دوموا على الفرائض».

<sup>٤</sup> أى ونسب الكعبي.

<sup>٥</sup> ك: برؤا.

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى: ﴿وكتبنا له في الألواح من كل شئ موعظةً وتفصيلاً لكل شئ فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها سأريكم دار الفاسقين﴾ (سورة الأعراف، ٧/١٤٥).

<sup>٧</sup> م: يذهب.

وانظر إليه ببصرك، فهو على الالتقاء<sup>١</sup>؛ وعلى [١٦٧ و] / ذلك قوله لموسى: ﴿فخذها بقوة وامر قومك يأخذوا بأحسنها﴾<sup>٢</sup>.

واحتجوا أيضاً بقول الجنى: ﴿وإني عليه لقوى أمين﴾<sup>٣</sup>، وقول المرأة: ﴿إن خير من استاجرت القوى الأمين﴾<sup>٤</sup>.

[قال الشيخ رحمه الله:] والحرفان<sup>٥</sup> مما ليس لهم التعلق به، لما كانت قوة موسى التي علمت<sup>٦</sup> بها إنما علمت [ها] وقت النزح<sup>٧</sup>، وهي لا تبقى إلى ذلك الوقت؛ وكذلك قوة الجنى على ما امتحن نفسه فيما سبق. والله الموفق. والثاني<sup>٨</sup> على إرادة وقت الاستعمال، بالعادة الجارية بالحدوث في كل وقت لما شاء. ولا قوة إلا بالله.

١ أى المواجهة.

٢ سورة الأعراف، ٧/١٤٥.

٣ يقول الله تعالى: ﴿قال عفريت من الجن أنا أتيتك به قبل أن تقوم من مقامك وإني عليه لقوى أمين﴾ (سورة النمل، ٢٧/٣٩).

٤ سورة القصص، ٢٨/٢٦.

٥ أى قول المرأة والجنى.

٦ أى وقت استقاء موسى عليه السلام من ماء البشر. فهذا الكلام يشير إلى قوله تعالى: ﴿ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ما خطبكما قالتا لا نسقى حتى يُصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لهما ثم تولى إلى الظل فقال رب إني لما أنزلت إني من خير فقير﴾ (سورة القصص، ٢٨/٢٣-٢٤).

٧ أى والتوجيه الثاني للآيتين على إرادة... الخ.

وقد احتجوا بما في القرآن من ذكر الاستطاعة، وقد بينّا ذلك الوجه. ولا قوة إلا بالله .  
ثم الجبرية المعروفة عندنا هم الذين تلقّبوا<sup>١</sup> بالجبر، وأحالوا القدرة - على ما في الفعل  
جعلُ الله كاذباً<sup>٢</sup> - وأرجوا<sup>٣</sup> جميع الأفعال إلى الله، ولم يثبتوا للعباد في التحقيق فعلاً.  
قيل: [هل] يقول لهم الله: لِمَ فعلتم ذا ولم لا فعلتم ذا، أويقول<sup>٤</sup>: افعلوا ذا ولا تفعلوا  
ذا في التحقيق؛ بل إن أمر أو نهى فإنما يأمر في التحقيق نفسه وينهى نفسه؟ ثم هو يرتكب  
المنهى في التحقيق، ويأمر ويطيع هو في الحقيقة، ثم يعاقب غيره فيعذبه ويثيبه<sup>٥</sup>، ونسبته<sup>٦</sup>  
مع هذا حكيماً رحماً. جل [عن ذلك] من صفته الرحمة والحكمة. وعلى ذلك يجب<sup>٧</sup>  
أن لا يجدوا الألم في الحقيقة واللذة، وتكون حقيقتهم<sup>٨</sup> راجعة إلى الله، جل الله عن  
ذلك وتعالى. بل<sup>٩</sup> يبطل معنى الرسل والكتب لما هي في التحصيل تصير<sup>١٠</sup> إلى الله بالأمر  
والنهى والوعد والوعيد، لا منه إلى غيره. ثم يبطل حكمة خلق الخلق ويحصل على  
العبث [ب] أن كان العلم يبلغ معرفته<sup>١١</sup>. ومن يكون خروج فعله على كفران وجحود المن،  
والكذب في الإخبار، والسفه في الأفعال فهو حقيق أن يكون شيطاناً رجيماً، [١٦٧ظ]

١ م : يلقبوا.

٢ أى في تحقق الفعل بيد الإنسان واختياره وكونه مأموراً ببعض الأفعال ومنهياً عن بعضها كما  
سيأتي فيما بعد.

٣ م : وأرجعوا؛ م هـ : في الأصل وأرجوا.

٤ ك م : ونقول.

٥ ك : ويثيبه.

٦ ك م : ويسميه.

٧ ك : يحى.

٨ م : حقيقتها.

٩ ك هـ : (ثم) خ؛ م : ثم؛ م هـ : في الأصل بل وصححت على الهامش.

١٠ ك : يصير.

١١ أى إن العلم الإلهي الأزلي يقف على كل شئ وماهيته قبل وجوده في العالم، لذلك لا يحتاج  
إلى الابتلاء.

/ فهو كذلك لا ريب فيه . وهو شبيهه بقولهم<sup>١</sup> : كان الله غير عالم ولا قادر ، ثم صار كذلك ؛ فلعل تدبيره الأفعال التي كانت فيما نسب إلى الخلق [قد وجد] في ذلك الوقت<sup>٢</sup> ، جل الله وتعالى عن ذلك .

ثم نَسب القدرية - وهم الذين تلقبوا<sup>٣</sup> بالاعتزال - الجبر<sup>٤</sup> إلينا ، على تبرئنا عن ذلك عقداً وقولاً ، لكن كذبهم في هذا نحو كذبهم علينا في اسم القدرية . ثم نذكر أحقنا بذلك في مقابلة المذهبيين ، ليعلموا جرأة المعتزلة وعظيم سفههم كما بيننا في القدرية . وادَّعوا علينا اسم الجبر بإنكارنا كون قدرة الفعل قبل وقته . ثم هم حققوا الفعل في وقت لا قدرة فيه ؛ وتحقيق الفعل في وقت الوصف بلا قدرة أقرب إلى معنى الجبر من تحقيقها مع الفعل لمن عقل الجبر والاختيار . ومما يوضح ذلك أن الفعل غير متوهم في حال العجز ، ومتوهم وجوده في حال ارتفاع العجز ؛ فكان توهمه مع الارتفاع أرفع وأبلغ من توهمه مع الوجود ، إذ هو<sup>٥</sup> سبب المنع . فكذلك القدرة التي هي سبب الفعل في الحقيقة . ويؤيد ذلك فساد الدرك بالبصر مع ذهابه بما تقدم من البصر ، وكذا السمع وعمل كل الحواس . فكذلك<sup>٦</sup> كان فساد فعل الاختيار مع العجز ، وفقد القدرة أوضح منه مع الوجود<sup>٧</sup> . **ولا قوة إلا بالله .**

ووجه آخر ، أن قول المعتزلة : « إن الإرادة هي اختيار الفعل وإنما تكون متقدمة على الفعل » ؛ وليست بموجودة<sup>٨</sup> ، وأنه وجد في وقت الوجود بلا إرادة منه ولا اختيار ؛ وحق

<sup>١</sup> أى شبيهه بقول المعتزلة .

<sup>٢</sup> أى وقت كونه عالماً قادراً .

<sup>٣</sup> م : يلقبوا .

<sup>٤</sup> م : الجبر .

<sup>٥</sup> أى العجز .

<sup>٦</sup> م : فلذلك .

<sup>٧</sup> أى مع ادعاء وجود الفعل .

<sup>٨</sup> أى وقت الفعل ، لأنها عرض ، والعرض لا يبقى وقتين .

اختيار الأول عنه زائل، إذ يجوز ورود الاضطرار في الوقت الثاني، ومحال وروده في الوقت الذي فيه الاختيار، والاختيار قائم؛ ثبت أن فعله في التحصيل ليس [١٦٨ و] / باختيار، وأنه اضطرار؛ وعلامة الجبر هذا. وبهذا الفعل يوجبون العداوة والولاية<sup>١</sup> والخلود في الجنة والنار، الواقع وقت وقوعه بلا اختيار ولا قدرة ولا أمر أيضاً ولا نهى. فمن تأمل ذلك وجدته عند التحقيق قول الجبرية في التصريح، لكن هؤلاء<sup>٢</sup> جبرية كاذبة، وأولئك جبرية صادقة. ثم من قولهم: إن من أراد الفعل لأقرب الأوقات إليه يقع ذلك الفعل [له] وإن كرهه وأراد صرفه، ويقع له به العداوة والولاية، وإن صار بحيث لا يمكنه الصرف قبل وقوعه أو معه. ثم يكون ذلك الوقت ليس بوقت محال لفوت ذلك الفعل، إذ قد يجوز عندهم فوته بالتمنع والقهر<sup>٣</sup>. ثبت بما ذكرت<sup>٤</sup> وقوعه بالجبر في التحقيق. وأيضاً على قولهم في كثرة جرى اسم القدر<sup>٥</sup> في غير موضعه على ألسنتهم يسمون به، فهو كذلك عندهم، مع قولهم بنسبة<sup>٦</sup> الجبر إلى غيرهم. وبالله المعونة والعصمة.

ثم سمّت المعتزلة الحسينية<sup>١</sup> مجبرة بما قالت الحسينية: للعبد قدرة ما هو فيه من الفعل، وليست له قدرة ضده وقت الفعل وقبل ذلك الوقت. [ف]الاختلاف بينهم وبين المعتزلة إنما هو في الاسم خاصة، لأن الحسينية تقول: «هو [قادر] على ما هو فيه، فعند الله

<sup>١</sup> أى عداوة العبد لله تعالى أو ولايته.

<sup>٢</sup> م : هو لا. والمراد بهؤلاء هم المعتزلة.

<sup>٣</sup> أى من قبل غير فاعله.

<sup>٤</sup> م : القدرية.

<sup>٥</sup> ك م : بنسبتكم.

<sup>٦</sup> هم أصحاب الحسين بن محمد النجّار؛ لذلك ورد ذكرهم في كثير من المصادر باسم النجارية منسوباً إلى مؤسس المذهب. فقد وافقوا المعتزلة في نفي الصفات، والصفاتية في خلق الأعمال، إذ قالوا: إن الباري تعالى بكل مكان ذاتاً ووجوداً، لا بمعنى العلم والقدرة؛ كما أن العلم عندهم عبارة عن التصديق. انظر: الفسرى بين الفسرى لعبد القاهر البغدادي، ١٩٥-١٩٨ و الملل والنحل للشهرستاني، ٨٨-٩٠ و اعتقادات الرازي، ٦٨.

لطف لم يعطه»، والمعتزلة يقولون: «لم يبق عند الله شئ فيه صلاحه إلا وقد أُعطي». فقد اتفقا على قدر ما أعطاه؛ ولا قوة له وقت الفعل عند المعتزلة، وعند الحسينية له قدرة ما هو فيه، وله اختيار ما هو فيه. فكان الذى معه من القدرة والاختيار أكثر من الذى عند المعتزلة. فكيف سمّتهم المعتزلة مجبرة لولا قلة الحياء؟<sup>١</sup> **ولا قوة إلا بالله**. والأصل عند الحسين أنه عند الفعل مضى أحد القدرتين ولا عذر له فى التضيق؛ وعند [١٦٨ ظ] / المعتزلة لا قدرة لا بالتضيق ولا غيره. فأى الوصفين أشبه بالجبر لو كان ثمة إنصاف؟

ثم الذى يحقق أن المعتزلة هى المجبرة قولهم: للعبد الفعل شاء العبد أو أبى. ومن زالت عنه المشيئة فى فعل فهو ساهٍ أو جاهل أو عاجز لا يخلو عن ذلك. مع ما قد جعلوا للعبد أن يريد فى سلطان الله ما لا يريد، ويشاء فى ملكه ما لا يشاؤه، وهو يشاء خلافه ويريد غيره، وذلك علامة القسر والجبر. فعابت<sup>٢</sup> الجبرية فى جبر العبد بما رأوا لله المُلْك والجلال، ثم قالت بجبر رب العالمين سفهاً بغير علم. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم نذكر طرقاً مما عابت المعتزلة حسيناً فى النطق وواقفته فى التحصيل. قال الحسين: الكافر وقت كفره ليست له قدرة الإيمان؛ وقدرة الإيمان عنده التوفيق والعصمة. وواقفته المعتزلة على أنه ليس بمعصوم ولا موفق، بل هو مخذول متروك على رأيه، وذلك معنى قدرة الكفر عند الحسين. فاتفقا على المعنى الذى اختلفا فى اسمه. فحق المسألة بينهم فى جعل التوفيق والعصمة قوة الإيمان، والترك والخذلان قوة الكفر، لا [فى] أفراد التكلم فى القدرة والإغضاء عن حقيقة ما يجب القول به. **وبالله التوفيق**.

وقال الحسين: «معنى الإرادة فى الله سبحانه أنه لم يُغلب ولم يُقهر». وقد أعطت المعتزلة هذا المعنى فى جميع أفعال الخلق: إنه<sup>٣</sup> لم يُغلب ولم يُقهر، فتبطل المسألة فى

١ ك م : الحيا.

٢ غير منقوطة فى نسخة «ك».

٣ ك م : حسين.

٤ ك م : حسين.

٥ أى العبد.



الإرادة؛ إنما بقيت في تأويل الإرادة لا غير. مع ما كان من قول الحسين: «إن أفعال العباد مخلوقة، فأراد خالقها كونها على ما خلقها». ومذهب المعتزلة أنها ليست بمخلوقة لله، فتكون المسألة في خلق الأفعال [١٦٩ و] / لا في الإرادة. وقال الكعبي: الإرادة معناها أنه مختار غير مغلوب، فمثله في كل شيء يلزمه.

ثم المعتزلة ليست تُثبت لله إلى العالم سوى أن كان ولم يكن عالمٌ، ثم كان عالمٌ، فصار بذلك المعنى خالقاً له، مريداً على الوجه الذي ذكر. فقال الحسين في أفعال العباد: إنه إذ كان ولا هذه الأفعال، ثم كانت هذه، وكانت بإرادته التي تأويلها ما وصفه، وكان خلقها بان كان ولم تكن هي. **ولا قوة إلا بالله.**

على أن الحسين يجعله في الأول مريداً لكون الخلق على ما كان، وكذلك لكون كل مخلوق على ما كان بإرادته. والمعتزلة تنفي معنى الإرادة، لا تجعل غير أن كان ولم يكن الخلق ثم كان؛ فحق ذلك فيه أوجب. **ولا قوة إلا بالله.**

وقالت المعتزلة: الوعيد يأخذ من أخرجه فعله عن الإيمان، وكذلك قال الحسين وجميع أهل الإرجاء: أن كان من استحق بفعله زوال اسم الإيمان فهو كله في النار أبداً. **ولا قوة إلا بالله.** والاختلاف بين هؤلاء فيما به يخرج من الإيمان لا في حق الوعيد، فالاحتجاج بأى الوعيد في المسألة خطأ.

١ أى فيبطل نقاش مسألة الإرادة.

٢ م : فأراد.

٣ ك : معناه.

٤ ك م : عالماً.

٥ ك م : حسين.

٦ ك : وبان؛ م : وبان.

٧ ك م : حسيناً.

٨ أى الجبر.

٩ ك م : حسين.

[الباب الرابع]

[مسائل الكبيرة ومرتكبها]

مسألة

[فى محل الذنوب وتسمية مقترفيها]<sup>١</sup>

[قال أبو منصور رحمه الله:] تكلم الناس فى محل الذنوب وتسمية مقترفيها. ١- فجمع بينها قوم فى الإخراج من الإيمان، بقوله: ﴿ومن يعص الله ورسوله﴾<sup>٢</sup>، الآية<sup>٣</sup>، وقوله: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة﴾<sup>٤</sup>. والذنوب كلها فى تحقيق اسم العصيان واحد، فعلى ذلك فى تحقيق اسم الضلل وإيجاب الخلود [فى النار واحد]<sup>٥</sup>. وقوله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾<sup>٦</sup> يخرج على وجهين. أحدهما أن يكفر بالتوبة، لقوله: ﴿ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب﴾<sup>٧</sup> الآية<sup>٨</sup>، وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا / آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم﴾<sup>٩</sup>، وغير ذلك من

١ م : [فى مقترفي الذنوب وهل يخرجون بذنوبهم من الإيمان].

٢ يقول الله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾ (سورة النساء، ٤/١٤).

٣ م - الآية.

٤ يقول الله تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ (سورة الأحزاب، ٣٣/٣٦).

٥ م : [فى النار].

٦ يقول الله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً﴾ (سورة النساء، ٤/٣١).

٧ يقول الله تعالى: ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق اثماً يُضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾ (سورة الفرقان، ٢٥/٦٨-٧٠).

٨ م - الآية.

٩ سورة التحريم، ٦٦/٨.

الآيات . والثاني أن تكون الصغائر منها التي تقع على السهو والغفلة، فهي المغفورة، بما قال تعالى: ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ﴾<sup>١</sup>، وقال: ﴿ وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ﴾<sup>٢</sup>، وما جاء من الخير بالعفو عنه<sup>٣</sup>.

أ- ثم حقق قوم منهم له اسم الكفر بوجهين. أحدهما بقوله: ﴿ لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى ﴾<sup>٤</sup>، وقال: ﴿ وهل يجازى إلا الكفور ﴾<sup>٥</sup>، وقال: ﴿ من يعمل سوءاً يُجزى به ﴾<sup>٦</sup>، وقال: ﴿ ومن جاء بالسيئة فلا يُجزى إلا مثلها ﴾<sup>٧</sup>، وقال: ﴿ ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾<sup>٨</sup>؛ فثبت الجزاء فيما صغر منه، وأخبر أنه لا يجازى إلا الكفور ولا يصلها<sup>٩</sup> إلا من ذكر. مع ما قال الله تعالى: ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله ﴾<sup>١٠</sup> الآية<sup>١١</sup>، وكل عاص فهو يؤذى رسول الله. **ولا قوة إلا بالله.**

<sup>١</sup> ك : أن يكون.

<sup>٢</sup> انظر: سورة البقرة، ٢/٢٢٥ و سورة المائدة، ٥/٨٩.

<sup>٣</sup> سورة الأحزاب، ٥/٣٣.

<sup>٤</sup> لعله يشير إلى ما روى عن رسول الله ﷺ، حيث قال: «إن الله تجاوز (وفي رواية: إن الله وضع) عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» (سنن ابن ماجه، الطلاق ١٦. انظر كذلك: مفتاح كنوز السنة لفنسنك، ٢٠٢).

<sup>٥</sup> سورة الليل، ١٥/٩٢-١٦.

<sup>٦</sup> سورة سبأ، ٣٤/١٧.

<sup>٧</sup> سورة النساء، ٤/١٢٣.

<sup>٨</sup> يقول الله تعالى: ﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يُجزى إلا مثلها وهم لا يُظلمون ﴾ (سورة الانعام، ٦/١٦٠).

<sup>٩</sup> سورة الزلزال، ٨/٩٩.

<sup>١٠</sup> ك م : ولا يصلها.

<sup>١١</sup> يقول الله تعالى: ﴿ إن الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والآخرة وأعد لهم عذاباً مهيباً ﴾ (سورة الأحزاب، ٣٣/٥٧).

<sup>١٢</sup> م - الآية.

والثانى أن عقدَ إيمان كل مؤمن أن لا يعصى الله فيما أمره ونهاه؛ فمن عصاه لم يف به. مع ما كان اعتقاده موقوفاً على ما يظهر بالابتلاء بقوله: ﴿الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمناً﴾ الآية، وقال: ﴿وليعلمن المنافقين﴾ فى موضع آخر. فثبت بذلك استحقاق اسم الكفر بما ظهر كذبه فيما أظهر من الاعتقاد. والنظر يوجب ذلك، بما هو بالذى [يفعل] مخالف فيه عن الله، مجيب للشيطان إلى ما دعاه ومطيع له فيما أمره؛ ومن ذلك وصفه فقد عبده، ومن عبد الشيطان فهو كافر. **ولا قوة إلا بالله.**

ب- ومنهم من يسميه مشركاً لا كافراً، [لأنه] إنما صار إلى ما صار بالفعل لا بالقول، وقد قال الله تعالى: ﴿فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه

١ لعله يشير إلى جملة من الآيات الكريمة، نحو قوله تعالى: ﴿أفمن يعلم أنما أنزل إليك من ربك الحق كمن هو أعمى إنما يتذكر أولوا الألباب الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق﴾ (سورة الرعد، ١٣/١٩-٢٠). انظر فى ذلك: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم فهد فؤاد عبد الباقي، مادة «عهد».

٢ ك م + كان.

٣ لعله يشير إلى عهد الميثاق الذى وقع بين الإله وبين البشر؛ فهو الذى بينه الله تعالى فى سورة الاعراف (٧/١٧٢-١٧٣)، أى آية الميثاق.

٤ م - الم.

٥ يقول الله تعالى: ﴿الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمناً وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾ (سورة العنكبوت، ٢٩/٣-١).

٦ م - الآية.

٧ يقول الله تعالى: ﴿وليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين﴾ (سورة العنكبوت، ٢٩/١١).

٨ م : مخالف.

٩ ك م : من.

١٠ ك م : الشيطان.

١١ ك - (وصفه) صح هـ.

١٢ م : لا بالقوة.

أحداً ﴿١﴾، فجعل في العمل شركاً،<sup>١</sup> [١٧٠ و] / وكذا تسمية أهل الشرك بما أشركوا في العبادة غير الله؛ وذلك معنى قوله: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾<sup>٢</sup>، وقال: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾<sup>٣</sup> الآية، وقد بينا أن ما يُغفر من الذنوب هي التي كانت على الخطأ أو الإكراه كما جاء به الكتاب.<sup>٤</sup> **ولا قوة إلا بالله.**

٢- ومنهم من قسم الذنوب قسمين، فجعل منها صغائر تغفر باجتناب الكبائر وبالعفو [و] بالجزاء، ونحو ذلك على اختلاف أقاويلهم؛ وكبائر اختلفوا فيها على القولين الأولين. فأما الصغائر فقولهم<sup>٥</sup> [فيها] - وهو قولنا -<sup>٦</sup> أن لا يجوز إخراج صاحبها من الإيمان. وفاسد مع الإيمان الخلود في النار لما يوجب الخلف في الوعد بقوله: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾<sup>٧</sup>، وما جاءت به الآيات، [نحو] ﴿فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن﴾<sup>٨</sup>، والوعد في ذلك.

<sup>١</sup> سورة الكهف، ١٨ / ١١٠.

<sup>٢</sup> أي بين الله تعالى بأن المرء قد يكون مشركاً بالعبادة لغير الله.

<sup>٣</sup> سورة يوسف، ١٢ / ١٠٦.

<sup>٤</sup> سورة النساء، ٤ / ٤٨، ١١٦.

<sup>٥</sup> م - الآية.

<sup>٦</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً﴾ (سورة الأحزاب، ٣٣ / ١٥)، وقوله: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾ (سورة النحل، ١٦ / ١٠٦).

<sup>٧</sup> م - وكبائر اختلفوا فيها على القولين الأولين. فأما الصغائر فقولهم.

<sup>٨</sup> ك م + في.

<sup>٩</sup> سورة الزلزال، ٩٩ / ٧.

<sup>١٠</sup> يقول الله تعالى: ﴿فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه وإنا له كاتبون﴾ (سورة الأنبياء، ٢١ / ٩٤).

ثم الذى يمنع اسم الكفر فى الحقيقة والشرك أوجه. أحدها أمر الله نبيه أن يستغفر له وللمؤمنين والمؤمنات. ثم لا يُحتمل الأمر به على إثبات كفر أو شرك بقوله: ﴿ ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ﴾<sup>١</sup>، وبما أمره أن يستغفر للمؤمنين. ومحال [ أن ] يأمره بالاستغفار باسم الإيمان وهو عنهم زائل، لأنه يوجب الكذب. ثم قد حذره الله عن الاستغفار لأهل الشرك بما ذكرت، ولأهل النفاق بقوله: ﴿ سيقول لك المخلفون من الأعراب ﴾<sup>٢</sup> الآية، وقوله: ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم ﴾<sup>٣</sup> الآية<sup>٤</sup>. و [ أيضاً ] نهيه إياه عن الصلاة<sup>٥</sup>. فثبت أن أولئك الذين أمره<sup>٦</sup> بالاستغفار [ لهم ] هم أهل الإيمان فى الحقيقة. ثم لا يُحتمل أن يؤمر بالاستغفار ولا ذنوب لهم أو كانت مغفورة لهم، لأن الاستغفار هو طلب المغفرة، وطلبها لمن قد غفر له كتمان نعمة الغفران، وذلك [ ١٧٠ ظ ] / كفران

<sup>١</sup> فالمفهوم من العبارة التى نليها أن المؤلف يبدو هنا إيضاح مذهبه حول الذنوب، وذلك بعد أن ذكر الآراء المتعددة للعلماء فيها فى العبارات السابقة.

<sup>٢</sup> أى المنسوب إلى الذنب مطلقاً.

<sup>٣</sup> وهو يشير فى ذلك إلى قوله تعالى: ﴿ فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ﴾ (سورة محمد، ٤٧/١٩).

<sup>٤</sup> سورة التوبة، ٩/١١٣.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿ سيقول لك المخلفون من الأعراب شغلنا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا يقولون بالسنتهم ما ليس فى قلوبهم قل فمن يملك لكم من الله شيئاً إن أراد بكم ضرراً أو أزداد بكم نفعاً بل كان الله بما تعملون خبيراً ﴾ (سورة الفتح، ٤٨/١١).

<sup>٦</sup> م - الآية.

<sup>٧</sup> يقول الله تعالى: ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدى القوم الفاسقين ﴾ (سورة المنافقون، ٦٣/٦).

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون ﴾ (سورة التوبة، ٩/٨٤).

<sup>١٠</sup> ك م : أمرهم.

النعمة، بل حق ذلك الشكر والحمد. وما لا ذنب<sup>١</sup> ثمة فيخرج طلب المغفرة مخرج كفران العصمة والسؤال أن لا يجوز<sup>٢</sup>، إذ تعذيب مثله في حكمه جوراً<sup>٣</sup>. ثم لا يُحتمل أن يكون رسول الله والملائكة<sup>٤</sup> يستغفرون لمن أمروا به ثم لا يجابون. فثبت بهذا أن لا يزول اسم الإيمان بكل<sup>٥</sup> ذنب، وأن من الذنوب ما ليس بمغفور، يغفر بالتوبة عنه؛ إذ ليس في استغفار غييز المذنب توبة. وفي ذلك نقض على المعتزلة في إزالته اسم الإيمان بكل ذنب ليس بمغفور لصاحبه حتى يستغفر، ونقض<sup>٦</sup> على الخوارج بما ذكرنا. والله اعلم.

وأيضاً إن الله تعالى قال في الذنوب التي لا يغفرها: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم﴾<sup>٧</sup> الآية<sup>٨</sup>، وعلى ذلك قال: ﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون﴾<sup>٩</sup>، وقال: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحاً﴾<sup>١٠</sup> الآية<sup>١١</sup>، فالزمهم التوبة مع إثبات الإيمان، وأخبر أنه بالتوبة يغفر لهم. وفي ذلك وجهان. أحدهما على المعتزلة في إزالته

<sup>١</sup> ك م + له.

<sup>٢</sup> م : لا يجوز.

<sup>٣</sup> م : جود.

<sup>٤</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمةً وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم﴾ (سورة المؤمن، ٤٠/٧). انظر كذلك: سورة الشورى، ٤٢/٥.

<sup>٥</sup> م : فيثبت.

<sup>٦</sup> م : لكل.

<sup>٧</sup> يقول الله تعالى: ﴿سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ (سورة المنافقون، ٦٣/٦).

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> سورة النور، ٢٤/٣١.

<sup>١٠</sup> يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار...﴾ (سورة التحريم، ٦٦/٨).

<sup>١١</sup> م - الآية.



اسم الإيمان في كل ذنب لا يُغفر عندهم إلا بالتوبة، وفي ذلك إثباته، وعلى الخوارج بتسميتهم كفرًا وأهل الشرك، ومحال مع ذلك اسم الإيمان والأمر بغيره . والله الموفق .  
ولو كان في شيء تسمية بالكفر فهو على مجاز اللغة من حيث ذلك صنيعهم ونحو ذلك؛ على ما يقال للمرء «أصم وأعمى» بما لا يقف على حقيقة ما بذلك يوصل إليه .  
وذلك نحو قوله: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه﴾ الآية، فاثبت اسم الكفر فيما كان منه على الإكراه لفظاً لا تحقيقاً لما اطمأن قلبه بالإيمان . فثبت أن قد يجوز تسميته لنوازل مجازاً، فمثلها الأعمال . ولا قوة إلا بالله .

[١٧١و] / وأيضاً إن الله تعالى قال: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره﴾ الآية، ثم معلوم أنه لا يرى الخير وجزاءه مع الشرك، ولا جزاءه شر في حال الكفر [فد] يرى ذلك

<sup>١</sup> ك + (يغفر لهم . وفي ذلك وجهان . أحدهما على المعتزلة في إزالتهم اسم الإيمان في كل ذنب لا يُغفر عندهم إلا بالتوبة) .

غير أن العبارة الزائدة هذه مشطوبة في النسخة بخط مستقيم .

<sup>٢</sup> ك : ولو كا .

<sup>٣</sup> م - على .

<sup>٤</sup> أي صنيع الكافرين .

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكرهه وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم﴾ (سورة النحل، ١٦/ ١٠٦) .

<sup>٦</sup> م - الآية .

<sup>٧</sup> ك : ثبت .

<sup>٨</sup> يقول الله تعالى: ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾ (سورة الزلزال، ٩٩/ ٧-٨) .

<sup>٩</sup> م - الآية .

<sup>١٠</sup> م : وجزاه .

<sup>١١</sup> م : ولا جزاءه [ه] .

بعد الإيمان، لقوله تعالى: ﴿ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه﴾ الآية<sup>١</sup>، وقوله: ﴿إنَّ ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف﴾<sup>٢</sup>، وقال: ﴿فأولئك يبذل الله سيئاتهم حسنات﴾<sup>٣</sup>. دل ما ذكرتُ من تحقيق حال [على أن] فيها جزاء الأمرين، وذلك لا يكون على قول المعتزلة في وقت الكبائر ولا في وقت الصغائر، وكذا في قول الخوارج. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم الله تعالى قال: ﴿إنَّ الله لا يغفر أن يشرك به﴾ الآية<sup>٤</sup>، ومعلوم أن الشرك قد يغفر بالتوبة. فبطل به قول من يجعلها<sup>٥</sup> لما قسم الكتاب، وبطل قول من يبطل المغفرة في الكبائر بلا توبة، لأن الله جل ثناؤه جعل لنفسه مشيئة المغفرة، وذلك [قد وجد] فيما كان في الحكمة<sup>٦</sup>، [ف]دفعه سفه، جل الله عن ذلك وتعالى؛ فلزم الذي ذكرتُ [في] القولين جميعاً.

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً﴾ (سورة النساء، ٤/١١٠).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> م : وإن.

<sup>٤</sup> سورة الانفال، ٨/٣٨.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبذل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾ (سورة الفرقان، ٢٥/٧٠).

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى: ﴿إنَّ الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ (سورة النساء، ٤/٤٨).

<sup>٧</sup> م - الآية.

<sup>٨</sup> ك م : من يجعله.

أي يبطل قول من يجعل الذنوب تابعة لما قسمته هذه الآية على قسمين؛ القسم الأول هو الشرك والكفر المحض، فذلك لا يغفر. والقسم الثاني هو ما دون الشرك، وهذه الذنوب هي التي كانت على الخطأ والإكراه.

<sup>٩</sup> ك + لكنه؛ م + لكن.

ثم الذى ينقض قول الخوارج الذين يكفرون بالصغائر ما بُلى به<sup>١</sup> الانبياء والأولياء، وما يكفّر [به] يُسقط النبوة والولاية. ومَنْ ذلك وصفُ إيمانه بالأنبياء فهو كافر بهم. فبلغ من تعظيمهم الذنوب إلى أن كفروا به، وهو أعظم الذنوب. وهذا حق من تعدى حدود الله فى الحكم وغلاً فى دين الله: أن يكون عَطْبِه فى<sup>٢</sup> أرجى ما يكون عنده من أسباب النجاة. ولا قوة إلا بالله.

وعلى قول المعتزلة فى ذلك وَصَفَ الله الانبياء بالدعاء له تضرعاً وخفيةً وطمعاً وخوقاً<sup>٣</sup> وبيكائهم على ما كان منهم من الزلات وتضرعهم إليه حتى أجيبوا فى دعائهم وأعطوا سؤلهم<sup>٤</sup>. ولو لم تكن ذنوبهم بحيث احتمال التعذيب عليها فى الحكمة، أو كان عليهم من ذلك خوف التعذيب لكان فى ذلك تعدى الحد والوصف بالجور<sup>٥</sup> والتعدى منه، وذلك أعظم [١٧١ ظ] / من الزلات. فهذا ينفى قول المعتزلة فى إثبات المغفرة فى الصغائر وإخراج فعل التعذيب عن الحكمة، وقول الخوارج بإزالة اسم الإيمان عنه. ولا قوة إلا بالله.

<sup>١</sup> ك م : بها.

<sup>٢</sup> ك : وعلا.

<sup>٣</sup> م : من.

<sup>٤</sup> لعل المؤلف يشير إلى ما ورد فى النص الإلهى من تلك الأوصاف حيث إن دعاء الانبياء كان يجرى فى هذا المحور؛ فيقول الله تعالى: ﴿... إنهم كانوا يسارعون فى الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً وكانوا لنا خاشعين﴾ (سورة الانبياء، ٢١/٩٠).

<sup>٥</sup> انظر فى ذلك دعاء نوح، وإبراهيم، وأيوب، ويونس، وموسى عليهم السلام: سورة هود، ١١/٤٥-٤٧ و سورة إبراهيم، ١٤/٣٥-٤١ و سورة الانبياء، ٢١/٨٣-٨٤، ٨٧-٨٨ و سورة الشعراء، ٢٦/٨٣-٨٩ و سورة القصص، ٢٨/١٦.

<sup>٦</sup> ك : ولو لم يكن.

<sup>٧</sup> ك : فى.

<sup>٨</sup> م : بالجور.

<sup>٩</sup> أى وصف الله تعالى بالجور والتعدى، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

ثم القول فى جعل الصغائر كفراً أو شركاً، أو التخليد فى النار جزاءً لها قولٌ مهجور، بما يُسقط معنى تسميته عفواً غفوراً رحيماً، إذ لا يسعه مائثم ولا زلة بلا توبة؛ ويوجب به المعادة بعد أن عرفه عفواً غفوراً كريماً، وعادى لأجله من أزال عنه هذا الاسم إلى كل ما يوصف [به] كل قاس وكل لعيم؛ وبه يستحق الذى قال، إذ هذا أعظم الذنوب حيث [بدل] صفات الرب. ثم بما بلى به الأنبياء،<sup>١</sup> فيكفر بهم فى تلك الأحوال؛ ومن كفر بنبي فى وقت فهو كافر لا ريب فيه. ثم بهذا وصفَ الربُّ بالجور<sup>٢</sup> لما فيه إبطال الحسنات بزلة، والعدل<sup>٣</sup> هو الذى يجزى بالإحسان والإساءة<sup>٤</sup> فيما أظهر عز وجل من كرمه؛ ثم [بدل] التجهيل<sup>٥</sup> بما لم يعرف من يصلح للرسالة ويقوم بآداء الأمانة. ثم بما لا أحد [خال] عنه، فيكون فى الذى ذكر تكليف ما لا يطاق؛ ثم ينقطع منه الخوف والرجاء ويحصل الأمر على الأمن والإياس، وقد شهد<sup>٦</sup> عليهما بالضلال والكفر. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم نذكر ما قيل فى الكبائر، فإنها إذ صارت بحيث احتمال العفو فما دونها أولى؛ وبما للقول به فيها على الاختلاف أثر بين فى الأمة، فصرف الكلام إليه أحتق. **وبالله التوفيق.**

<sup>١</sup> أى يوجب قائل هذا القول بسبب قوله هذا أن يكون الله خصمه.

<sup>٢</sup> أى الذى ادعاه من التخليد فى النار.

<sup>٣</sup> أى يستحق القائل هنا التكفير، وذلك بسبب قوله بابتلاء الأنبياء ببعض الزلات.

<sup>٤</sup> م : بالجود.

<sup>٥</sup> أى القول الحق.

<sup>٦</sup> أى كما يجزى الفعل الحسن بالخير، فأحياناً رغم الفعل القبيح يجزى بالخير كرمًا منه.

<sup>٧</sup> أى وصف الرب بالجهل.

<sup>٨</sup> أى الله تعالى.

<sup>٩</sup> م : عليها.

<sup>١٠</sup> كما قال الله تعالى: ﴿... إنه لا يئأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾ (سورة يوسف،

١٢ / ٨٧)، وقال: ﴿أفأمنوا مكر الله فلا يامن مكر الله إلا القوم الخاسرون﴾ (سورة الاعراف، ٧ /

٩٩)، وقال: ﴿قال ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾ (سورة الحجر، ١٥ / ٥٦).

## مسألة

## [ اختلاف المسلمين في مرتكبي الكبائر \* ]

ثم اختلفت الأمة في مرتكبي الكبائر من المسلمين؛ دفعته إليه الغلبة من شهوة أو غفلة أو شدة الغضب والحمية أو رجاء العفو والتوبة من غير استحلال منه ولا استخفاف<sup>١</sup> بمن أمر ونهى. فمنهم من جعله كافراً، ومنهم من جعله مشركاً، ومنهم من جعله غير مؤمن ولا كافر، ومنهم من يجعله منافقاً، ومنهم من جعله [١٧٢ و] / مؤمناً على ما كان، عاصياً بما فعل، فاسقاً به من غير أن يطلق له اسم الفسق والفجور إلا مع من يعلم ما به سُمي [بـ] ذلك، ويرى أن يكون لله تعذيبه بقدر ذنبه والعفو عنه بما علم منه من الصدق له في العبادة وغيره من الحسنات. ومنهم من وقف في الوعيد أنه أريد به المستحل<sup>٢</sup> أو غيره، ورآه واجباً. فتفريق من ذكرت بين الصغائر والكبائر فيما يثبت في الصغائر من إمكان العفو أو إبقاء اسم الإيمان أو جب صرف الوعيد إلى الكبائر؛ وما يثبت من ذكر جزاء الكفر والشرك ونحوه يوجب تحقيق اسم الشرك [على] قول قوم، والكفر على قول. وأيد ذلك قوله: ﴿إنه لا يباس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾<sup>٣</sup>، وقال: ﴿ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون﴾<sup>٤</sup>. مع ما كان صاحب الكبيرة حاكماً بغير الذي أنزل الله، وتاركاً الحكم به، وقد قال الله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾<sup>٥</sup>.

<sup>١</sup> م : إليها؛ م هـ : في الأصل إليه. وإليه، يعني إلى ارتكاب الكبائر.

<sup>٢</sup> ك + م منه.

<sup>٣</sup> أي فيمن يعلم ذنبه الذي بسببه يجوز أن يسمى بذلك، وهذا بإخبار النص الإلهي فيه كقوله تعالى: ﴿ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق﴾ (سورة الأنعام، ١٢١/٦، ١٤٥).

<sup>٤</sup> م : المستحيل.

<sup>٥</sup> م : وقول.

<sup>٦</sup> سورة يوسف، ١٢/٨٧.

<sup>٧</sup> سورة الحجر، ١٥/٥٦.

<sup>٨</sup> سورة المائدة، ٥/٤٤.

وبعد، فإنه قد سُمِّيَ بالأسماء التي سُمي الله بها الكفرة من الفسق والفجور والظلم،  
 لزمه أيضاً اسم الكفر. مع ما قسم الله البشر الذين جرى عليهم القلم فيما عليه أمرهم في  
 الدنيا والآخرة، فقال: ﴿هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن﴾<sup>١</sup>، وقال: ﴿فمن  
 شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر﴾<sup>٢</sup>، وقال: ﴿فمن يرد الله أن يهديه﴾ الآية،<sup>٣</sup> وقال:  
 ﴿يضل من يشاء﴾ الآية،<sup>٤</sup> وقال: ﴿أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون﴾<sup>٥</sup>، ثم  
 بين كفر المسمى فاسقاً.<sup>٦</sup> وقال في أمر الآخرة: ﴿يوم تبيض وجوه﴾ الآية،<sup>٧</sup> وقال: ﴿فأما  
 من أوتى كتابه بيمينه﴾ الآية<sup>٨</sup>، فجعلهم جميعاً قسمين " فلا ثالث في التحقيق. مع ما

<sup>١</sup> أى مرتكب الكبيرة.

<sup>٢</sup> سورة التغابن، ٢/٦٤.

<sup>٣</sup> سورة الكهف، ٢٩/١٨.

<sup>٤</sup> م - الآية. يقول الله تعالى: ﴿فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء﴾ (سورة الأنعام، ٦/١٢٥).

<sup>٥</sup> م - الآية. يقول الله تعالى: ﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهتدي  
 من يشاء﴾ (سورة النحل، ١٦/٩٣).

<sup>٦</sup> سورة السجدة، ١٨/٣٢.

<sup>٧</sup> لعل المؤلف أشار بذلك إلى قوله تعالى: ﴿وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن  
 يخرجوا منها أعيدوا فيها وقيل لهم ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون﴾ (سورة السجدة،  
 ٢٠/٣٢).

<sup>٨</sup> م - الآية. يقول الله تعالى: ﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم  
 أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون وأما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم  
 فيها خالدون﴾ (سورة آل عمران، ٣/١٠٦-١٠٧).

<sup>٩</sup> يقول الله تعالى: ﴿فأما من أوتى كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤا كتابيه إني ظننت أنى ملاق  
 حسابيه فهو فى عيشة راضية﴾ (سورة الحاقة، ٦٩/١٩-٢١)، ويقول تعالى: ﴿وأما من أوتى كتابه  
 بشماله فيقول يا ليتنى لم أوت كتابيه ولم أدر ما حسابيه﴾ (سورة الحاقة، ٦٩/٢٥-٢٦).

<sup>١٠</sup> م - الآية.

<sup>١١</sup> م : متسمين.

بين أن النار أعدت للكافرين<sup>١</sup>، فإذا ثبت الوعيد لصاحب الكبيرة لزم<sup>٢</sup> جعله كافراً. وبعد، [١٧٢ظ] / فإن الله تعالى وصف أنه لا يبأس من روح الله إلا القوم الكافرون<sup>٣</sup>، وقد لزم الإيأس<sup>٤</sup> على قول هؤلاء<sup>٥</sup> [لمن] لم يلزمه<sup>٦</sup> اسم الكفر. على أن الأسماء لا منافع لها ولا مضار بها على أهلها، إنما المضار والنافع في حقائق ما لها الأسماء. فإذا لزم الخلود في النار بطلت فائدة الاسم إن كان مؤمناً أو كافراً، [ولكن] لا يمنع عنه اسم الكفر إذ عوقب بعقوبته. ولا قوة إلا بالله.

وألزموا الوعيد بما في الرفع لحق الكذب<sup>٧</sup>، والله يجبل<sup>٨</sup> عن ذلك. وكل الذي ذكرت يلزم المعتزلة في منعهم تسمية الكفر. على أن قولين من أقاويل منتحلي الإسلام<sup>٩</sup> حصلوا في حق الأسماء على عبث وإبطال ما جُبل عليه البشر من جلاله قدر الإيمان في قلوبهم، [وما] عظم الله دين الإسلام في العقول. فصير<sup>١٠</sup> أحد فريقى الإسلام اسم الإيمان لكل خير، فقطع<sup>١١</sup> فرع تبدل دين الإسلام<sup>١٢</sup>، وأزال جلاله قدره حيث أشركوا في اسمه كل شيء مما

<sup>١</sup> قال الله تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٤). انظر كذلك: سورة آل عمران، ٣/١٣١.

<sup>٢</sup> م - لزم.

<sup>٣</sup> انظر: سورة يوسف، ١٢/٨٧.

<sup>٤</sup> م : ألا يأس.

<sup>٥</sup> م : هو لا.      أى على قول المعتزلة وأمثالهم.

<sup>٦</sup> ك م : لزمه.

<sup>٧</sup> بمعنى ألزمت المعتزلة ومن نحا نحوهم الوعيد والخلود في النار، لأنه إذا لم يتحقق ذلك يكون الله كاذباً فيما أخبر من تعذيب مرتكب الكبيرة، إذ قال الله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً﴾ (سورة النساء، ٤/٩٣).

<sup>٨</sup> لعل المراد بهما قول المعتزلة والخوارج على ما يأتي فيما بعد.

<sup>٩</sup> ك م : يقطع.

<sup>١٠</sup> لعل المؤلف يرى هنا أن استخفاف أوامر ونواهي الدين يؤدي بالتالى إلى تحريف الإسلام كما كان قد وقع ذلك في الأديان السماوية الأخرى.

يُحتمل أن يكون له اسم الخير. فاشترك في هذا الحشوية والمعتزلة. وانفردت المعتزلة بمنع اسم الكفر عن أصحاب الكيائير، على تحقيق جميع ما في الكفر من العقوبة في ذلك. فلم يحصل لهم بما تخرجوا عن التسمية<sup>١</sup> [إلا] ما<sup>٢</sup> كان فزعهم عن اسمه<sup>٣</sup> لعظم الوعيد في ذلك؛ وإلا فالتسمية<sup>٤</sup> إذا لم<sup>٥</sup> [تكن] لنفع يرجى أو لضرر يتقى، فكانت من المسمين بها إباحة إن ساءت أو حسنت إذا لم تكن يجب بحسنها حسن أو [بقبحها] قبح. ولا قوة إلا بالله. فدخل تسمية الشرك والكفر فيما مر بيانه.

ومن حقق له<sup>٦</sup> اسم النفاق فلمخالفة ما أعطى بلسانه من الإيمان وتعاهد حدوده وحفظ حدود الله ما ظهر بأفعاله<sup>٧</sup>، وبذلك قال الله تعالى: ﴿وليعلمنَّ الله الذين آمنوا وليعلمنَّ المنافقين﴾<sup>٨</sup>، وقال: ﴿الم أحسب الناس أن يتركوا﴾<sup>٩</sup> الآية<sup>١٠</sup>، أخبر بأن بيان<sup>١١</sup> ما أعطته الألسن [١٧٣ و] / من الصدق والكذب بالهجنة. وكذا روى عن رسول الله ﷺ أنه قال:

١ أى للمعتزلة.

٢ أى بالكفر.

٣ ك م : بما.

٤ ك م + إلا.

٥ ك م : لعظيم.

٦ ك م : التسمية.

٧ م : إذ ألم.

٨ أى لم تتركب الكبيرة.

٩ ك م : بأفعالهم.

١٠ سورة العنكبوت، ٢٩ / ١١.

١١ يقول الله تعالى: ﴿الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون ولقد فتنا الذين

من قبلهم فليعلمنَّ الله الذين صدقوا وليعلمنَّ الكاذبين﴾ (سورة العنكبوت، ٢٩ / ١-٣).

١٢ م - الآية.

١٣ ك م : ببيان.



« ثلاث من كن فيه فهو منافق: من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان »<sup>١</sup>.  
فقد ظهر له ذلك كله من مرتكب الكبيرة. ولا قوة إلا بالله.

واحتجت المعتزلة في الاسم بما سُمي صاحب الكبيرة بأسماء خبيثة، والإيمان من الأسماء الطيبة لا يسمى بها<sup>٢</sup>. مع ما جاء من الوعد باسم الإيمان، والوعد لا يحتمل الخصوص؛ ثم صاحب الكبيرة قد جاء فيه الوعيد. فيطَّل أن يكون مؤمناً ولم يُسم به، كافرًا بما لم يرد به التسمية، فسُمي بالذي<sup>٣</sup> أجمع أنه له اسم وهو الفسق والفجور والظلم. ثم لهم في الوعيد أمران: عموم أخباره، والثاني قوله: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾<sup>٤</sup> الآية<sup>٥</sup>، بين ما لا يغفر ويغفر. مع ما كان الوعيد بالتخليد أعظم في المنع وأبلغ في الزجر، فهو أحق. على أن الوعيد إذا وجب لزم دخول النار، ولم يذكر فيهم الخروج. ولا قوة إلا بالله.

<sup>١</sup> هذا الحديث ورد في الصحيحين بالفاظ مختلفة، وغالبًا باللفظ الآتي: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان». انظر: صحيح البخاري، الإيمان ٢٤، الجزية ١٧، الشهادات ٢٨، الوصايا ٨، الأدب ٤٦٩ وصحيح مسلم، الإيمان ١٠٦-١٠٨.

<sup>٢</sup> أي لصاحب هذا الرأي.

<sup>٣</sup> م: من مرتكبي.

<sup>٤</sup> أي في اسم الفاسق.

<sup>٥</sup> ك م: به.

ولا يسمى بها، أي بالأسماء الخبيثة.

<sup>٦</sup> ك - (من الوعد باسم الإيمان، والوعد لا يحتمل الخصوص؛ ثم صاحب الكبيرة قد جاء) صح ه.

<sup>٧</sup> ك م + به.

<sup>٨</sup> ك م: الذي.

<sup>٩</sup> يقول الله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريمًا﴾ (سورة النساء، ٤ / ٣١).

<sup>١٠</sup> م - الآية.

[قال الفقيه أبو منصور رحمه الله:] نقول، وبالله نستعين: أجمع هؤلاء<sup>١</sup> - على اختلافهم - [على] أن الوعيد مما لم يُشرك فيه المؤمنون<sup>٢</sup>، بل هو في كل ذنب أخرج صاحبه عن الإيمان وأسقط عنه اسمه. والمرجئة توافقهم [على] أن كل ذنب يُخرج صاحبه عن الإيمان فالوعيد له لازم. ثم إن المرجئة تخاف على المؤمنين فيما ارتكبوا من المآثم مع قيام الإيمان بالعقوبة، وأولئك لا يخافون عليهم؛ وكان احتجاجهم بعموم الآثار. فثبت بالذي ذكرت من قول الجملة أن المرجئة، وهي التي أرجأت الذنوب، أشد استعمالاً لها<sup>٣</sup> على العموم من الذين ادعوا عمومها، إذ هم عند التحصيل جعلوا الوعيد في أحد فريقى البشر، وهم الذين ليسوا بمؤمنين. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم قد ثبت بأدلة القرآن وما عليه أهل الإيمان والذي جرى به [١٧٣ظ] / من اللسان أن الإيمان هو التصديق؛ به تؤمن، وبذلك جرت أحكام القرآن فى الحلال والحرام، وما به قيام العبادات<sup>٤</sup> والأشراك فى الجماعات، والاجتماع فى مجالس الذكر والخيرات، على غير تناكر منهم. وفيه<sup>٥</sup> القبول بحق المؤمنين، وكذا جميع ما جرى به الخطاب؛ لم يوجد معتزلى ولا خارجى ولا حشوى - مع ما فيهم أنواع المعاصى والسيئات التى بان لهم أنها كبائر أو لم يبن لهم حقيقتها - يجيز<sup>٦</sup> فى أمر الخطاب أن يكون [هو نفسه] غير أحد له ما<sup>٧</sup> فيه. فثبت أن الإيمان لم يزل عنه وأن الاسم قائم له. فيبطل بهذه الجملة - التى من

<sup>١</sup> م : هو لا.

والمشار إليهم هم المعتزلة والحوارج.

<sup>٢</sup> م : المؤمنون.

<sup>٣</sup> أى الآثار.

<sup>٤</sup> م : العبادات.

<sup>٥</sup> ك م : وفيهم. وفيه، يعنى وفى هذا الرأى.

<sup>٦</sup> م : بخير.

<sup>٧</sup> ك م : لما.

<sup>٨</sup> أى لا يوجد معتزلى ولا آخر يرتضى أن يكون هو غير الذى له وصف المؤمن وحقه.

دفعها يُعلم أنه مكابر معاند - ما قالت الخوارج والمعتزلة . **ولا قوة إلا بالله** .  
 وأيضاً إن الله سبحانه أبقي له اسم الإيمان مع تحقيق ما عليه الوعيد في حكمه بقوله:  
 ﴿ يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون ﴾ الآية<sup>١</sup> ، فأوجب فيه المقت عنده مع اسم  
 الإيمان بحرف العتاب الذى لا يحتمل النطق قبل مقارفة الذنب بقوله: ﴿ لم تقولون ﴾ ،  
 والمقت لا يوجب الذنب الذى فى الحكمة لزوم المغفرة له . وقال: ﴿ وإن طائفتان من  
 المؤمنين اقتتلوا ﴾<sup>٢</sup> ، أثبت لهم اسم الإيمان مع إلزام اسم البغى لأحدهما فى القتال، وألزم من  
 حضر معونة<sup>٣</sup> المبغى عليه حتى يرجع الآخر إلى أمر الله؛ ولو كان ذلك خروج<sup>٤</sup> من الإيمان  
 لكان الحق فى مثل ذلك غير الذى ذكر . وقال: ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم  
 القصاص فى القتلى ﴾<sup>٥</sup> . ومعلوم أنه لا يجب إلا بقتل العمد . فاثبت لهم فى ابتداء الآية  
 اسم الإيمان، وأبقى بينهما الأخوة، وأخبر أن ﴿ ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ﴾<sup>٦</sup> ، وتبعد  
 هذه الأوصاف فيمن أخرجهم الفعل من الإيمان . وقال: ﴿ والذين آمنوا ولم يهاجروا ما

<sup>١</sup> ك + فيه . وفى نسخة م م لم يشر إليها المحقق .

<sup>٢</sup> م + [ تعالى ] .

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما  
 لا تفعلون ﴾ (سورة الصف، ٦١/٢-٣) .

<sup>٤</sup> م - الآية .

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على  
 الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تنفى إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله  
 يحب المقسطين ﴾ (سورة الحجرات، ٤٩/٩) .

<sup>٦</sup> ك : مؤنة؛ م : موته .

<sup>٧</sup> ك : خرج .

<sup>٨</sup> يقول الله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص فى القتلى الحر بالحر والعبد  
 بالعبد والانتى بالانتى فمن عفى له من أخيه شئ فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من  
 ربكم ورحمة ﴾ (سورة البقرة، ١٧٨/٢) .

<sup>٩</sup> سورة البقرة، ١٧٨/٢ .

لكم من ولايتهم من شيء ﴿١﴾، ثم قال: ﴿وإن استنصروكم [١٧٤ و] / في الدين﴾ الآية، أثبت لهم اسم الإيمان وجمع بينهم في الدين على تخلفهم عن الهجرة، مع عظم ما فيه من الوعيد بقوله: ﴿الذين توفاهم الملائكة ظلمى أنفسهم﴾ الآية، وقال: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء﴾ الآية، وقال أيضاً: ﴿لا تخونوا الله والرسول﴾ الآية، فأثبت لهم اسم الإيمان مع قبح صنيعهم. **ولا قوة إلا بالله.**

وأيضاً إن الله تعالى قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توباً نصوحاً﴾، وقال: ﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون﴾، أخبر أن عليهم ذنباً تغفر بالتوبة ويكفر بها

١ يقول الله تعالى: ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق﴾ (سورة الأنفال، ٨/٧٢).

٢ م - الآية.

٣ أى جمع بين الذين هاجروا والذين لم يهاجروا.

٤ يقول الله تعالى: ﴿إن الذين توفاهم الملائكة ظلمى أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها فأولئك مأواهم جهنم وساءت مصيراً﴾ (سورة النساء، ٤/٩٧).

٥ م - الآية.

٦ يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي تسرون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل﴾ (سورة الممتحنة، ٦٠/١).

٧ م - الآية.

٨ يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون﴾ (سورة الأنفال، ٨/٢٧).

٩ م - الآية.

١٠ يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توباً نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ (سورة التحريم، ٦٦/٨).

١١ سورة النور، ٢٤/٣١.

على إبقاء اسم الإيمان، وفي قول هؤلاء لا يجوز ذلك. فثبت أن القول [الحق] هو قول من لم يُزل عنهم اسم الإيمان. **ولا قوة إلا بالله.**

ونوع آخر، أن الله تعالى أوجب كثيراً من العبادات باسم الإيمان، وجعل علم الحِلِّ والحُرْمَةِ في كثير من ذلك اسم الإيمان وزواله، ثم شارك [فيها] من أحدث أفعال الفسق مع الإيمان<sup>١</sup> غيره. ثبت أن اسم الإيمان غير زائل عنهم. مع ما قد تقدم بيان ما له اسم الإيمان [قدر] ما يكفي ذا العقل عن الإطنباب. ثم إجماع النقلة في إثبات الشفاعة<sup>٢</sup> وتوارث الأمة في الصلاة على جميع من مات من أهل القبلة والاستغفار لهم والترحم عليهم هو الدليل لمن أتت نفسه تكذيب<sup>٣</sup> الأخبار الصَّحاح ومخالفة أئمة الهدى. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم قول المعتزلة في تحقيق الإياس من رُوح الله مع نفيهم اسم الكفر، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يِيَّاسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾<sup>٤</sup>، قول متناقض، إذ الله جمع بين الكفر والإياس؛ فمن أثبت أحدهما لزمه الآخر. فإذا ثبت عندنا وعندهم أنه ليس بكافر - إذ الكفر في العُرف تكذيب، وصاحب الكبيرة بالتصديق في حالة يرجو عفوه ويخاف عذابه، ويعلم أن من أيَّاسه من [١٧٤ ظ] / رحمة ربه ضالٌّ جاهلٌ بالله - ثبت أنه ليس بمكذِّب. وفي الحقيقة الكفر اسم للستر، وصاحبها لا يستر شيئاً من نعم ربه ولا ينكر حقه. فيبطل أن يكون كافراً؛ فمثله الإيمان في العرف والسمع تصديق، ومعلوم أنه لم يكذب الله في شيء، ثبت أنه مؤمن. **والله الموفق.**

<sup>١</sup> لعل المفهوم من عبارة المؤلف هنا أنه لا يقصد بكلمة «العبادات» وظائفه المخصوصة من الصلاة والصيام، بل وظائفه العامة التي تتعلق بعبوديته.

<sup>٢</sup> ك م + فيها.

<sup>٣</sup> انظر: مفتاح كنوز السنة لفنستك، مادة «الشفاعة».

<sup>٤</sup> ك : إذ.

<sup>٥</sup> سورة يوسف، ١٢/٨٧.

<sup>٦</sup> ك م : لزم.

<sup>٧</sup> ك م : وصاحبه. وصاحبها: أي صاحب الكبيرة.

ثم الحق أن يقال: جميع الخوارج والمعتزلة عند ارتكابهم الكبائر كفررة على قولهم، مستوجبون للخلود في النار، وغيرهم من أصناف منتحلي الإسلام لا<sup>١</sup>، لا وجه. أحدها أنهم أجمعوا على من رحمة الله، وذلك وصف الكفر بما ذكرت<sup>٢</sup> من الآية، وبقوله: ﴿والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يئسوا من رحمتي﴾<sup>٣</sup>، فلزم الفريقين اسم الكفر والخلود في النار. وأما المؤمنون بآيات الله [فهم قد] وصفوه عفواً غفوراً رحيماً، محققين لذلك، فهم الذين لهم الرجاء، ولا يجوز لهم الشهادة بواحد من الأمرين، فتولى كل قول<sup>٤</sup>، كما قال الله تعالى: ﴿نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِمْ﴾<sup>٥</sup>. ولا قوة إلا بالله.

والثاني أنهم جميعاً ضيقوا رحمة الله فجعلوها بحيث لا تسع<sup>٦</sup> لذنب<sup>٧</sup>، إذ الذنوب التي ليست<sup>٨</sup> بكبائر لا يجوز معها التعذيب، فليس لرحمة الله فيما ليس له التعذيب ولا لعفوه فيما استغنى عنه حكمة<sup>٩</sup>. وجعلوا الغضب والسخط هو الذي يسع كل ذنب في الحكمة [و]يجوز له التعذيب. فلا عفو إذاً على قولهم ولا رحمة؛ فحق هذا القول

<sup>١</sup> م - لا؛ م هـ: في الأصل لا لاوجه.

<sup>٢</sup> أى المعتزلة والخوارج.

<sup>٣</sup> م: على من رحمة.

<sup>٤</sup> أى قطع رحمته ونفيه. ويحتمل أن يكون مصحفاً من «منع».

<sup>٥</sup> م: ذكر.

<sup>٦</sup> سورة العنكبوت، ٢٩/٢٣.

<sup>٧</sup> م - الذين.

<sup>٨</sup> أى اسم الكفر والخلود في النار.

<sup>٩</sup> يقول الله تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِمْ وَسَاءَ مَا مَصِيرًا﴾ (سورة النساء، ٤/١١٥).

<sup>١٠</sup> ك: لا يسع؛ م: لا تتسع.

<sup>١١</sup> ك: بذنب.

<sup>١٢</sup> ك: ليس.

<sup>١٣</sup> ك م: بالحكمة.

الحرمان . وأما من يصفه بسعة الرحمة وعظيم العفو فحق لهم<sup>١</sup> المغفرة والعفو، لأن كل كريم يوصف بهذا فهو أقبَلُ له من الوصف<sup>٢</sup> بما وصفته الخوارج والمعتزلة . **ولا قوة إلا بالله .**

والثالث قال الله تعالى : ﴿ **إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ** ﴾<sup>٣</sup> . ولا يجوز أن يكون الذى به الانتهاء غير محدود ولا معروف الوصول إلى جميع [ ١٧٥ و ] / الطاعات والقيام بجميع الأمور بتأخر الحياة<sup>٤</sup> ، على قول الخوارج ؛ فيصير<sup>٥</sup> بحيث لا انتهاء عنه، وكذلك على قول المعتزلة . فثبت أن الانتهاء هو الذى يملكه كلُّه فى كل وقت، وهو التبرؤ<sup>٦</sup> عن كل أنواع الكفر والمعاصى، والإيمان بالله تعالى وبجميع ما يؤمن المرء به . **ولا قوة إلا بالله .** وهذا على قول المعتزلة، إذ جعلوا بين الكفر والإيمان منزلة، والله تعالى وعد ما ذُكر بالانتهاء عن الكفر؛ يلزم أن يكون صاحب الكبيرة مغفوراً له، وخاصة الكافر إذا كان مع الانتهاء من الكفر مرتكب الكبائر . فيجب بالذى ادعى<sup>٧</sup> من العموم فى التخليد دفع العذاب والمغفرة .

**والله الموفق .**

<sup>١</sup> م : له .

<sup>٢</sup> م : أميل .

<sup>٣</sup> ك م + له .

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى : ﴿ **قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ** ﴾ (سورة الأنفال، ٨ / ٣٨) .

<sup>٥</sup> أى بعدم إمكانيات الحياة الدنيا .

<sup>٦</sup> م : فتصير .

أى فيصير الأمر .

<sup>٧</sup> م : البرء .

<sup>٨</sup> أى المعتزلى .

ثم نقول للمعتزلة: قولكم «لا يُسمَّى صاحب الكبيرة باسم الإيمان ولا باسم الكفرة»: هل لا تسمونه<sup>١</sup> بما لا يستحق واحداً من الاسمين أو له أحدهما<sup>٢</sup> ولا تعلمونه أنتم؟ فإن قالوا بالأول فيقال لهم: أو قد أتى هو بكل الإيمان أو ببعضه<sup>٣</sup> أو لم يأت بشيء، لذلك بطل اسمه؟ فإن قال بالأول أعظم القول ومنع عنه اسم فعله وقد أتى به وجهل بريه حيث لم يحقق لمن تحقق<sup>٤</sup> ما له [من] اسمه<sup>٥</sup>. ولو جاز ذا لجاز أن لا يكون أحد جاء بالصدق صادقاً عند الله في الحقيقة<sup>٦</sup>، وكذا كل<sup>٧</sup> قائم وقاعد وذو حال لا يجوز عند الله كذلك، أو الله يعلمه كذلك، وعلى ذلك مضادات التي ذكرنا. وهذا آية جهلهم بالله. وإن قال بالثاني فقد شهد الله للذين آمنوا ببعض وكفروا ببعض بأن قالوا: نؤمن ببعض ونكفر ببعض، كفاراً حقاً<sup>٨</sup>، لزمهم التسمية بذلك، وهو رأى الخوارج. وإن قالوا بالثالث فهو أبعد، إذ الله تعالى سمي المؤمن ببعض كافرأ، فمن ليس معه شيء أحق بذلك. وأيد هذا الأصل وجهان. أحدهما ما ذكرت من قسمة<sup>٩</sup> "الله البشر قسمين في أمر الدنيا [١٧٥]ظ

<sup>١</sup> ك م : ولا.

<sup>٢</sup> م : يسمونه.

<sup>٣</sup> أى عند الله.

<sup>٤</sup> ك م : بعضه.

<sup>٥</sup> ك - (من تحقق) صح هـ م - لمن تحقق.

<sup>٦</sup> أى ما سماه الله من أنه مؤمن.

<sup>٧</sup> ك م - صادقاً.

<sup>٨</sup> ك م + صادقاً.

<sup>٩</sup> م : وكذلك قائم.

<sup>١٠</sup> وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يُؤْمِنُونَ أَنَّهُمْ سَيَلِيمُونَ﴾ (سورة التوبة، ٤/ ١٥٠-١٥١).

<sup>١١</sup> أى من لم يأت بشيء من موجبات الإيمان.

<sup>١٢</sup> ك م : قسم.



/ والآخرة؛ فقسمة المعتزلة على ثلاثة أقسام تعدد<sup>١</sup> لحد الله، وحق مثله أن يقال له: «آله أذن لكم أم على الله تفترون»<sup>٢</sup>، أو يقال: «أنتم أعلم أم الله»<sup>٣</sup> كما قيل لليهود. والثاني أن الله تعالى نفى الإيمان في محكم تنزيله عن قوم على تحقيق الكفر، إذ قال: ﴿وما أولئك بالمؤمنين﴾<sup>٤</sup>، ولم يخطر ببال عاقل أنهم لعلمهم ليسوا بكفار؛ بل إذا أزيل الإيمان<sup>٥</sup> عن من يكون له فعل الإيمان<sup>٦</sup>؛ فيأثم يُزال بالكفر. **ولا قوة إلا بالله**. وإن قالوا: «لا نعلم<sup>٧</sup> له أحد الاسمين وله ذلك عند الله» كُفوا مؤونة الجدل، لأن ما لا يعلمونه أكثر مما يحصى، لو لزم محاجتهم فيها ليذهب العمر باطلاً. **ولا قوة إلا بالله**. ثم الأمة - على اختلافهم - اتفقت على أن لصاحب الكبيرة اسماً من الأديان: من شرك أو كفر أو إسلام. فمن أبطلها توكيفاً أن ينطق بالشك أبطل ما أجمعوا<sup>٨</sup> على القول به، وشهدوا على مجيء الكتاب به والسنة بما لديه يرتفع الريب عن تلقى<sup>٩</sup> السمع وهو شهيد أو له قلب<sup>١٠</sup>. **ولا قوة إلا بالله**.

<sup>١</sup> ك م : تعدى.

<sup>٢</sup> نرى الماتريدي هنا يحاور خصمه بأسلوب آية وردت في القرآن، فبالتالي يشبههم بهؤلاء الذين ورد عليهم الاعتراض في تلك الآية، وهي قوله تعالى: ﴿قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل الله أذن لكم أم على الله تفترون﴾ (سورة يونس، ١٠/٥٩).

<sup>٣</sup> ورد ذلك في قول الله تعالى: ﴿أم تقولون إن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط كانوا هوداً أو نصارى قل أنتم أعلم أم الله﴾ (سورة البقرة، ٢/١٤٠).

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين﴾ (سورة المائدة، ٥/٤٣).

<sup>٥</sup> ك - الإيمان.

<sup>٦</sup> ك + الإيمان.

<sup>٧</sup> م : لا يعلم.

<sup>٨</sup> ك م : أجمع.

<sup>٩</sup> ك م : تلقى.

<sup>١٠</sup> يشير المؤلف هنا إلى قوله تعالى: ﴿إن في ذلك لذكري لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾ (سورة ق، ٥٠/٣٧).

ثم القول بالفاسق والفاجر مطلقاً مما يُتوزع فيه؛ ومن سماه كافراً أو مشركاً أطلقه، ومن سماه مؤمناً أبى ذلك. وكذلك جحدوا اسم أعداء الله؛ وأبدعت المعتزلة هذين الاسمين على منع ذينك الاسمين<sup>١</sup> خلافاً لما عليه الأمر. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم قوله: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾<sup>٢</sup> الآية<sup>٣</sup>، تأويل الخوارج فيه «من الخطأ» فاسد، لأنه ليس بذنوب فيغفر، وفي هذا ذكر المغفرة؛ ولا يُحتمل إضمار التوبة لما يغفر بمثله الشرك، والآية في التمييز بين الذنوب. وكذلك لا يحتمل قوله: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾<sup>٤</sup> الآية<sup>٥</sup>، لما فيه التكفير، وما لا ذنب لا يكفر، والخطأ لا يحقق الذنب، والتكفير يكون لشيء يُجزى<sup>٦</sup> به. ولا يحتمل<sup>٧</sup> ما قالت المعتزلة لأن [١٧٦ و] / قولهم يمنع تحقيق الشبه،<sup>٨</sup> إذ هي<sup>٩</sup> تقع من مجتنب الكبائر مغفورة،<sup>١٠</sup> وفي هذا إثباتها، ثم التكفير،

<sup>١</sup> أى المعتزلة.

<sup>٢</sup> أى أبدعت المعتزلة اسم الفاسق والفاجر وأثبتتهما لمرتكب الكبيرة؛ فبناء على ذلك جمحدت اسم الكافر والمشرك ولم تثبتهما.

<sup>٣</sup> وتام الآية: ﴿... ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ (سورة النساء، ٤/٤٨).

<sup>٤</sup> م - الآية.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿... وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم﴾ (سورة الاحزاب، ٣٣/٥).

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾ (سورة النساء، ٣١/٤).

<sup>٧</sup> م - الآية.

<sup>٨</sup> ك م : يجز.

<sup>٩</sup> أى قوله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾ (سورة النساء، ٣١/٤).

<sup>١٠</sup> ك : (المشبه) صح هـ.

ويعنى ذلك أن ما قالت المعتزلة لا تشبه مسألة الصغيرة والكبيرة التي ناقشها في هذا الصدد.

<sup>١١</sup> أى الصغيرة.

<sup>١٢</sup> أى عند المعتزلة.

وهم يجعلونها مغفور [ة\*] لا مكفرة، إذ المغفورة هي التي تستر عليها، وفي بقائها إلى مدة دفعها<sup>١</sup>. والمكفرة هي التي يأتى من صاحبها فعلٌ حسن يكفر به نحو قوله: ﴿فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾<sup>٢</sup>، وقوله: ﴿هل أدلكم على تجارة﴾<sup>٣</sup> الآية، وقوله: ﴿إن تبدوا الصدقات﴾<sup>٤</sup> إلى ذكر التكفير، وكذلك قوله: ﴿توبوا إلى الله توبةً نصوحاً﴾<sup>٥</sup> الآية<sup>٦</sup>، وأصله قوله: ﴿إن الحسنات يذهبن السيئات﴾<sup>٧</sup>.

<sup>١</sup> ك : رفعها.

أى إن الصغيرة التي وصفها المعتزلة بأنها مغفورة، فهي التي وُصفت في الآية الكريمة مكفرة؛ غير أن كون الذنب مكفرة تحتاج إلى استدامته مدة، لذلك تزيل هذه الاستدامة احتمال كونه مغفورة.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿إلا من تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾ (سورة الفرقان، ٢٥/٧٠).

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله ويجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون﴾ (سورة الصف، ٦١/١٠-١١).

<sup>٤</sup> م - الآية.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٧١).

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ (سورة النحر، ٦٦/٨).

<sup>٧</sup> م - الآية.

<sup>٨</sup> سورة هود، ١١/١١٤.

وبعد، فإن الآية<sup>١</sup> لا تحتل قول المعتزلة، لما هم يجعلون المصّر على الذنب صاحب الكبيرة، ومن لا يصّر عليه فهو نائب عنه نادم عليه؛ وفي ذلك أنه يغفر بالتوبة، وكل الذنوب تغفر بها. والاثنان<sup>٢</sup> جريا بالتفريق من قوله: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾<sup>٣</sup> الآية<sup>٤</sup>، وقوله: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾<sup>٥</sup> الآية<sup>٦</sup>. فهو - والله أعلم - أن الشرك لا يغفر إلا بالتوبة عنه، وغير [ه<sup>٧</sup>] يجوز أن يغفر بالتفضل أو يكفر بغيره من الحسنات، ليصح القول مع تحقيق الفائدة لتمييز القرآن. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم للآية وجوه تمنع قول المعتزلة والخوارج. أحدها أنه قال: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾<sup>٨</sup>، وليس في ذلك بيان حكم من لا يجتنب.

والثاني أن الكبائر نوعان. أحدهما كبائر في الاعتقاد من أنواع الكفر والتكذيب التي بها اختلفت الكفرة، وأخرى كبائر الأفعال التي صاحبها مجتنب عنها بالاعتقاد في أن يراها على ما جعلها لله عليه من عظم الفعل والذنب؛ وهذا اجتناب، وقد يواقعها بالفعل، وهو الارتكاب، وليس في الآية وجها للاجتناب. "فجائز أن يكون": إن يجتنب

<sup>١</sup> أى الآية التي وردت في سورة النساء، ٤ / ٣١.

<sup>٢</sup> ك : يغفر.

<sup>٣</sup> أى الذنب الصغير والذنب الكبير.

<sup>٤</sup> سورة النساء، ٤ / ٤٨.

<sup>٥</sup> م - الآية.

<sup>٦</sup> سورة النساء، ٤ / ٣١.

<sup>٧</sup> م - الآية.

<sup>٨</sup> ك : يمنع.

<sup>٩</sup> سورة النساء، ٤ / ٣١.

<sup>١٠</sup> م : فهو.

<sup>١١</sup> أى لم يرد التصريح في الآية المذكورة (سورة النساء، ٤ / ٣١) بالاجتناب بالاعتقاد والاجتناب

بالفعل، فإن هذين الوجهين مستتران ضمن معناها.

<sup>١٢</sup> م : تكون.

كِبَائِرِ الْاِعْتِقَادِ، وَهِيَ 'أَنْوَاعِ الشَّرْكِ، يُكْفَّرُ عَنْهُ' دُونَهَا لِمَنْ يَشَاءُ بِمَا 'شَاءَ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ' [١٧٦ظ] / [ب] الْحَسَنَاتِ أَوْ بِالْتَفْضُلِ، كَمَا بَيْنَا فِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ بِالتَّكْفِيرِ وَفِي الْآخَرَى بِالْمَغْفِرَةِ. وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالثَّالِثُ أَنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ فِي الْكِبَائِرِ قَدْرَ الْعُقُوبَاتِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ نَفَى أَنْ يَجْزَى فِي السَّيِّئَاتِ إِلَّا مِثْلَهَا. وَمِثْلُ الشَّرْكِ وَالْمَعَانِدَةِ إِنَّمَا هُوَ التَّخْلِيدُ. وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ لَيْسَ بِمَعَانِدٍ وَلَا مُشْرِكٍ لَهُ فِي الْعِبَادَةِ ذَنْبُهُ دُونَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ؛ بَلْ صَحَّةُ الْاِعْتِقَادِ فِي ذَلِكَ حَمَلَهُ عَلَى الْخَوْفِ مِمَّا حَذَّرَهُ وَرَجَاءِ مَا أَطْمَعَهُ فِي الْاِعْتِقَادِ، وَهُوَ الَّذِي لَوْ سَبَقَ كُلُّ شَيْءٍ لِكُفْرِهِ هُوَ وَمَحَاهِ عَنْهُ. لَمْ يَجْزَ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ ذَنْبِهِ قَدْرَ الْأَوَّلِ، فَلَمْ يَجْزَ أَنْ يَخْلَدَ فِي ذَلِكَ.

فَيَدْخُلُ فِيهِ أَمْرَانِ. أَحَدُهُمَا الْكُذْبُ فِي الْوَعْدِ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْكَافِرَ الْمَعَانِدَ لَوْ جُمِعَ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَا يِعَاقَبُ بِهِ عَلَى شَرْطِ النِّجَاةِ وَالرَّاحَةِ يَحْتَمِلُ [هـ] وَيَخْتَارُهُ. فَثَبِتَ أَنَّ مِثْلَ سَيِّئَتِهِ هُوَ الْخُلُودُ فِي الْعَذَابِ؛ فِإِذَا عَذَّبَ بِمِثْلِهِ مَنْ كَانَ ذَنْبُهُ دُونَهُ كَانَ جَازِيًا أَكْثَرَ مِنْ مِثْلِهِ، وَهُوَ "لَا" يِعَاقَبُ بِمَا يَرْتَكِبُ"، وَفِي الْحِكْمَةِ عَقُوبَتَهُ، وَهَذَا مِمَّا يَمْنَعُ الْحِكْمَةَ. وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

١ ك : وهو.

٢ ك م : عنهما.

٣ ك م : بم؛ ك هـ : (بما) خ.

٤ ك م + من.

٥ م - من.

٦ أى فى رحمة الله وغبضه، أو فى أوامره ونواهيه.

٧ أى قد يجرى هذا كله فى دائرة الاعتقاد، لا فى الفعل والواقع.

٨ م - لو.

٩ سورة الأنعام، ٦/١٦٠.

١٠ أى الكافر المعاند.

١١ ك م : ما.

١٢ ك : يركب.

والثاني أنه معلوم أن الذي يقابل الجحود والمعاندة من الخير أعظم وأجل من الذي يقابل ما كان في قبوله أن يفعل من الترك، على نحو ما كان الجحود والمعاندة من الآخر. فجاء بالذي هو في الخير أعظم الخير، وفي الشر لم يبلغ نهايته. فإذا خَلد في النار أبطل ثواب أفضل الخيرات بارتكاب ما دونه من الشر. ومَرَدَّ ذلك وصف الجور<sup>١</sup> لا العدل. والعدل أن يزيد في ثواب ما جاء به على عقاب ما أتى به، والله جل ثناؤه قد أخبر أنه يجزي الحسننة بعشرة أمثالها، والسيئة بمثلها،<sup>٢</sup> وفي هذا لم يبلغ المثل [١٧٧ و] / في الحسننة ولا قَصَرَ على المثل في السيئة، جل الله عن ذلك وتعالى.

واستدلال من استدل بترك الفعل<sup>٣</sup> على الكذب في الأول<sup>٤</sup> محال فاسد، لأن في عقل كل واحد لزوم اتقاء الكذب كما في القبول لإبقاؤه.<sup>٥</sup> ثم لم يصبر وجوده<sup>٦</sup> دليلاً على كذب عقله، لما في عقله منعه. وإن تعدى ذلك فمثله في قبول وقت تعديبه.<sup>٧</sup> ولو كان في ذلك

<sup>١</sup> أي من الخير الذي.

<sup>٢</sup> فالخير التابع من الإيمان الذي هو ضد الجحود والمعاندة أكبر بكثير من الخير التابع من الطاعة التي هي ضد عدم الطاعة، إذ ضمن قبول الطاعات قد يوجد احتمال التَّرك أحياناً. ففي هذه المسألة إنَّ ترك المؤمن بعض الطاعات مساوٍ لجحود الكافر. فيبقى فيه خير الإيمان، ويلزم مكافأته.

<sup>٣</sup> ك : ورو؛ م : ورد.

<sup>٤</sup> م : الجود.

<sup>٥</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يُجزي إلا مثلها وهم لا يُظلمون﴾ (سورة الأنعام، ٦ / ١٦٠).

<sup>٦</sup> أي بترك الامتثال لأوامر الله.

<sup>٧</sup> أي على أن يكون مرتكب الكبيرة كافراً في أول إيمانه ومكذباً.

<sup>٨</sup> أي كما يوجد في قبول أصول الإيمان إبقاء هذا القبول وإدامته.

<sup>٩</sup> أي ترك الفعل.

<sup>١٠</sup> أي إن المؤمن وإن تعدى حدود الله بارتكاب الكبيرة أحياناً، ففي هذه الحالة أيضاً يدوم قبوله السابق.

تَبَيَّنَ لَكَانَ كُلُّ شَيْءٍ [إِذْ حَلَّ] بِالْأَوَّلِ،<sup>١</sup> يَجِبُ فَسَادُهُ وَحَرَمَتُهُ. <sup>٢</sup> وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُرْتَدِّ خِلَافَ عَلَى الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ؛ بَلْ بِتَصْرِيحِ الْكُفْرِ لَا يَظْهَرُ كَذِبُهُ فِي الْأَوَّلِ، فَكَيْفَ فِيمَا فَعَلَ؟ <sup>٣</sup> وَلَوْ كَانَ بَذَا ذَا، فَيُظْهَرُ أَيْضًا - بِإِيْمَانِ الْكَافِرِ مِنْ بَعْدُ أَوْ بِتَعَاطِيهِ مَا لَا يَقْبَحُ فِي الْعَرَفِ<sup>٤</sup> - [تَصَدِيقَهُ] عَلَى كَذِبِهِ<sup>٥</sup>.

وأصله وجهان. أحدهما لو كان يظهر به الكذب في الأول لازيل اللزوم،<sup>٦</sup> وإذا زال ليبتل أن يصير وجوده سبباً لإظهار ذلك،<sup>٧</sup> وفيه بطلان ما قالوا. **ولا قوة إلا بالله.** والثاني أن كلاً يعلم من نفسه في وقت اعتقاده<sup>٨</sup> أنه غير كاذب في ذلك، ثم يعلمه<sup>٩</sup> [أيضاً] من تعدى في دينه. ولو كان به ظهور لكان لا علم يقع في الحقيقة. **ولا قوة إلا بالله.** بل مدعى هذا يلزمه ذلك<sup>١٠</sup>، إذ في اعتقاده أن لا يكذب. <sup>١١</sup> وكل مؤمن يعلم أنه بهذا القول كاذب، وكذلك الله سبحانه، إذ هو يعلم حقيقة كل شيء بما هو عليه لا بغيره، يعلم

<sup>١</sup> ك م + أو حل.

<sup>٢</sup> أى بسبب عارض يعرضه.

<sup>٣</sup> ك - (بل) صح هـ.

<sup>٤</sup> أى في الذنوب الفعلية.

<sup>٥</sup> ك م : ما لا يقبحه.

<sup>٦</sup> ك م - في العرف.

<sup>٧</sup> ك م + في العرف.

<sup>٨</sup> أى لو كان يظهر بارتكاب الكبيرة بان مرتكبها كان ينكر كونها كبيرة لازيل لزوم اجتنابها.

<sup>٩</sup> أى لإظهار إنكار الحكم الدينى.

<sup>١٠</sup> أى منذ أن اكتمل إيمانه واعتقاده.

<sup>١١</sup> ك م : يعلم.

<sup>١٢</sup> أى لو كان فعل الكبيرة يسبب كون الفاعل لها كافراً، لكان يجب أن لا يقع شيء في الحقيقة

حول الإنسان وواقعه الحقيقى.

<sup>١٣</sup> أى الكفر.

<sup>١٤</sup> أى من قوله إن مرتكب الكبيرة كافر.





وقد روى في الآية القراءة 'على' إن تجتنبوا كبير ما تنهون عنه<sup>١</sup>، وإن كان المعروف ذلك<sup>٢</sup>، فإنه قد يجوز إرادة الآحاد بحرف الجمع، فلا ننكر أن تكون الآية على ذلك. يبين ذلك [قوله تعالى<sup>٣</sup>]: ﴿ومن يكفر بالإيمان﴾ الآية، وقوله: ﴿ومن يستغ غير الإسلام ديناً﴾ الآية<sup>٤</sup>، وقوله: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه﴾ الآية<sup>٥</sup>، وعلى ذلك تأويل قوله: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾، ثم قال: ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾<sup>٦</sup>؛ كما قال في

<sup>١</sup> ك : القراءة .

<sup>٢</sup> انظر : سورة النساء ، ٤ / ٣١ .

<sup>٣</sup> أى بصيغة الجمع .

يقول أبو حيان في قوله تعالى ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه﴾: «وقرأ ابن عباس وابن جبير «إن تجتنبوا كبير» على الأفراد؛ وقد ذكرنا من احتج به على أنه أريد الكفر، وأما من لم يقل ذلك فهو عنده جنس» (تفسير أبي حيان، ٣ / ٢٣٤-٢٣٥). انظر كذلك: مختصر في شواذ القرآن لابن خالوية، ٢٥؛ و تحاف فضلاء البشر للدمياطي، ١٨٩.

<sup>٤</sup> ك : يكون .

<sup>٥</sup> فالمراد من الكبيرة في هذه الحالة في الآية المذكورة هو الشرك والكفر .

يقول الله تعالى: ﴿... ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ (سورة المائدة، ٥ / ٥).

<sup>٦</sup> م - الآية .

<sup>٧</sup> م : ومن يتبع .

وقع محقق هذه النسخة في الخطأ نفسه أيضاً فيما بعد .

يقول الله تعالى: ﴿ومن يستغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ (سورة آل عمران، ٣ / ٨٥).

<sup>٨</sup> م - الآية .

يقول الله تعالى: ﴿... ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة﴾ (سورة البقرة، ٢ / ٢١٧).

<sup>٩</sup> م - الآية .

<sup>١٠</sup> سورة النساء ، ٤ / ٤٨ .

هذا: ﴿نكفر عنكم سيئاتكم﴾<sup>١</sup>، فيكون الإتيان بحكم واحد؛ ومعلوم أن لا ذرّك للمعتزلة والخوارج في إحداهما، فكذلك في الأخرى. ثم الأصل أن قوله: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم﴾<sup>٢</sup>، على قول الخوارج كأنه قال: إن تجتنبوا الكفر والشرك، وعلى قول المعتزلة: إن تجتنبوا الخروج من الإيمان نكفر عنكم ما ذكر، فلا كبيرة إذن على قولهم إلا الخروج من الإيمان؛ فصارت الآية على قولهم راجعة إلى خاص، وهو ما يُخرج عن الدين والإيمان، فأبطل ذلك قولهم في دعوى العموم فيها، وألزم القول بالخصوص. فمن قضى بشيء<sup>٣</sup> دون شيء بلا بيان فهو متحكم. وفي ذلك لزوم قول الحسين من الوقف في جميع ما فيه الوعيد وبطلان قول من ذكر. والله اعلم.

ثم الأصل أن الله وعد على كثير من الخيرات وعداً من غير ذكر اجتناب الكبائر معه، وأوعد على كثير من السيئات وعيذاً في مخرج العموم كما وعد على الخيرات. فمن وجّه الآيتين جميعاً إلى العموم ألزم التناقض [١٧٨و] / في جمع الأمرين في واحد، وذلك آية السفه.

<sup>١</sup> أى في الآية الأولى من الآيات التي ذكرت هنا (من سورة النساء، ٤ / ٣١)؛ وما ذكر بعدها من الآيات فهي الأخرى.

<sup>٢</sup> ك : ويكفر؛ م : يكفر.

<sup>٣</sup> سورة النساء، ٤ / ٣١.

<sup>٤</sup> ك - (واحد) صح هـ.

<sup>٥</sup> م : في أحدهما.

ولعل المؤلف يعنى به في إحداهما الآية الأولى.

<sup>٦</sup> سورة النساء، ٤ / ٣١.

<sup>٧</sup> ك م : شيء.

<sup>٨</sup> ك - (معه) صح هـ.

<sup>٩</sup> ك م : في جميع.

ثم اضطربت في ذلك الأقاويل. فرعمت المعتزلة والخوارج أن آيات الوعيد أحق بالعموم لها، [إذ] هو<sup>١</sup> أبلغ في الزجر والموعظة. وزعمت المرجئة أن آيات الوعد أحق في العموم، لانه أحق بالذى عُرِف من صفات الله من الرحمة والعفو والغفران، فتقع عن الكبائر والصغائر. مع ما يشهد لذلك قوله: ﴿إن الله لا يغفر أن يشرك به﴾<sup>٢</sup> الآية، مع احتمال الوعيد للمستحلين. والوعد لو وجب [له] التخصيص ليجب لغيره<sup>٣</sup>؛ والوعد لنفسه، فهو أولى به بالخصوص. مع ما شُرِط الدوام ليقع الوعيد<sup>٤</sup>، وذلك آية الخصوص، وليس ذلك فى الوعد؛ فيلزم به الصرف إلى المستحلين، أو إلى أن ذلك جزاؤه لولا الذى معه من الحسنات فيجب لديها المقابلة، أو أن ذلك جزاؤه ولله التفضل بالعفو عن ذلك، بما عَلم من رجائه برحمته، وعلمه بعظيم عفوهِ، فلا يحرمه ذلك، بما ظهر من فضله وإحسانه الذى بعثه على الرجاء - **ولا قوة إلا بالله** - أو يشفع فيهم الأخيار من عباده ويجيبهم فى الاستغفار لهم، إذ يعيد<sup>٥</sup> الاستغفار لهم<sup>٦</sup>. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم الأصل فى ذلك أن الله تعالى ألزمه اسم الإيمان قبل ارتكابه ما<sup>٧</sup> ارتكب وأزال عنه

<sup>١</sup> ك م : هـى .

<sup>٢</sup> سورة النساء، ٤ / ٤٨ .

<sup>٣</sup> م - الآية .

<sup>٤</sup> ك م : غيره .

<sup>٥</sup> لعل المؤلف يشير إلى قوله تعالى: ﴿والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون﴾ (سورة آل عمران، ٣ / ١٣٥).

<sup>٦</sup> أى العبد المذنب .

<sup>٧</sup> م : يعيد .

<sup>٨</sup> ك م : له .

لهم: أى للعباد المذنبين؛ فلعله يشير بذلك إلى قوله تعالى: ﴿واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾ (سورة محمد، ٤٧ / ١٩).

<sup>٩</sup> م : بما .

اسم الكفر بقوله: ﴿قولوا آمنا بالله﴾ الآية<sup>١</sup>، وقوله: ﴿آمن الرسول﴾ الآية<sup>٢</sup>، فبين بما يكون المرء مؤمناً وحرّم على من يقول لمثله: «لست مؤمناً» بقوله: ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً﴾<sup>٣</sup>. وبين رسول الله حين سأله جبريل عن الإيمان، فبين ذلك وحقق له اسم المؤمن بإتيان ذلك؛ وكذلك «أمرت أن أقاتل الناس»<sup>٤</sup> إلى آخر ما ذكر. فهذا الآن مؤمن بالكتاب والسنة وما أجمعت عليه الأمة، وما شهدت له أهل اللغة. ثم اختلف في صاحب الكبيرة، لا يزال الذي ذلك وصفه بتعننت المعتزلة [١٧٨ ظ] / وتمرد الخوارج؛ بل يدعى لهم<sup>٥</sup> بما آثروا لأنفسهم<sup>٦</sup> وأيسوا من رحمة الله، ولم يروا لله في حكمته جواز

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾ (سورة البقرة، ١٣٦/٢).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله...﴾ (سورة البقرة، ٢٨٥/٢).

<sup>٤</sup> م - الآية.

<sup>٥</sup> سورة النساء، ٩٤/٤.

<sup>٦</sup> فهو المشهور بحديث جبريل، قال فيه النبي ﷺ حين سأله جبريل عن الإيمان: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وبقائه ورسله وتؤمن بالبعث...». وقد ورد الحديث كاملاً بالفاظ مختلفة في صحيح البخاري، الإيمان ٣٧، التفسير ٣١/٤٢ و صحيح مسلم، الإيمان ٥، ٤٧ و سنن أبي داود، السنة ٤١٥ و سنن ابن ماجه، المقدمة ٩.

<sup>٧</sup> أخرجه البخاري (الإيمان ١٧) باللفظ الآتي: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة. فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله». فقد ورد الحديث أيضاً في صحيح البخاري، الإيمان ٢٨، الصلاة ٢٨، الزكاة ١، الاعتصام ٢، ٢٢٨ و صحيح مسلم، الإيمان ٣٢-٣٦ و سنن أبي داود، الجهاد ٩٥ و سنن الترمذي، الزكاة ٤٣ و سنن ابن ماجه، الفتن ٣-١.

<sup>٨</sup> أي يُسمّون بصاحب الكبيرة وبالفاسق أو الكافر.

<sup>٩</sup> أي آثروا طريق غضب الله.

العفو عنهم . ولا قوة إلا بالله .

ثم المعانى التى هى للفسق والعصيان والظلم ليست بمضادة للإيمان، إذ الفسق اسم الخروج عن الأمر، وجارٍ ذلك على أقسام ثلاثة: يخرج مما هو أمر إرشاد، وفرض، واعتقاد؛ وكذلك الظلم، إذ هو اسم لوضع الشئ غير موضعه، والعصيان اسم للخلاف . فمن رتب الكل فى الجزاء أو فى حقيقة المعنى وأراد أن يزيل اسم الإيمان بكل ذلك فنفسه يظلم، ولدفع ما فرق الله ورسوله والأئمة يتعرض . ولا قوة إلا بالله . وقد تقدم بيان ما له اسم الإيمان .

### [ آراء الكعبي فى الكبيرة وبيان فسادها ]

ثم نذكر بعض الذى ذكره الكعبي لمذهبه من القول الذى اختاره وارتضاه، ثم الحجاج له، بما يعلم من تأمله مبلّغه فى دين الله . ولا قوة إلا بالله .  
 فزعم أن قول أهل الحق: إن كل طاعة من الإيمان، واسم الإيمان يستحق بما يوجب تركه اسم الفسق . قال: وليس قولنا: « مؤمن » بمشتق من الفعل فقط، لما لا يسمى به كل من صدق أحداً وأطاعه وخضع له اسماً مطلقاً؛ ولا هو أيضاً سمة فقط، إذ لو كان سمة لجاز التسمية به لمن ليس هو كذلك، كما تسمى الحسناء قبيحة، وإذا لم يكن كذلك ثبت أنه اسم مشتق من فعل ومدح فى الدين وسمة<sup>١</sup> للفرقة .

١ ك م : وجائز .

٢ أى كون الاسماء الثلاث من حيث نتائجها فى مستوى مماثل .

٣ م : يزيد .

٤ م : يصدق .

٥ م : [١] اسمه .

٦ م : [١] اسمه .

٧ م : و [١] اسمه .

{ قال الشيخ رحمه الله: } نقول وبالله نستعين؛ قوله: «أهل الحق كذا» حق<sup>١</sup>، إن لم يرد بقوله: «كل طاعة من الإيمان» غير أنه من [أثر] الإيمان، وهو كما يقول: «كل نعمة من الله»، أى به نيلت وكانت، وكذلك الإيمان. وقوله: «اسم الإيمان يستحق بكذا»، فقد نقضه حيث زعم أن مع صاحب الكبيرة فعلاً<sup>٢</sup> لكن لا يطلق له الاسم، ووصف فى هذا ما ذكر، وذلك عنده فى التحقيق اسم المؤمن، لا اسم الإيمان، إذ يحققه بدون<sup>٣</sup> [١٧٩ و] / ولا يسميه به<sup>٤</sup>، فهذا مبلغ علمه بقوله. وقوله: «ليس باسم مشتق من فعله» عجيب، إذ حقق لفعله ذلك الاسم ثم منع التسمية به، وذلك يوجب جواز [تسمية] كل أحد بغير اسم فعله فى الحقيقة ومنع التسمية به؛ وفى ذلك لزوم اسم كل فاعل غير فاعل، وكل من ليس بفاعل فاعلاً، وكذا ذا فى الحركة ونحو ذلك. وما قال من قوله: «[من] صدق كذا لا يسمى بذلك»، وأتبع ذلك قوله: «أجمع أهل الملة على تخطئة من فعل ذلك»، كذب من وجهين. أحدهما أنه قال: «لا يطلق له الاسم»، بل هو مطلق له، لكن لا يُعرف ما يراد بذلك الإيمان، فلهذا يجب تبينه<sup>٥</sup> لا لأن ذلك ليس باسم له. وكذلك لا يقال: «أطاع فلان» مطلقاً بما أطاع أحداً<sup>٦</sup> من حيث لا يُعرف المراد، لا لأنه لم يستحق بفعله الإطلاق، ولكنه طاعة من لا يُعرف الأمر به؛ وكذلك الإيمان، فإذا صار إلى المعرفة لزم القول [به]<sup>٧</sup>. وكذلك لا يقال: «فلان مصدق أو مكذب» بما كان منه ذلك فى أحد حتى يتبين. ثم كل

<sup>١</sup> ك - (حق) صح هـ.

<sup>٢</sup> ك م : فعل.

<sup>٣</sup> ك - (لكن) صح هـ.

<sup>٤</sup> أى يحقق الفعل المدوح بدون الإيمان ولا يسمى صاحب هذا الفعل بالإيمان.

<sup>٥</sup> م : فبهذا.

<sup>٦</sup> م - على.

<sup>٧</sup> ك م : تشبته.

<sup>٨</sup> ك م : أحد.

<sup>٩</sup> أى إذا تبين ماهية وهدف الإيمان المنسوب إلى المرء يجب إطلاقه إلى نفسه.

من كفر بالله يقال [فيه]: «مكذَّب»، لما عُرف حقيقته<sup>١</sup>، فمثله المؤمن . **والله الموفق .**  
وكذلك حكايته عن أهل الملة [كذب] . والعجب منه لا يزال يروى في هذا الكتاب  
عن الأمة في أشياء لعل وجوده عن واحد منهم<sup>٢</sup> يعسر، فضلاً عن الأمة، ويجعل ذلك  
ذريعة لباطله، كأنه آمن<sup>٣</sup> أن يتامله من له لب<sup>٤</sup> أو أحد ممن ينازعه في المذهب . **ولا قوة إلا**  
**بالله .**

وقوله : ليس بسمة<sup>٥</sup> له ، فيقال له : لو لم يكن الاسم لتحقيق الفعل لم يكن ليُمنع  
جعله سمة<sup>٦</sup> ، لكنه في جعله [كذا] تلبيس أنه سُمِّي به بحق السمة<sup>٧</sup> ، أو بحق حقيقة  
الفعل<sup>٨</sup> . وكذلك جميع ما عليه أمر الأسماء المشتقة عن الأفعال أن لم تجعل سمة<sup>٩</sup> لمن ليس  
له حقيقة إلا على المجاز والهزوء به . **ولا قوة إلا بالله .**

ثم قال : لا [١٧٩ظ] / نقول في الفاسق عند التحقيق : «إنه ليس بمؤمن» ، بل لا  
نسميه به . فيقال له : هو في التحقيق مؤمن ، أو ليس بمؤمن ، أو لا مؤمن ولا كافر؟ فإن قال  
بالاول فهو رجل دعتة نفسه إلى تكذيبها فيما هي ليست بكاذبة فاطاعها ، فحق مثله  
الإغضاء عنه ، لأنه دون كل مقلد . فإن قال بالوجهين الآخرين فقد أكذب نفسه فيما  
حكى عنها . **والله الموفق .**

<sup>١</sup> أى حقيقة كفره .

<sup>٢</sup> أى والثانى من الوجهين .

<sup>٣</sup> م : منه .

<sup>٤</sup> م : آمن .

<sup>٥</sup> م : باسم؟ م هـ : فى الأصل بسمة .

<sup>٦</sup> م : [أ] سمه؟ م هـ : فى الأصل السمة .

<sup>٧</sup> م : الاسم .

<sup>٨</sup> أى إن هناك تلبيس فى كون الاسم سمة ( يعنى اسماً ليس له معنى ) أو كونه اسماً بحق  
حقيقة الفعل فى الواقع .

<sup>٩</sup> م : اسمه؟ م هـ : فى الأصل سمة .

ثم استدل على تسمية جميع الطاعات إيماناً بما هي من الدين عند الجميع، ويقول: ﴿ومن يتبع غير الإسلام ديناً﴾ الآية<sup>١</sup>، وقد بينا بعد من تعلق بالآية عن حقيقتها. مع ما لا ريب أن مبتغى شئ من العبادات على الإشارة إليها<sup>٢</sup> بلا اعتقاد الإسلام ديناً غير مقبول منه، وإنما يقبل كل عبادة بدين الإسلام. ثبت أنها اسم عبادة مشار إليها، بها يقبل كل عبادة ولقوتها<sup>٣</sup> يرد. وهذا معنى قول الجميع من الدين. ولا كل شئ يضاف إلى شئ<sup>٤</sup> بانه منه يجب له اسمه. قال الله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾<sup>٥</sup> لا أنها هي هو. بل في ذلك دليل على غيرية الدين حتى يضاف إليه، فأقام به بعد الفراغ منه<sup>٦</sup> **والله الموفق**. ثم احتج بقوله: ﴿وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً﴾<sup>٧</sup>، ونحو ذلك من الوعد<sup>٨</sup> للمؤمنين باسم المطلق، ثم لم يكن ذلك لمرتكب الفسق فيه، وقد أجمع على عموم الوعد وإن اختلف في عموم الوعيد.

١ م : ومن يتبع.

٢ يقول الله تعالى: ﴿ومن يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾ (سورة آل عمران، ٨٥/٣).

٣ م - الآية.

٤ ك : عليها.

٥ م : تقبل.

٦ ك م : أنه.

لعل الضمير في «أنها» راجع إلى الطاعة.

٧ م : ولقوتها.

٨ سورة النحل، ١٦/٥٣.

٩ أي في المسألة الأولى من أن جميع الطاعات من الدين، وقوله تعالى: ﴿ومن يتبع غير الإسلام ديناً﴾ الآية.

١٠ أي إن المرء بعد قبوله الدين يحاول أن يحقق وظائفه في الطاعة والعبادات.

١١ سورة الأحزاب، ٣٣/٤٧.

١٢ م : الوعيد.



[قال الشيخ رحمه الله:] نقول وبالله التوفيق: دعواه الإجماع في عموم آيات الوعد كذب، لا يزال يجعله مفرغاً لنفسه في كل نائبة، وقد قال الله: ﴿فَأْتَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ﴾ الآية<sup>١</sup>، وليس يجب مثله للقول<sup>٢</sup> خاصة في قول الجميع، فثبت به كذبه في الحكاية.

ثم لِمَا استدل بالآيات أجوبة ثلاثة. أحدها الإخبار عن منتهى الاحوال، وإلى ذلك مرجع كل مؤمن.<sup>٣</sup> والثاني أن يكون [١٨٠] / الوعد للذين حققوا الإيمان بأخلاقه،<sup>٤</sup> وما دل عليه؛ وجائز تسمية أحد بشيء، ذلك اسم لأمْر تتصل به أمور عند جمع<sup>٥</sup> تلك الأمور، ويجوز [أيضاً] عند إفراد<sup>٦</sup> الاسم بالذي به سُمي. والله أعلم. والثالث أن يكون له ذلك الجزاء وما يُعاقب به فهو يعاقب بحقوقه،<sup>٧</sup> وليس الذي يصيبه بحق دينه مُقصرًا<sup>٨</sup> عنه

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿فَأْتَابَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة المائدة، ٥ / ٨٥).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> بل للإيمان الدال عليه هذا القول.

<sup>٤</sup> ك - (مؤمن) صح هـ.

فالمفهوم من ذلك أن الكعبي قد استدل بآيات قرآنية تفيد بأن النجاة الأخرى يكون عن طريق العمل الصالح؛ غير أن الماتريدي في جوابه للكعبي قد وضع للنجاة الأخرى شرط الإيمان فقط، حتى أن المؤمن لو ارتكب كبيرة فعاقبته هي الجنة أيضاً.

<sup>٥</sup> أي بموجبات الإيمان ولوازمه، كما ورد في الحديث النبوي حينما سُئل: «أى الإيمان أفضل؟»، قال: «خلق حسن». انظر: مستدرك ابن حنبل، ٤ / ٣٨٥.

<sup>٦</sup> ك م : دله.

<sup>٧</sup> م : جميع.

<sup>٨</sup> أي يجوز التسمية بشرط أن يجمع الاسم تلك الأمور ويحتويها.

<sup>٩</sup> م : إقرار.

<sup>١٠</sup> أي بارتكابه الذنوب.

<sup>١١</sup> ك م : مقصر.

حقّ دينه . مع ما بيّن الله أن له من الله فضلاً كبيراً<sup>١</sup>، ليُعلم أن الجزاء للخيرات منه إفضال؛ وما كان حكمة الإفضال فإلى من يقوم به ذلك [يكون] من اختيار أحوال وأوقات<sup>٢</sup>.  
ثم تكلف نصب قول للمرجئة - بما يعلم كل متأمل فيه ممن قد عرف مذاهبهم كذبه فيه - ليكون له سبيل الطعن عليهم، تركت ذكره لقلّة النفع فيه، إذ هو كذب. ثم قال: إذ ثبتَ بمتفق القول - على [خلاف] أحد - الوعيدُ للفاسق<sup>٣</sup>، إن مات قبل أن يتوب بين أهل الإرجاء، وأن يجوز أن يكون هو المعنى به<sup>٤</sup> ويجوز أن لا يكون؛ إلا ما قال مقاتل<sup>٥</sup>: إنه من أهل الوعد لا محالة، ولا يترك لمثله الإجماع [ب] أنه ليس بمؤمن. فيقال له: لو كان بالذي ذكرته يثبت الذي ادعيت<sup>٦</sup>. فإذا كان القول عنهم هو ضدّ ما حكيت يفسد ما ادعيت. ثم أكثر المنتسبين إلى الإرجاء ينكر الوعيد أن يكون في غير المستحلين، معروف ذلك بينهم؛

<sup>١</sup> لعله أراد قوله: ﴿وبشّر المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً﴾ (سورة الأحزاب، ٤٧/٣٣).

<sup>٢</sup> أى إن الأمر الذى يقع عقب الإفضال من الله، فهذا الأمر قد يقع فى دائرة الإرادة الإلهية حسب أعمال المرء وأوقات وقوعها.

<sup>٣</sup> أى الكعبي.

<sup>٤</sup> ك م : الفاسق.

<sup>٥</sup> أى فى بعض النصوص.

<sup>٦</sup> إن الماتريدى لا ينقل إلينا فى صلب الكتاب آراء الكعبي بالدقة البالغة، لذلك يصعب فهم هذه العبارة. فمن المحتمل أن يكون الحوار بينهما يدور حول الآيات القرآنية الآتية: ﴿والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً﴾ (سورة الفرقان، ٢٥/٦٨-٧٠).

<sup>٧</sup> هو مقاتل بن سليمان بن بشر الأسدى بالولاء البلخى، أبو الحسن (ت ١٤٩هـ/٧٦٦م)؛ من أعلام التفسير. أصله من بلخ، انتقل إلى البصرة، ودخل بغداد، فحدث بها. وله مؤلفات غير قليلة. وهو من أقدم المفسرين الذين اجتهدوا فى التوفيق بين أخبار القرآن وبين تفاليد اليهود والنصارى. انظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ١٣/١٦٠ و وفيات الاعيان لابن خلكان، ٢/١٢٢ و ميزان الاعتدال للذهبي، ٣/١٩٦.

<sup>٨</sup> أى لو كان رأى أهل الإرجاء كما ذكرته لثبت ما ادعيت.

فهو يوضح ما ادعينا عليه من الكذب فى الحكاية . والله اعلم .  
 ثم أكثر أسئلة لا يُسأل عنها، ولا أجاب بأجوبة يرتضى بها من له أدنى فهم، فتركتها  
 لقلّة النفع فى ذكرها . والله الموفق .  
 ثم زعم أن ترك الصغائر إيمان، لما يعاقب عليها لو لم يجتنب الكبائر . فيقال له : إذا  
 يجب أن يكون ' إيماناً عند ارتكاب الكبائر، لم يعذب على ضد ذلك، وليس بإيمان إذا  
 اجتنب؟<sup>١</sup> وذلك غاية الحيرة .

ثم احتج<sup>٢</sup> بما لا يجوز عند [ ١٨٠ ظ ] / الأمة الاستغفار للفاجر . فيقال له : ما تعنى<sup>٣</sup>  
 بالفاجر : الكافر، أو الذى يرتكب كبيرة فى حال إيمان بلا استحلال؟ فإن قال بالأول حاد  
 عن الاعتدال .<sup>٤</sup> وإن قال بالثانى كذب على الأمة، وجعله دليلاً لاستحقاقه الخلود فى النار  
 بما ظهر من صنيعه، فمبذول له ما تمنى فى نفسه . ثم عليه فيه أمران . أحدهما إطلاق  
 الاسم بالفجور مرة،<sup>٥</sup> وهو ' حالة فيه ولا فعل فُجور، تجوزاً ' بإطلاق ' الاسم بالإيمان، وهو  
 فيه ومعه حقيقة فعله بالسمع والعقل جميعاً . بل لا يجوز إطلاق اسم الفجور حتى يُبين،

<sup>١</sup> ك - ( لقلّة ) صح هـ .

<sup>٢</sup> أى ترك الصغائر .

<sup>٣</sup> ك م :- ولما . وفى نسخة « ك » الواو مشطوبة .

<sup>٤</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى : ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم  
 مدخلاً كريماً ﴾ ( سورة النساء ، ٤ / ٣١ ) .

<sup>٥</sup> م + بها .

<sup>٦</sup> ك م : ما يعنى .

<sup>٧</sup> أى عدل عن الصواب، لان الفاجر لا يفيد معنى الكافر .

<sup>٨</sup> لعله يريد ارتكابه الذنب أول مرة، ويدعى الكعبى بقاء اسم الفجور فيه وهو لا يرتكب ذنباً  
 فى الحالة الثانية .

<sup>٩</sup> ك م + فى .

<sup>١٠</sup> م : يجوز .

<sup>١١</sup> ك : با اطلاق ؛ م : اطلاق ؛ م هـ : غير منقوطة فى الأصل وجاء بعدها « ابا » هكذا .

وجائز ذلك في الإيمان بما جاء به القرآن واتفق عليه أهل اللسان . **ولا قوة إلا بالله** . والثاني أنه صرف استغفار الأنبياء والأولياء إلى ما هو مغفور<sup>١</sup>، وذلك كتمان نعمة الغفران وإعراض عن الشكر فيما ذلك حقه، وذلك بعيد ممتنع . **والله الموفق** .

ثم احتج<sup>٢</sup> بآية القذف<sup>٣</sup> أن الله أخبر أنهم ملعونون بلا ذكر استحلال وغيره، ولا يكون الملعون مؤمناً .

نقول<sup>٤</sup>، وبالله التوفيق: إنما في الآية لعنة الله عليه إن كان كذلك، وليس فيها أن الله سماه ملعوناً . فأول ما في اعتلالك أن كذبت على القرآن . ثم كيف ألزمت اللعنة بقوله: هي<sup>٥</sup> إن كان من الكاذبين ولم تلزمه اسم الإيمان؟ وهو<sup>٦</sup> يقول به ويحقق .

كما كان من دعاء نوح عليه السلام: ﴿رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيثي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات﴾ (سورة نوح، ٢٨/٧١)، ومن دعاء إبراهيم: ﴿ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب﴾ (سورة إبراهيم، ٤١/١٤)؛ وأمر الله تعالى نبيه بالاستغفار للمؤمنين والمؤمنات بقوله: ﴿فاعلم أنه لا إله إلا الله واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات﴾ (سورة محمد، ١٩/٤٧)، وأثنى على المؤمنين الذين يستغفرون للمؤمنين بقوله: ﴿والذين جازوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان﴾ (سورة الحشر، ١٠/٥٩) .

<sup>٢</sup> أي الكعبي .

<sup>٣</sup> لعل المؤلف هنا يشير إلى آيتي اللعان وآية القذف . قال الله تعالى: ﴿والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين﴾ (سورة النور، ٧/٢٤)؛ وقال: ﴿والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين﴾ (سورة النور، ٩/٢٤)؛ وقال: ﴿إن الذين يرمون المحصنات العافلات المؤمنات أعنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم﴾ (سورة النور، ٢٤/٢٣) .

<sup>٤</sup> م : بقول .

<sup>٥</sup> م : أن لعنة الله عليه .

<sup>٦</sup> ك م : ولم يلزمه .

<sup>٧</sup> أي القرآن .

وأيضاً إنه ردُّ أحد اللعنتين إلى الحد، فكذلك الآخر<sup>١</sup>. على أن الآية نزلت في المنافقين بقوله: ﴿فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾<sup>٢</sup>، ولا كل قاذف كذلك. وجملة ذلك أن من اجترأ على ذلك القول واستخف بمقت الله ولعنه حلت به. والأصل أن اللعن هو الطرد. ولا كل مطرود بارتكاب مآثم، ولا يقال<sup>٣</sup> [فيمن] لو عُدب قدر ما استوجب؛ [١٨١ و] / ولا كل من يقال<sup>٤</sup> [فيه] «عليه لعنة الله» يستحقها. ولو كان أحد يستحقها كان أحق<sup>٥</sup> بها صاحب هذا القول، إذ هو معلوم أنه كان يتعاطى الفسق ويختلف إلى الأئمة الجائرة، وكل ذلك على مذهبه يوجب اللعن حقيقة، وما في الآية [من] قول اللعن لا حقيقة الوقوع<sup>٦</sup>. ولا قوة إلا بالله.

- ١ م - و.
- ٢ أي إن قول الله تعالى قد ردُّ أحد اللعنتين (وهما اتهام أحد أو اتهام الزوجة بالزنا) إلى القذف، فكذلك الآخر. فالذى يتهم زوجته بالزنا ولا يشهد بأربعة، فإن لم يرض باللعان في الخامسة يجزى بحد القذف. فبناء على ذلك ترى أن هناك ذنباً يوجب العقاب، وليس ذنباً يوجب الكفر. وأما آية القذف، فيقول الله: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون﴾ (سورة النور، ٤/٢٤).
- ٣ فلعل الاستدلال الذي قام به المؤلف هنا ليس بصحيح، لأن آية الاستشهاد في هذا المقام موجهة لهؤلاء الذين اشتركوا في واقعة الإفك؛ إذ يقول الله تعالى في سورة النور: ﴿لولا جازا عليه بأربعة شهداء فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون﴾ (سورة النور، ١٣/٢٤).
- ٤ ك : حل.
- ٥ ك م : الكفر.
- ٦ ك م : ولا يقبل.
- ٧ ك م : يقول.
- ٨ ك م : أحقها.
- ٩ أي ليس بمعنى حقيقة الوقوع، بل هو للزجر والترهيب.

ثم احتج بقوله: ﴿ومن يعص الله ورسوله﴾<sup>١</sup> في تعطيل الحدود؛ وقد ذكر في مثله الخلود في النار من غير ذكر كبيرة ولا صغيرة. فإن كان ذا على التأويل فمثله الأول. مع ما قال الله في مثله: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾<sup>٢</sup>، فذلك أيضاً في تعطيل الحدود، وهو يابى القول به، ويصرف الآية إلى الاستحلال، فمثله الذي ذكر. ومثله في احتجاجه بقوله: ﴿أضاعوا الصلاة﴾<sup>٣</sup> الآية؛ مع ما قال الله تعالى: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة﴾<sup>٤</sup> الآية، وما ذكر من الأخوة والتخليفة واجب بالقبول دون الفعل، فكذلك الإضاعة تكون بالرد دون التأخير. **ولا قوة إلا بالله.**

وقد قال الله تعالى: ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء [حتى يهاجروا]﴾<sup>٥</sup>، وقال: ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً﴾<sup>٦</sup>؛ ثبت أن الذي

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين﴾ (سورة النساء، ٤/١٤).

<sup>٢</sup> كذم: في تعطيل.

<sup>٣</sup> سورة المائدة، ٥/٤٤.

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً﴾ (سورة مريم، ١٩/٥٩).

<sup>٥</sup> م - الآية.

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى: ﴿... فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم إن الله غفور رحيم﴾ (سورة التوبة، ٩/٥)، وقال الله: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين ونفصل الآيات لقوم يعلمون﴾ (سورة التوبة، ٩/١١).

<sup>٧</sup> م - الآية.

<sup>٨</sup> م: والتحلية.

<sup>٩</sup> فهي بقبول المشركين الصلاة والزكاة أثناء الغزوة.

<sup>١٠</sup> سورة الانفال، ٨/٧٢.

<sup>١١</sup> سورة النساء، ٤/٩٤.

يقوله ' لا يزيل الإيمان ولا اسمه . والله اعلم .  
وقد احتج بقوله : ﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ الآية<sup>١</sup> ، لكننا ' بينا أن ذلك في حق  
القبول؛ إذ لو ينتظر الفعل به لكان لا يجب الأخوة أبداً ولا يخلى سبيلهم، وفي [ ذلك ]  
الإعفاء إلى حول، وذلك مما لا معنى له . و [ أيضاً ] قد بينا أمر الهجرة، وأنها كانت من  
الفرائض التي جاء في التخلف عنها الوعيد الشديد،<sup>٢</sup> ثم قد أثبت اسم الإيمان مع عدم  
ذلك . والله اعلم .

واحتج بقوله : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ الآية<sup>٣</sup> ، وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا  
تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ الآية<sup>٤</sup> ، وما ذكر في أكل مال اليتيم .<sup>٥</sup>

<sup>١</sup> أي الكعبي .

<sup>٢</sup> سورة التوبة، ٩/٥، ١١ .

<sup>٣</sup> م - الآية .

<sup>٤</sup> م : لكذا .

<sup>٥</sup> انظر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا  
مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ  
مَصِيرًا ﴾ (سورة النساء، ٤/٩٧) .

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ  
وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (سورة النساء، ٤/٩٣) .

<sup>٧</sup> م - الآية .

<sup>٨</sup> يقول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن  
تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عَدُوًّا وَعَدَاوَاتِهِ فَنُفِيسُوا  
نُفُسِهِمْ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ (سورة النساء، ٤/٢٩-٣٠) .

<sup>٩</sup> م - الآية .

<sup>١٠</sup> انظر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ  
سَعِيرًا ﴾ (سورة النساء، ٤/١٠) .

فأما قتل العمد<sup>١</sup> فله أوجه ثلاثة . أحدها أن يكون فيمن تعمد القتل لدينه، وهذا أحد وجوه الخطأ في القتل . **والله أعلم** . والثاني أن يكون ذلك جزاؤه، ولله التفضل عليه بالعفو والمقابلة بالحسنات . **ولا قوة إلا بالله** . والثالث أن تكون الآية في الكفرة، وفي القصة دليل ذلك<sup>٢</sup> . ثم دليل ما بيننا قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص ﴾ الآية، وإنما يكتب عليهم إذا قتلوا قتل العمد، وأبقى لهم بعد القتل اسم الإيمان؛ ثم قال : ﴿ فمن عُفِيَ له من أخيه شيء ﴾ فأبقى له اسم الأخوة . ثم قال : ﴿ ذلك تخفيف من ربكم ورحمة ﴾ أطمعه في رحمته جل وعلا، ويعيد أن يكون له مع هذا خلود في النار . ثم رأى المعتزلة في ذلك إلزام القصاص بعد التوبة، وإزالة عقوبة الآخرة، وصرف الآية - وإن كان فيها ذكر الإيمان - إلى الخروج منه؛ وذلك تخصيص .

وما ذكر من أكل المال بالباطل فكل يُجمع على التخصيص، إذ ذلك اسم يأخذ القليل، وذلك غير مراد فيه؛ وكذلك أموال اليتامى . والثاني أنه ذكر فيه «عدواناً وظلماً»، وذلك على العدوان<sup>٣</sup> على حد الله والظلم على صاحبه، مع احتمال ذلك ما ذكرنا في القتل<sup>٤</sup> .

١ م : القتل .

٢ ك : يكون .

٣ قارن بما ورد في تفسير الطبري، ٥/٢١٥-٢٢١؛ و تفسير ابن كثير، ٢/٣٣٦-٣٣٧ .

٤ م - اسم .

٥ يقول الله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عُفِيَ له من أخيه شيء فأتبع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم ﴾ (سورة البقرة، ٢/١٧٨) .

٦ يقول الله تعالى : ﴿ ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصلبه ناراً وكان ذلك على الله يسيراً ﴾ (سورة النساء، ٤/٣٠) .

٧ ك م : العذاب .

٨ أي ما ذكر في قول الله تعالى : ﴿ ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً ﴾ (سورة النساء، ٤/٩٣) .



ثم يقال له<sup>١</sup>: الآية التي فيها ذكر الإيمان<sup>٢</sup> أتزيله أو تبقيه؟ فإن أزاله فقد أقر بالتخصيص، وإن أبقاه رجع إلى رأى من نسبهم إلى الإرجاء. **والله الموفق**. ثم قال<sup>٣</sup>: إن الذى قال: «أمتحن رسول الله لا عرف أنه رسول الله، فأرد عليه بعد المعرفة» فعرف صدقته، إنه لا يكون بتلك المعرفة مؤمناً؛ دل أن إطلاق الاسم ليس على ما كان فى اللغة.

[قال الفقيه رحمه الله:] فنقول وبالله التوفيق: ما أعظم جهله إذا أثبت الاسم [١٨٢ و] / فى اللغة [وأنكره هو]، كانه قال: أطلقته اللغة وأنا أمنعه. فهو إذا يكذب نفسه عند جميع [من يعرف أن] ذلك<sup>٤</sup> اسمه. مع ما فيه إيجاب<sup>٥</sup> أن الله قد منعهم عن العمل بما عرفهم، والزمهم العمل بما جهلهم ذلك<sup>٦</sup>. جل الله عن هذا الوصف. ثم المعرفة ليست بإيمان وإن سميت [به] مجازاً - كما يُسمى فضل الله ورحمته [إيماناً] - بما هى تدعو إلى التصديق<sup>٧</sup>. وما ذكر كله خيال لا معنى له. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم استدل على منع اسم الإيمان بما جعل الله لما<sup>٨</sup> أطلق له اسم الإيمان أحكاماً<sup>٩</sup> منعت منه<sup>١٠</sup>، واسم الكفر أحكاماً [و] لمن يقترن<sup>١١</sup> به. فيقال له: ما الدليل على أن الذى أوصيت

<sup>١</sup> ك م : لهم. فالضمير فى «له» راجع إلى الكعبى.

<sup>٢</sup> يعنى قول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم﴾ (سورة النساء، ٤/٢٩).

<sup>٣</sup> أى الكعبى.

<sup>٤</sup> أى كلمة المؤمن.

<sup>٥</sup> ك - (إيجاب) صح ه.

<sup>٦</sup> لأن المعانى اللغوية للكلمات فى هذه الحالة لا تعتبر.

<sup>٧</sup> انظر: سورة آل عمران، ٣/٧٣-٧٤؛ وسورة النساء، ٤/٨٣؛ وسورة المائدة، ٥/٥٤ و سورة التور، ٢٤/٢١.

<sup>٨</sup> أى للحالة التى...

<sup>٩</sup> كقبول الشهادة مثلاً.

<sup>١٠</sup> أى عند ارتكابه الكبيرة.

<sup>١١</sup> م : يقرن. ويقصد الكعبى بمن يقترن بالكفر: مرتكب الكبيرة.

إليه من الأحكام لإطلاق دون معانٍ تنصل به في الوجهين جميعاً؟ ثم قال: منها التعظيم والتزكية والموالة وقبول الشهادة. فيقال: ما الدلالة على أن كل هذا لإطلاق الاسم خاصة دون تحقيقه بالشرائط المضمومة إليه والعبادات التي دعا إليها الإيمان؟

وبعد، فإن ولاية الإيمان لازمة، وجميع ما مُنع منه<sup>١</sup> منع بحق الإيمان الذي فيه؛ إذ حقيقته فيه<sup>٢</sup> مَنَعْنَا عما ذُكر. مع ما كان الثابت مما فيه الحدود والقصاص يُثبت له الولاية؛ ونَجِبُ له الشهادة<sup>٣</sup> وجميع ما ذُكر، وتقبل [توبته] ويُحَدَّ على ذلك؛ ولم يكن لأحد نفي الاسم [عنه] بما عفى عن عذاب الله، بل ذلك كله كما قال ﷺ: «فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها»<sup>٤</sup> ولا قوة إلا بالله. وأيد ذلك قوله: ﴿ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله﴾؛<sup>٥</sup> إنه لو كان الإيمان زائلاً عنه لكانت الرافة لا تأخذه، بل رافة الإيمان هي

١ م : والعبادات .

٢ أى من مرتكب الكبيرة، كاستحلال قتله وأخذ ماله وغيره .

٣ أى حقيقة الإيمان الذى فيه .

٤ م : ويجب .

٥ أى بكونه مؤمناً .

٦ أى من التعظيم والتزكية والموالة .

٧ أى عن جزائه، بأى وجهٍ من الوجوه .

٨ ورد الحديث في مسند ابن حنبل (١١/١) بهذا اللفظ: عن أبى هريرة رضى الله عنه، عن النبى ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله؛ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله تعالى...». فقد ورد الحديث بالفاظ قريبة من ذلك في صحيح البخارى، الإيمان ٤١٧ و الاعتصام ٤٢٨ و صحيح مسلم، الإيمان ٣٤-٣٦ و سنن الترمذى، الإيمان ١.

٩ يقول الله تعالى: ﴿الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رافة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾ (سورة النور، ٢/٢٤).

التي تأخذه حتى لعلها تبلغ<sup>١</sup> إلى تعطيل الحد، فحذّر<sup>٢</sup> ذلك. وأيد ذلك ما لو تاب<sup>٣</sup>. **ولا قوة إلا بالله**. وإقامة الحد من الرحمة، لأنه يكفره ويزيل عنه<sup>٤</sup>. والأصل أن عقوبات الكفر لا تطهر<sup>٥</sup> صاحبها بل تُسلمه<sup>٦</sup> إلى عذاب الأبد، كقوله: [١٨٢ظ] ﴿أغرقوا فأدخلوا ناراً﴾<sup>٧</sup>. والحدود والقصاص جعلت كفارات، فثبت أنها جعلت كذلك [لأنه] لم يزل الإيمان عنه. **والله اعلم**.

ثم نقول: إذ الله يقسم الأحكام أقساماً ثلاثة<sup>٨</sup> من حيث الانقسام من اسم الكفر، والإيمان، وما ليس بكفر ولا إيمان؛ حتى إذا زال حكم ذينك<sup>٩</sup> عنه لزم الواسط، فما الدليل على أن ثمة واسطاً<sup>١٠</sup> في الأسماء؟ بل الله قسم في الجملة البشر المحتمل للعلم قسمين في أمر الدنيا والآخرة جميعاً،<sup>١١</sup> فمن زاد عليه فهو المبدع في دين الله ما لم يؤذن له، وقد قال

<sup>١</sup> ك : يبلغ.

<sup>٢</sup> م : فحدد.

<sup>٣</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فاعرضوا عنهما إن الله كان تواباً رحيماً﴾ (سورة النساء، ١٦/٤).

<sup>٤</sup> أى يكفر الذنب ويزيل العذاب عن صاحبه.

<sup>٥</sup> ك : لا يطهر.

<sup>٦</sup> ك : يسلمه.

<sup>٧</sup> يقول الله تعالى: ﴿مما خطيأتهم أغرقوا فأدخلوا ناراً فلم يجدوا لهم من دون الله أنصاراً﴾ (سورة نوح، ٢٥/٧١).

<sup>٨</sup> أى عند الكعبي.

<sup>٩</sup> ك : ذانك؛ م : ذلك.

وذينك، أى القسم الأول والثاني.

<sup>١٠</sup> ك م : واسط.

<sup>١١</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿هو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن والله بما تعملون بصير﴾ (سورة التغابن، ٢/٦٤).

رسول الله ﷺ: «من آوى محدثاً فعليه لعنة»<sup>١</sup>؛ فكيف بمن هو الذي أحدث الحدث. فنسأل الله العصمة.

واحتج بما ليسوا بكفرة بآيات قتال الكفرة وأخذ الجزية ونحو ذلك، [و] بما ليسوا بمؤمنين بآيات البشارة والولاية ونحو ذلك؛ فبهذا خرج عن جملة قول المؤمنين. كأنه أغفل عن جملة أخرى لهم،<sup>٢</sup> وهو أن البشارة عند من يرى صاحب الكبيرة مؤمناً كانت بشرية أو كانت هي العاقبة. وعند الخوارج كان الحكم في الكفرة على نوعين. أحدهما على القتل أو أخذ الجزية، والآخر لا، كالنساء وأهل النفاق ونحوهم. فمن رام أن يجعل ثمة واسطاً في الأحكام - بما هي عند الفريقين يلزم لا بما ذكر من الواسط - أغفل عن جملة قول الأمة. **ولا قوة إلا بالله**. مع ما كان الله تعالى قد بين الأقسام الثلاثة: الكفرة والمؤمنين وأهل النفاق، وهم المذبذبون بينهما، وأخبر أنهم ليسوا من هؤلاء ولا من هؤلاء.<sup>٣</sup> فمن رام تثبيت الواسط، لا على ما جاء به النص، وأراد أن يجعله مقابلاً له، على نفى الحقيقة التي جعل الله لها الواسط، فقد ضيع حقوق القسمة ونقض الترتيب الذي جاء به القرآن، فاستوجب المقت به من جميع منتحلي الإسلام. **ولا قوة إلا بالله**.

<sup>١</sup> ك - (محدثاً) صح هـ.

<sup>٢</sup> ورد الحديث في مسند ابن حنبل (٨١/١) بهذا اللفظ: ... خطبنا على رضى الله عنه ... قال: وفيها قال رسول الله ﷺ: «المدينة حرم ما بين غيري إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة عدلاً ولا صرفاً». فقد ورد الحديث بالفاظ قريبة من ذلك في صحيح البخارى، الجزية ١٠، ١٧، والفرائض ٢١، والاعتصام ٤٦ و صحيح مسلم، الحج ٤٦٣، ٤٦٧-٤٦٩، والأضاحى ٤٣-٤٤.

<sup>٣</sup> أى عن سائر أقوال العلماء.

<sup>٤</sup> ك م : و.

<sup>٥</sup> أى الكعبى.

<sup>٦</sup> لعله يشير إلى قول الله تعالى: ﴿مسذبهين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء﴾ (سورة النساء، ٤/١٤٣).

ثم عارض نفسه بالمرأة [١٨٣و] / فزعم أنها مخصوص . وهذا النوع من الخيال، بل أحكام الكفر مختلفة لا يستدل بها على شيء . وقد رأيت أطنب في معارضات الخوارج، وتكلف الخروج مما قابلوه به، مما يعلم كل من تأمله أنه لم يحقق ما رام إلزامه<sup>١</sup>، ولا تخلص مما قوبل به حق التخلص، فأغضيت عن ذكرها<sup>٢</sup>.

ثم احتج في نفى<sup>٣</sup> اسم الكفر والإيمان عن صاحب الكبيرة أن المرجعة والخوارج اتفقوا على أن اسم الإيمان لا يوجد بالقياس مما أوجبه اللغة، وإنما كان من جهة السمع، فلا تجوز التسمية بواحد إلا بالتواتر بالسمع أو الإجماع، وزعم أن هذه حجة كافية .

{قال الشيخ رحمه الله:} نقول وبالله التوفيق: كذَّب في الحكاية عن<sup>٤</sup> ذلك، بل هم أجمعوا على تحقيق الاسم بما أوجبه اللغة . لكن الخوارج استدلت بارتكاب الكبيرة على كذبه<sup>٥</sup> فيما أظهر من التصديق، بقوله: ﴿الم أحسب الناس﴾ الآية<sup>٦</sup> . والمرجعة زعمت أن الاستدلال<sup>٧</sup> لظهور الصدق والكذب في الغالب، لا أن التصديق في الحقيقة لا يكون دونه، والإيمان هو ذلك التصديق في الحقيقة لو كان، [و] ليس في الكبيرة نفيه<sup>٨</sup> ولا في

<sup>١</sup> أى حالة المرأة التى ارتكبت الكبيرة وعاقبتها عند الخوارج، لأنها لا تقتل عندهم .

<sup>٢</sup> ك - ( كل من تأمله ) صح هـ .

<sup>٣</sup> م : الراملى [س] .

<sup>٤</sup> م : عن ذكره .

<sup>٥</sup> ك م : بنفى .

<sup>٦</sup> م + بلغ؛ م هـ : جاءت على هامش النص .

وهى كلمة تشير إلى المقابلة التى جرت لتلك النسخة حتى العبارة هذه .

<sup>٧</sup> أى المكلف .

<sup>٨</sup> وتام الآية: ﴿... أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون﴾ (سورة العنكبوت، ٢٩-١-٢) .

<sup>٩</sup> م - الآية .

<sup>١٠</sup> أى بأفعال المكلف .

<sup>١١</sup> أى نفى التصديق .

انتقائها<sup>١</sup> بتحقيقه<sup>٢</sup> فى حق الوجود، وإن كان<sup>٣</sup> فى حق الدلالة على المستدل . **والله اعلم .**  
فحصل إذا القول منهم على ما توجه<sup>٤</sup> اللغة، وظهر كذبه فى الحكاية .

ثم الأمة كانت قبل حدوث الاعتزال وأهله على قولين فى صاحب الكبيرة: على أنه مؤمن فاسق، أو كافر فاسق، ليُعلم وجه كفره عند من يراه كافراً، ووجه فسقه عند من يراه فاسقاً . وذلك كما<sup>٥</sup> يقال: حرام مكروه وحلال مكروه، ليعلم أن الحرمة هى بيان أخف الحرمتين، وهى حرمة الكراهة<sup>٦</sup> لا حرمة الإطلاق، وأن الحلال ليس هو حل الإيثار والرغبة، بل فيه بعض ما يورث الشبه، فمثله أمر الأمة فيما ذكرت . ثم [١٨٣ظ] / أسقطت المعتزلة أحد الاسمين<sup>٧</sup> وهو الذى يعرف معنى التنازع، وألزم الآخر، على الاتفاق فى منع ذلك مطلقاً دون معرفة حقيقته، فخالفوا بذلك الأمة . وهذه حجة مقنعة لمن تصح<sup>٨</sup> [نيتة\*] لله . **ولا قوة إلا بالله .**

ثم عارض نفسه بأنك أتبع<sup>٩</sup> الاسم الأحكام،<sup>١٠</sup> هلا فرقت بين أصحاب الكبائر بما اختلفت أحكامها؟<sup>١١</sup> قال: أفعل فاسمى هذا سارقاً وهذا قاذفاً . فيقال: فإذا سميت فاسقاً مع تحقيق اسمه الذى به فسق ولم تمنع عنه اسم فعله، فما<sup>١٢</sup> بالك ممنعت عن المؤمن اسم

١ م : إبقائها . أى انتقاء الكبيرة والاجتناب عنه .

٢ م : بحقيقة .

٣ أى ارتكاب الكبيرة أو الاجتناب عنها .

٤ ك : بوجه .

٥ م : ما .

٦ م : الكرامة .

٧ أى فى كلا التركيبين، وهو « المؤمن » أو « الكافر » .

٨ ك : يصح .

٩ أى نسبت اسم الفاسق أحكاماً .

١٠ م + مهما .

١١ م : مما .

الإيمان الذى هو له مستحق بفعله؟<sup>١</sup> إلا أنك<sup>٢</sup> تُوسّع التسمية بما يقبح من الفعل وتمنع<sup>٣</sup> بما يحسن، وذلك جور فى الفعل. ثم اسم الفسق لم يجب بجَلْد الثمانين ولكن بالموالة والتعظيم.<sup>٤</sup> وهذا يبيّن<sup>٥</sup> الحَيْد عن تقدير المعارض له، وإنما أراد - والله أعلم - أن الأسماء لم تقدّر عن الأحكام، بوجود الاختلاف فى الأحكام على الاستواء فى الأسماء،<sup>٦</sup> وبذلك كان تقديرها<sup>٧</sup> فى الابتداء. **ولا قوة إلا بالله.** ثم الموالة والتعظيم متفاوت على تفاضل المنازل والدرجات<sup>٨</sup> فى الدين، كالرسل ثم الأئمة ثم العلماء ثم المؤمنين، وعلى ذلك لازم الأمران جميعاً فى الذين ارتكبوا الكبائر؛ على قدر ما أتوا<sup>٩</sup> من الحسنات، والمقت<sup>١٠</sup> بما أتوا<sup>١١</sup> من السيئات. فمن رام دفع ما جاء به من الخيرات بسيئات لسن بأضداد لهن فهو جائر<sup>١٢</sup> فى الحكم. **ولا قوة إلا بالله.**

١ م : لفعله.

٢ ك م : أن.

٣ ك م : ويمنع.

٤ لعله يشير إلى آية القذف التى فيها إضافة كلمة الفاسق للقاذف (سورة النور، ٢٤/٤).

ويبدو أن هذا الكلام جواب الكعبي على معارضة.

٥ ك م : يبيّن.

٦ فرغم أن الكل مشتق فى إطلاق « الفاسق » على مرتكب الكبيرة، ففيه اختلاف فى حكم الفسق.

٧ ك م : تقديره.

أى تقدير الأسماء.

٨ ك م + فى المنازل.

٩ م : أتوا.

١٠ م : أتوا.

١١ ك : جائز.

ثم احتج<sup>١</sup> بالآية التي فيها ﴿يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه﴾<sup>٢</sup> في صاحب الكبيرة أنه لو كان مؤمناً لكان لا يعذب ولا يوعده عليه. والآية ترجع<sup>٣</sup> إلى وجه. أحدها أن لا يُخزیه<sup>٤</sup> عن شفاعة رسول الله، بل يشفّعه فيه وينجيه بها. والثاني أن يكون ذلك عندما يقول لهم: تواهبوا<sup>٥</sup> مظالمكم، وعلى معذرتكم<sup>٦</sup>. والثالث أن يكون لا يُخزِيهم<sup>٧</sup> خزي [١٨٤ و] / الكفرة من الخلود في النار؛ إذ هو انواع كما قال الله تعالى: ﴿ليس لهم طعام إلا من ضريع﴾<sup>٨</sup>، وقال في موضع: ﴿فليس له اليوم ههنا حميم ولا طعام إلا من غسلين﴾<sup>٩</sup>، على اختلاف الدركات، فمثله على اختلاف الأوقات. ويحتمل لا يُخزِي<sup>١٠</sup>، أي لا يَقْضِح<sup>١١</sup> [فيه] ستره، وذلك كذلك في كل مؤمن. ثم الذي ينقض على المعتزلة ابتداء الآية وهو قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توباً نصوحاً﴾<sup>١٢</sup>، ألزمهم التوبة وجعلها شرطاً للمغفرة، على إبقاء اسم الإيمان لهم، والصغائر مغفورة باجتناب الكبائر على قولهم. ثبت أن الآية في أصحاب الكبائر، وقد بقي لهم اسم الإيمان. **ولا قوة إلا بالله.**

<sup>١</sup> أي الكعبي.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توباً نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار﴾ (سورة التحريم، ٦٦/٨).

<sup>٣</sup> ك: يرجع.

<sup>٤</sup> م: لا يجزيه.

<sup>٥</sup> م: تواهنوا.

<sup>٦</sup> انظر: تاويلات القرآن للماتريدي، ٨٠١ و.

<sup>٧</sup> م: لا يجزيهم.

<sup>٨</sup> سورة الغاشية، ٦/٨٨.

<sup>٩</sup> سورة الحاقة، ٦٩/٣٥-٣٦.

<sup>١٠</sup> م: لا يجزي.

<sup>١١</sup> سورة التحريم، ٦٦/٨.



والدليل على أن اسم الإيمان لا يزول بزوال العدالة قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم﴾ الآية<sup>١</sup>، ولو كان كل مؤمن عدلاً لكان يقول: ﴿اثنان منكم﴾، إذ كان ابتداء الآية في مخاطبة المؤمنين. ثبت أن قد يكون مؤمناً عدلاً وغير عدل. وقال الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين﴾ إلى قوله: ﴿ممن ترضون من الشهداء﴾ الآية<sup>٢</sup>، فلو كان كل مؤمن مرضياً لم يكن للشرط فائدة. وكذلك قوله: ﴿وأشهدوا ذوى عدل منكم﴾ الآية<sup>٣</sup>. ثبت أن المؤمن يكون عدلاً وغير عدل. وكذلك قوله: ﴿فإن آتستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم﴾ الآية<sup>٤</sup>، ثبت أنه قد يكون منهم رشيد وغير رشيد. ولو كان كل مؤمن عدلاً وكل من ليس بعدل ليس بمؤمن لكان لا شهادة تُردُّ بالفسق بعد الامتحان ولا يجوز السؤال عن الأحوال ليعلم بها العدالة والفسق؛ بل على المكان الذى يُسأل عما عليه من الإيمان<sup>٥</sup> ويمكنه الوفاء [فى ذلك]، فيجب قبول شهادته بلا سؤال / [١٨٤ظ] عنه ولا اعتبار بأحواله. وفى إجماع الأمة على الفحص عن الأحوال وترك النزول على ما يظهر من الأقوال<sup>٦</sup> - التى تُكتفى<sup>٧</sup> بها فيما كان شرائطها الإيمان من الحِلِّ والحُرمة والتوارث ثم

<sup>١</sup> سورة المائدة، ١٠٦/٥.

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> سورة البقرة، ٢٨٢/٢.

<sup>٤</sup> م - الآية.

<sup>٥</sup> سورة الطلاق، ٢/٦٥.

<sup>٦</sup> م - الآية.

<sup>٧</sup> سورة النساء، ٦/٤.

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> أى ولكان لا يجوز...

<sup>١٠</sup> ك م + فى ذلك.

<sup>١١</sup> م : الأموال.

<sup>١٢</sup> م : يكتفى.

العبادات - دليل يبين أن الإيمان وما به يصير المرء مؤمناً ويستوجب أحكامه ليس هو كل ما ينفي أنواع الفسوق والعصيان. **ولا قوة إلا بالله**. وعلى ذلك مضى أمر هذه الأمة من تعاهد الصلوات في الجماعات والصيام وإخراج الزكوات، على ما هم عليه من الاختلاف في هتك الحرمات والانهماك في المعاصي؛ ثبت بالذم عليه الأمة عدول المعتزلة والخوارج عن الحق. **ولا قوة إلا بالله**.

ثم نذكر ما ذكر الكعبي فيما احتج عليه من القرآن من الحيل<sup>١</sup> المستبعدة ليصرف عن نفسه وأتباعه اسم الإيمان ويوجب الإياس عن رُوح<sup>٢</sup> الله والاختيار لعدواته بكبيرة، كأنه به يحصل على نفع في الدنيا وحمد في الدين. **ولا قوة إلا بالله**.

فقال لمن احتج عليه بقوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توباً [نصوحاً]﴾<sup>٣</sup> الآية<sup>٤</sup>، والتوبة لا تكون إلا عن ذنب بوجهين<sup>٥</sup>. أحدهما هو "التوبة عن الصغيرة وإن كانت مغفورة؛ والثاني على التعبد كتكرار التهليل وكدعاء الملائكة بقوله: ﴿فاغفر

<sup>١</sup> م : يبقى .

وفي نسخة «ك» غير منقوطة .

<sup>٢</sup> م : معنى .

<sup>٣</sup> ك م : في .

<sup>٤</sup> ك - (في الجماعات والصيام وإخراج الزكوات، على ما هم عليه من الاختلاف في هتك الحرمات والانهماك) صح هـ .

<sup>٥</sup> ك م : بالحيل .

<sup>٦</sup> م : عن رحمة؛ م هـ : في الأصل روح .

<sup>٧</sup> سورة التحريم، ٨/٦٦ .

<sup>٨</sup> م - الآية .

<sup>٩</sup> ك : لا يكون .

<sup>١٠</sup> أي أجاب الكعبي على معارضة بوجهين .

<sup>١١</sup> ك م : أن .

للذين تابوا ﴿ الآية ١ .

نقول له : الوجه الأول دل على جهله بمعنى التوبة، إذ هي الرجوع والندم، ومحال ذلك عما ليس عليه، وهو مغفور له لا يجوز عليه التعذيب . والثاني أن حق الله عليه إذا عُفِر له الحمد له والشكر على العقو، وفي التوبة كفران ذلك، لأنه يوهم بقاءه بالتوبة . والثالث أنه قال : ﴿ عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم ﴾ الآية ٢ ، فجعله موقوفاً على ما يكفره بالتوبة، ثبت أن الذنب باق وهو لم يزل [ مستحقاً ] اسم الإيمان . والله اعلم .

والتسهيل ٣ له في كل وقت حكم التجديد ٤ ، لأن حقيقة الأفعال أن لا يبقى، والتوبة يكون عن ذنب، ولا ذنب . وبعد، فإنه يجوز الأمر بالتسهيل على التبعيد ولا [ ١٨٥ و ] / يجوز بالتوبة والاستغفار عن ذنب معفو ٥ مغفور، لما فيه إيهام أنه ليس بمغفور . وذلك كفران النعم، وغير جائز ذلك، كما لا يجوز الدعاء بأن لا يجور ٦ ولا يظلم . ودعاء الملائكة لما قد يكون لمن ذكر ذنوب ٧ غير مغفورة، فيلحق ذلك ينصرف الدعاء . ولا قوة إلا بالله .

١ يقول الله تعالى : ﴿ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمةً وعلماً فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب المحيم ﴾ (سورة المؤمن، ٤٠ / ٧) .

٢ م - الآية .

٣ سورة التحريم، ٨ / ٦٦ .

٤ م - الآية .

٥ م : والتسهيل .

٦ م : التحديد .

٧ م - معفو .

٨ م : لا يجوز .

٩ ك م : ذنوباً .

ثم قال في قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون﴾<sup>١</sup>: إلا أن ذا يكون فيما لم يكن فعله، كمن يرى آخر يدعو بعض الغواة إلى أمر قبيح، فيقول على سبيل النهي: لم تفعلوا يا أخى ما ينقص دينك ويوجب عليك سخط ربك؟ لا أنه فعله، لكن لئلا يفعله.

فيقال له: إن كان جهدك في صرف اسم الإيمان عن المبتلى بكبيرة - على ما فيه من تعظيم الرحمن وخشية العواقب - لئلا تُسَمَّى أنت به، فلك ما اخترت في نفسك وسويته؛ وإن كان ذلك لتزيل هذا عن غيرك فهو يعلم جراتك في ذلك على الله بما فهم من تسمية الله إياه بغير الذى سميتَه، فلا يُحتمل أن يرتاب في خير الله - مع ما يعلم من نفسه كذلك - بافتراءك على الله بتسويل الشيطان. **ولا قوة إلا بالله**. ثم الذى ذكرته لا يحتمله إلا سفيه: أن يقول ويعاتب<sup>٢</sup> على ما يعلم كذبه فيما يعاتبه عليه. فاما الله سبحانه الذى لا يخفى عليه شئ يتعالى عن هذه الرتبة التى يأنف منها كل ذى لب. **والله المستعان**. وأما أنت فحقيق لذلك، لأنك تياس به من رُوح الله وتؤثر بشهوتك<sup>٣</sup> عداوة الله وولاية الشيطان وتعرض<sup>٤</sup> في مذهبه<sup>٥</sup> لمقتته ولعنه. فهنيئاً لك ما اخترته لنفسك عند الكريم والرحيم. **ولا قوة إلا بالله**.

<sup>١</sup> سورة الصف، ٦١/٢.

نفسهم من ذلك أن ما ورد من رأى للكعبى حول الآية الواردة في سورة التحريم (٨/٦٦) قد وقع اعتراض له من قبل معارضيه بالسؤال الآتى: «لقد ورد في البيان الإلهي ﴿عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم﴾، وأنت تذهب إلى أن المخاطبين بهذه الآية ليس لهم ذنوب؛ فيعنى ذلك أن الله قد قال في الآية المذكورة شيئاً لن يفعله».

<sup>٢</sup> م: ويعاقب.

<sup>٣</sup> م: شهوتك.

<sup>٤</sup> ك م: ويتعرك؛ م هـ: غير منقوطة في الأصل. في القاموس ذلك وحكّه

حتى عفاه وحمل عليه الشر والدهر. وربما يكون معناها هنا قريب من هذا المعنى اللغوي.

<sup>٥</sup> أى عند سيرك على مذهب الشيطان.

ثم قال<sup>١</sup> فى قوله تعالى: ﴿الْم يَأْن لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ أنه أثبت اسم الإيمان وإن لم تخشع قلوبهم: **إِنَّ أَوَّلَ ذَلِكَ إثبات اسم الإيمان بلا خشوع، وأنتم لا ترون إلا التصديق باللسان والمعرفة بالقلب. [١٨٥ظ] / والثانى أن قد يقول لمن يخشى الله ويقوم بالغاية فى شكره: أما ينبغى لك أن تخشأنى وتشكرنى، لا أنه غير شاكر له، ولكن على التنبيه.**

[قال الفقيه رحمه الله:] فاما الاول فإنما الآية إنما هو فى الخشوع لذكر الله، وأن من لا يخشع له مذموم فاسق. وخشوع الإيمان هو الذى يكون بمعرفة جلاله وكبريائه، وهذا لا يزول عن المؤمن. ومع<sup>٢</sup> [طول الأمد] قد سُمى مؤمناً وإن كان به مذموماً؛ وفى الآية دلالة طول ذلك فيهم، وذلك يوجب الوصف بالكبيرة عندهم<sup>٣</sup>، وقد أبقي لهم اسم الإيمان، فبطل بذلك قولهم. **والله الموفق.** والثانى هو وصف من لا يعرف المنة<sup>٤</sup> والشكر فيعرض عن قبولهما ويعاتب على ما كان حقه التعظيم والقبول. فإن كان هذا وصف الله عند المعتزلة فهو<sup>٥</sup> قد بلغ مناه من التسمى بأقبح اسم والخلود فى أسفل الدرك. نعوذ بالله من الشقاء. ثم أطنب فى هذا القول، لكن من أصل بنائه ما ذكرت، فما يزيد<sup>٦</sup> إطنابه إلا بعداً عن الإصابة. **وبالله المعونة.**

<sup>١</sup> أى الكعبى.

<sup>٢</sup> بقول الله تعالى: ﴿الْم يَأْن لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِ فَطَال عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (سورة الحديد، ٥٧/١٦).

<sup>٣</sup> أى الله تعالى.

<sup>٤</sup> ك م + الإيمان.

<sup>٥</sup> أى المعتزلة.

<sup>٦</sup> ك : (المهنة) صح هـ.

<sup>٧</sup> أى الكعبى.

<sup>٨</sup> م : فما نريد.

ثم أجاب في قوله: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾<sup>١</sup> الآية، أنه كقوله: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه﴾<sup>٢</sup> وقد كان سماه مؤمناً من قبل. والثاني أن يكون الاقتتال بغير سلاح نحو المجاذبة، أو كانوا مجتهدين فلا يخرجون به من الإيمان.

فيقال: إذ جرى الأمر بالإصلاح بينهم وتسمية الإخوة بطل معنى الردة. وقوله: ﴿فقاتلوا التي تبغى﴾<sup>٣</sup> دل أن الباغي كان معلوماً، لا أن كان ثمة اجتهاد. مع ما كان رسول الله ﷺ بين أظهرهم أني<sup>٤</sup> لهم الاجتهاد إلى ذلك الحد؟ ثم دل الأمر بالقتال - والصغيرة تكون مغفورة لا يقابل عليها - على أن ذنوبهم قد كبرت، وقد أبقي الله لهم اسم الإيمان. والله الموفق. وقال في قوله: ﴿إنما المؤمنون [١٨٦ و] / إخوة﴾<sup>٥</sup> بمثل ذلك، وقد بينا وهمه. ثم على قوله إن صاحب الكبيرة عدو الله لا يسع له الدعاء بالخير ويلزم لعنه، وما الإصلاح إلا الدعاء بالخير والصلاح. ولا قوة إلا بالله.

وقال في آية القصاص وما فيه من تسمية الأخوة: إن الله لم يُعدّ على الأخوة المطلقة ثواباً ولا مدحاً، وإنما كان ذلك في الأخوة في الدين. فيقال له<sup>٦</sup>: قد سماهم مؤمنين في أول

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين. إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون﴾ (سورة الحجرات، ٩/٤٩-١٠).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿... ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ (سورة البقرة، ٢/٢١٧).

<sup>٤</sup> سورة الحجرات، ٩/٤٩.

<sup>٥</sup> م: أبي.

<sup>٦</sup> سورة الحجرات، ٩/١٠.

<sup>٧</sup> انظر: سورة البقرة، ٢/١٧٨.

<sup>٨</sup> ك م: لهم.

الآية، ثم أبقى لهم اسم الأخوة في آخرها، ولا معنى سبق يحتمل صرف ذكر الأخوة إليه؛ ثبت أنه في الدين مع إبقاء اسم الإيمان. وأما الثواب فقد شرط مرة باسم المطلق ومرة باسم المقيد؛ من ذلك قوله: ﴿فَأَنَابِهِمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا﴾<sup>١</sup>. ثم تد يجوز عندك التحذير مع وجود القول وإن وُعد عليه الثواب، فمثله المؤمن باسم الإطلاق. وقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَمَنُوا بِلَهُمُ الصَّادِقِينَ﴾<sup>٢</sup> الآية، وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾<sup>٣</sup> الآية، و[في] صاحب الكبيرة يقال: آمن بالله ورسوله ولم يفرق بين أحد من رسوله، ثم جائز في مثله التخويف والوعيد. وكذلك قال الله: ﴿وَإِنْ تَكُنْ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>٤</sup>؛ وصاحب الكبيرة قد أتى بحسنة، ويستحق الذي جاء به اسم الحسنة، فما تنكر أن يستحق اسم المؤمن وإن أوعد. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم عارض نفسه بالحقوق التي أوجبت باسم الإيمان وأحلّت به وقد دخل في ذلك أصحاب الكبائر. فأجاب بأن إدخالهم بالإجماع لا بالاسم، كما أدخلتم في قوله: ﴿حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>٥</sup> و﴿حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>٦</sup> وإن لم يكن الفاسق كذلك. قيل له:

<sup>١</sup> ك م : حرف.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿فَأَنَابِهِمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة المائدة، ٨٥/٥).

<sup>٣</sup> سورة الحديد، ١٩/٥٧.

<sup>٤</sup> م - الآية.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجُورَهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (سورة النساء، ١٥٢/٤).

<sup>٦</sup> م - الآية.

<sup>٧</sup> ك م : ولذلك.

<sup>٨</sup> سورة النساء، ٤٠/٤.

<sup>٩</sup> سورة البقرة، ١٨٠/٢.

<sup>١٠</sup> سورة البقرة، ٢٣٦/٢.

الإجماع أدخلهم في ذلك بالفهم من الخطاب<sup>١</sup> بالإيجاب والتحليل [متمسكاً] بالآيات، إذ ليس أحد منهم ذكر وجهاً به عرفوا سواه<sup>٢</sup>، ولا أحد<sup>٣</sup> من متعاطى الفسق سأل [١٨٦ظ] /  
أحداً عن خاص، بل عرف تضمنه<sup>٤</sup> تلك الآيات؛ ولم يجز الخطاب بالوجهين<sup>٥</sup> باسم التقوى، لذلك بطل التقدير<sup>٦</sup>. وقوله: «حق على كذا»، أى حق على من يريد التقوى [فى] ذلك وليس فيه إيجاب. مع ما كان فى الذى يُذكر تخصيص معنى التقوى فى حق الخطاب<sup>٧</sup>، [و] فيما نحن فيه يُدخله فى الخطاب بلا اسم الذى به خوطب لا بالإطلاق ولا بالتخصيص<sup>٨</sup>. **ولا قوة إلا بالله.**

وعارض<sup>٩</sup> فى التحليل بالجنون والصغير. قيل: لهما حكم الإيمان بغيرهما، إذ لولا ذلك الغير لم يجب لهما ذلك، كما<sup>١٠</sup> لم يجب لأولاد الكفرة. وما نحن فيه لا غير فى ذلك يتبعه، فثبت أنه استوجبه بإيمان نفسه.

ثم عورض بما يصلى الفاسق ويصوم، فقال: لئلا يزداد فسقه، ويزول عنه عذاب تركهما.

[قال الشيخ رحمه الله:] يقال له: لم تفهم<sup>١١</sup> السؤال، وإنما معنى ذلك أنهما يجوزان بالإيمان، فلولا أنه مؤمن لم يكن ليمضيا له ويزيلا عذاب تركهما عنه، بل لاشئ عليه فى

<sup>١</sup> أى الخطاب الإلهى الوارد بالإيجاب والتحليل.

<sup>٢</sup> أى سوى الخطاب.

<sup>٣</sup> أى تضمن الخطاب الإلهى الآيات التى فيها ذكر «الذين آمنوا بالله ورسوله...».

<sup>٤</sup> أى بالإيجاب والتحليل.

<sup>٥</sup> ك - (تضمنه تلك الآيات؛ ولم يجز الخطاب بالوجهين باسم التقوى، لذلك بطل التقدير) صح هـ.

<sup>٦</sup> ك + فيما نحن.

<sup>٧</sup> ك م : بتخصيص.

<sup>٨</sup> أى الكعبى.

<sup>٩</sup> م + لو. وفى نسخة «ك» كلمة «لو» مشطوبة.

<sup>١٠</sup> ك م : لم يفهم.



تركهما، ولا يجوز أن يفعله لو لم يكن مؤمناً. **ولا قوة إلا بالله**.  
وقد أوردنا في نقض كتابه<sup>١</sup> في هذه الآيات كتاباً أغنانا عن الإطناب في هذا الباب.<sup>٢</sup>

### [ وجوب التفريق بين نوعي الذنوب بطريق الحكمة ]

ثم نذكر الفصل بين ما يخلد له العذاب ولا يخلد من طريق الحكمة، وذلك يخرج على وجهين.

١- أحدهما من طريق الاعتبار بتفاوت الذنوب في أنفسها، وقد وعد الله أن لا يجزى إلا مثله؛ وكذلك حق الحكمة، إذ التعذيب يكون بما يوجه الحكمة لا بما يُختار، إذ ليس هو نوع ما يُختار وبخاصة ممن لا يضره الخلاف، ثم هو الموصوف بالعفو والرحمة، ولهذا ما أوجب المغفرة والعفو عن كثير من الذنوب.

ثم يخرج ذا على وجوه. أحدها أنه ما من أحد يعصى الله بنوع من الكبائر دون الشرك إلا وهو لوقت العصيان مكتسب الطاعة من خوف عقابه،<sup>٣</sup> والفرع عن مقتته، ورجاء رحمته، والثقة بكرمه، [١٨٧ و] / وذلك عن خيرات لو قوبل بها ما ارتكب من الخلاف بغلبة شهوة وقهر غضب أو نحو ذلك ليرجح ما كان منه من خير على ما كان من شر، فلا يجوز أن يُحرّم نفع الخير ويوجب له عقوبة الشر، ومن ذلك فعله [فهو] موصوف بالجدو والكرم، ولا كذلك معناهما. **ولا قوة إلا بالله**. وليس مع من يكفر بالله ويشرك به معنى يستحق اسم الحسنه والخير، لأنه يكذبه وينكر أمره ونهيه، فلا يحتمل أن يكون له الرجاء

<sup>١</sup> م : في بعض.

<sup>٢</sup> م : كتبنا؛ م هـ : في الأصل كتابه.

<sup>٣</sup> لعل المراد به كتاب رد أوائل الأدلة للكعبى الذى ذكر بين مؤلفات الماتريدى؛ ذكره النسفى بهذا الاسم، كما ورد الكتاب أيضاً بالاسم نفسه عند كارل بروكلمان وعند الباحثين المعاصرين. وأما عن كتاب أوائل الأدلة فالكعبى مؤلفه. انظر: تبصرة الأدلة للنسفى، ١/٣٥٩ و الجواهر المضية

لابى الوفاء القرشى، ٤/٢٥١ و C. Brockelmann, GAL I, 195.

<sup>٤</sup> ك م : عقاب.

وفى دوام عذابه مضادة معنى الكرم والجود. **ولا قوة إلا بالله**.

والثانى أن الله جل ثناؤه وعد<sup>١</sup> أن لا يجزى إلا مثلها، ومثل الشرك الذى فى العقل<sup>٢</sup> أكبر من كل ذنب، مع ما لا حسنة تكون<sup>٣</sup> معه و [تكون] مع غيره،<sup>٤</sup> إنما [جزاؤه] هو الخلود فى النار. إذ معلوم أن الكافر يرضى بأضعاف ما يعذب مع النجاة يوماً من الدهر، فبيِّن ذلك أن تمام جزائه الخلود. فإذا كان لغيره<sup>٥</sup> مثله فيجزي غيره أكثر من مثل الفعل، وذلك جور فى حكمة<sup>٦</sup>، والله يجبل<sup>٧</sup> عنه. فهذا مع ما كان لمرتكب<sup>٨</sup> ما دونه حسنات، وليس معه. **ولا قوة إلا بالله**.

وأيضاً إن الحدود فى الدنيا جعلن كفارات لما يرتكب من الذنوب، فلو لم يكن فيها تكفير كانت تكون زيادات على عقوبات الكفر، ومحال أن يزداد عقوبة ما دون الكفر، فثبت أنها كفارات، ولا كفارة للكفر فى الدنيا؛ ثبت أنه لا يحتمل الحد<sup>٨</sup> فى العقوبة، فجعلت عقوبته أبدية وعقوبة غيره بحد، فكذلك العقوبة الموعودة فيه. **ولا قوة إلا بالله**.

وأيضاً إن الله جل ثناؤه أخبر أن الموعودة [فى] عقوبة الذين كفروا وأضلوا غيرهم ضعف عقوبة من كفر ولم يضل غيره. ثم لو كان للكافر عقوبة غير الإضلال مثل عقوبة الإضلال لكان كل كافر عقوبته مضاعفة، لأنه لا كافر إلا ومعه سوى الكفر كبائر، وقد خص الله بالمضاعفة المضلين [١٨٧ ظ] / بقوله: ﴿وليس حملن أثقالهم وأثقالاً مع

<sup>١</sup> ك : ووعد .

<sup>٢</sup> أى وذنب الشرك من طريق الحكمة .

<sup>٣</sup> م : يكون .

<sup>٤</sup> أى كما كانت فى مرتكب الكبيرة .

<sup>٥</sup> أى غير الكافر، وهو صاحب الكبيرة .

<sup>٦</sup> م : فى حكمته .

<sup>٧</sup> ك م : مرتكب .

<sup>٨</sup> م - الحد .

انفالمهم ﴿١﴾، وقول الاتباع: ﴿ربنا هؤلاء أضلونا﴾ الآية<sup>١</sup>، وجعل لكل ضعفاً، فبطل أن يكون ذلك عقوبة الكبيرة، بل هي<sup>٢</sup> لو كانت في الكفر كان أحق للضعف منه في الإسلام للمثل؛ ألا ترى أنه يعاقب الكافر بجميع الآثام من صغائر وكبائر، ولا كذلك أمر من اعتقد دين الإسلام. **ولا قوة إلا بالله.**

٢- ثم الوجه الآخر من طريق الاعتبار أن الكفر مذهبٌ يعقد، والمذاق [هب\*] تعقد للابد، فعلى ذلك عقوبته؛ وسائر الكبائر تفعل<sup>٣</sup> للآوقات، وهو عند غلبة الشهوات، لا للابد، فعلى ذلك عقوبتها. **ولا قوة إلا بالله.**

والثاني أن الكفر قبيح لعينه، لا يحتمل الإطلاق<sup>٤</sup> ورفع الحرمة، فعلى ذلك عقوبته<sup>٥</sup> في الحكمة لا يحتمل الارتفاع والعفو عنه؛ وسائر المآثم جائز<sup>٦</sup> رفع الحرمة عنها في العقل وإباحة ما له [من] العقوبة، فمثله عقوبته. **والله الموفق.**

والثالث أن العفو عن الكافر عفو في غير موضع العفو؛ لأنه منكر المنعم ويرى ذلك حقاً، فيكون في ذلك تضييع العفو وإبطال النعمة؛ ولا كذلك أمر سائر المآثم، بل يعرف صاحبها المنعم، فله<sup>٧</sup> أعظم الموضع، وإكرامه أبين المحل، فجائز<sup>٨</sup> المغفرة له والعفو عنه في الحكمة. **وبالله المعونة.**

<sup>١</sup> سورة العنكبوت، ١٣/٢٩.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿... ربنا هؤلاء أضلونا فآتتهم عذاباً ضعفاً من النار قال لكل ضعف ولكن لا تعلمون﴾ (سورة الاعراف، ٣٨/٧). وانظر أيضاً: سورة النحل، ١٦/٢٥؛ و سورة الاحزاب، ٦٧/٣٣.

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> أى العقوبة المخصوصة للكبيرة.

<sup>٥</sup> ك : له.

<sup>٦</sup> م : يفعل.

<sup>٧</sup> أى الإباحة.

<sup>٨</sup> ك : عقوبة.

<sup>٩</sup> أى للمنعم، وهو الله تعالى.

والرابع أن يكون الله تعالى قد أحسن إليه<sup>١</sup> في الدين في الوقت الذي جفاه<sup>٢</sup> هو بفعله : في أن جعل<sup>٣</sup> حقه أعظم في قلبه من الدارين،<sup>٤</sup> وأنبيائه<sup>٥</sup> ورسله<sup>٦</sup> أجل في صدره من أن تحتمل<sup>٧</sup> نفسه الاستخفاف<sup>٨</sup> بشعرة من شعورهم أو الاستهانة بشئ من أمور دين الله أو الركون<sup>٩</sup> إلى أحد من أعدائه فيما قد اختاره وآثره [بدلاً] من الخللان لله، وكل ذلك هو إحسان الله إليه وإنعامه عليه؛ فلا يُحتمل أن يضيع<sup>١٠</sup> منته ويغير<sup>١١</sup> نعمه بجفوة يعلم أن قدرها من الذنوب لا يبلغ جزءاً<sup>١٢</sup> [١٨٨ و] / مما لا يحصى من نعمه عليه وإحسانه إليه، وهو يؤمن خلقه بأن لا يغير نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم<sup>١٣</sup>، وأن [لا] يضيع جميع ما أكرمهم به، فمثل الذي ذكر. وقد أنطق لسان رسول الله أنه يدخل الجنة إلا من أبى ذلك<sup>١٤</sup>. و[هل] يجمع بين من ذكرت<sup>١٥</sup> وبين أعدائه، مع كثرة مجاهدته إياهم في نصر دينه وإعلاء كلمته وقد ختم عليه؟<sup>١٦</sup> لا والله ما يفعل ذلك، وهو الغنى الكريم، وهو العفو الغفور، وهو الرحيم الودود. مع ما جاءت البشارة عن رسول الله ﷺ في حقوق العبيد لمن

<sup>١</sup> أى إلى صاحب الكبيرة.

<sup>٢</sup> ك م : خفاه.

<sup>٣</sup> أى الله تعالى.

<sup>٤</sup> أى جعل الله تعالى موضع الذات الإلهية وحقه في قلب صاحب الكبيرة أعظم وأقيم من ثروة وزينة الدنيا والآخرة.

<sup>٥</sup> أى وحق أنبيائه.

<sup>٦</sup> م : يحتمل.

<sup>٧</sup> م : الاستحقاق.

<sup>٨</sup> م : حرفاً.

<sup>٩</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى : ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾ (سورة الرعد، ١١/١٣).

<sup>١٠</sup> لعل المؤلف يشير إلى قوله ﷺ : « كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى »؛ قالوا : يا رسول الله، ومن أبى؟ قال : « من أطاعنى دخل الجنة، ومن عصانى فقد أبى » (صحيح البخارى، الاعتصام ٢).

<sup>١١</sup> أى ختم عمره بهذه الحالة.

أحبوهم<sup>١</sup>. ثم كان الذى ذكر أحب رسول الله، فيجعله قرين الشيطان ويحرمه زيارة رسوله؟ جل ثناؤه عن هذا الوصف الذى وصفته به المعتزلة والخوارج؛ على ظهور هذا الصنيع فى جملتهم، حتى لا يسلم من ذلك أحد، ولعله لا يُذكر عن خارجي أو معتزلي قبض سليماً عن ذلك. وبعيد فى الحكمة أن يوفق للصواب فى الدين من أثر عداوته فى شهوته وآيس من رحمته فى أذى منفعة، ويؤثر الخروج من دينه فى مذهبه إشفاقاً على نعمة يسيرة من الدنيا ويحرم من هو فى ضد هذا الوصف. **ولا قوة إلا بالله.**

{قال الشيخ رحمه الله:} ثم جملة ما جاءت به الآثار فى الوعيد بالتسمية من فسق أو فجور أو عصيان أو ظلم أنها أسماء لخصال ثلاث. منها ما قد يجوز أن يصير فى الحكمة على الإشارة إلى الفعل الذى سُمى لاجله به، غير فسق ولا غيره من الأسماء الذميمة، ومنها ما لا يجوز. ومن البعيد قصد شيئين [معاً] بينهما هذا التباعد، فحق ذلك أن يُصرف إلى ما لا يرتاب فى الاسم والحكم. و<sup>٢</sup> إذ كان على أقسام ثلاثة ولم يتضمن كل الأقسام ثبت الخصوص فى ذلك، فلزم صرف ذلك إلى [١٨٨ ظ] / ما لا يشك فيه. **ولا قوة إلا بالله.** على أن فى الصرف إلى العموم يحقق له التناقض لمجئ أخبار العفو، فثبت

<sup>١</sup> لعل المؤلف يقصد بالبشارة الحديث الوارد فى سنن الترمذى (الزهد ٥٠) كالأتى: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله متى قيام الساعة؟ فقام النبي ﷺ إلى الصلاة، فلما قضى صلاته، قال: «أين السائل عن قيام الساعة؟»، فقال الرجل: أنا يا رسول الله. قال: «ما أعددت لها؟»، قال: يا رسول الله ما أعددت لها كبير صلاة ولا صوم إلا أنى أحب الله ورسوله. فقال رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحب وأنت مع من أحببت»، فما رأيت فرح المسلمون بعد الإسلام فرحهم بهذا. انظر كذلك: صحيح البخارى، الأدب، ٤٩٦ و صحيح مسلم، البر ١٦٥.

<sup>٢</sup> أى وصف الله بما لا يليق، أو ارتكاب الكبائر.

<sup>٣</sup> أى عداوة الله.

<sup>٤</sup> أى يحرم من نعمة الدنيا.

<sup>٥</sup> لعل المؤلف يقصد الصغيرة والكبيرة والكفر.

<sup>٦</sup> أى غير مقصود به الفسق بمعناه الحقيقى.

<sup>٧</sup> ك: أو.

بذلك الخصوص . **ولا قوة إلا بالله** . أو إذا احتمل الخصوص والعموم بما ينقسم المسمى<sup>١</sup> به ما ذكرت، فحق مثله الخوف لا القطع، فمن قطع خرج<sup>٢</sup> مما يوجهه الحكمة عند الشبه . **ولا قوة إلا بالله** .

ثم الدلالة على وعيد الخلود [بأنه] لا يحتمله ما دون الشرك الأمر الذي جُبل عليه الخلق من نفاهم عما به الخروج من أديانهم التي اعتقدوها، وإن كانوا اعتقدوها عقلاً أو حجة<sup>٣</sup> أو تقليداً، على وجود ما دون ذلك من الزلات فيهم؛ وإن اختلفت أديانهم . فدل أن ذا مما جبل عليه الخلق؛ بل أيد ذلك العقول، إذ الاعتقادات تكون<sup>٤</sup> عند أربابها أبديات، ولا كذلك الأفعال التي تشار إليها، وعلى ذلك أضدادها . وكذلك السمع في الأفعال المشاركة أنها على الاختلاف<sup>٥</sup>، فعلى ذلك تركها . فدل ما ذكرنا على خروج مذهب الاعتزال عن الأمر المحبول عليه، والمدفوع إليه أيضاً بالتدبير . **ولا قوة إلا بالله** .

١ ك - ( المسمى ) صح هـ .

٢ م : جرح .

٣ لعله يقصد المعجزة .

٤ ك : يكون .

٥ أى الأعمال الصالحة .

٦ أى النقول الواردة فى الأعمال الصالحة والسيئة مختلفة .

## [المعتزلة والتسمى بالإيمان]

ثم نذكر طرفاً مما يلزم المعتزلة على مذهبهم الوقف في التسمى بالإيمان. وهو أن من مذهبهم أن الحد الذي بين الصغيرة والكبيرة من المعاصي غير معروف، ليكون المرء خائفاً راجياً لا آمناً آيساً. فنقول: إذ لا أحد منكم يدعى براءة نفسه من كل، ولا العلم ببلوغ الحد الذي يوجب الأمن أو الإياس، فذلك تردد الحال بين الكبيرة والصغيرة. والكبيرة تزيل اسم الإيمان، والصغيرة لحقكم الشك [بها] في اسم الإيمان وزواله كما لحقكم في اسم الكبيرة والصغيرة؛ فإذا منع ذلك الشك القول بالأمن أو الإياس. ثم الذي منع التسمى بالإيمان والذي يدفع هذين واحد. ثم لما جاز إثبات الاسم مع الخوف، وأخبركم [الله] أن المؤمن [١٨٩و] / لا خوف عليه، لم لا تخافون من تسميتكم أنفسكم مؤمنين؟ الكذب الذي لعله كبيرة يزيل عنكم اسم الإيمان، فيكون التسمية من كبر أنفسكم، وقد حذرت عن تزكية النفس بقوله تعالى: ﴿فلا تزكوا أنفسكم﴾. ثم تعارضون بالبر والتقوى، أتشهدون أنفسكم بهما أو لا؟ فإن شهدوا لزمهم بالخوف في المتقين الأبرار أن يكونوا استوجبوا مقت الله والخلود في النار، فيكون جهنم دار المتقين

١ م : و .

٢ ك : يزيل .

٣ ك : و .

٤ ك م : لما .

٥ ك م : وأمركم .

٦ انظر مثلاً: سورة البقرة، ٢/٣٨، ٦٢، ١١٢ .

٧ ك م : ولم .

٨ ك م : يخافون .

٩ ك م : بالتسمية .

١٠ سورة النجم، ٥٣/٣٢ .

الابرار لا دارَ الفاسقين؛ وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ الآية، ويبطل الدعاء بقوله: ﴿وتوفنا مع الأبرار﴾<sup>١</sup>. وإن أبو التسمية بذلك لزمهم مثله في الإيمان، إذ هو اسم لما به النجاة من مقت الله كالبر والتقوى. ثم يقال: إنه قد ثبت عن الأنبياء والرسل أنهم كانوا يدعون الله رغباً ورهباً وخوفاً وطمعاً<sup>٢</sup> ويزعمون أنهم لم يُبتلوا بكبائر، فقد كان هذا الخوف مما<sup>٣</sup> لم يُبَلِّ بها، لم لا ذلكم أن ليس ترك بيان الحد<sup>٤</sup> لما يخاف ويرجى، بل ذلك لما لله معاقبة من شاء بالصغائر؟ ومن قولكم: إن ما يوجب العقوبة يزيل اسم الإيمان، فاعتبروا بأن لستم مؤمنين على ما أخبرتم في الحقيقة. **والله الموفق.**

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾<sup>٥</sup> وعندكم المؤمن لا يخاف نقمة الله ولا يرجو رحمة، بل قد استوجب رحمة لو كان مؤمناً، وليس لله أن يعذبه لو كان مؤمناً، والإيمان هو الذي حملهم على ذلك. فكيف ألزمتهم الخوف وذلك ليس على المؤمن في الحقيقة، ومنعتهم<sup>٦</sup> على الارتباب في الإيمان، والارتباب فيه بما رأى الخوف؟ وذلك بين التناقض. **ولا قوة إلا بالله.**

<sup>١</sup> سورة الانفطار، ١٣/٨٢.

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> سورة آل عمران، ١٩٣/٣.

<sup>٤</sup> ك م : النجوة.

<sup>٥</sup> م : رعباً.

<sup>٦</sup> م : وطبعاً.

لعل المؤلف يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ (سورة الأنبياء، ٩٠/٢١).

<sup>٧</sup> ك م : مم.

<sup>٨</sup> أى بين الصغيرة والكبيرة.

<sup>٩</sup> سورة الحجرات، ١٥/٤٩.

<sup>١٠</sup> أى عن اسم الإيمان بأن قلتم: ليسوا مؤمنين.



## [الكبيرة والشفاعة]

ثم قال بعضهم: لو كانت الكبيرة مما يجوز الشفاعة له لكان من يحلف بفعل شيء يستوجب به الشفاعة [١٨٩ ظ] / يؤمر بارتكاب الكبيرة.<sup>١</sup>

[قال الفقيه رحمه الله:] فنقول ذلك وهم، لأنه ليس الذي<sup>٢</sup> له يُشفع هو الذي به يستوجب الشفاعة، بل يستوجب بالحسنات التي بها يجب الولاية فيما ترك<sup>٣</sup>. فحق من حلف بذلك ليس أن يقال له: «اعص»، ولكن يقال له: «أطع لتستوجب<sup>٤</sup> به الشفاعة فيما عصيت». وكذلك من يحلف: «لا فعلن الفعل الذي أستوجب به المغفرة»، لا يقال له «ارتكب الصغائر»، بل يؤمر باتقاء الكبائر والتوبة عنها ليُغفر له، فمثله أمر الشفاعة.

والشفاعة من أعظم ما احتجَّ بها، وقد جاء القرآن بها والآثار عن رسول الله. والشفاعة في المعهود والمتعالم من الأمر تكون عند زلات يُستوجب بها المقت والعقوبة، فيعفى عن مرتكبها بشفاعة الأخيار وأهل الرضا بهم.<sup>٥</sup>

ثم كانت الصغائر مما لا يجوز التعذيب عليها عند القائلين بالخلود في الكبائر، والكفار مما لا يعفى عنهم بالشفاعة؛ فإذا بطل عظيم ما جاء به<sup>٦</sup> القرآن والآثار في الامتنان، وسقط ما جُبل عليه أهل العلم من الرجاء<sup>٧</sup> بالله وبرحمته، ويبطل دعاء المسلمين بشفاعة

١ م : مسألة الشفاعة.

٢ ك + مسألة الشفاعة.

٣ أى الذنب.

٤ ك هـ : (تولى) خ.

٥ م : ليستوجب.

٦ ك : أو.

٧ م - بهم؛ م هـ : فى الأصل وأهل الرضا بهم.

وأهل الرضا بهم معنى من رضى الله عنهم.

٨ ك م + من.

٩ م : من الرجا.

الرسول<sup>١</sup>. ولا قوة إلا بالله.

وقال بعضهم: الشفاعة تخرج على وجهين<sup>٢</sup>: على ذكر محاسن أحد عند آخر ليقدر له عنده المنزلة والرتبة، والثاني أن يدعوه. فالأول هو الذي يحتمل توجيه الشفاعة إليه، والثاني قد بين فيمن [هو] بقوله<sup>٣</sup>: ﴿الذين يحملون العرش﴾ إلى قوله: ﴿وذلك هو الفوز العظيم﴾<sup>٤</sup> وقوله: ﴿ولا يشفعون إلا لمن ارتضى﴾<sup>٥</sup>؛ والحرف يدل على وجهي الشفاعة، لأن المرتضى هو ذو منزلة وقدر، [و] هو ممن تضمنته آية شفاعة الملائكة.

\* \* \*

{ قال الشيخ رحمه الله: } فنقول وبالله التوفيق: الوجه [الأول] في الآخرة لا معنى له [١٩٠ و] / لوجهين. أحدهما أنه في تقدير الأمر عند من يجهله، والله جل ثناؤه هو العليم بحقيقة ذلك، بل غيره ممن يجوز عليه خفاء الحقائق كقوله: ﴿يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجيتم قالوا لا علم لنا﴾<sup>٦</sup>؛ وقال عيسى: ﴿ما قلت لهم إلا ما أمرتني

<sup>١</sup> ك م : الرسل.

<sup>٢</sup> ك + على وجهين.

<sup>٣</sup> ك م : يقوله.

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شيء رحمةً وعلماً فأغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم. ربنا وأدخلهم جنات عدن التي وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم. وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم﴾ (سورة المؤمن، ٤٠/٧-٩).

<sup>٥</sup> سورة الأنبياء، ٢١/٢٨.

<sup>٦</sup> ك م : مما.

<sup>٧</sup> م : خفا.

<sup>٨</sup> يقول الله تعالى: ﴿يوم يجمع الله الرسل فيقول ما ذا أجيتم قالوا لا علم لنا إنك أنت علام الغيوب﴾ (سورة المائدة، ٥/١٠٩).

به ﴿ فكان [ العلم ] فى ذلك عند الله، وهم قد تبرؤا عن العلم بذلك وأقرؤا بأن الله هو المتفرد بعلم ذلك . ولا قوة إلا بالله . والثانى أن ثمة كتباً تُقرأ فيها أعمال بنى آدم وما سبق منهم من صغير أو كبير، فهى الكافية فى التقدير إن كان فى حق الاحتجاج؛ وإن كان فى حق الإعلام فعلم الله بهم مُغنٍ عن ذلك . ولا قوة إلا بالله .

وأما الآية فى الدعاء<sup>١</sup> فكذلك نقول بدعاء لمن له ذلك الوصف ويُشفع له فيما كان فى ذلك منه من المآثم<sup>٢</sup> والذنوب، لا أنه إذا كان أفعالهم<sup>٣</sup> ذلك فيشفع لهم لأنه لا يجوز فى الحكمة تعذيبهم على ما ذكر من الأفعال، بل لهم عليها أعظم الثواب وأرفع المآوى؛ فطلب الشفاعة والمغفرة لمثله يقبُح من وجوه. أحدها أن ذلك إذ لا يجوز فى الحكمة تعذيبه فكأنهم طلبوا منه أن لا يجور ولا يسفَه، وذلك لافساق الخلق يخرج مخرج التفسيق، فضلاً من أن يُتضرع [ به ] إلى الله، جل الكريم الحكيم عن هذا الوصف . والثانى أن الحق فى مثله<sup>٤</sup> - إذ هو مُثاب غير معاقب - [ أن ] يلقى ذلك منه بالشكر والحمد، وفى الدعاء

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قُلْ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ . مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ (سورة المائدة، ١١٦/٥-١١٧).

<sup>٢</sup> م : عيب .

<sup>٣</sup> أى الرسل .

<sup>٤</sup> ك م : كتب .

<sup>٥</sup> م : يقرأ .

<sup>٦</sup> لعل المراد بالآية هنا الآيات الواردة فيما قبل من سورة المؤمن، ٤٠ / ٧-٩ .

<sup>٧</sup> ك : الماء ثم .

<sup>٨</sup> أى أوصافهم من الإيمان والتوبة والاتباع إلى سبيل الله، كما ذكر فى الآية .

<sup>٩</sup> أى الواجب على مثل هذا العبد أن يلقى ...

كتمان ذلك وكفرانه، ومحال الإذن في مثله والدعاء. **والله العوقق.** والثالث أن ذلك<sup>١</sup> في الموعود له بالجنة<sup>٢</sup> والمبشّر بها، فبطلان<sup>٣</sup> مثله<sup>٤</sup> يوجب الجهالة في ذلك، إلا أن يكون الوقت<sup>٥</sup> لم يُبين، [فد] يكون ذلك في الاستعجال. وهو قولنا في أصحاب الكبائر أنهم لو عذبوا بقدر الذنوب لكان [١٩٠ ظ] / ذلك في الحكمة عدلاً، فيُشَفَّع لسائلهم بالفضل والإحسان دون العدل والاستيفاء. **ولا قوة إلا بالله.**

وقال أبو بكر الأصم<sup>٦</sup> [في] قوله تعال: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>٧</sup>: إن الله وعد المغفرة لمن<sup>٨</sup> شاء، ثم بيّن ذلك في الصغائر بقوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفَّرْ عَنْكُمْ سِئِمَاتِكُمْ﴾<sup>٩</sup>، وقد ثبت الوعيد في الكبائر، بقي الوعد [في الصغيرة]، فحقه<sup>١٠</sup> لم يزل بالذي ذكر لاحتماله ما وصفت.

[قال الفقيه رحمه الله:] فنقول له بأوجه. أحدها أن الوعيد الذي ذكرته يحتمل

<sup>١</sup> أى الشفاعة التى قال بها صاحب الأدعاء.

<sup>٢</sup> م : الجنة .

<sup>٣</sup> ك : فطل .

<sup>٤</sup> أى التوسل إلى الشفاعة ظناً منه بعدم تحقق الوعد والتبشير .

<sup>٥</sup> أى وقت دخول الجنة .

<sup>٦</sup> ك م : الكسائى . وقد صححنا العبارة من تاويلات القرآن للمؤلف نفسه

(١٣٦ ظ، ١٦٣ ظ)، وذلك عند تاويل سورة النساء، ٤ / ٤٨، ١١٦ .

هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم (ت نحو ٢٢٥هـ / ٧٥٦م)؛ فقيه معتزلى مفسر، ذكره

صاحب المنية والامل في الطبقة السادسة. وقد توفى بعد نكبة اليرامكة مستتراً، وله تفسير،

ومقالات في الأصول، ومناظرات مع العلاف. انظر: المنية والامل للمقاضى عبد الحىار، ٣٢، ٣٣؛

٥٢ والفرق بين الفرق للبيهدادى، ١٩٥ ولسان الميزان لابن حجر العسقلانى، ٣ / ٤٢٧ .

<sup>٧</sup> سورة النساء، ٤ / ٤٨ .

<sup>٨</sup> ك م : فيمن .

<sup>٩</sup> سورة النساء، ٤ / ٣١ .

<sup>١٠</sup> أى حق الذنب الصغير .

الاستحلال والاستخفاف بالأمر والنهي، فلا يُترك ما أُطمع بهذه الآية من المغفرة، فيزول الطمع والرجاء بالوعيد المتوجه [إلى] وجهين؛<sup>١</sup> أو يوقف فيهما، فأما القطع في أحد الوجهين باحتمل ومنع القطع بالآخر للاحتمال فهو تحكم. **ولا قوة إلا بالله.**

والثاني أن الآية في التفصيل<sup>٢</sup> بين المحتمل للغفران والذي لا يحتمل؛ فإذا صُرّفت إلى الصغائر بطل تخصيص اسم الشرك، وتلبّس<sup>٣</sup> على السامع محلّه. وليس أمر الوعيد فيما جاء [قوله تعالى] بموضع التفصيل<sup>٤</sup>، بل الذي جاء بحق التفصيل<sup>٥</sup> ذكر الغفران بالتكفير<sup>٦</sup>، والتكفير يكون بمقابلة الجزاء من حسنات أو عقوبات<sup>٧</sup> كقوله تعالى: **إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه**<sup>٨</sup> الآية. **والله الموفق.**

والثالث أنه قال: ﴿لمن يشاء﴾، وهذا كناية عن الأنفس المغفورات لا عن الآثام التي تغفر، لم يجز صرف التخصيص إلى الآثام بالآية المكنى بها عن النفس. وفي آيات الوعيد تحقيق في الذين<sup>٩</sup> جاءت فيهم<sup>١٠</sup> وفيما جاء على ما قيل [فيما قبل] لا صرف في ذلك،

<sup>١</sup> ك م : فيزال.

<sup>٢</sup> أى الصغيرة والكبيرة.

<sup>٣</sup> م : فى التفضيل؛ م هـ : غير منقوطة فى الأصل ما عدا الباء وتكرر هكذا فى

النص بالضاد المهملة. و «فى التفضيل» : أى التمييز بين ما دون الشرك من الذنوب.

<sup>٤</sup> ك م : وتلبس.

<sup>٥</sup> م : التفضيل.

<sup>٦</sup> م : التفضيل.

<sup>٧</sup> أى ستر الذنوب وعفوها.

<sup>٨</sup> أى بان يعذب الله تعالى عبده المذنب مدة ثم يدخله الجنة.

<sup>٩</sup> يقول الله تعالى: ﴿إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً

كراماً﴾ (سورة النساء، ٤ / ٣١).

<sup>١٠</sup> م - الآية.

<sup>١١</sup> ك م : فى الذى.

<sup>١٢</sup> ك م : جاءتهم.

فهو أولى . والله الموفق .

وبعد ، فإنه قال : ﴿ لمن يشاء ﴾ ، والصغائر [ ١٩١ و ] / عندكم مغفورة بالحكمة لا بالوعد ، والآية فى التعريف . **ولا قوة إلا بالله** .

ثم قالت المعتزلة : « صاحب الصغيرة إذا أصرَّ عليها يصير صاحب كبيرة » . والإصرار على ذلك الفعل ليس هو لزومه ، لأنه لا فعل يمكن لزومه حتى لا يتحول منه إلى غيره . فليس إذا الإصرارُ إلا ترك التوبة والندامة عليه ، وكل الذنوب من الشرك وغيره مغفور بالتوبة عنها والندامة عليها . فيبطل على قولهم حق هذه الآية من التفصيل بين الشرك وما دونه ، وحق الآية الأخرى من التفصيل بين الكبائر وما دونها ، ويحصل [ القول ] على أن كل ذنب يوجب الخلود إلا أن يتاب عنه ، وذلك بين لمن تأمله . **ولا قوة إلا بالله** .

وقال قائل : إذ كان كل خلاف لله فهو مما دعا إليه الشيطان ويُسرَّبه لو فعل ، لم لا صار ذلك طاعة له ؟ ومن فعل فعلاً لطاعة الشيطان يكفر أو يصير به عبداً له ، إذ ذلك منه وضع شرع مقابل لشرع الله ودعوة إليه . ومن عبد الشيطان فقد بين الله منازل عبادة الشيطان .

[ قال أبو منصور رحمه الله : ] نقول<sup>١</sup> : ليست هذه المسألة للخوارج والمعتزلة ، لإقرارهم فى الأنبياء بالزلزل والأخبار ، لكنها لبعض الموسوسين ، يوسوس إليهم الشيطان هذا<sup>٢</sup> ،

<sup>١</sup> ك م : شاء .

<sup>٢</sup> م : التفضيل .

<sup>٣</sup> لعل المراد بالآية الأخرى هى الآية الواردة فى سورة النساء ، ٤ / ٤٣١ ، وأما الآية الأولى فهى الواردة فى السورة نفسها ، ٤ / ٤٨ .

<sup>٤</sup> م : التفضيل .

<sup>٥</sup> م : إذا .

<sup>٦</sup> ك م : وداع .

<sup>٧</sup> م - نقول .

<sup>٨</sup> أى الرأى القائل بان كل خلاف لله فهو عبادة للشيطان .

ليكفرهم بهذا؛ إذ ذلك معلوم أنه من تزيين الشيطان وما دعا إليه هو<sup>١</sup>، فيصيرون على قولهم مطيعين له كفاراً<sup>٢</sup>، نسال الله العصمة عنه.

ثم نقول في ذلك بوجوه. أحدها أن ليس في ذلك طاعة للشيطان وإن كان هو يُسَرَّ به ويتلذذ لشؤم طبعه وسوء اختياره، إذ لم يكن الذي يتعاطاه يفعلهُ لامره ودعائه إليه، والطاعة هي التي تُؤدِّي على الأمر لا على ما يُسَرَّ ويتلذذ؛ لأن للعباد، فيما أعطاهم [١٩١ظ] / الله الشهوات، لذاتٍ وسروراً، ومحال وصف الله بالطاعة لهم، أو يمكن الأمر منهم إياه بالفعل. دلّ أن ليس ذلك الوجه هو سبيل معرفة الطاعة. **ولا قوة إلا بالله.**

والثاني أن الديانات من اعتقادات لا أفعال تكتسب، إذ الاعتقادات لا يجرى عليها القهر والغلبة، ولا لأحد من الخلائق على اعتقادٍ آخرٍ ومنعه سلطانٌ؛ وهُنَّ أفعال القلوب خاصة. وربما كان لللسن بها تعلق من حيث لا يُقدَّر على استعمال لسانٍ غيره وكذلك قلبه، ويُقدَّر على سائر الجوارح. وإذا كانت الديانات كما ذكرنا، والكفر والإيمان دين، لم يصر الذي ذكرتُ - لو كان طاعة - ديناً. والكفرُ دين، فكيف وهو من الوجه الذي ذكرت ليس بطاعة. وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه أجاب لهذا السؤال أن الذي ذكرته حق القصد لا حق الوقوع على حال لا يقصد ذلك. وعلى ذلك أمور عُلقَت بالقصد، وذلك يخرج على ما بيّنا من ترتيب الاعتقادات. **ولا قوة إلا بالله.**

وأيضاً إن كل مؤمن فيما يعصى الله في شيء يكون كالمندفع إليه، بما يغلب عليه من شهوة أو غضب أو حمية أو نحو ذلك مما<sup>٣</sup> به يصير إليه. إذا<sup>٤</sup> لم يقصد عصيان الرب أو

<sup>١</sup> م - هو.

<sup>٢</sup> ك : كفار.

<sup>٣</sup> ك م : بفعله.

<sup>٤</sup> ك م : ما.

<sup>٥</sup> قارن بما ورد في الأصول النيفة للإمام أبي حنيفة لبياضى زاده، ٧٩، ٩٦-٩٧.

<sup>٦</sup> ك م : وبما.

<sup>٧</sup> ك - (إذا) صح هـ.

طاعة الشيطان، [بل] يصير من الوجه الذى ذكرت كالمندفوع، [ف]لم يلزم الكفر به، ولله أن يجزيه عليه بما ملكه ما به يمتنع عن الدفع إليه. **ولا قوة إلا بالله**.  
 وأمكن أن يقال: ذلك فضل الله إلى عباده، أن لم يلزمهم يمثل ذلك طاعة الشيطان وعبادته، إذ علم شدة ذلك عليهم؛ على ما أكرمهم الله فى حال العصيان بمعادة الشيطان، وأنه لا أحد أبغض إليهم منه، ولا [١٩٢و] / شئ أثقل على طباعهم وعقولهم مما فيه سرور [ه\*] ولذته، فضلاً عن طاعته وعبادته؛ فتجاوز الله عنهم بذلك [على] وجهين<sup>١</sup>. أحدهما فى العاجل بمنع اسم الطاعة والعبادة له؛ والثانى بإطماع المغفرة والتجاوز، بما آثر عداوة الشيطان فى وقت عصيانه ورجاء<sup>٢</sup> رحمة رب العالمين المعروف بالكرم والجود الذى لم يزل يعوّدهم بإحسانه إليهم وإفضاله عليهم. له الحمد على ذلك أوفره.

وبعد، فإن العبد إذا اعتقد طاعة الرب، وعرف العبودية، وأشعر قلبه عظيم نعمه عليه وآلائه لديه، ثم أراه عظيم سلطانه وقدرته بما ذكره حكمته فى خلقه ونفاذ مشيئته فيه كفى<sup>٣</sup> نفسه عن أن تميل<sup>٤</sup> إلى طاعة من لا يكون طاعته طاعته، وصانها عن توهم عبادة

١ م : إذ.

٢ م : أو.

٣ م - فى.

٤ ك م : عن ذلك.

٥ ك م : لوجهين.

٦ أى للشيطان.

٧ أى العبد المذنب.

٨ م - ورجاء.

٩ أى أشعر الله.

١٠ أى العبد.

١١ م : يميل.



دونه. [ف]لم يجز صرف فعله الواقع منه<sup>١</sup> - بعد أن اطمأن قلبه على هذا وصار<sup>٢</sup> ذا أثر<sup>٣</sup> عنده من الدنيا والآخرة - لشهوة غلبته أو لرحمة يأملها أو لأمر دفعه إليها، [إلى] طاعة لغيره أو عبادة منه أحداً دونه، وما ذكرته هو لازم قلبه وقت فعله. وإنما يكون مثله من الكافر الذى اعتقد طاعة مَنْ دونه وعبادة مَنْ لا يستحقها، أن يُصرف ذلك إلى مَنْ به صار إلى ذلك: من الشيطان أو النفس. **ولا قوة إلا بالله.**

[قال الفقيه أبو منصور رحمه الله:] ثم الأصل فى كل شئ<sup>٤</sup> أوعد عليه أن حقيقة ذلك تقع من صاحبه على وجوه من القبح مما يعلم كل<sup>٥</sup> تفاوت ذلك فى العقول. وكذلك كل اسم جاء به تسمية الفاعل. إن كان<sup>٦</sup> ذلك<sup>٧</sup> يقتضى مختلفاً من معان لا تعقل<sup>٨</sup> لا تكون هى من كل الوجوه على وزن واحد فى القبح ولا فاعله فى الذم. وذلك [١٩٢ ظ] / غائب<sup>٩</sup> عن السامع، [ف]لزمه بعقله الذى أكرم معرفة اختلاف مواقع ذلك أن لا يجمع بينها إلا أن يمتحن ما عليه الأمة من الأفهام فوجدها حصلت على ذلك، أو يمتحن جميع ما ورد فى السمع فوجده محققاً لذلك، أو يجعله<sup>١٠</sup> [الله] يحتمل الإحاطة بكل فنون الحكمة فوجد ذلك يضيق عن التخصيص ويلزمه القول بالعموم. فاما أن يحصل على الخرج من العموم فى القضاء - وقد علم أن ذلك لو كان حقاً فى الحكمة أو واجباً فى التدبير ليجد أهل الإلحاد أوضح طعن فى القرآن وأيسر سبيل إلى القول بأنه غير منزل من عند الرحمن؛ إذ به

<sup>١</sup> أى لم يمكن للمؤمن أن يضيف فعله إلى طاعة الشيطان أو عبادته.

<sup>٢</sup> كم : وصير.

<sup>٣</sup> م - كان؛

م هـ : فى الأصل « أن كان ذلك »، وتبدو « كان » فى النص كأنها مشطوبة، وبدونها تستقيم العبارة.

<sup>٤</sup> أى الفعل الموعود عليه.

<sup>٥</sup> م : لا يعقل.

<sup>٦</sup> أى حقيقة المشكلة.

<sup>٧</sup> كم : عيب.

<sup>٨</sup> كم : جعله.

وَصَفَهُ أَنَّهُ ﴿لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾<sup>١</sup>، وَقَالَ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾<sup>٢</sup> الْآيَةَ، وَقَالَ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>٣</sup>، ثُمَّ وَجَدَ أَكْثَرَ مَا فِيهِ [مِنْ] الْحُكْمِ مَنْصَرِفًا إِلَى غَيْرِ الْخُرْجِ وَمَحْصَلًا عَلَى غَيْرِ مَجْرَى اللَّفْظِ مِنَ الْعَمُومِ وَالْحَصُوصِ - وَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ صَرَفٌ عَنْ طَرِيقِ الْحِكْمَةِ وَمَزِيلٌ حَقُّ التَّدْبِيرِ. جَلَّ اللَّهُ عَنِ أَنْ يَلْحَقَ حُجَّتُهُ هَذَا الْوَصْفُ أَوْ دَلِيلُهُ هَذَا التَّنَاقُضَ.

ثُمَّ قَدْ بَيَّنَّ جَلَّ ثَنَائُهُ - لِمَا أُرْسِلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَحْمُودَةِ وَالْمَذْمُومَةِ - الْمَقَابِلَاتِ الَّتِي لَدَيْهَا يَظْهَرُ لَزُومُ حَقِّ صَرَفِ الْمَطْلُوقِ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾<sup>٤</sup>، ثُمَّ وَصَفَهُمْ فَقَالَ: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سَجِينٍ﴾<sup>٥</sup> إِلَى آخِرِ السُّورَةِ؛ فَيَبِينُ الْفُجَّارَ الْمَطْلُوقَ الْمَقْصُودَ بِالْوَعِيدِ وَمَا مِنْهُ مِنَ التَّكْذِيبِ، وَالْبَرَّ تَرْكُهُ<sup>٦</sup> لِمَا قَدْ بَيَّنَّهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَلَّمَهُ<sup>٧</sup>. ثُمَّ قَالَ: ﴿أَمِنَ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾<sup>٨</sup>. ثُمَّ بَيَّنَّ مِنَ الْمُرَادِ بِالْمُؤْمِنِ وَمَا لَهُ مِنَ الْمَأْتَبِ، وَالْفَاسِقِ وَمَا إِلَيْهِ مَرْجِعُهُ، [١٩٣و] / مَعَ بَيَانٍ تَكْذِيبِهِ فِي ذَلِكَ بِالْيَوْمِ<sup>٩</sup>، وَقَالَ فَيَسَمَا قَالَ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ إِلَى

<sup>١</sup> سورة النساء، ٤/٨٢.

<sup>٢</sup> سورة فصلت، ٤١/٤٢.

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> سورة الحجر، ٩/١٥.

<sup>٥</sup> خبر لجملة «فأما أن يحصل...».

<sup>٦</sup> سورة الانفطار، ٨٢/١٣-١٤.

<sup>٧</sup> سورة المطففين، ٧/٨٣.

<sup>٨</sup> م - والبرَّ تركه؛ م هـ: كلمة غير مقروءة في النص.

أى لم يبين الله تعالى أوصاف البر في نفس السورة.

<sup>٩</sup> أى في سور أخرى.

<sup>١٠</sup> سورة السجدة، ٣٢/١٨.

<sup>١١</sup> م - بيان.

<sup>١٢</sup> أى باليوم الآخر.

قوله: ﴿والله لا يهدي القوم الظالمين﴾<sup>١</sup>، وقال: ﴿قالوا لم نك من المصلين﴾<sup>٢</sup> الآية<sup>٣</sup>، و [قال] فيمن لم يؤدّ الزكاة: ﴿وهم بالآخرة هم كافرون﴾<sup>٤</sup> وفى أمر الربا ما ذكر من قوله: ﴿ومن عاد﴾<sup>٥</sup> الآية<sup>٦</sup>، وقوله: ﴿واخذهم الربا﴾<sup>٧</sup> الآية<sup>٨</sup>، إنهم أحلوا حيث قالوا: ﴿إنما البيع مثل الربا﴾<sup>٩</sup>. وكذلك أموال اليتامى<sup>١٠</sup> لم يكونوا يُعطون الذين لم يبلغوا القتال ولا ضربوا [لهم] بالسهم فى المغام. وأمر القتل كذلك، كانوا يقتلون بغياً واستحلالاً على ما ذكر من قوله: ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء﴾<sup>١١</sup>.

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿كيف يهدي الله قوماً كفروا بعد إيمانهم وشهدوا أن الرسول حق وجاءهم البينات والله لا يهدي القوم الظالمين﴾ (سورة آل عمران، ٨٦/٣).

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين﴾ (سورة المدثر، ٤٣/٧٤-٤٧).

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> يقول تعالى: ﴿الذين لا يؤتون الزكاة وهم بالآخرة هم كافرون﴾ (سورة السجدة، ٤١/٧).

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المسّ ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحلّ الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٧٥).

<sup>٦</sup> م - الآية.

<sup>٧</sup> يقول الله تعالى: ﴿واخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وأعتدنا للكافرين منهم عذاباً أليماً﴾ (سورة النساء، ٤/١٦١).

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> سورة البقرة، ٢/٢٧٥.

<sup>١٠</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون فى بطونهم نارا وسيصلون سعيراً﴾ (سورة النساء، ٤/١٠).

<sup>١١</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعدّ له عذاباً عظيماً﴾ (سورة النساء، ٤/٩٣).

<sup>١٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها﴾ (سورة آل عمران، ٣/١٠٣).

فهذا الآن طريق حقائق الوعيد، وما فيه [من] إبطال تسمية الإيمان. وعلى ذلك  
القسمة في الآخرة: ﴿فريق في الجنة وفريق في السعير﴾<sup>١</sup>، والمعطى كتابه<sup>٢</sup> بيمينه  
وشماله<sup>٣</sup>، والمؤمن والكافر، وقوله تعالى: ﴿واتقوا النار التي أعدت للكافرين﴾<sup>٤</sup>. ففيهم  
تحقّق الوعيد ولزمت الأسماء التي هن نهايات في القبح إياهم. وأما من لم يبلغ ذلك الحد  
فإن الذي جاء فيهم من الوعيد يخرج على وجوه: على تحذير اختيار تلك الأحوال التي<sup>٥</sup>  
ذكرت، أو على أن ذلك جزاؤه لو لم يكن معه غير ذلك من المحاسن، أو على أن لله في  
حكيمته فيهم - على ما استحقوا<sup>٦</sup> - وجه عفو أو تشفيح<sup>٧</sup> الاختيار فيهم، أو على<sup>٨</sup> تكفير  
بغير ذلك من الحسنات أو وجه من العذاب على قدر ذنبه من [غير] ذنب الشرك؛ وله من  
الثواب فيما جاء به، على ما أكرم به وأنعم عليه في الدنيا من التوفيق لطاعة ربه، والختم<sup>٩</sup>  
على ذلك. ولا قوة إلا بالله.

١ سورة الشورى، ٧/٤٢.

٢ م - كتابه.

٣ انظر: سورة الحاقة، ١٩/٦٩ - ٢٩.

٤ سورة آل عمران، ٣/١٣١.

٥ ك هـ + (لمن) صح.

٦ أى ببعض أفعالهم المقبولة عند الله.

٧ ك : وتشفيح؛ م : ولشفيح.

٨ م - على.

٩ م : والحمد؛ م هـ : في الأصل والحمد.

[ الباب الخامس ]

[ مسائل الإيمان والإسلام ]

## مسألة

[ الإقرار والتصديق فى الإيمان ]<sup>١</sup>

قال قوم: الإيمان هو الإقرار باللسان خاصة وليس فى [١٩٣ظ] / القلب شىء.<sup>١</sup>  
[قال أبو منصور رحمه الله:] ونحن نقول وبالله التوفيق: أحق ما يكون به الإيمان  
القلوب، بالسمع والعقل جميعاً.

أ- أما السمع فما قال الله تعالى فى المنافقين: ﴿الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن  
قلوبهم﴾<sup>٢</sup>، وقال: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان  
فى قلوبكم﴾<sup>٣</sup> أبطل أن يكون قولهم إيماناً إذا لم يؤمن قلوبهم، وقال: ﴿يَمَنُونَ عَلَيْكَ أَنْ  
أَسْلَمُوا قَل لَّا تُمَنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنْتُمْ  
صَادِقِينَ﴾<sup>٤</sup>، فاخبر أنهم لو كانوا بما ادّعوا من الإيمان مؤمنين - بهداية الله - لكانوا مؤمنين  
لو صدقوا.<sup>٥</sup> ولو لم يكن الإيمان إلا باللسان لكان إذا نطقوا به فقد صدقوا. وقال تعالى:  
﴿يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن﴾<sup>٦</sup>  
الآية؛ أخبر أن الله تعالى أعلم بإيمانهن. ولو كان الإيمان ليس إلا القول باللسان لكان كل

١ م : [فى الإيمان].

٢ يبدو أن المؤلف يقصد الكرامية هنا، كما سيأتى فى أواخر هذا البحث.

٣ يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر من الذين قالوا آمنا  
بأفواههم ولم يؤمن قلوبهم...﴾ (سورة المائدة، ٤١/٥).

٤ سورة الحجرات، ١٤/٤٩.

٥ ك م : لم يؤمن.

٦ سورة الحجرات، ١٧/٤٩.

٧ أى بشرط أن يكونوا صادقين فى إيمانهم.

٨ سورة الممتحنة، ١٠/٦٠.

٩ م - الآية.

سامع واحداً<sup>١</sup> فى العلم. وقال تعالى: ﴿ويحلفون بالله إنهم لمنكم وما هم منكم﴾<sup>٢</sup> الآية، أخبر أنهم كذبوا فى ذلك<sup>٣</sup>. وقال: ﴿فلا وربك لا يؤمنون﴾<sup>٤</sup>، ولو لم يكن غير اللسان لم يكن لينفى إيمانهم بوجود المخرج فى الأنفس. وقال تعالى: ﴿فمن ما ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات﴾<sup>٥</sup>، ثم قال: ﴿والله أعلم بإيمانكم﴾<sup>٦</sup>، بين أن الإيمان حقيقة حيث يعلم الله به وحده. وقال تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين﴾<sup>٧</sup>، نفى أن يكون الذى قالوا بالسنتهم إيماناً إذا خالفت قلوبهم ذلك. ولا قوة إلا بالله.

ثم إن الله عز وجل وعد للمؤمنين الثواب الدائم، وأخبر فى المنافقين أنهم فى الدرك الأسفل من النار<sup>٨</sup>. فلو كان ما أظهروا إيماناً فى الحقيقة [١٩٤ و] / لكان حقه<sup>٩</sup> على الموعود الجنة، لا الزيادة على عقوبة الكفر. وقال تعالى: ﴿يخادعون الله والذين آمنوا﴾<sup>١٠</sup> الآية، صير إيمانهم الذى أظهروا مخادعة الله. فمن زعم أن مرتبة دين الإسلام والإيمان بالأنبياء وبالله وبما أرسلهم به يحصل على مخادعة الله فهو عظيم القول فى دين الله،

<sup>١</sup> ك م : واحد.

<sup>٢</sup> سورة التوبة، ٥٦/٩.

<sup>٣</sup> ك - (وقال تعالى: ﴿ويحلفون بالله إنهم لمنكم وما هم منكم﴾ الآية، أخبر أنهم كذبوا فى ذلك) صح ه. م - الآية.

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ (سورة النساء، ٦٥/٤).

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿ومن لم يستطع منكم طَوْلاً أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم...﴾ (سورة النساء، ٢٥/٤).

<sup>٦</sup> سورة البقرة، ٨/٢.

<sup>٧</sup> انظر: سورة النساء، ١٤٥/٤.

<sup>٨</sup> أى حق هذا الموقف.

<sup>٩</sup> سورة البقرة، ٩/٢.

<sup>١٠</sup> م - الآية.

جاهل برئه . ولا قوة إلا بالله .

وقال الله عز وجل : ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ﴾ الآية ، [ وقال تعالى : ] ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ﴾ الآية ، وقال تعالى : ﴿ وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ﴾ ، وغير ذلك مما أخبر الله عن المنافقين أنهم كفروا ؛ والكفر ضد الإيمان ، وبالإيمان ننتهى عن الكفر . وقال الله تعالى : ﴿ إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ﴾ ، إلى آخر تلك الآيات . وإذ ثبت أن المنافقين كفرة في التحقيق ، كذبة في قولهم ، بما قال الله : ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ ، وقال : ﴿ يوم يبعثهم الله جميعاً ﴾ الآية ؛ " أخبر أنهم كذبة " ،

١ م : أو .

٢ يقول الله تعالى : ﴿ سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم إن الله لا يهدي القوم الفاسقين ﴾ (سورة المنافقون، ٦٣/٦) .

٣ م - الآية .

٤ يقول الله تعالى : ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله والله لا يهدي القوم الفاسقين ﴾ (سورة التوبة، ٩/٨٠) .

٥ ك - ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ﴾ الآية (صح هـ)

٦ م - [ وقال تعالى : ] ﴿ استغفر لهم أو لا تستغفر لهم ﴾ الآية .

٧ يقول الله تعالى : ﴿ وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ولا ينفقون إلا وهم كارهون ﴾ (سورة التوبة، ٩/٥٤) .

٨ سورة الأنفال، ٣٨/٨ .

٩ سورة الفرقان، ٦٨/٢٥ .

١٠ ك : كذبة .

١١ سورة المنافقون، ١/٦٣ .

١٢ يقول الله تعالى : ﴿ يوم يبعثهم الله جميعاً فيحلفون له كما يحلفون لكم ويحسبون أنهم على شئ إلا إنهم هم الكاذبون ﴾ (سورة المجادلة، ٥٨/١٨) .

١٣ م - الآية .

١٤ ك : كذبه .



فجعل قول الإسلام منهم على جحود<sup>١</sup> بالقلب<sup>٢</sup> كذباً. فمن جعل ذلك إيماناً - والإيمان في اللغة هو التصديق - فقد جعل الشيء ضده، وذلك فاسد. وقال: ﴿ لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم ﴾<sup>٣</sup> الآية،<sup>٤</sup> وقال: ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>٥</sup>؛ أخبر أنهم كفرة، وأنهم لا يعلمون لمن العزة، وأنها لمن ذكر، ولو كانوا منهم لكانت لهم. **ولا قوة إلا بالله.** مع ما جعل الله ذلك<sup>٦</sup> منهم استهزاء ومخادعة وسخرية وأوجب لهم جزاء ذلك، ولم يجز أن يكون الإيمان هذا وصفه. **ولا قوة إلا بالله.**

١ م : على جحوده.

٢ م : القلب.

٣ سورة التوبة، ٦٦/٩.

٤ م - الآية.

٥ يقول الله تعالى: ﴿ سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم إنهم رجس وماواهم جهنم جزاء بما كانوا يكسبون ﴾ (سورة التوبة، ٩٥/٩).

٦ م - الآية.

٧ سورة المنافقون، ٨/٦٣.

٨ أى أقوال المنافقين.

وقد قال الله: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾<sup>١</sup> لم يجعل لهم كفرةً باللسان إذا لم يكن [١٩٤ظ] / عبارة عن القلب، ومنع ذلك بإيمان القلب، فشبت أن القلب هو موضع الإيمان. وبالله التوفيق.

وليس بما يُقَاتَلُونَ إلى أن يشهدوا باللسان دليل [على] أن ذلك هو الإيمان، أو لا إيمان بالقلوب؛ بل ذلك منهم دليل الإيمان وعبارة عنه. فيقبل قولهم في الأحكام الظاهرة بحق العبارة بما لا سبيل لنا إلى حقيقة العلم به. وعلى ذلك عامة الأمور بين الخلق محمولة على ما يحتمله وسعهم من المعارف وإن كانت لها حقائق غيرها. مع ما كان في الذي بيّننا دلالة ذلك. وكذلك الأمر المتوارث في التفصيل بين الكفر [ة\*] وبين المؤمنين بالأعلام وأنواع الزمى، أو المخالطة مع الأهل، وإن لم يكن تلك بكفر ولا إسلام، فمثله أمر العبارة باللسان. وعلى هذا ما بيّننا من الآيات في العلم بالإيمان وأمر القلوب فيما جاء به النصوص، فمثله الذي نحن فيه. والله اعلم.

وعلى ذلك أمر المكفرة على الكفر، وقول نبي الله ﷺ: «إِنَّمَا يَعْبُرُ عَمَّا فِي قَلْبِهِ لِسَانُهُ»<sup>٢</sup> وعلى ما ذكرت أمر الإملاك والشهادات وأنواع المذاهب في الأديان بما علمه [من] ذلك

يقول الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (سورة النحل، ١٦/١٠٦).

ك م : كفر.

لعله يشير إلى قوله عليه السلام: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة. فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله». وقد سبق تخريج الحديث ص ٥٥٠.

ك : الظاهر.

م : بالإعلام.

م - الزمى؛ م ه : كلمة غير مقروءة في النص.

ورد الحديث بالقفاظ متقاربة في مستند ابن حنبل، ٣٠٧/٢، ٥١٨، وصحيح مسلم، الإيمان

٥٥٤ وسنن أبي داود، الأدب ٣٥.

ك - (ذلك أمر المكفرة على الكفر، ... «إِنَّمَا يَعْبُرُ عَمَّا فِي قَلْبِهِ لِسَانُهُ» وعلى) صح ه.

بالأمور الظاهرة، فمثله حكم القبول. وقد تجد<sup>١</sup>: الله أمر بأن يقاتل ليعطوا الجزية،<sup>٢</sup> وأن يجاروا إلى أن يسمعوا كلام الله.<sup>٣</sup> وفي ذلك التُّرك بين المسلمين يتعيشون لينظروا في أمورهم ويتدبروا في أحكامهم فيعلموا بذلك حقائقها - وإن كان لا يُحتمل تأسيها على ما فيها من تاليف القلوب ودفع التظالم وأنواع الفساد إلا بالله - ليظمتن قلوبهم بالإيمان وتحتمل أنفسهم الإجابة إلى الإسلام، فمثله في الذين<sup>٤</sup> أظهروا الإيمان بالله وأجابوا المؤمنين إلى ما عندهم من الأحكام. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم يقال لهم: فإن كان ما يُقبل منهم<sup>٥</sup> من الإيمان في ظواهر الأحكام باللسان دليلاً على أنه [هو] خاصة<sup>٦</sup>. فلم<sup>٧</sup> حُرِّموا به الغفران والموعود على الإيمان من النعيم الدائم والثواب [١٩٥ و] / الجزيل؟ ثم بما لا يجوز لهم عبادة في الحقيقة ولا ينالون بها فضيلة عند الله دليل<sup>٨</sup> على أنهم ليسوا بمؤمنين. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم يقال لهم: قال الله عز وجل: ﴿قاتلوا الذين يلونكم من الكفار﴾<sup>٩</sup>، وقال:

<sup>١</sup> ك م : الأمور.

<sup>٢</sup> أى فى القرآن.

<sup>٣</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾ (سورة التوبة، ٢٩/٩).

<sup>٤</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾ (سورة التوبة، ٦/٩).

<sup>٥</sup> ك م : ويحتمل.

<sup>٦</sup> م : فى الدين.

<sup>٧</sup> أى من المنافقين وغيرهم.

<sup>٨</sup> أى دليلاً على كون الإيمان إقراراً باللسان فحسب.

<sup>٩</sup> ك م : فلما.

<sup>١٠</sup> سورة التوبة، ١٢٣/٩.

﴿ وقاتلوا المشركين كافة ﴾<sup>١</sup>، وقال: ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾<sup>٢</sup>؛ ويقَاتَل على ما يظهرون من الشرك والكفر دون ما يضمرون، ولم يجب بهذا أن لا يكون الشرك والكفر بالقلوب. فما يبعد أن يُؤمَر بالقتال حتى يؤمنوا، ثم يُمنَع عن القتال إذا أظهروا الإيمان باللسان وإن كان حقيقةً موضع الإيمان القلب، إذ لا يمنع هذا كونه فيه. **والله الموفق.**

ثم يقال لهم: في الخبر « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله »، وقيل: « حتى يشهدوا »<sup>٣</sup>، فيكون الشهادتان سبباً يمنع القتل لا حقيقة الإيمان. **والله الموفق.**

ب- **وأما العقل** فلأنه دين، والأديان تعقد وما به اعتقادات الأديان القلوب، وكذلك المذاهب. مع ما كان الإيمان في اللغة التصديق، وحقيقته الذي لا يُحتمل القهر والجبر هو الذي في القلب، إذ لا يجري [فيه] سلطان أحد من الخلق. وجملة ذلك أنه يجوز أن لا يكون لسان، ولا يُحتمل رفع الدين الحق ولا الإيمان بالله والرسل من أحد؛ ثبت أن حق ذلك القلب. مع ما كان ذلك من المحال: ارتفاع فعل الإيمان عن الممتحن في حال الخطاب بحال وباللسان؛ [ف] عامة الأوقات على الخلق تمر بدونه؛ بل من الأحوال أحوال يُنهى المرء فيه أن يقول: آمنت بالكتب والنبیین والبعث ونحو ذلك، نحو الكون في الصلاة، فيصير

<sup>١</sup> سورة التوبة، ٣٦/٩.

<sup>٢</sup> سورة التوبة، ٥/٩.

<sup>٣</sup> ك م : إيمان.

<sup>٤</sup> وقد سبق تخريج هذا الحديث ص ٥٥٠.

<sup>٥</sup> ك م : الشهادتين.

<sup>٦</sup> أى الإيمان.

<sup>٧</sup> ك : يعقد.

<sup>٨</sup> ك م : الدين.

<sup>٩</sup> م : يمر.

<sup>١٠</sup> أى إن الإيمان الذى يعتبر فعلاً ظاهراً لو كان عبارة عن الإقرار باللسان، لكان يجب أن يزول هذا الفعل عن المؤمن حين عدم إمكان وجود هذا الإقرار فى واقعه الدينى؛ وبخاصة وهو يصلى، إذ اشتغاله بالصلاة يمنع أن يقر بالكتب والنبیین والبعث ونحو ذلك.

الإيمان على هذا القول بحيث يُنهى، ودين الإسلام بحيث يُفسد عبادته؛ والله جعله شرطاً للجواز، وجعله دائماً لا يتغير ولا يتبدل ولا يجوز فيه النسخ. ثبت أنه على غير ما ظنت الكرامية. <sup>١</sup> على أن الله تعالى أعلى درجة [١٩٥ظ] / الإيمان في القلوب حتى صيبرها أعلى الدرجات، وصيبر الإيمان مما يقوم به الخيرات، وعند وجوده يصلح العبادات؛ وما يحتمل ما وصفت إتما هو القلوب لا الألسن، لذلك كانت أحق.

وبعد، فإن الخطاب بالإيمان يلزم بالعقول، ويُعرف حقيقة ما به الإيمان بالفكر والنظر، وذلك عمل القلوب، فمثله الإيمان. مع ما كان الألسن قد تستعمل وتجبر كغيرها من الآلات، والله تعالى يقول: ﴿ لا إكراه في الدين ﴾<sup>٢</sup>، فلم يجز أن يجعل حقيقته فيما فيه الإكراه. وقال الله تعالى: ﴿ فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله ﴾<sup>٣</sup>، وليس الكفر بالطاغوت باللسان خاصة، فمثله الإيمان. ألا يُرى إلى قوله: ﴿ ألم تر إلى الذين يزعمون ﴾<sup>٤</sup> إلى قوله:

<sup>١</sup> أى جعل الإسلام شرطاً لقبول العبادة.

<sup>٢</sup> هم أتباع أبى عبد الله محمد بن كرام الذى كان مطروداً من سجستان إلى غرجستان؛ فقد بلغ عدد طوائفهم إلى اثنتي عشرة فرقة. فهم جميعاً يعتقدون أن الله تعالى جسم، وجوهر، ومحل للحوادث. والكرامية بخراسان ثلاثة أصناف: حقايقية، وطرائقية، وإسحاقية. وهذه الفرق الثلاث لا يكفر بعضها بعضاً، وإن أكفرها سائر الفرق؛ فلهذا اعتبرناها فرقة واحدة. راجع: أصول الدين لعبد القاهر البغدادي، ٤٧٣؛ و الفرق بين الفرق له أيضاً، ٢٠٢؛ و التبصير في الدين للإسفرائيني، ٦٥-٧٠؛ و اعتقادات الرازي، ٦٧.

<sup>٣</sup> ك م : أعلا.

<sup>٤</sup> ك م : أعلا.

<sup>٥</sup> ك م : وتخير.

<sup>٦</sup> ك م : من الآيات.

<sup>٧</sup> سورة البقرة، ٢/٢٥٦.

<sup>٨</sup> م : لم.

<sup>٩</sup> سورة البقرة، ٢/٢٥٦.

﴿وقد أمروا أن يكفروا به﴾<sup>١</sup>، فيصير الميل والتحاكم ترك للإيمان<sup>٢</sup> وإن أخبر عن لسانه أنه يزعم أنه مؤمن بالذى عليه الإيمان به . والله الموفق .

وفى كتاب الله الخطاب بقوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ فى غير موضع<sup>٣</sup>، ثم لم يرتب أحد ممن ينسب إلى الإسلام والإيمان فى ذلك أنه ممن<sup>٤</sup> تضمنه، وإن لم يكن هو وقت فرع<sup>٥</sup> الخطاب معه يستعمل لسانه فى فعل الإيمان . ثبت أن حقيقته التى بها سمّاهم بهذا قائمة<sup>٦</sup> فيهم وقت الخطاب، وهى لا تحتل<sup>٧</sup> إلا أن تكون فى القلب . ولا قوة إلا بالله .

وفى هذا النوع آيات هى تنقض على المعتزلة والخوارج والكرامية والحشوية مذهبهم على اختلاف مذاهبهم، نحو قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون﴾ إلى قوله: ﴿كانهم بنيان مرصوص﴾<sup>٨</sup>، وقوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله﴾ الآية<sup>٩</sup>، وقوله تعالى: ﴿وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾ (سورة النساء، ٤ / ٦٠) .

<sup>٢</sup> ك م : للكفر .

<sup>٣</sup> سورة البقرة، ٢ / ١٠٤ وقد ورد هذا الخطاب فى القرآن الكريم فى كثير من السور؛ وفى سورة النور (٣١ / ٢٤) ورد كالتى: ﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون﴾ .

<sup>٤</sup> ك م : بما .

<sup>٥</sup> م : فرغ .

<sup>٦</sup> ك : قائم .

<sup>٧</sup> ك : لا يحتل .

<sup>٨</sup> يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون . كبير مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون . إن الله يحب الذين يقاتلون فى سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص﴾ (سورة الصف، ٤ - ٢ / ٦١) .

<sup>٩</sup> يقول الله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله أتأفلتم إلى الأرض﴾ (سورة التوبة، ٩ / ٣٨) .

<sup>١٠</sup> م - الآية .

والمستضعفين من الرجال ﴿ الآية ١ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله [وما نزل من الحق] ﴾<sup>١</sup> ، فعاتب عز [ ١٩٦ و ] / وجل على صنيعهم ذلك وأعظم الوعيد في ذلك ، ولم يُزل عنهم اسم الإيمان بل به عاتبهم . وكذلك في العقل<sup>٢</sup> المعاتبه بالتقصير يكون بين الأولياء ، ويكون بين الأعداء محاجة ومحاربة . فبان أن قد بقي لهم اسم الإيمان ، فيبطل قول من يُخرج من الإيمان وقول من يُكفره .

وكذلك إذ لا أحد التبس عليه تضمنه تلك الآيات ممن يصدق بالله وبرسوله ؛ ثبت أن الإيمان اسم لمعروف الحد ، وأن كلاً من ذلك لسانه [ قد ] يغفل<sup>٣</sup> [ عنه ] ؛ فيبطل به قول من يقول : الإيمان اسم لجميع الطاعات . مع ما [ وقع ] ذلك الخطاب<sup>٤</sup> على المتروك من الفرائض ؛ فلو كان<sup>٥</sup> اسماً للكل لكانوا [ يُخاطَبون ] : « يا أيها الذين آمنوا ببعض الإيمان » ، أو « آمنوا مع الثنيا<sup>٦</sup> فيه » ؛ كما<sup>٧</sup> لا يصلح في مثل ذلك المعاتبه باسم الأبرار والمنتقين ، ثبت أن الإيمان اسم للخاص من العبادات<sup>٨</sup> لا للكل . ثم لا أحد منهم في وقت نزول الآية يُعرف منه<sup>٩</sup>

<sup>١</sup> يقول الله تعالى : ﴿ وما لكم لا تتقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ﴾ (سورة النساء ، ٤ / ٧٥) .

<sup>٢</sup> م - الآية .

<sup>٣</sup> سورة الحديد ، ٥٧ / ١٦ .

<sup>٤</sup> ك م + تكون .

<sup>٥</sup> ك م : ممن .

<sup>٦</sup> ك - ( يغفل ) صح ه ؛ م : يعقل .

<sup>٧</sup> أى خطاب ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ .

<sup>٨</sup> أى الإيمان .

<sup>٩</sup> أى مع الاستثناء .

<sup>١٠</sup> ك م : وكما .

<sup>١١</sup> أى عمل القلب ، وهو التصديق .

<sup>١٢</sup> ك م : منهم .

استعمال اللسان بذلك، ثبت أن التسمية كانت لا به<sup>١</sup>. ولا قوة إلا بالله.

### مسألة

#### [الإيمان تصديق أم معرفة؟]<sup>٢</sup>

وظن قوم أن لا يكون بالقلب تصديق، وإنما يكون به المعرفة<sup>٣</sup> خاصة. والأصل أنه يكون، وإن كان لا يقدر على الإشارة إلى ذلك بحرف يفصل<sup>٤</sup> إلا من طريق الدلالة بالمعروف من القول: إن الإيمان تصديق في اللغة، والكفر تكذيب أو تغطية. ففضد المعرفة في الحقيقة النكرة والجهالة، ولا [كل مَنْ] كان جاهلاً بشيء أو منكرًا له من حيث المعرفة مكذب، على ما قال: ﴿[إنكم] قوم منكرون﴾<sup>٥</sup> أي لا تعرفون، وكذلك كل من جهل حقًا لا يوصف بالتكذيب له. ثبت أن للإيمان [تصديقًا] بالقلب في التحقيق غير المعرفة. على أن المعرفة هي سبب يبعث على التصديق كما قد تبعث<sup>٦</sup> الجهالة على التكذيب ربّما، فكذلك لكل معنى ليس للآخر في التحقيق.

وعلى هذا قول من يقول: «الإيمان معرفة»، إنما هو التصديق [١٩٦ظ] / عند المعرفة، هي التي تبعث عليه؛ فسمى بها نحو ما وصف الإيمان بهبة الله ونعمته ورحمته ونحو ذلك بما يُظفر به، لا أنه في الحقيقة فعل الله، لكن لا يخلو حقيقته عن ذلك فنسب إليه.

<sup>١</sup> ك : لانه؛ م : لانه [بالقلب].

لا به يعني لا باللسان.

<sup>٢</sup> م : [الإيمان تصديق بالقلب أم معرفة].

<sup>٣</sup> م : معرفة.

<sup>٤</sup> ك م : يفضل.

<sup>٥</sup> يقول الله تعالى: ﴿فلما جاء آل لوط المرسلون قال إنكم قوم منكرون﴾ (سورة الحجر، ١٥ /

٦١-٦٢).

<sup>٦</sup> م : لا يعرفون.

<sup>٧</sup> م : يبعث.



فمثله أمر الإضافة إلى العلم والمعرفة . وذلك أيضاً كما سُمي كل خطيئة المؤمن جهالة وكل مآثم الكافر نسياناً . وكذلك [أمر] المؤمن بما كان على الجهالة، [ففيه] تعظيم ما يحل به أو النسيان<sup>١</sup>، أو بما كان كل منسى متروكاً فسمي به لأنه اسم حقيقته . **والله الموفق .**

وعلى ذلك جائز القول بالإيمان بجميع الرسل على غير القول بمعرفة جميع الرسل بالقلوب؛ وعلى ذلك قوله: ﴿من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾<sup>٢</sup>، لو لم يكن في القلب إلا المعرفة لكان لا يزيلها الكفر، ولا يفيد الشرط<sup>٣</sup> في ذلك . وقد يختار المرء لدفع الإكراه غير الذي هو حق عنده، لدفع ذلك عنه؛ فله شرط طمانينة القلب . وكذلك القول لإبراهيم: ﴿أو لم تؤمن؟ قال: بلى﴾ الآية<sup>٤</sup>، وإنما قال<sup>٥</sup>: «أو لم تؤمن بخبري أو بالذي عرفت»، قال: بلى «ولم يقل<sup>٦</sup>: «أو لم تعلم». **ولا قوة إلا بالله.**

على أن المعارف ربما تقع بأشياء بلا أسباب لا يوصف بالإيمان بها . وكذلك قوله: ﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله﴾<sup>٧</sup> فهو التكذيب بالطاغوت فيما يدعو<sup>٨</sup> والإيمان

<sup>١</sup> أى قد يوصف ارتكاب المؤمن الذنب بالجهالة، والسبب في ذلك تعظيم ما سيحل به من العذاب في الدنيا أو الآخرة، فكذلك الأمر في وصف مآثم الكافر بالنسيان .

<sup>٢</sup> سورة النحل، ١٦/١٠٦ .

<sup>٣</sup> ك : لا نزيلها .

<sup>٤</sup> أى بأن يكون قلب المكره مطمئناً بالإيمان .

<sup>٥</sup> ك م : وكذلك .

<sup>٦</sup> يقول الله تعالى: ﴿وإذ قال إبراهيم رب انى كيف تحبى الموتى قال أولم تؤمن قال بلى ولكن ليطمئن قلبى﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٦٠) .

<sup>٧</sup> م - الآية .

<sup>٨</sup> ك م : يقال .

<sup>٩</sup> ك م : ولم يكن .

<sup>١٠</sup> سورة البقرة، ٢/٢٥٦ .

م : يدعون .

<sup>١١</sup> ك : (يدعون)؛ غير أن النون في آخر الكلمة مشطوبة؛

بالله، لا على القول به ولكن على حقيقة الإنكار والتكذيب بالقلب، والقبول والتصديق بالله. والأصل في ذلك أثبت من الأمر المتعارف « أن لا يُوصفُ كل جاهل بالشئ بالتكذيب ولا كل عارف به بالتصديق به »، لكن المعرفة تبعث على التصديق والجهالة على التكذيب، فسمي بذلك نحو السبب<sup>١</sup> لا الحقيقة. والله أعلم.

## مسألة

## [ في الإرجاء \* ]

ثم اختلف في المعنى الذي سمي به من سمي مرجئاً، بعد اتفاق أهل اللسان على [١٩٧ و] / الإرجاء أنه التأخير؛ وعلى ذلك قوله: ﴿ أرجه وأخاه ﴾<sup>٢</sup>، وقال: ﴿ مرجون لامر الله ﴾<sup>٣</sup>.

قالت الحشوية: سميت المرجئة بما لم يُسموا كل الخيرات إيماناً. وهذا مما لا يحتمله اللسان ولا العقل. فاما اللسان فهو أن الإرجاء هو التأخير، ولا وجه لهذا الاسم فيما يسمى كل خير باسمه الخاص؛ ومنع هذا الاسم العام<sup>٤</sup>.

ثم لا يخلو من أن يكون هذا في الحقيقة اسماً لكل، أو لا<sup>٥</sup>، فإن كان اسماً له فمن يأبى تسمية الشئ باسمه الذي هو اسمه في الحقيقة جهلاً به أو تعنتاً؟ فلا أحد يسميه

<sup>١</sup> أى بطريق السبب.

<sup>٢</sup> م : وأرجاه؛ م هـ : فى الأصل وأخاه.

يقول الله تعالى: ﴿ قالوا أرجه وأخاه وابتعث فى المدائن حاشرين ﴾ (سورة الشعراء، ٢٦/٣٦).

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿ وآخرون مرجون لامر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم والله عليهم حكيم ﴾ (سورة التوبة، ٩/١٠٦).

<sup>٤</sup> ك : الخاصة؛ ك هـ : (الخاصه) خ.

<sup>٥</sup> أى منع الاستعمال الشائع أن يكون اسم الإيمان عاماً لكل خير.

<sup>٦</sup> أى لا يخلو من أن يكون الإيمان فى الحقيقة اسماً لكل خير أو لا.

بهذا الاسم، فما بال هؤلاء سموا به خصوصاً من بين جميع الخلق؟ ولو كان هذا يلزم هؤلاء هذا الاسم<sup>١</sup> فهو لازم لمن سماهم به، لأنهم وقت التسمية بهذا تاركون الأسماء الخاصة لها، فيصيرون بذلك مستحقين لهذا الاسم. ثم بقولهم: «الإيمان اسم لاجتماع الخيرات» إبطال هذا الاسم عن كل خير على الانفراد، فيلزمهم هذا. (ب) أو ليس باسم لها<sup>٢</sup> في الحقيقة، فلا وجه لتسمية من سمى<sup>٣</sup> الشيء بما ليس ذلك باسم له، ويكون ذلك في الحقيقة سمة الصادقين<sup>٤</sup> بالاسم المذموم عنده في الدين، فقد أعلى<sup>٥</sup> درجة الكاذبين عند الله وحط درجة الصادقين، وذلك عظيم عند من يعقل.

وأما العقل فإنما تدرك<sup>٦</sup> حقائق الأشياء بجهتين: إما بما تؤدي المشاعر المجعولة مسلكاً<sup>٧</sup> وهي الحواس، أو بالتدبر في علم الحس<sup>٨</sup> وما أظهر الدليل. وليس في شيء من المحسوس إيجاب ذلك<sup>٩</sup>، ولا كان فيه مما يستخرج بالتأمل: حقيقة الإرجاء أنه فيمن لا يسمي الخيرات إيماناً - ولا قوة إلا بالله -؛ بل ذلك في الحقيقة مذهبهم حين أرجوا دينهم ولم يشهدوا [بالإيمان] لأنفسهم واستثنوا في ذلك. ولا قوة إلا بالله.

وقالت المعتزلة: المرجئة هي التي أرجت الكبائر<sup>١٠</sup>، [١٩٧ظ] / لم تنزل أهلها ناراً ولا

<sup>١</sup> أى بعدم التسمية كل الخيرات إيماناً.

<sup>٢</sup> أى اسم المرجئة.

<sup>٣</sup> أى لا يكون الإيمان اسماً لكل الخيرات.

<sup>٤</sup> ك م : لم يسم.

<sup>٥</sup> وهم المسلمون، غير الحشوية، سمّتهم الحشوية باسم المرجئة.

<sup>٦</sup> ك م : أعلا.

<sup>٧</sup> م : يدرك.

<sup>٨</sup> الكلمة غير واضحة في نسخة «ك».

والمسلوك: المكان والمجرى؛ ويمكن أن يكون هنا بمعنى النتيجة.

<sup>٩</sup> أى التدبر فيما تعطيه الحواس.

<sup>١٠</sup> أى التسمية بالإرجاء.

<sup>١١</sup> ك م : الكبار.

جنة.

{ قال الشيخ رحمه الله: } هذا الذى قالوه حق فى لزوم إرجاء تلك الاعمال؛ لكن المروى بالذم ليسوا هم إن ثبت خير الذم. <sup>١</sup> وهذا هو الحق. وعن مثله سئل أبو حنيفة رحمه الله: **م** أخذت الإرجاء؟ فقال: من فعل الملائكة، حيث قيل لهم: ﴿ أنبؤنى بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ﴾ <sup>٢</sup> الآية، <sup>٣</sup> إنه لما سئلوا عن أمر لم يكن لهم به علم، فَوَضُوا الأمر فى ذلك إلى الله. وكذلك الحق فى أصحاب الكبائر، إذ معهم خيرات، الواحدة منها لو قوبلت جميع ما دون الشرك من الشرور نحتها وأبطلتها. فلا يحتمل أن يُحرم أصحابها ويخلد فى النار؛ لكن يُرجى أمره إلى الله، فإن شاء عفا عنه، <sup>٤</sup> إذ هو لم يحرمه عند فعله معرفته ومعاداة أعدائه له وتعظيم أوليائه. فعند شدة حاجته إلى عفوهِ وإحسانه يرجو أن لا يحرمه - **والله الموفق** - إذ قال: هو العفو الغفور، وهو الرحيم الودود. <sup>٥</sup> وإن شاء قابل بسببته ما أكرمه به من الحسنات فجعلهن كفارات لها، كما قال تعالى: ﴿ إن الحسنات يذهبن السيئات ﴾ <sup>٦</sup>، وقال فى غير موضع: ﴿ تكفر عنكم سيئاتكم ﴾ <sup>٧</sup>. وقد ذكر الأنواع <sup>٨</sup> التى وعد بها التكفير. <sup>٩</sup> **ولا قوة إلا بالله**. وذلك كقوله: ﴿ أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا

<sup>١</sup> وسيأتى خبر الذم فى دوام النص عن قريب.

<sup>٢</sup> سورة البقرة، ٣١/٢.

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> ك م : إذا.

<sup>٥</sup> م - العفو.

<sup>٦</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ واستغفروا ربكم ثم توبوا إليه إن ربى رحيم ودود ﴾ (سورة

هود، ٩٠/١١)، وقوله تعالى: ﴿ وهو الغفور الودود ﴾ (سورة البروج، ١٤/٨٥).

<sup>٧</sup> سورة هود، ١١٤/١١.

<sup>٨</sup> سورة النساء، ٣١/٤.

<sup>٩</sup> أى وقد ذكر أبو حنيفة.

<sup>١٠</sup> ك : أنواع.

<sup>١١</sup> انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ل محمد فؤاد عبد الباقي، مادة «التكفير».

ونتجاوز عن سيئاتهم ﴿ الآية ١، وقوله: ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنكفرن عنهم سيئاتهم ﴾ ٢، ونحو ذلك. والله اعلم. وإن شاء جزاه قدر عمله، وما كان منه من الحسنات فقد رها ٣ أيضاً بقوله: ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ﴾ الآية ٤، وغير ذلك من الآيات التي فيها ذكر جزاء الخير والشر. وذلك وصف العدل في المؤاخذه وإن كان هو فيما أعطى الثواب مفضلاً ٥. وبالله التوفيق. وهذا النوع من الإرجاء [١٩٨ و] / حق لزوم القول به.

والمعتزلة أرجت فعل نفسه حيث أبي تسميته مؤمناً وكافراً، فجهله بحقيقته ألزمه القول بإرجاء الاسم. لكنه جهل حقيقة فعله فلا عذر له. والاول جهل حقيقة ما يعمل به الله، وذلك لا يعرف إلا بالسمع، ولم يجئ ما يقطع القول بشئ، فهو لازم.

وقال بعضهم: المرجئة هم الذين أرجوا أمر على بن أبي طالب ومن خرج معه وعليه. فإن أرادوا به «الإرجاء» من الوقف في القول فيهم فلا معنى ٦ لذلك من غيره. وإن أرادوا الإرجاء المذموم فهو قريب لما ٧ لم يكن أحد يعدل علياً في الاستحقاق؛ ٨ مع دلالة الخبر

١ يقول الله تعالى: ﴿ أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم في أصحاب الجنة وعد الصدق الذي كانوا يوعدون ﴾ (سورة الأحقاف، ٤٦/١٦).

٢ م - الآية.

٣ سورة العنكبوت، ٢٩/٧.

٤ ك : ( فقد رها ) صح هـ. أي فيقيسها ويعتبرها ولا يضيعها.

٥ يقول الله تعالى: ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ (سورة الزلزال، ٩٩/٧-٨).

٦ م - الآية.

٧ قارن بما ورد في الأصول المنيفة للإمام أبي حنيفة لبياضى زاده، ١٢٣.

٨ أي فعل مرتكب الكبيرة.

٩ أي رأى أبي حنيفة ومن حدا حذوه.

١٠ أي فلا فرق.

١١ ك م : ولما.

١٢ أي قريب من الحق لما لم يوجد أحد يعدل الصحابي علياً في الاستحقاق للخلافة.

المرفوع<sup>١</sup> له فى عهد أبى بكر رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن وليتم أباً بكر تجدونه ضعيفاً فى بدنه قوياً فى دينه، وإن وليتم عمر وجدتموه قوياً فى بدنه قوياً فى دينه، وإن وليتم علياً وجدتموه هادياً مهدياً يسلك بكم طريق الهدى<sup>٢</sup>»، أو كما قال عليه السلام؛ ثم إدخال عمر إياه فى السورى، ثم اتفاق أخيار الصحابة عليه؛ لم يكن أمره بحيث الخفاء ليُعدّر من جوز القول: جائز أن [لا] يلحق أهله الذم بذلك، إذ هو جهل ما لا يحتمل الجهل إلا عن إغفال أو ترك التأمل فى أمر الدين. والله الموفق.

ثم إن ثبت الخبر المرفوع أن رسول الله ﷺ قال: «صنغان من امتى لا تنالهم شفاعتى: القدرية والمرجئة<sup>٣</sup>»، وما ذكر أن المرجئة لعنت على لسان سبعين<sup>٤</sup> فهو يخرج - والله أعلم - على وجهين. أحدهما أن يراد به الجبرية، بما جُمع إلى القدرية. وهما قولان متقابلان جمعتهما الخبر فى الذم. وهو أن القدرية تحقق قُدْرَ أفعال الخلق للخلق، لا تجعل لله فيها مشيئة<sup>٥</sup> ولا تدبيراً، والجبرية أرجتها إلى الله تعالى، [١٩٨ظ] / لم تجعل للخلق فيها حقيقة ألبتة. فحملت الجبرية كل قبيح وذميم على<sup>٦</sup> [الله]، جل الله تعالى من أن يكون ذلك وصف فعله، وحملت القدرية الأمر على الخلق، على ما هم بها من الجهل. والحق هو الوسط من القول: أن تكون<sup>٧</sup> من العباد أفعال على ما هى منهم، ومن الله خلقها على الحد

<sup>١</sup> ك هـ : المعروف.

<sup>٢</sup> لقد ورد الحديث بهذا اللفظ: عن زيد بن يسيع عن على قال: قيل: يا رسول الله من يؤمّر بعدك؟ قال: «إن تؤمروا أباً بكر تجدوه أميناً زاهداً فى الدنيا، راغباً فى الآخرة. وإن تؤمروا عمر تجدوه قوياً أميناً لا يخاف فى الله لومة لائم. وإن تؤمروا علياً، ولا أراكم فاعلين، تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم». انظر: فضائل الصحابة لأبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ١/٢٣١.

<sup>٣</sup> لقد سبق تخريج الحديث ص ٥٠٧.

<sup>٤</sup> انظر: اللآلى المصنوعة للسيوطى، ١/٢٦٢؛ وكنز العمال للهندي، ١/١٣٦.

<sup>٥</sup> م : مشيئة.

<sup>٦</sup> م - على؛ م هـ : جاءت بعدها كلمة «على»، وبدونها تستقيم العبارة.

<sup>٧</sup> ك م : أن يكون.

الذى كانت عليه . **وبالله التوفيق** . وقد تقدم بيان المعنى بالقدرية .  
 والوجه الثانى أن يكون ذلك فيما عليه حال الفاعل فى فعله من الوقف فى ذلك ، نحو  
 ما قالت الحشوية فى اسم المؤمن والثُّنْيَا فيه . ومعلوم أن الإرجاء هو الوقف فى الجواب  
 والإمهال للنظر . ثم لا يقطعون فى أنفسهم القول بالإيمان بل يستثنون ، والثُّنْيَا إرجاء ، وقد  
 ذكر ذلك فى بعض الأخبار ، لكن لا يشهد بصحته .  
 وفى العقل بيان معنى الإرجاء ، إذ هو الوقف فى الأمر<sup>١</sup> فى أمر هو فعلهم . وما قالت  
 المعتزلة فى إرجاء صاحب الكبيرة بالتسمية أنه مؤمن أو كافر .<sup>٢</sup> مع ما قَسَم الخلق الذين  
 امتحنوا قسمين فى التحقيق : مؤمن وكافر ، وصيّر القسم الثالث المناق؛ إذ هو مع هؤلاء  
 فى الظاهر ، ومع هؤلاء فى السر ، فاستوجب<sup>٣</sup> [به] أحكام أهل الإيمان فى الظاهر مما عليه أهل  
 الأديان فى الدنيا ، و [استوجب] فى الباطن الأحكام مما عليه أمر الكفر فى الظاهر ، من أمر  
 الآخرة . **والله الموفق** .

### [ خلق الإيمان \* ]

ثم القول فى خلق الإيمان فيما بيننا وبين فريق من الحشوية - مع ما قد بيّنا القول فى  
 خلق أفعال العباد ما يكفى ذلك مَنْ تأمل أمر الإيمان - أن الإيمان لا يخلو من أن يكون  
 معروفاً أو مجهولاً . فإن كان مجهولاً لا يعلمه أحد ، فنقول : مَنْ يقول [ ١٩٩ و ] / بنفى  
 الخلق لا معنى له ، لأن الذى يجهل<sup>٤</sup> [هـ] حتى لا يصل إلى العلم به من طريق الدليل هو

<sup>١</sup> أى فى أمر المؤمن العاصى .

<sup>٢</sup> أى عدم تسمية المعتزلة صاحب الكبيرة بأنه مؤمن أو كافر؛ فهذا أيضاً نوع إرجاء .

<sup>٣</sup> ك : فاستوجبوا أنه ؛ م : فاستوجبوا ؛

م هـ : جاءت بعده كلمة « أنه » وبدونها تستقيم العبارة .

<sup>٤</sup> ك م : على ما .

<sup>٥</sup> أى لأن الشئ الذى يجهله الإنسان .

الخلق الذى لم يجعل الله فيما يشهده دليلاً عليه<sup>١</sup> يُعرف ماثبته وحقيقته، وذلك خلق<sup>٢</sup> فى جملة القول؛ وبدلالة المحسوس على أن كل شئ سوى الله خلق<sup>٣</sup>، كائن<sup>٤</sup> بعد أن لم يكن. فاما الله تعالى وما يوصف به ففى الشاهد دليل على التحقيق والإثبات<sup>٥</sup>، فلا وجه للجهل به. وفى ذلك تثبيت جعله<sup>٦</sup> خلقاً.

مع ما لا يجوز الجهل به؛ إذ الأمر بفعله عن الله فى جميع كتبه المنزلة و [على لسان] رسله الذين أرسلهم، وبه<sup>٧</sup> خُوطب العباد بجميع شرائع الإسلام؛ فمحال [أن] يعرفها<sup>٨</sup> على الجهل بحقيقة ما به وجب التكليف وجرت به المحنة. وعلى ذلك جرت البشارات، وبالإغفال عنه جاء الإنذار والوعيد؛ وعلى ذلك اتفق قول الأمة - على اختلافهم - فى الإضافة إلى ما يعقله الخلق<sup>٩</sup>، فثبت أنه معلوم.

ثم لا يخلو - إذ علم - من أن يكون إيمان كل أحد يوصف فى الأزل، أو<sup>١٠</sup> بالكون بعد أن لم يكن. فإن لزم الوصف له بالكون فى الأزل لزم الوصف بما فى العقل دفعه وفى السمع إحالته، لإحالة كون إيمان أحد فعلاً له قبل كونه. والدليل [على] أنه فعل<sup>١١</sup> العبد الأمر به والنهى عن تركه، ومجئ الوعد لمن أتى به والوعيد<sup>١٢</sup> على من أعرض عنه، ومحال كون ذلك كله على غير فعل<sup>١٣</sup>؛ ثم الإخبار<sup>١٤</sup> فى القرآن عن الذى جاء به وتسمية ذلك عملاً وتسمية صاحبه به. والمعقول فى ذلك أن يكون هو الذى يشهد بوحدانية الله ويؤمن برسله ويعتقد

<sup>١</sup> أى فعل الخلق من الله.

<sup>٢</sup> ك م : عليه دليلاً.

<sup>٣</sup> أى على وجودهما وثبوتهما.

<sup>٤</sup> أى الإيمان.

<sup>٥</sup> أى بسبب الإيمان.

<sup>٦</sup> أى محال أن يعرف المرء الأحكام الإسلامية على الجهل بحقيقة الإيمان الذى به وجب التكليف.

<sup>٧</sup> أى إلى ما يفهمه الخلق ويعمل به.

<sup>٨</sup> م - أو؛ م هـ : فى الأصل «أو بالكون»، ونعتقد أنه بدون «أو» تستقيم العبارة.

<sup>٩</sup> ك م : فى.



ذلك، وذلك أنه فعله . على أنه لو لم يكن فعله فيكون كسائر ما له مما لا صنع له فيه خلقاً<sup>١</sup> عند الجميع؛ وإن [١٩٩ظ] / كان فعله فهو عند القائلين بهذا أن كل فعل العبد مخلوق، وقد بيّنّا ذلك فيما تقدم . فعلى ذلك الإيمان، بل هو أحق أن يوصف بالخلق من سائر أفعال العبد، إذ هو أعلى<sup>٢</sup> أفعاله وأجلها . ومن البعيد وصف الرب بخالق الأشياء الدنيئة<sup>٣</sup> والخبیثة وتنزيهه عن خلق الأشياء الرفيعة الحسنة، فيكون واصفه بهذا شراً من الميوس والزنادقة حيث أضافوا إلى الله خلق الخيرات ونفوا عنه خلق الشر، وهؤلاء<sup>٤</sup> نفوا خلق أرفع الخيرات وهو الإيمان . مع ما كان فيهم من يرى جميع الخيرات إيماناً، ثم لا يرى الله يخلق الإيمان، فيكون على قوله هو خالق كل شر، وليس بخالق خير البتة، جل الله عن هذا الوصف .

ثم لا يخلو تعرف الخلائق : أ) من أن يكون طريقها السمع من غير أن كان للعقل من ذلك نصيب، فيجب بمطلق القول خلق الإيمان بقوله : ﴿ خالق كل شيء ﴾<sup>٥</sup>، وهو شيء غير الله، فيجب به القول بخلقه؛ أو القول بخلقه بما هو من الأعمال، وقد قال الله تعالى : ﴿ والله خلقكم وما تعملون ﴾<sup>٦</sup> . إنه<sup>٧</sup> بحق<sup>٨</sup> القول وفعل الضمير دون غيرهما من الجوارح، وقد قال الله تعالى : ﴿ وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من

<sup>١</sup> ك م : سائر .

<sup>٢</sup> أى فيكون الإيمان مخلوقاً لله تعالى كسائر أحوال العبد التي لا صنع له فيها .

<sup>٣</sup> ك م : أعلا .

<sup>٤</sup> ك م : الدنيئة .

<sup>٥</sup> م : وهم لا؛ م هـ : فى الأصل وهو .

<sup>٦</sup> انظر : سورة الأنعام، ٦/١٠٢ و سورة المؤمن، ٤٠/٦٢ .

<sup>٧</sup> سورة الصافات، ٣٧/٩٦ .

<sup>٨</sup> م - إنه؛ م هـ : كلمة غير مقروءة .

<sup>٩</sup> م : بحق .

خلق وهو اللطيف الخبير<sup>١</sup>، فهو داخل في جملة الشيثية بالأول، وفي جملة الاعمال في الثاني، وفي جملة ما نُسِبَ ونَجِهَر<sup>٢</sup>. مع ما قد يكون في السموات والأرض مما لا إشارة إلى خلقه باسمه داخل ذلك فيما بيننا، [كما] في<sup>٣</sup> قوله: ﴿الذى خلق السموات والأرض وما بينهما﴾<sup>٤</sup>، فمثله الإيمان من الذى بينهما. **والله الموفق.** (ب) أو أن يكون للعقل فى تعرف ذلك نصيب، فوجد [٢٠٠ و] / جميع ما فى سائر المخلوقين من آثار الصنعة والحلقة<sup>٥</sup> فى الإيمان، فيجب من طريق النظر الجمع بين ذلك. على أنه مما هو يحدث للعبد لحديثه، وعرف خلق الأشياء بما كان بعد أن لم يكن.

على أننا نسال من أنكر ذلك<sup>٦</sup> سؤالاً مقررراً عن حقيقة ذلك: من تصديق أو إقرار أو جميع الاعمال أو إقرار ومعرفة<sup>٧</sup> أو نحو ذلك؟ فيلزم الاعتراف بشئ من ذلك بما يقابل به كل نوع ذلك. **ولا قوة إلا بالله.**

<sup>١</sup> سورة الملك، ٦٧/١٣-١٤.

<sup>٢</sup> ك م : يسر.

<sup>٣</sup> م : بجهر.

<sup>٤</sup> ك م : وفى.

<sup>٥</sup> سورة الفرقان، ٢٥/٥٩.

<sup>٦</sup> ك م + ما.

<sup>٧</sup> م - ذلك.

والإشارة هنا إلى خلق الإيمان.

<sup>٨</sup> ك م + ذلك.

وقد روى في ذلك خبر عن رسول الله عليه السلام أنه قال: «إن الله خلق الإيمان فحَفَهُ بالسماحة والحياء»<sup>١</sup>. وروى أن الله خلق مائة رحمة، ومعلوم تسمية الإيمان رحمة؛ فيجب أن يكون فيما خلق ثمة له ضد يدفعه وشكل يعضده أو يوافق، وكل ذى ضد وشبيهه خلق. ثم هو طريق يُسلك فيه، ودين يدان به، ومذهب يختار، ونحلة تُعتقد، وكل ذلك مخلوق. ثم الله تعالى ضرب مثله مرة بالشجر،<sup>٢</sup> ومرة بالسمع والبصر،<sup>٣</sup> ومرة بالحياة،<sup>٤</sup> ومرة بالأرض الطيبة،<sup>٥</sup> ومرة بالسراج،<sup>٦</sup> وكل ذلك مخلوق، فمثله الإيمان. ثم قد ضرب مثل

<sup>١</sup> ك م : والحيا.

لقد ورد في لسان الميزان عن ابن عمر مرفوعاً: «خلق الله الإيمان فحَفَهُ بالحياء وخلق البخل فحَفَهُ بالكفر» [لعله وقع في الجملة الثانية خطأ مطبعي، فسياق الكلام يضطرنا إلى أن نقول: «وخلق الكفر فحَفَهُ بالبخل»]. قال الدارقطني في الغرائب هذا منكر باطل، لا يصح عن مالك ولا عن أبي قرة؛ والسماعي وعمران بن زياد مجهولان. انظر: لسان الميزان لابن حجر، ١/٣٠٢-٣٠٣ (رقم ٨٩٧).

<sup>٢</sup> لقد ورد الحديث في صحيح البخاري (الرقاق ١٩) باللفظ الآتي: «إن الله خلق الرحمة يومَ خلقها مائة رحمة فأمسكَ عنده تسعاً وتسعين رحمةً وأرسل في خلقه كلهم رحمةً واحدةً؛ فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم يياس من الجنة، ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يامن النار». وكذلك ورد الحديث بالفاظ مختلفة في صحيح مسلم، التوبة ١٨-٢١؛ و سنن الترمذي، الدعوات ٤٩٩؛ و سنن ابن ماجه، الزهد ٣٥.

<sup>٣</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿ألم تر كيف ضرب الله مثلاً كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء﴾ (سورة إبراهيم، ٢٤/١٤).

<sup>٤</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان مثلاً أفلا تذكرون﴾ (سورة هود، ٢٤/١١).

<sup>٥</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿وما يستوي الأحياء ولا الأموات إن الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور﴾ (سورة فاطر، ٢٢/٣٥).

<sup>٦</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يخرج إلا نكداً كذلك نُصِرَف الآيات لقوم يشكرون﴾ (سورة الأعراف، ٥٨/٧).

<sup>٧</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿وما يستوي الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور﴾ (سورة فاطر، ٣٥/١٩-٢١).

الكفر بمضادات ما بيّننا، على الاجتماع فى الحدّثية والحلقة، فمثله أمر الإيمان والكفر. والله الموفق.

ثم الإيمان حسنٌ وخير وهدى وزين لصاحبه، وكل ما ذلك وصفه فهو مخلوق. قال الله تعالى: ﴿ولكن الله حبّب إليكم الإيمان وزينه فى قلوبكم﴾ الآية؛ ثم قال: ﴿ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم﴾، وقال: ﴿ولم تؤمن قلوبهم﴾ الآية؛ دلّ أنه فى القلب، وهو فعله؛ وبعيد كون ما ليس بمخلوق فيه. ثم كذب الله تعالى فى ذلك قوماً ادّعوا لأنفسهم؟ فلو لم يكن فعلهم لم يكن ليكذبهم، لأنه موجود وإنما يُعدم من حيث الفعل. والله الموفق.

١ سورة الحجرات، ٧/٤٩.

٢ م - الآية.

٣ سورة الحجرات، ١٤/٤٩.

٤ سورة المائدة، ٤١/٥.

٥ م - الآية.

٦ أى فعل القلب.

٧ لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم﴾ (سورة الحجرات، ١٤/٤٩).

/ [ ٢٠٠ ظ ]

مسألة

[ الاستثناء في الإيمان ]<sup>١</sup>

{ قال الفقيه رحمه الله: } الأصل عندنا قطع القول بالإيمان وبالتسمي به بالإطلاق وترك الاستثناء فيه، لأن كل معنى مما باجتماع وجوده تمام الإيمان عنده<sup>٢</sup> إذا استثنى فيه لم يصح ذلك المعنى؛ فعلى ذلك أمره في الجملة، نحو أن يقول: «أشهد أن لا إله إلا الله إن شاء الله»، أو «محمد رسول الله إن شاء الله»، وكذلك الشهادة بالبعث والملائكة والرسول والكتب. **وبالله الصمة.**

وأيضاً إن حرف الثنبا إذا ألحق بالقول منع مضيئه على ما تفوه به كما هو من الإقرار والعقود والمواعيد وغير ذلك، فعلى ذلك أمر الإيمان. وكذلك قال الله سبحانه: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله﴾<sup>٣</sup>، وقال: ﴿ستجدني إن شاء الله صابراً﴾<sup>٤</sup> الآية، فلم يلحقه وصف الخلف إذا كان العهد مقروناً بالثنبا. **وبالله التوفيق.**

ثم العرف الظاهر في الخلق أنهم لا يستعملونه في موضع الإحاطة والعلم؛ ومن سمع ذلك استعظم القول، نحو أن يُشار إلى محسوس ويستثنى؛ ويستعملونه في موضع الشكوك والظنون. وقد حذر الله تعالى بقوله: ﴿ثم لم يرتابوا﴾<sup>٥</sup>، و<sup>٦</sup> بما وصف أهل

١ م : [ ترك الاستثناء في الإيمان ].

٢ ك م + مما .

٣ ك م : لولا .

٤ سورة الكهف، ١٨/٢٣-٢٤ .

٥ سورة الكهف، ١٨/٦٩ .

٦ م - الآية .

٧ يقول الله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا﴾ (سورة الحجرات،

١٥/٤٩).

٨ ك م : أو .

النفاق بالشك والريب. <sup>١</sup> لم يجز الثُّنْيَا في كل ما لا يجوز [فيه] «أظنه» و«أحسبه» و«أشك فيه». وباللَّهِ التَّوْقِيقُ.

ثم إن الله عز وجل شهد لمن آمن بالله ورسوله واليوم الآخر بالإيمان بقوله: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ﴾ الآية، <sup>٢</sup> وقد مدح بقطع القول به بقوله: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ الآية. <sup>٣</sup> ثم خاطب الله في كثير من العبادات باسم الإيمان، وفي كثير من الجَلِّ والحُرْمَةِ في ذلك، ثم لم يوجد أحد يُخْرِج [من خطاب الله] في شيء مما أحل باسم الإيمان وأمر به ظناً منه بنفسه أنه ليس [فيه] تحقيق لذلك الاسم وأن المراد يتصرف إلى غيره، فكذلك في التسمي.

ثم الأصل في ذلك [٢٠١] / أن الإيمان مما يُنسب إلى الله بالإنعام كقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ <sup>٤</sup>، وبالامتنان بقوله: ﴿بِاللَّهِ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ﴾ الآية، <sup>٥</sup> وبالتزيين في القلوب والتحبيب بقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي

<sup>١</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿مَذْهَبَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يَضَلِّ اللَّهُ فَلَنْ يُجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ (سورة النساء، ٤/١٤٣).

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٨٥).

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أَوْتَى مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أَوْتَى النَّبِيِّينَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا تَفِرُّ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (سورة البقرة، ٢/١٣٦).

<sup>٥</sup> م - الآية.

<sup>٦</sup> أى اسم الإيمان.

<sup>٧</sup> سورة الفاتحة، ١/٧.

<sup>٨</sup> م - بل الله.

<sup>٩</sup> يقول الله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَل لَّا تَمْتَنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بِلِ اللَّهِ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَذَا كُم لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة الحجرات، ٤٩/١٧).

<sup>١٠</sup> م - الآية.

قلوبكم ﴿١﴾، وبالإفضال بقوله: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته﴾<sup>٢</sup> الآية. <sup>٣</sup> فلا يخلو من يستثنى من أن يكون عرف صدق نفسه وعظيم نعم الله وإفضاله أو لم يعلم ذلك، أو علم أنه على غير ذلك. فإن علم أنه على غير ذلك<sup>٤</sup> فبعدها له، فإن الثُّنْيَا لا تنفعه سوى الارتياب فيما زعم أنه لم يعلمه. وإن لم يعلم صدقه فيما قال ولا امتنان الله وإنعامه فويل له، إذ جهل أعظم نعم الله وكفر به. وإن علم ذلك فإن في حرف الشك عند السامعين ستر نعم الله وكفران منه، فذلك آية الزوال وسبب المَحَقِّ. **والله الموفق.**

ثم الأصل عندنا أن الثُّنْيَا حرف يُستعمل في موضع التحرّج. وهذا موضع لو تحقق الذى له يتحرّج<sup>٥</sup> لا ينفعه التحرّج، بل يلزمه مقت الله ونقمته؛ ولو لم يتحقق يلحقه حكم كفران نعم الله حيث لم يره منه ولم يشكر له، إذ أوجب له ولايته وأضاف إلى نفسه الإخراج من الظلمات إلى النور.<sup>٦</sup> **ولا قوة إلا بالله.**

<sup>١</sup> سورة الحجرات، ٤٩/٧.

<sup>٢</sup> م : فلولا.

<sup>٣</sup> يقول الله تعالى: ﴿ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبداً ولكن الله يزكى من يشاء والله سميع عليم﴾ (سورة النور، ٢٤/٢١).

<sup>٤</sup> م - الآية.

<sup>٥</sup> ك - (فإن علم أنه على غير ذلك) صح هـ.

<sup>٦</sup> يبدو أن الشيء الذى يريد أن يتجنبه المكلف باستعمال الثنْيَا هو الإيمان فى نظر الماتريدى؛ فإذا تحقق مراده تحقق عدم الإيمان، وهو الكفر. غير أنه يصعب علينا القول بأن الماتريدى قد أصاب فى استدلاله هذا، لأن المكلف هنا يريد تحقق الإيمان لا الكفر.

<sup>٧</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور﴾ (سورة البقرة، ٢/٢٥٧).

ثم الحق على مذهب المعتزلة والخوارج والحشوية الاستثناء في الدين، وبخاصة في الإيمان. فأما عند المعتزلة والخوارج فإنه يخرج من حيث لا يشعر به، ويمتنع عن الإجابة من حيث لا يعلم به، وإذا كان كذلك فهو أبداً في جهل من حاله، فحقه أن لا يتسمى به. وعلى ذلك لم يُسمع أحدٌ سُمي نفسه براً تقياً زكياً طيباً مطيعاً لله، إذ هو اسم لأحد نوعي الخيرات أو لهما جميعاً. فالإيمان عند ذلك ما كان لهم التسمية به دون الثُّنيا. وكذلك الحشوية، إذ القول عندهم في الإيمان وفي [٢٠١ ظ] / كل من أسماء المدح واحد، ولا يُسمون بغير ذلك بلا ثُّنيا، وفي لزوم هؤلاء في مذهبهم الثُّنيا.

ثم الله تعالى قال: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ في غير موضع باسم مقطوع، لم يجز أن يستحق شيئاً مما جرى الخطاب به من أمر ونهى ووعد ووعيد وترغيب وترهيب، فيكون عامة آيات الله في الخطاب خارجة مخرج عبث، إذ الحق من جملة المذاهب [مذهب] من لا يلزمه هذا القول<sup>١</sup> قاله [هـ] أو لم يقله [هـ].<sup>٢</sup> والله الموفق.

فإن قال قائل: فقد ذكر الله الثُّنيا في غير موضع الشك،<sup>٣</sup> فيجوز الثُّنيا على ذلك، ثم

<sup>١</sup> أى يمكن أن يخرج المكلف عن حدود الإيمان جهلاً بركن من أركانه، وكذلك يمكن أن لا ياتم بأمر من الأوامر الدينية لأن العمل عندهم جزء من الإيمان.

<sup>٢</sup> م - لا.

<sup>٣</sup> أى الإيمان والأعمال الصالحة.

<sup>٤</sup> م : لها.

<sup>٥</sup> م : هو لا.

<sup>٦</sup> أى الثُّنيا.

<sup>٧</sup> ك م + بمذهبه.

أى كون عامة آيات الله في الخطاب خارجة مخرج عبث.

<sup>٨</sup> أى قال بالاستثناء في الإيمان أو لم يقل.

<sup>٩</sup> انظر مثلاً: سورة الأنعام، ٦/٤٤١ و سورة التوبة، ٩/٢٢٨ و سورة هود، ١١/٤٣٣ و سورة

الفرقان، ٢٥/٤١٠ و سورة الأحزاب، ٣٣/٢٤.



قوله: ﴿لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين﴾<sup>١</sup>.

قيل: هذا ليس لكم، لانا قد بينا تحقيق الشك على مذهبكم، ثم لم يكن [لكم] الاحتجاج بخروج عن موضع الشك ولو كنتم كذلك. فقد ذكر الله أهل اليقين في غير موضع باسم القطع، فقولوا: لا يتم بلا تُنيا. ولا قوة إلا بالله. ثم يقال: قد ذكر الله تعالى «الظن» و«لعل» و«عسى» و«الخوف» في موضع اليقين، فقولوا عند السؤال «نظن» و«نخاف» و«لعل»، ومثلاً ذا. فإذا لم يجب هذا بما العرف فيه غيره<sup>٢</sup> - وإن اعترض في مواضع لهذه الاحرف مساعً في حق اليقين [مثل] «لعلك»<sup>٣</sup> - وكذلك أمر الثنيا. ثم يعارض بجميع ما ذكر من الإيمان بالله وبمحمد<sup>٤</sup> مع الثنيا،<sup>٥</sup> فإذا كان القول ممتنعاً والوصف<sup>٦</sup> به في حق من لم يؤمن قلوبهم فكذلك الأول. وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن أفضل الأعمال فقال: «إيمان لا شك فيه، وجهاد لا غلُول فيه، وحج مبرور»<sup>٧</sup>؛ فقال الله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا﴾<sup>٨</sup> الآية.<sup>٩</sup>

<sup>١</sup> سورة الفتح، ٤٨ / ٢٧.

<sup>٢</sup> ك: إذا قد؛ م: إذ قد؛ م هـ: في الأصل «إذا».

<sup>٣</sup> أى عن الله تعالى.

<sup>٤</sup> ك - (غير) خ؛ م: غير.

<sup>٥</sup> انظر قوله تعالى: ﴿فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آتاء الليل فسبح وأطراف النهار لعلك ترضى﴾ (سورة طه، ٢٠ / ١٣٠).

<sup>٦</sup> ك م: لجميع.

<sup>٧</sup> م: ومحمد.

<sup>٨</sup> كمن يقول مثلاً: آمنت بالله إن شاء الله، وآمنت بمحمد إن شاء الله، على ذكر أسس الإيمان واحداً بعد واحد.

<sup>٩</sup> ك م: والواصف.

<sup>١٠</sup> ورد الحديث في سنن النسائي، الإيمان ١، الزكاة ٤٩.

<sup>١١</sup> سورة الحجرات، ٤٩ / ١٥.

<sup>١٢</sup> م - الآية.

فإن قيل: ما الحكمة في قوله: ﴿لندخلن المسجد الحرام﴾ الآية<sup>١</sup>.  
 قيل: يخرج هذا عندنا على وجوه، والله أعلم بحقيقة ذلك؛ أ) لكنه خبر أخير عن  
 قول غيره،<sup>٢</sup> لم يقل: «لندخلن إن [٢٠٢ و] / شئت»، ولكن قال: «إن شاء الله»، ليعلم  
 أنه قول غيره. ب) ثم احتمل أن يكون الله علم رسوله أن يقول ذلك ويستثنى لما هو  
 وعد، وقد كان قال: ﴿ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا إن يشاء الله﴾<sup>٣</sup>. و  
 «لأفعلن» و «لندخلن» واحد. لكنه أمر بالثنيا إن كان وعده له أو لا، ليعلم الناس حق  
 الوعد، كما أمره بالمشورة ليعلم الناس خطرها. ج) أو لما كان أضاف الله إليه الدخول،  
 وقد كان وعد<sup>٤</sup> خاصته أو من بقى منهم، فالثنيا لما خشى الفناء على بعض المخاطبين.  
 د) أو كان<sup>٥</sup> في قوله: ﴿لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق﴾ الآية. ثم هو يتوجه  
 وجهين. أحدهما أن يكون رأى<sup>٦</sup> كذلك قولاً مقروناً بالثنيا، فذكر على ذلك. أو<sup>٧</sup> كان  
 رسول الله أخير القوم بالدخول لوقت لم يبين له، فاستثنى في ذلك، وذلك حق في كل ما

<sup>١</sup> يقول الله تعالى: ﴿لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمين﴾ (سورة الفتح، ٤٨ / ٢٧).

<sup>٢</sup> م - الآية.

<sup>٣</sup> أى قول غير النبي عليه السلام الذى هو من البشر، والقول لله تعالى.

<sup>٤</sup> سورة الكهف، ١٨ / ٢٣-٢٤.

<sup>٥</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر﴾ (سورة آل

عمران، ٣ / ١٥٩).

<sup>٦</sup> أى إلى النبي عليه السلام.

<sup>٧</sup> أى النبي عليه السلام.

<sup>٨</sup> أى الثنيا.

<sup>٩</sup> سورة الفتح، ٤٨ / ٢٧.

<sup>١٠</sup> م - الآية.

<sup>١١</sup> أى سمع النبي عليه السلام فى رؤياه قولاً.

<sup>١٢</sup> ك م : إذ.

يرتاب، لا ما يُتَيَقَّن فيه على ما ذكرنا. فمن كان على يقين من دينه وعلم من صدق [هـ] من يعلم حدّ الإيمان وأنه قد أوفاه فعليه أن يقوله<sup>١</sup> شكراً لِمَا أنعم الله به عليه؛ وليس في ذلك تركية لاشتراك الجميع في ذلك، ولِمَا أمرُوا به<sup>٢</sup>، ولِمَا هو معلوم الحد، ولِمَا باليقين به يَعْلَم مواقع الخطأ ودخوله فيه، ولِمَا يعلم أن الله إذ سَمَّاهم به سَمَّاهم بما استحقوا ذلك. مع ما ألزم الله عز وجل بظاهر الدين أحكاماً من معاملات الخلق وأنواع الحقوق، مما يلزمهم إظهار ذلك<sup>٣</sup> للقيام بالحقوق التي<sup>٤</sup> تلزم<sup>٥</sup> الناس<sup>٦</sup> به<sup>٧</sup>. ولا قوة إلا بالله العظيم.

### مسألة ألحقت بالمتن في نسخة<sup>٧</sup>

#### مسألة [ الإسلام والإيمان \* ]

تكلم الناس في الإسلام أنه اسم الإيمان في التحقيق أو غيره. فاما من يقول بان الإيمان اسم لجميع<sup>٨</sup> الخيرات، فقد اختلفوا في ذلك خلافاً يشبه [أنهم] أهل القول به<sup>٩</sup>، وإلا فلا

<sup>١</sup> أى أن يقول: أنا مؤمن حقاً.

<sup>٢</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾ (سورة البقرة، ١٣٦/٢).

<sup>٣</sup> أى قوله «أنا مؤمن حقاً».

<sup>٤</sup> ك: مالتى.

<sup>٥</sup> م: يلزم.

<sup>٦</sup> م: بها؛ م هـ: فى الأصل «به».

والضمير فى «به» راجع إلى الإيمان المشار إليه باسم الإشارة «ذلك».

<sup>٧</sup> هذه العبارة وما بعدها نُسخت فى النسخة الخطية التى معنا بالخط نفسه وتوجد فى دواء العبارة التى ما قبلها؛ وذلك يؤكد أن الناسخ كان لديه نسخة أو نسخ أخرى للمقابلة فيما بينها أثناء نسخ الكتاب. وهذه المقابلة تدل أيضاً على صحة نسخة «ك».

<sup>٨</sup> ك: بجمع.

<sup>٩</sup> أى يشير إلى أنهم قبلوا هذا الرأى من أن الإسلام هو اسم الإيمان.

معنى لاختلافهم؛ [٢٠٢ ظ] / إذ احتجوا بقوله تعالى: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه﴾<sup>١</sup>، وصيروا كل شئ يُقبل إسلاماً، وكل خير إيماناً، وكل مقبول خيراً، وكل خير مقبولاً<sup>٢</sup>، فيكونان في الحقيقة واحداً. لكنهم<sup>٣</sup> فرقوا بينهما استدلالاً بتفريق الكتاب بقوله: ﴿قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا﴾<sup>٤</sup> الآية،<sup>٥</sup> فاذن لهم بالخير عن الإسلام ولم ياذن لهم بالإخبار عن الإيمان. وكذا روى في قصة جبريل فيما سأل رسول الله عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله». وسأل عن الإسلام فقال: «أن تشهد أن لا إله إلا الله وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت». فقال في الأول: «فإن فعلت هذا فأنا مؤمن؟»، وفي الثاني «فأنا مسلم؟» قال: «نعم، صدقت». قالوا<sup>٦</sup>: ففرق الكتاب بين الأمرين، ثم السنة، ثم تصديق جبريل في ذلك، ثم الشهادة بالاسم الذي ذلك فعله<sup>٧</sup>، ثم أخبر عليه السلام أن «هذا جبريل أتاكم ليعلمكم أمر دينكم»<sup>٨</sup>. ولا يحتمل اجتماع أمناء السماء والأرض على تعليم أمر بالتفريق، والحق فيها الجمع؛ فثبت به التفريق بينهما.

<sup>١</sup> سورة آل عمران، ٨٥/٣.

<sup>٢</sup> ك م : لكل.

<sup>٣</sup> ك م : إيمان.

<sup>٤</sup> ك م : خير.

<sup>٥</sup> ك م : مقبول.

<sup>٦</sup> أى فريقاً منهم.

<sup>٧</sup> سورة الحجرات، ٤٩/١٤.

<sup>٨</sup> م - الآية.

<sup>٩</sup> ك م : قال.

<sup>١٠</sup> أى قوله «فأنا مؤمن»، «فأنا مسلم».

<sup>١١</sup> فهو المشهور بحديث جبريل بين العلماء وأهل الحديث. فقد ورد الحديث في صحيح البخارى، الإيمان ٤٣٧ و صحيح مسلم، الإيمان ١، ٦-٧؛ و سنن أبى داود، السنة ١١٦ و سنن الترمذى، الإيمان ١٤ و سنن النسائى، الإيمان ٥-٦ و سنن ابن ماجه، المقدمة ٩-١٠.

ثم اختلف الذين قالوا: «الإيمان هو التصديق لا غير» في الإسلام. فمنهم من يوافق هؤلاء<sup>١</sup> في جعل الإسلام اسماً لما ظهر من القرب، والإيمان للتصديق خاصة، استدلالاً بالذي ذكرت<sup>٢</sup> من حكم الكتاب والسنة: إنه أذن للأعراب بالتسمي بالإسلام بالظاهر ولم يأذن بالتسمي بالإيمان، لما لم يكن لهم حقيقة في القلب. ومثله الخبر، إذ رد الإسلام إلى ظواهر الأمور والإيمان إلى التصديق بالذي ذكر. وهذا القول أقرب إلى ظاهر القولين من الأول؛ لأن الأوَّلين لم يجعلوا اسم الإسلام [٢٠٣ و] / على الظاهر والإيمان على التصديق، بل جعلوا الإسلام على الظاهر والباطن جميعاً، فهم خالفوا جميع ما احتجوا به. مع ما كان كل منهم إذا سئل عن الإيمان أضافه إلى جميع الخيرات. فعلى قولهم خالفوا ما احتجوا به من القرآن ببيان الموضع له وبما جاء من تفسير الأئمة في ذلك. ولا قوة إلا بالله.

وأما القول عندنا في الإيمان والإسلام: إنهما واحد في أمر الدين في التحقيق بالمراد، وإن كانا قد يختلفان في المعنى باللسان. ولما فيه<sup>٣</sup> من الاختلاف أبت أنفس الكفرة التسمي بالإسلام، وليس أحد منهم يأبى التسمي بالإيمان؛ أو لما كان من المعروف من الإسلام أنه اسم الدين<sup>٤</sup>، وليس كذلك المعروف من الإيمان. ولذلك قيل: دار إسلام ودار كفر<sup>٥</sup>، ولم يُقل: دار إيمان ولا [دار] تكذيب، وإن كان الكفر تكذيباً، فعلى ذلك أمر

١ م : هو لا .

٢ أى حديث جبريل .

٣ ك م : بظاهر .

٤ أى إن هذا القول ليس بقريب إلى الأول من القولين اللذين ذكرا فيما قيل، بل هو أقرب إلى ظاهر القولين .

٥ أى الذين رجحوا القول الأول .

٦ ك م : إنه .

٧ أى في الإسلام .

٨ م : الذين .

٩ م : الكفر .

التسمّى به. ثم من جهة التحقيق بالمراد فى الدين أن الإيمان هو اسم لشهادة العقول والآثار بالتصديق على وحدانية الله تعالى، وأن له الخلق والأمر فى الخلق، لا شريك له فى ذلك. والإسلام هو إسلام المرء نفسه بكلّيتها وكذا كلُّ شئٍ لله تعالى بالعبودة لله لا شريك فيه. فحصولاً من طريق المراد فيهما على واحدٍ، إلا أن الأوّل بالإيمان بالله وأن له ما ذكرنا، والثانى فى جعل ما ذكرنا لله؛ يشهد لما بيّنا قوله جل ثناؤه: ﴿ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون﴾<sup>١</sup> الآية. <sup>٢</sup> أن وصف المسلم بمن هو سلّم لرجل، والكافر بمن فيه شركاء متشاكسون.

ثم قال قوم: الإسلام فى اللغة الإخلاص، وعلى ذلك قوله: ﴿إذ قال له ربه أسلم﴾<sup>٣</sup> الآية، وقوله: ﴿آمنا بالله﴾<sup>٤</sup> إلى قوله ﴿ونحن له مسلمون﴾<sup>٥</sup>، فهو على إخلاص العبد نفسه لله تعالى، ولا يجعل لاحد فيها شركاً. وهو يرجع [٢٠٣ظ] / أيضاً إلى ما بيّنا.

وقال قائلون: الإسلام الاستسلام والخضوع لله، وعلى هذا أمر الأعراب أن يقولوا: «أسلمنا»، لكن ذلك على الاستسلام للمؤمنين لا لله، كما قال جل وعلا: ﴿لأنتم أشد رهبة فى صدورهم من الله﴾<sup>٦</sup>، وكما وصفهم فى قوله: ﴿يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو [فاحذرهم]﴾<sup>٧</sup>، وغير ذلك مما أظهر به خوف المنافقين من أصحاب رسول الله؛

<sup>١</sup> م: متشاكسون.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سلماً لرجل هل يستويان مثلاً﴾ (سورة الزمر، ٢٩/٣٩).

<sup>٣</sup> م - الآية.

<sup>٤</sup> يقول الله تعالى: ﴿إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين﴾ (سورة البقرة، ١٣١/٢).

<sup>٥</sup> م - الآية.

<sup>٦</sup> فهو يشير إلى قوله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾ (سورة البقرة، ١٣٦/٢).

<sup>٧</sup> سورة الحشر، ١٣/٥٩.

<sup>٨</sup> سورة المنافقون، ٤/٦٣.

ولذلك كانوا يظهرون الإيمان بالله ورسوله وينكرون بقلوبهم . والإسلام هو الخضوع لله تعالى والاستسلام له بالاختيار، على ما هم عليه لله بالخلقة والجواهر،<sup>١</sup> والإيمان لا يتوجه إلى هذا الوجه .<sup>٢</sup> فنفى عنهم، وإن كانوا أظهروه من عند أنفسهم، لأن حقه القلب، واللسان مُعبّر عنه؛ لذلك شهد الله تعالى على المنافقين بالكذب بما أخبروا من إيمانهم،<sup>٣</sup> إذ حقيقته بالقلب، ولم يكن لهم ذلك، ولهذا ما بقى إيمانهم، وأثبت لهم القول به لا غير .  
ولا قوة إلا بالله .

ثم إذ كان حقيقة الإسلام ما ذكرنا وحقيقة الإيمان ما ذكرنا، ففساد وجود أحدهما بالحقيقة والآخر ليس .<sup>٤</sup> فلذلك قيل : هما واحد في التحصيل، وإن كانت العبارة من الاسم في الإطلاق ربما تختلف،<sup>٥</sup> « كالإنسان » و « ابن آدم » و « رجل » و « فلان » . [ قد ] يختلف [ المعنى ] من ظاهر الإسلام<sup>٦</sup> وفي التحقيق [ هما ] واحد، من حيث كان بوجود واحد وجود الآخر إلا من الوجه الذى وصفت<sup>٧</sup> فى حق الإسلام الذى هو باللسان . والله اعلم .

<sup>١</sup> أى كما كان حالهم بالفطرة وبوجودهم الجسمانية .

<sup>٢</sup> أى الاستسلام للمؤمنين لا على الله .

<sup>٣</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى : ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾ (سورة المنافقون، ٦٣ / ١) .

<sup>٤</sup> م + [ وجوده بالحقيقة ] .

<sup>٥</sup> ك : يختلف .

<sup>٦</sup> ك م + المعنى .

ثم الأصل أنه من البعيد عن العقول أن يأتى المرء بجميع شرائط الإيمان ثم لا يكون مسلماً، أو يأتى بجميع شرائط الإسلام ثم لا يكون [مؤمناً\*]، ثبت أنهما فى الحقيقة واحد. ومعلوم أن الذى يسع له التسمى بأحدهما يسع بالآخر، وأن الذى به تختلف الأديان [٢٠٤ و] / إنما هو الاعتقاد لا بأفعال سواه. وبالوجود<sup>١</sup> يستحق كل الاسم المعروف، لذلك وجب ما قلنا. وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>٢</sup>، وقال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>٣</sup>، فالمؤمن بالصفة التى يصير بها مؤمناً، لا يخلو من أن يكون أتى بالإسلام الذى هو الدين عند الله، أو أتى ببعضه لا كله، أو ابتغى غير دين الله. فإن قال بالأول أذعن للحق، وإن قال بالثانى فهو إذا لم يبتغ به ديناً إنما ابتغى بعضه، وذلك بعيد، بل شهد الله على مثله بأنه كافر حقاً<sup>٤</sup>. وبعد، فإن كل كافر قد يأتى ببعضه ثم لم يجب به الاسم، وقد سُمى به من ذكرت؛ ثبت أنه قد أتى بالكل. وإن قال<sup>٥</sup> بالثالث صير دار المؤمنين النار، وأبطل جميع ما جاء به الرسل من الأمر بالإيمان بهم، ثم لم يصير مسلماً بذلك، وجاء بما لا يُقبل منه من الأديان؛ ثبت أنه التام من الدين. ولا قوة إلا بالله.

ثم [نذكر] الاختلاف<sup>٦</sup> الذى [نشأ] من خبر جبريل عليه السلام؛ قد روى فى ذلك

<sup>١</sup> م : يختلف .

<sup>٢</sup> أى بوجود الاعتقاد .

<sup>٣</sup> سورة آل عمران، ١٩/٣ .

<sup>٤</sup> سورة آل عمران، ٨٥/٣ .

<sup>٥</sup> لعله يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيَقْرِءُوا بَيْنَ يَدَيْهِمْ الْقُرْآنَ وَنُؤْمِنُونَ بِبَعْضِهِ وَنُكْفِرُ بِبَعْضِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سُبُلًا أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ (سورة النساء، ٤/١٥٠-١٥١).

<sup>٦</sup> أى المخاصم .

<sup>٧</sup> أى المؤمن .

<sup>٨</sup> أى تفريق النبى عليه السلام بين تعريف الإيمان وبين تعريف الإسلام فى حديث جبريل .



اختلاف في اللفظ. روى عن ابن عمر رضی الله عنهما أن رسول الله ﷺ سئل عن الإيمان، ثم عن شرائع الإسلام، فأجاب بالذي ذكر في السؤال عن الإسلام. فيكون هذا الخبر تفسيراً للخبر الأول.<sup>١</sup> ويحمل الخبر الأول على جهتين. أ) إما على أن الراوى لم يسمع الشرائع في السؤال أو في الرواية عن الذى رواه، فروى كذلك، يؤيده خبر ابن عمر أن ذلك قد كان. ومن البعيد أن يكون مقدار الأول.<sup>٢</sup> يؤيده ابن عمر، لما يسقط الشهادة بما يخبر عن جبريل وعن الرسول بغير الذى قالوا. وغير مدفوع حقاً البعض على بعض،<sup>٣</sup> فيرويه<sup>٤</sup> على ما وقع عنده. وأيد هذا [ما] قد ذكر في بعض الأخبار أن النبى عليه السلام قال: «هذا جبريل أتاكم ليعلمكم دينكم»، وروى في [٢٠٤ ظ] / غيره «ليعلمكم أمر دينكم»، فكان في الخبر «أمر دينكم» وإن خفى على الآخر، فمثله الخبر الأول. ب) والجهة الثانية على أن الاكتفاء به بوجهين. أحدهما أنهم قد علموا أنه لا يجوز أن يكون مؤمناً غير مسلم في الحقيقة، أو مسلماً غير مؤمن، فرأوا أن ذلك القدر كافٍ عن الإبلاغ في الذكر لظهور ذلك. والآخر أن يكون الثاني<sup>٥</sup> عنده البيان عن أفعال الإسلام يرويه باسمه،<sup>٦</sup> على مجاز اللغة في تسمية الشيء باسم سببه واسم المتصل به.

<sup>١</sup> أى الخبر الذى ذكر فيه بيان الإيمان فقط.

<sup>٢</sup> ك : بن.

<sup>٣</sup> أى من البعيد أن يكون بيان النبى عليه السلام فى الإيمان والإسلام عبارة عن بيان الإيمان فقط.

<sup>٤</sup> ك م : ويؤيده.

<sup>٥</sup> أى كون ابن عمر شاهداً عدلاً.

<sup>٦</sup> أى وفى الحقيقة غير مردود بعض روايات حديث جبريل ببعض الروايات الأخرى، أو غير مردود بعض رواياتها ببعض آخر.

<sup>٧</sup> م : فيرويه.

<sup>٨</sup> م - قد.

<sup>٩</sup> ك : أمر دينكم؛ وتبدو «أمر» وكان الناس قد شطبها.

<sup>١٠</sup> أى الراوى الثانى، وهو ابن عمر رضی الله عنهما.

<sup>١١</sup> أى باسم الإيمان.

ثم قد ثبت أنهما واحد في التحقيق على ما جرى به أحكام القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ قولوا آمنا بالله ﴾ إلى قوله : ﴿ ونحن له مسلمون ﴾<sup>١</sup> ؛ فالزمهم اسم الإسلام بالذى به صاروا مؤمنين . ومثله فى [ سورة ] بونس : ﴿ وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين ﴾<sup>٢</sup> ، فصيرهم بالذى به آمنوا مسلمين . وقال عز وجل : ﴿ يَمُنُونَ عَلَيْكُ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْنُوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُمْ بَلِ اللّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾<sup>٣</sup> ، صير ذلك منهم إسلاماً لو صدقوا فى إيمانهم ، وكذلك به يكونون مؤمنين . وقالت الملائكة : ﴿ فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين ﴾<sup>٤</sup> ، فصير الذين كانوا مسلمين مؤمنين . ثم كذلك إن الله تعالى ذكر البشارة مرة بذكر الإيمان ومرة بذكر الإسلام<sup>٥</sup> ، ثبت أنهما فى الحقيقة واحد . وقد روى عن نبي الله عليه السلام أنه قال : « لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة »<sup>٦</sup> ، وروى أنه « لا يدخلها إلا نفس مسلمة »<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> بقول الله تعالى : ﴿ قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون ﴾ (سورة البقرة، ١٣٦/٢) .

<sup>٢</sup> سورة بونس، ٨٤/١٠ .

<sup>٣</sup> م - به .

<sup>٤</sup> سورة الحجرات، ١٧/٤٩ .

<sup>٥</sup> سورة الذاريات، ٣٦-٣٥/٥١ .

<sup>٦</sup> مثل قوله تعالى : ﴿ وبشّر المؤمنين ﴾ (سورة البقرة، ٢٢٣/٢) ، وقوله : ﴿ وهدى وبشرى للمسلمين ﴾ (سورة النحل، ١٦/١٠٢) .

<sup>٧</sup> انظر : صحيح البخارى ، القدر ٤٥ وصحيح مسلم ، الصيام ١٤٥ ، ٦ ، ٤٧ و سنن الترمذى ، التفسير (٩) ٦ ، ٤٧ و سنن النسائى ، الإيمان ٧ .

<sup>٨</sup> انظر : صحيح البخارى ، الجهاد ١٨٢ ، الرقاق ٤٤٥ وصحيح مسلم ، الإيمان ١٧٨ ، ٣٧٧ - ٣٧٨ و سنن ابن ماجه ، الزهد ٣٤ .

ثم الأمر المتوارث من غير تنازع في تسمية كل مسلم مؤمناً وكل مؤمن مسلماً. ثم اتفاق أهل المذاهب في الإسلام أن ما يُخرج من الإيمان يخرج من الإسلام، وكذلك الذي يخرج من الإسلام يخرج من الإيمان. ثم ما لا تنازع في الآخرة، في جميع الفرق، أن الدار التي [٢٠٥ و] / هي لأهل الإسلام هي لأهل الإيمان، وأن التي [من النعيم] هي لهؤلاء هي لهؤلاء. وكذلك قسم الله الخلق في الدنيا والآخرة، فقال: ﴿فمنكم كافر ومنكم مؤمن﴾، وما نظرُ صاحب القول في المسلم: ممن هو منهما؟ وقال الله تعالى: ﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه﴾، فما فتوى صاحب هذا القول في المسلم أنه ما صفة وجهه؟ وقال: ﴿ومن يُسلم وجهه إلى الله﴾. وقال: ﴿ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين﴾، فما حاله لو قال: «أنا من المؤمنين»؟ وقال: ﴿ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن﴾ الآية، كما قال: ﴿ومن يُسلم وجهه إلى الله﴾. ثم يقال لصاحب هذا القول: [هل] يُحقق هذا الاسم بأحدهما<sup>١</sup> ويمنع الآخر حكماً في أمر الدنيا والآخرة أو لا؟ فإن حقق فيقال: ما ذلك، [وإلى أي الدارين يرد المسلم أو المؤمن؟ ثم في الشاهد أي الاسمين أحمد، وأي حق فيما بين العبد وربّه أو بينه وبين الخلق يُحقق<sup>٢</sup>

١ سورة التغابن، ٢/٦٤.

٢ ك م : من.

٣ سورة آل عمران، ١٠٦/٣.

٤ سورة لقمان، ٢٢/٣١.

٥ سورة فصلت، ٣٣/٤١.

٦ سورة طه، ١١٢/٢٠.

٧ م - الآية.

٨ سورة لقمان، ٢٢/٣١.

٩ ك هـ : (لمن تحقق) خ؛ م : تحقق.

١٠ أي هل يحقق كل من الإيمان والإسلام بأحد المسميين بهما.

١١ م : تحقق.

له عند وجود أحد الاسمين ولا يُحَقَّقُ عند وجود الآخر؟ فلا يجد إلى تحقيق ذلك سبيلاً. فيقال عند ذلك: إذ لم تُجْعَلْ الاسم<sup>١</sup> بأحدهما علماً لأميرٍ مَنَعْتَهُ [المسمى بالآخر - وكذلك فيما يلحق الضرر<sup>٢</sup> - فإذا صرت أنت بالتفريق عابثاً ملبساً.

ثم الناس في عهد رسول الله ثلاثة: مؤمن وكافر ومنافق، لم يُعرف للمسلم درجة خارجة من هؤلاء ولا للمؤمن، وفي التفريق ذلك، وذلك خلاف ما عليه الأمر الأول من الخلق. على أن أهل الأديان جميعاً فرّوا عن اسم الإسلام؛ فلو لم يكن الإسلام معروفاً عندهم أنه ما معناه وما الذى نفر[ت] عنه طباعهم لكان لا معنى لذلك. وبه وُصف الرسلُ أنهم سُمُوا<sup>٣</sup>. وإذا ثبت أنه معلوم عند الخلق، فمن رام صرفه إلى معنى زائد فى الدين أو إلى معنى زائد على الإيمان أو ناقص عنه، يجب إن ذهب إلى معنى ناقص عنه أن يجعل الإسلام دون الإيمان؛ فيجب [عليه] حقيقته والتدين بذلك الدين، ثم [٢٠٥ ظ] / لا يكون مؤمناً. وإن كان زائداً فيجب أن لا يقع النّفار عن قدر ما يُدعون إلى الإيمان وإن لم يوصف لهم أنهم أسلموا<sup>٤</sup>. فإذا وُجد ذلك ثبت أن معنى ذلك غير زائد على الآخر ولا له وجود دونه. **ولا قوة إلا بالله.**

<sup>١</sup> م : ولا تحقّق.

<sup>٢</sup> ك - (أحد الاسمين ولا يُحَقَّقُ عند وجود) صح هـ.

<sup>٣</sup> م : لم يجعل.

<sup>٤</sup> أى التسمية.

<sup>٥</sup> أى فيما يلحق الضرر المؤمن مثلاً ولا يلحق المسلم.

<sup>٦</sup> مثل قوله: ﴿ربنا واجعلنا مسلمين لك﴾ (سورة البقرة، ٢/١٢٨)، وقوله: ﴿ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين﴾ (سورة آل عمران، ٣/٦٧).

<sup>٧</sup> ك م : أنه.

<sup>٨</sup> ك م : أسلم.

<sup>٩</sup> ك : لآخر.

وقال رسول الله ﷺ: «من بدّل دينه فاقتلوه»<sup>١</sup>، ثم بيّن الله دينه فقال: ﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله﴾<sup>٢</sup>، فيقال: «أهو مسلم أو لا؟». فإن قال: «لا»، فقد بدّل إذا دين الله. وإن قال: «نعم»، صار مسلماً بفعل الإيمان لا غير. على أن هذا الخبر في تبديل الدين، وأنه معروف أنه الاعتقاد لا غير، وأن المراد في ذلك راجع إلى الدين الذي هو الإسلام؛ ثبت أنه معروف الحد والقدر، يُعرّف مبدّله. ولو كانت الأفعال سوى الاعتقاد ديناً كان كل واحد في كل أحواله مبدّل الدين، لوجود [في غير] تلك الأفعال أفعال من القرب في كل وقت. **ولا قوة إلا بالله.**

ثم يقال له: الخبر الذي رويت في هذا الباب في تفسير الإسلام<sup>٣</sup> فيه ذكر الأمور الظاهرة؛ وكذلك أهل النفاق يوافقون المؤمنين في الأمور الظاهرة، وقد قيل لهم: ﴿قولوا أسلمنا﴾<sup>٤</sup>. «أهو الإسلام في الحقيقة أو لا؟ فإن قال: نعم، هو الإسلام في الحقيقة صير قوله: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾<sup>٥</sup>، وقوله: ﴿ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾<sup>٦</sup> هو الذي ذكر. فيجب أن يكون قوله: ﴿ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين﴾<sup>٧</sup>، وقال: ﴿كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم﴾<sup>٨</sup>، هو ذلك الذي قال

<sup>١</sup> لقد ورد الحديث بهذا اللفظ في صحيح البخاري، الجهاد ١٤٩، الاعتصام، ٢٨، الاستتابة ٤٢ و سنن أبي داود، الحدود ٤١ و سنن الترمذی، الحدود ٤٢٥ و سنن النسائي، التحريم ١١٤ و سنن ابن ماجّة، الحدود ٢.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى﴾ (سورة البقرة، ٢٠٦/٢).

<sup>٣</sup> لعله يشير إلى حديث جبريل.

<sup>٤</sup> سورة الحجرات، ١٤/٤٩.

<sup>٥</sup> أى أمر أهل النفاق وحالهم.

<sup>٦</sup> سورة آل عمران، ١٩/٣.

<sup>٧</sup> سورة المائدة، ٣/٥.

<sup>٨</sup> سورة آل عمران، ٨٥/٣.

<sup>٩</sup> سورة آل عمران، ٨٦/٣.

لهم: ﴿قولوا أسلمنا﴾<sup>١</sup>، وما جاء به الخبر لوجود تلك الشهادة في أهل النفاق وتلك الأفعال. فيكون المخلصون والمؤمنون قد ابتغوا غير الإسلام ديناً، وتركوا ما رضى الله عنهم وأهل النفاق الذين جاءوا به،<sup>٢</sup> وذلك بعيد. فثبت أن ذلك الإسلام الانقياد [٢٠٦ و] / والاستسلام. وأما حقيقته فهو الدين في الحقيقة لا ما ذكر من الظواهر.<sup>٣</sup> دليل ذلك الأمر الذى ذكره أن الله قال في آخر السورة: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قَل لَّا تَمَنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم﴾<sup>٤</sup>، ولو كان الإسلام ما أظهروا فقد كان ذلك<sup>٥</sup>، كيف قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>٦</sup>. ثم فيه أنه جعلهم مسلمين كما قال<sup>٧</sup>، أن هُودوا للإيمان، لا بما أظهروا. ثبت أن الإيمان هو الإسلام. وكذلك قال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾<sup>٨</sup>، ثم بين ذلك الدين الذى هو الإسلام وقال<sup>٩</sup>: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ الآية،<sup>١٠</sup>

<sup>١</sup> سورة الحجرات، ١٤/٤٩.

<sup>٢</sup> أى ويكون أهل النفاق قبلوا من الدين ما رضى الله عنه.

<sup>٣</sup> ك: الإسلام. أى الإسلام الذى ذكره في سورة الحجرات، ١٤/٤٩.

<sup>٤</sup> أى وأما عن ماهية الإسلام فى الاصطلاح فهو الدين فى الحقيقة، لا ما ذكر من الأعمال الظاهرة.

<sup>٥</sup> ك م: ذكروا.

<sup>٦</sup> سورة الحجرات، ١٧/٤٩.

<sup>٧</sup> م - فقد كان ذلك؛

<sup>٨</sup> م هـ: فى الأصل «ولو كان الإسلام ما أظهروا فقد كان ذلك كيف»، ونعتقد أن عبارة «فقد كان ذلك» لا تستقيم بها العبارة.

<sup>٩</sup> سورة الحجرات، ١٧/٤٩.

<sup>١٠</sup> ك م: قالوا.

<sup>١١</sup> سورة آل عمران، ٨٥/٣.

<sup>١٢</sup> ك - (قال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾، ثم بين ذلك الدين الذى هو الإسلام وقال) صح هـ.

<sup>١٣</sup> م - الآية. سورة آل عمران، ٨٦/٣.

صير ذلك لم يُقبل ديناً غير الإيمان الذي وُصف، ثم جعلهم مبدلين<sup>١</sup> دين الإسلام بالكفر بعد الإيمان ليعلموا أنهما واحد. مع ما كان فيما تقدم كفاية من قوله: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا﴾ إلى قوله: ﴿مسلمون﴾<sup>٢</sup>.

والأصل عندنا أن الأسماء إنما جعلت لمعرفة أهلها فيما أُريدوا بأمرٍ جعلت لهم وعليهم، وفيما وُعدوا وأُوعدوا. ثم لم يكن أحد يخيّر فيما جرى آية الذكر باسم الإيمان أو الإسلام - ممن ينتحل دين الإسلام - في اقتضاء الذكر إياه من حيث الاسم. ثبت أن حقيقتهما واحد، وأن من يروم التفريق بينهما من بعيد يخرع. **ولا قوة إلا بالله تعالى**.  
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

<sup>١</sup> ك : مبدل.

<sup>٢</sup> يقول الله تعالى: ﴿قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ونحن له مسلمون﴾ (سورة البقرة، ١٣٦/٢).

## الفهارس

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث
- فهرس المصطلحات
- فهرس الأعلام
- فهرس الفرق والمذاهب والملل والبلدان
- فهرس الكتب
- فهرس الأشعار



## فهرس الآيات

- ١
- إذا ما متُ لسوف أخرج حياً، ٤٨١ .
- أنتم أعلم أم الله، ٤٦٣، ٥٣٩ .
- أتأمرون الناس بالبرّ، ٣٠٩ .
- أتعيدون ما تنحتون، ٣٩٥ .
- ادعوا شر كاءكم ثم كيدون فلا تنظرون، ٣١٨ .
- إذا جاء أجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون، ٤٥٢ .
- إذا لذهب كل إله بما خلق، ١٤١، ٣٩٨، ٤٠٢ .
- إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون، ٤٨٧ .
- إذ قال له ربه أسلم، ٦٣٣ .
- أرجه وأخاه، ٦١٣ .
- استغفر لهم أو لا تستغفر لهم، ٦٠٣ .
- أضاعوا الصلاة، ٥٦٠ .
- اعملوا ما شئتم، ٣٥٨ .
- أغرقوا فأدخلوا ناراً، ٥٦٥ .
- أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم، ٣١٨ .
- أفلا ينظرون إلى الإبل، ١٦ .
- أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستون، ٥٢٨، ٥٩٦ .

- أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت، ١١٨ .  
 أكابر مجرميها، ١٠٩ .  
 الذى خلق السموات والأرض وما بينهما، ٦٢١ .  
 الذى يجدونه مكتوباً عندهم، ٣٠١ .  
 الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم، ٥٣٤ .  
 الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، ٦٠١ .  
 الذين يحملون العرش ومن حوله، ١٠٤ .  
 الذين يحملون العرش، إلى قوله: وذلك هو الفوز العظيم، ٥٨٨ .  
 إلا امرأته قدرنا إنها لمن الغابرين، ٤٨٩ .  
 إلا تنصروه فقد نصره الله، ٣٢٧ .  
 إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، ٦٠٥ .  
 ألم أحسب الناس، ٥٦٧ .  
 ألم أحسب الناس أن يتركوا، ٥٣٠ .  
 ألم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا، ٥٢٠ .  
 ألم أقل لك إنك لن تستطيع معى صبراً، ٤١٤ .  
 ألم تر إلى الذين يزعمون، إلى قوله: وقد أمروا أن يكفروا به، ٦٠٨-٦٠٩ .  
 ألم تر إلى ربك كيف مد الظل، ١٣٣ .  
 ألم تر كيف فعل ربك، ١٣٣ .  
 ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله، ٥٧٥ .  
 ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله [وما نزل من الحق]، ٦٠٩-٦١٠ .  
 الله أذن لكم أم على الله تفترون، ٥٣٩ .  
 إلى ربها ناظرة، ١٢٣ .  
 أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه، ٣٩، ٣٩٧ .

- ثم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم، ٣٥٨ .  
 أمرنا مترفيها، ١٠٩ .  
 أم لم يعرفوا رسولهم، ٣٢٢ .  
 آمن الرسول، ٥٥٠، ٦٢٥ .  
 آمنا بالله، إلى قوله ونحن له مسلمون، ٦٣٣ .  
 أم يقولون نحن جميع منتصر، ٣٢٩ .  
 إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت، ٤١٥ .  
 أنبؤني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين، ٦١٥ .  
 إن تبدوا الصدقات، ٥٤١ .  
 إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه، ٥١٧، ٥٣١، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٧، ٥٩١ .  
 إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم، ٥٤٨، ٥٩٠ .  
 إنا كفيناك المستهزئين، ٣٢٩ .  
 إنا كل شيء خلقناه بقدر، ٤٨٨، ٤٩١ .  
 إنا لننصر رسلنا، ٣٢٦ .  
 إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون، ٥٩٦ .  
 إن الأبرار لفي نعيم، ٥٨٦ .  
 إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم، ٥٩٦ .  
 إن الحسنات يذهبن السيئات، ٥٤١، ٦١٥ .  
 إن خير من استأجرت القوى الأمين، ٥٠٩ .  
 إن الدين عند الله الإسلام، ٦٣٥، ٦٤٠ .  
 إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش، ١١٣ .  
 إن ربكم الله الذي خلق السموات والأرض، ١٠٨ .  
 إن في خلق السموات والأرض، ١٦ .

- إنك لن تستطيع معى صبراً، ٤١٤ .
- إن كنتم صادقين، ٦٤١ .
- [إنكم] قوم منكرون، ٦١١ .
- إن الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا، ٥٤٦ .
- إن الذين يؤذون الله ورسوله، ٥١٨ .
- إن الله لا يغفر أن يشرك به، ٥٢٠، ٥٢٤، ٥٤٠، ٥٤٢ .
- إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٩٠ .
- إن الله لغنى عن العالمين، ٤٧١-٤٧٢ .
- إن الله مع الذين اتقوا، ١٠٦ .
- إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون، ١١٧ .
- إن الله يأمر بالعدل والإحسان، ٣٥٩ .
- إن الله يحب التوابين، ٤٧٣ .
- إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون، ٤٧٠ .
- إنما البيع مثل الربا، ٥٩٧ .
- إنما المؤمنون إخوة، ٥٧٦ .
- إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا، ٥٨٦، ٦٢٨ .
- إن ينتهوا يُغفر لهم ما قد سلف، ٥٢٤، ٥٣٧، ٦٠٣ .
- إنه لا يياس من روح الله إلا القوم الكافرون، ٥٢٧، ٥٣٥ .
- إنني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك، ٤٧٥ .
- أو لا يستطيع أن يملّ هو، ٤٣٤ .
- أولئك الذين نتقبل عنهم أحسن ما عملوا ونتجاوز عن سيئاتهم، ٦١٥-٦١٦ .
- أولئك الذين لم يرد الله أن يطهر قلوبهم، ٤٦٢ .
- أولئك كتب في قلوبهم الإيمان، ٤٠٨ .

أو لم تأتهم بينة، ٣٢٥ .

أو لم تؤمن؟ قال: بلى، ٦١٢ .

أو لم يروا أنا نأتى الأرض ننقصها من أطرافها، ٣٢٩ .

أو لم يكن لهم آية أن يعلمه علماء بنى إسرائيل، ٣٠٩ .

ب

بل الله يمينٌ عليكم، ٤٩٥، ٦٢٥ .

ت

تريدون عرض الدنيا، ٣٣ .

تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة، ٤٦٤ .

تعالوا إلى كلمة سواء، ٣٢٤ .

تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم، ٢٩٥ .

تلقف ما يافكون، ٣٩٥ .

تلك من أنباء الغيب نوحيها، ٣٢٢ .

توبوا إلى الله توبةً نصوحاً، ٥٤١ .

ث

ثم أرسلنا رسلنا تنرى، ٣٢٠ .

ثم استوى إلى السماء، ١١١ .

ثم استوى على العرش، ١٠٤ .

ثم لم يرتابوا، ٦٢٤ .

ج

جزاء بما كانوا يعملون، ٣٥٨ .

## ح

حقاً على المتقين، ٥٧٧.

[حقاً على] المحسنين، ٥٧٧.

## ح

حتى إذا استيأس الرسل، ٤٨٠.

## خ

خالق كل شيء، ١٣٤، ١٩٩، ٣٦٥، ٣٧٣، ٣٨٨، ٣٩٨، ٤٦٩، ٦٢٠.

خلقوا كخلقه، ٨٩.

خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم، ٣٩٧.

## ذ

ذلك تأويل ما لم تسطع عليه صبراً، ٤١٤.

ذلك تخفيف من ربكم ورحمة، ٥٣٣، ٥٦٢.

## ر

رب أرني أنظر إليك، ١٢٠.

ربنا هؤلاء أضلونا، ٥٨١.

الرحمن على العرش استوى، ١٠٤، ١١٤، ١٢٣، ١٦٤.

## س

ستجدني إن شاء الله صابراً، ٦٢٤.

سنريهم آياتنا في الآفاق، ١٦.

سنقرؤك فلا تنسى، ٣٢٢.

سواء عليهم أستغفرت لهم، ٥٢١، ٥٢٢.

سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم، ٦٠٣.

سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم إليهم، ٦٠٤.

سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا، ٤٨٠ .  
 سيقول لك المخلفون من الأعراب، ٥٢١ .

ص

صراط الذين أنعمت عليهم، ٦٢٥ .  
 صرف الله قلوبهم، ٤٩٨ .

ض

ضرب الله مثلاً رجلاً فيه شركاء متشاكسون، ٦٣٣ .

ع

عزيز عليه ما عنتم، ٣١٥ .  
 عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم، ٥٧٣ .  
 على العرش استوى، ١٦٤ .

ف

فاتقوا الله ما استطعتم، ٤١٣ .  
 فأتوا بسورة من مثله، ٣٢٣ .  
 فأتابهم الله بما قالوا، ٥٧٧ .  
 فأتابهم الله بما قالوا جنات، ٥٥٥ .  
 فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين، ٦٣٧ .  
 فإذا استويت أنت ومن معك على الفلك، ١١١ .  
 فاسألوا أهل الذكر، ٣٠٨ .  
 فاغفر للذين تابوا، ٥٧٢-٥٧٣ .  
 فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم، ٦٠٧ .  
 فاقض ما أنت قاض، ٤٨٧ .  
 فأما من أوتى كتابه بيمينه، ٥٢٨ .

- فإن استقر مكانه فسوف تراني، ١٢١ .
- فإن آنتسم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم، ٥٧١ .
- فإن تابوا وأقاموا الصلاة، ٥٦٠، ٥٦١ .
- فأولئك عند الله هم الكاذبون، ٥٥٩ .
- فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات، ٥٢٤، ٥٤١ .
- فتمنوا الموت، ٢٩٥، ٣٠٣ .
- فخذها بقوة، ٥٠٨ .
- فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها، ٥٠٩ .
- فخلوا سبيلهم، ٤٥٤ .
- فريق في الجنة وفريق في السعير، ٥٩٨ .
- فقال لما يريد، ٤٠٨، ٤٦١، ٥٠١ .
- فقاتلوا التي تبغى، ٥٧٦ .
- فقضاهن سبع سموات، ١١٣، ٤٨٧ .
- فكيدوني جميعاً ثم لا تنظرون، ٢٩٥ .
- فلا تذهب نفسك عليهم حسرات، ٣١٤-٣١٥ .
- فلا تزكوا أنفسكم، ٥٨٥ .
- فلا وربك لا يؤمنون، ٦٠٢ .
- فلما قضى موسى الأجل، ٤٨٨ .
- فلن تملك له من الله شيئاً، ٤٦٢ .
- فلو شاء لهداكم أجمعين، ٤٥٩، ٤٨٢ .
- فلولا فضل الله عليكم ورحمته، ٤٩٥ .
- فليس له اليوم ههنا حميمٌ ولا طعامٌ إلا من غسلين، ٥٧٠ .
- فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر، ٥٢٨ .



- فمن عُفِيَ لَهُ من أخيه شيء، ٥٦٢ .  
 فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً، ٥١٩ .  
 فمنكم كافر ومنكم مؤمن، ٦٣٨ .  
 فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً، ٤١١ .  
 فمن ما ملكت إيمانكم من فتياتكم المؤمنات، ، ثم قال : والله أعلم بإيمانكم، ٦٠٢ .  
 فمن يرد الله أن يهديه، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ، ٥٢٨ .  
 فمن يريد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، ٤٧٨ .  
 فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام، إلى قوله : كأنما يصعد في السماء، ٤٥٨ -  
 ٤٥٩ .

- فمن يعمل مثقال ذرة، ٣٥٨ .  
 فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره، ٥٢٠ ، ٥٢٣ ، ٦١٦ .  
 فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن، ٥٢٠ .  
 فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله، ٦٠٨ ، ٦١٢ ، ٦٣٩ - ٦٤٠ .  
 فهو على كل شيء قدير، ٣٦٥ .

ق

- قاتلوا الذين يلونكم من الكفار، ٦٠٦ .  
 قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم، ٣٢٩ .  
 قال أو لو جئتمكم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم، ٣٢٤ .  
 قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا، ٦٣١ .  
 قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم، ٦٠١ .  
 قالوا لم نك من المصلين، ٥٩٧ .  
 قد جاءكم رسولنا يبين لكم، ٣٢٠ - ٣٢١ .  
 قل إنكم لتكفرون بالذى خلق الأرض في يومين إلى قوله : فقضاهن سبع سموات، ١١٣ .

- قل إنما أعظكم بواحدة، ٣٢٣ .  
 قل أى شئ أكبر شهادة قل الله شهيد، ٦٦ .  
 قل جاء الحق، ١١٨ .  
 قل فأتوا بكتاب من عند الله، ٣٢٥ .  
 قل فله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين، ٤٨١ .  
 قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن، ٣٢٥ .  
 قل لو شاء الله ما تلوته عليكم، ٣٢٣ .  
 قل لو كان معه آلهة كما يقولون إذا لابتغوا إلى ذى العرش سبيلاً، ٣٩ .  
 قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين، ٣٢٤ .  
 قولوا آمنا بالله، ٥٥٠، ٦٢٥ .  
 قولوا آمنا بالله، إلى قوله: ونحن له مسلمون، ٦٣٧ .  
 قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا، إلى قوله: مسلمون، ٦٤٢ .  
 قولوا أسلمنا، ٦٤١ .

## ك

- كتاب أنزلناه إليك مبارك، ٣٢٥ .  
 كتب الله لاغلبن أنا ورسلى، ٣٢٦ .  
 كلا إن كتاب الفجار لفى سجين، ٥٩٦ .  
 كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم، ٦٤١، ٦٤٠ .  
 كيف يهدى الله قوماً كفروا بعد إيمانهم، إلى قوله: والله لا يهدى القوم الظالمين، ٥٩٦ -  
 ٥٩٧ .

## ل

- لا أحب الآفلين، ٨٣ .  
 لا إكراه فى الدين، ٦٠٨ .

- لا تحرك به لسانك، ٣٢٢ .
- لا تخونوا الله والرسول، ٥٣٤ .
- لا تدركه الابصار، ١٢٦ .
- لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار، ١٢٠، ١٣٤ .
- لا تعتذروا قد كفرتم بعد إيمانكم، ٦٠٤ .
- لاملان جهنم، ١٤٢ .
- لاملان جهنم من الجنة والناس أجمعين، ٤٦٣ .
- لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله، ٦٣٣ .
- لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ٤٧٤-٤٧٥، ٥٩٦ .
- لا يحب المعتدين، ٤٧٣ .
- لا يسأل عما يفعل وهم يسألون، ٣٥٠ .
- لا يصلها إلا الأشقى الذي كذب وتولى، ٥١٨ .
- [لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها، ٤١٣ .
- لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، ٤١٣، ٤٣٠ .
- لا يؤاخذكم الله باللغو في إيمانكم، ٥١٨ .
- لئن اجتمعت الإنس والجن، ٢٩٧ .
- لتدخلن المسجد الحرام، ٣٠٣-٣٠٤ .
- لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين، ٦٢٨، ٦٢٩ .
- لعلك باخع نفسك، ٣١٥ .
- لقد جاءكم رسول من أنفسكم، ٣٢٧ .
- لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق، ٦٢٩ .
- للذين أحسنوا الحسنى وزيادة، ١٢٤ .
- لن تراني، ١٢١، ١٣١، ١٣٢ .

- لو استطعنا لخرجنا معكم، ٤٣١، ٤١٢ .
- لو كان عرضاً قريباً، ٣٣ .
- لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا، ٣٩ .
- لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، ٥٩٦ .
- لولا يكلمنا الله، ٨٨ .
- له الخلق والامر، ٣٤٥ .
- له ملك السموات والأرض، ١١٠، ١٠٥ .
- لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذْلَ ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين لا يعلمون، ٦٠٤ .
- ليس كمثلها شيء، ٤٣، ٦٦، ٨٩، ١١٤، ١٤٨، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٢ .
- ليس لهم طعام إلا من ضريع، ٥٧٠ .
- ليظهره على الدين كله، ٣٠٤ .
- ليس على الضعفاء، إلى قوله: إنما السبيل على الذين يستأذنونك وهم أغنياء، ٤١٢ .
- م
- ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله، ثم قال: إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، ٣٦٩، ٣٩٨، ٤٠١ .
- ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت، ٤١ .
- ما جعل الله من بحيرة، ٣٩٦ .
- ما قلت لهم إلا ما أمرتني به، ٥٨٨-٥٨٩ .
- ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين، ٥٢١ .
- ما كانوا يستطيعون السمع، ٤١٤ .
- مالك يوم الدين، ١٩٩ .
- ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم، ١٠٤، ١١٠، ١٦٤ .
- محمد رسول الله، ٣٠١ .

- مُرَجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ، ٦١٣ .  
 مِنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا، ١٥٨ .  
 مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، ٤٩٦ .  
 مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ، ٥٢٣ .  
 مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ، ٦١٢ .  
 مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، ٣١٨ .  
 مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، ٤٥٩، ٤٦١، ٤٧٣، ٤٩٩ .  
 مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ، ٥١٨ .

ن

- نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ، ٤٨١ .  
 نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ، ٥٤٨، ٦١٥ .  
 نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ، ٥٣٦ .

و

- وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ، ١١٨ .  
 وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ، ٥٩٨ .  
 وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا، ٥٩٧ .  
 وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا، ٤٦٢ .  
 وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ، ١١٧ .  
 وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا، ٤٨٠ .  
 وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً، ٥٩٧ .  
 وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ، ٣٣٠ .  
 وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ، ١١٧ .

- وأسروا قولكم أو اجهروا به إنه عليم بذات الصدور ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير،  
٤٠٧، ٦٢٠، ٦٢١ .
- وأشهدوا ذوى عدل منكم، ٥٧١ .
- وافعلوا الخير، ٣٥٨ .
- وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءهم نذير، ٣٢١ .
- والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هم الصديقون، ٥٧٧ .
- والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم، ٥٧٧ .
- والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنكفرنّ عنهم سيئاتهم، ٦١٦ .
- والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ، ٥٣٣-٥٣٤ .
- والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ [ حتى يهاجروا ]، ٥٦٠ .
- والذين اهتدوا زادهم هدى، ٤٧٨ .
- والذين كفروا بآيات الله ولقائه أولئك يئسوا من رحمتى، ٥٣٦ .
- والله خلقكم وما تعملون، ٣٩٥، ٦٢٠ .
- والله لا يحب الفساد، ٤٧٣ .
- والله يريد الآخرة، ٤٧٤ .
- والله يشهد إن المنافقين لكاذبون، ٦٠٣ .
- والله يعصمك من الناس، ٢٩٥، ٣١٦ .
- وإن استنصروكم فى الدين، ٥٣٤ .
- وإن تك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجراً عظيماً، ٥٧٧ .
- وإن طافتان من المؤمنين اقتتلوا، ٥٣٣، ٥٧٦ .
- وإن من أمة إلا خلا فيها نذير، ٣٢٠ .
- وإن منهم لفريقاً يلوون ألسنتهم بالكتاب، ٤٨٠ .
- وإن المساجد لله، ١٠٦ .

- وأنتى عليه لقوى أمين، ٥٠٩ .  
 وبشر المؤمنين بأن لهم من الله فضلاً كبيراً، ٥٥٤ .  
 وترى الملائكة حافين من حول العرش، ١٠٤ .  
 وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون، ٥٣٤ .  
 وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون، ٥٢٢ .  
 وتوقفنا مع الأبرار، ٥٨٦ .  
 وجعل لكم من جلود الأنعام بيوتاً، ٤٠٨ .  
 وجعلنا فى قلوب الذين أتبعوه رافة ورحمة، ٤٠٨ .  
 وجعلنا قلوبهم قاسية، ٤٠٨ .  
 وجوه يومئذ ناضرة، ١٢٢ .  
 وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة، ١٢٢، ١٣٢ .  
 وربك على كل شئ حفيظ، ١١٨ .  
 ورضيت لكم الإسلام ديناً، ٦٤٠ .  
 وسخر لكم الليل والنهار، ١١٣ .  
 وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض، ١١٣ .  
 وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها، ٤١٣ .  
 وفى أنفسكم أفلا تبصرون، ١٦ .  
 وقتلوا المشركين كافة، ٦٠٧ .  
 وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملاه زينة وأموالاً فى الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك، ٤٦٢ .  
 وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين، ٦٣٧ .  
 وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله، ٨٨ .  
 وقدّرنا فيها السير، ٤٨٩ .

- وقدرنا فيها السير سيروا فيها ليالى، ٤٠٧-٤٠٨ .
- وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه، ٤٨٧ .
- وقضينا إلى بنى إسرائيل، ٤٨٧ .
- وكذلك أوحينا إليك، ٣٢١ .
- وكذلك جعلناكم أمة وسطاً، ٥٠٨ .
- وكلم الله موسى تكليماً، ٨٨، ٩١ .
- ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله، ٥٦٤ .
- ولا تبسطها كل البسط، ٣١٥ .
- ولا تحزن عليهم، ٣١٥ .
- ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لأنفسهم، ٤٦٢-٤٦٣ .
- ولا تُعجبك أموالهم وأولادهم، ٤٦٣ .
- ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله، ٤٦١، ٦٢٤، ٦٢٩ .
- ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً، ٥٥٠، ٥٦٠ .
- ولا يتمنونه، ٣١٨ .
- ولا يحيطون به علماً، ١٢٦ .
- ولا يرضى لعباده الكفر، ٤٧٣ .
- ولا يريد بكم العسر، ٤٧٣ .
- ولا يزال الذين كفروا تصيبهم، ٣٢٩-٣٣٠ .
- ولا يشفعون إلا لمن ارتضى، ٥٨٨ .
- ولا يعمر من معمر ولا ينقص من عمره [إلا في كتاب]، ٤٥٠ .
- ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم إن كان الله يريد أن يغويكم، ٤٦٢ .
- ولقد صدقكم الله وعده، ٣٣٠ .
- ولقد فتنا الذين من قبلهم، ٤٨٢ .



- ولكل قوم هاد، ٣٢٠.
- ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم، ٦٢٣، ٦٢٥-٦٢٦.
- ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً، ٤١٣، ٤١٤.
- ولم تؤمن قلوبهم، ٦٢٣.
- ولما بلغ أشده واستوى، ١١١.
- ولما يدخل الإيمان في قلوبكم، ٦٢٣.
- ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله، ٣٢١.
- ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة، ١٢٦.
- ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة، ٤٥٩.
- ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، ٤٦٠-٤٦١، ٤٨١.
- ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها، ٤٥٩.
- ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ولكن حق القول منى لاملأن جهنم، ٤٦١.
- ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا، ٣٥٣.
- ولولا فضل الله عليكم ورحمته، ٦٢٦.
- ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً، ٣٦٥.
- ولو يشاء الله لانتصر منهم، ٤٨١، ٤٨٢.
- وليحملن أثقالهم وأثقالاً مع أثقالهم، ٥٨٠-٥٨١.
- وليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين، ٥٣٠-٥٣١.
- وليعلمن المنافقين، ٥١٩.
- وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به، ٥١٨.
- وما آفأ الله، ٣٢٧.
- وما الله يريد ظلماً للعباد، ٤٦٣، ٤٧٤.
- وما أولئك بالمؤمنين، ٥٣٩.

- وما بكم من نعمة فمن الله، ٥٥٤ .
- وما تشاؤون إلا أن يشاء الله، ٤٦٤، ٤٧٠ .
- وما تلك بيمينك يا موسى، قال: هي عصاي، ١٦٦ .
- وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون، ١١٤ .
- وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً، ٤٧٤ .
- وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين، إلى قوله: لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون، ١٥٢ .
- وما رب العالمين؟ قال: رب السموات والأرض، ١٦٦ .
- وما ربك بظلام للعبيد، ٣٦٥، ٤٧٥ .
- وما كان لمؤمن ولا مؤمنة، ٥١٧ .
- وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً، ٤٨٧ .
- وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق، ٣٩ .
- وما كنت تتلو من قبله من كتاب، ٣٠٤، ٣٢٣ .
- وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال، ٦٠٩-٦١٠ .
- وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها، ٤٥٤ .
- وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله، ٦٠٣ .
- وما هو بقول شاعر، ٣٢٥ .
- وما يضل به إلا الفاسقين، ٤٧٨ .
- وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون، ٥٢٠ .
- ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين، ٦٣٨ .
- ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً، ٤٠٨ .
- ومن الناس من يعبد الله على حرف، ٤٨٢-٤٨٣ .
- ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين، ٦٠٢ .

- ومن جاء بالسبيّة فلا يُجزى إلا مثلها، ٥١٨، ٥٤٣.
- ومن عاد، ٥٩٧.
- ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون، ٥٢٧، ٥٦٠.
- ومن لم يستطع منكم طَوْلاً، ٤١٣.
- ومن يبتغ غير الإسلام ديناً، ٥٤٧، ٥٥٤.
- ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه، ٦٣١، ٦٣٥، ٦٤١.
- ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين، ٦٤٠.
- ومن يرتدد منكم عن دينه، ٥٤٧، ٥٧٦.
- ومن يرد الله فتنته، ٤٦٢.
- ومن يُسلم وجهه إلى الله، ٦٣٨، ٦٣٨.
- ومن يعص الله ورسوله، ٥١٧، ٥٦٠.
- ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه، ٥٢٤.
- ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره، ٥١٨.
- ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن، ٦٣٨.
- ومن يقتل مؤمناً متعمداً، ٥٦١.
- ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون، ٥٢٧.
- ومن يفعل ذلك يلق أثاماً، ٦٠٣.
- ومن يكفر بالإيمان، ٥٤٧.
- ونحن أقرب إليه من حبل الوريد، ١٠٥، ١١٠، ١٦٤.
- ونحن أقرب إليه منكم، ١٦٤.
- ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون، ١٠٥.
- ووجدك عائلاً فأغنى، ٣٢٦-٣٢٧.
- وهل نجازي إلا الكفور، ٥١٨.

- وهم بالآخرة هم كافرون، ٥٩٧ .  
 وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله، ١٠٥ .  
 وهو بكل شئ عليم، ١١٠ .  
 وهو رب العرش العظيم، ١١٢ .  
 وهو على كل شئ قدير، ١١٠، ١٣٤، ٤٨٢ .  
 وهو على كل شئ وكيل، ١١٨ .  
 وهو القاهر فوق عباده، ١١٠ .  
 وهو الذى فى السماء إله، ١١٠ .  
 ويحلفون بالله إنهم لمنكم وما هم منكم، ٦٠٢ .  
 ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية، ١٠٤ .  
 وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا إِلَّا مَنْ تَاب، ٥١٧ .  
 ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم، ٣٢٧ .

هـ

- هل أدلكم على تجارة، ٥٤١ .  
 هل أنبئكم على من تنزل الشياطين، ٣٢٨ .  
 هو الذى أرسل رسوله بالهدى، ٣٢٩ .  
 هو الذى بعث فى الأميين رسولا منهم، ٣٢١ .  
 هو الذى خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن، ٥٢٨ .  
 هو الذى خلق لكم ما فى الأرض، ١١٣ .  
 هو الذى يسيركم فى البر والبحر، ٤٠٧ .

ى

- يا أيها الذين آمنوا، ٦٠٩، ٦٢٧ .  
 يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين، إلى قوله: ممن ترضون من الشهداء، ٥٧١ .

- يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن، ٦٠١ .
- يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحاً، ٥٢٢، ٥٣٤، ٥٧٠ .
- يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً [نصوحاً]، ٥٧٢ .
- يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبةً نصوحاً عسى ربكم أن يكفر عنكم سيئاتكم، ٥١٧ .
- يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم، ٥٧١ .
- يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص، ٥٦٢ .
- يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى، ٥٣٣ .
- يا أيها الذين آمنوا لا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل، ٥٦١ .
- يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء، ٥٣٤ .
- يا أيها الذين آمنوا لا تسالوا عن أشياء، ١٢٥ .
- يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، ٥٣٣، ٥٧٤ .
- يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون، إلى قوله: كأنهم بنيان مرصوص، ٦٠٩ .
- يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم اتفروا في سبيل الله، ٦٠٩ .
- يحسبون كل صيحة عليهم هم العدو [فاحذرهم]، ٦٣٣ .
- يخادعون الله والذين آمنوا، ٦٠٢ .
- يريد الله ألا يجعل لهم حظاً في الآخرة، ٤٦٣، ٤٧٤ .
- يريد الله أن يخفف عنكم، ٤٦٤ .
- يريد الله بكم اليسر، ٤٧٣ .
- يريدون أن يطفؤا نور الله بأفواههم، ٣٢٩ .
- يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم، ٣٥٨ .
- يضل من يشاء، ٥٢٨ .
- يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، ٣٠١ .

يعلم سرکم وجهرکم، ١١٨ .

يَمْتُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْتَنُوا عَلَيَّ إِسْلَامِكُمْ، ٦٤١ .

يَمْتُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُلْ لَا تَمْتَنُوا عَلَيَّ إِسْلَامِكُمْ بَلِ اللَّهُ يَمُنْ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِنْ

كُنْتُمْ صَادِقِينَ، ٦٠١، ٦٣٧ .

اليوم أكملت لكم دينكم، ١٠٩ .

يوم تبيض وجوه، ٥٢٨ .

يوم تبيض وجوه وتسود وجوه، ٦٣٨ .

يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه، ٥٧٠ .

يوم يبعثهم الله جميعاً، ٦٠٣ .

يوم يجمع الله الرسل فيقول ماذا أجبتم قالوا لا علم لنا، ٥٨٨ .

## فهرس الأحاديث

ا

- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ٦٠٧ .  
 إن جبريل يأتيها بكفّ من ضوء العرش فيلبسها، ١٠٨ .  
 إن لله تعالى تسعة وتسعين اسماً، ١٠٠ .  
 إنما يعبر عما في قلبه لسانه، ٦٠٥ .  
 أن من تقرب إلى شبراً تقربت إليه ذراعاً، ١١٧ .  
 إن وليتم أبا بكر تجدونه ضعيفاً في بدنه قوياً في دينه، ٦١٧ .  
 إيمان لا شك فيه، وجهاد لا غلول فيه، وحج مبرور، ٦٢٨ .

ت

تقتلك الفقة الباغية، ٣١٩ .

ث

ثلاث من كن فيه فهو منافق: من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان،  
 .٥٣١

خ

خير الأمور أوساطها، ٥٠٨ .

خيره وشره من الله، ٤٨٨ .

س

سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر، ١٢٤ .

## ص

صلة الرحم تزيد في العمر، ٤٥٠ .

صنفان من أمتى لا تنالهم شفاعتى : القدرية والمرجئة، ٥٠٧، ٦١٧ .

## ف

فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها، ٥٦٤ .

## ق

القدرية مجوس هذه الأمة، ١٣٩ .

## ك

كل مولود يولد على الفطرة، ٤٦٤-٤٦٥ .

## ل

لا يدخلها إلا نفس مسلمة، ٦٣٧ .

لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ٦٣٧ .

## م

ما شاء الله كان، وما لا يشاء لا يكون، ٤٦٤ .

من آوى مُحدثاً فعليه لعنة، ٥٦٦ .

من بدل دينه فاقتلوه، ٦٤٠ .

من لم يرض بقضائى ولم يصبر على بلائى فليتخذ ربا سوائى، ٤٩٠ .

## و

[و] الإيمان بالقدر خيره وشره من الله، ٥٠٣ .

وسئل: هل رأيت ربك؟ فقال: بقلبي، ١٢٤ .

## هـ

هذا جبريل أتاكم ليعلمكم أمر دينكم، ٦٣١ .



## فهرس المصطلحات

١

الإبداع: ١٤٩، ١٥٠، ١٥١.

إبليس: ١٤٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٣٨٩، ٣٩٩، ٤٥٦، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٧٢، ٤٧٦،

٤٩٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢.

الاجتماع: ٢٧، ٣٠، ١٨٨.

الإدراك: ١٢٧.

الإرادة - المشيئة: ٩٢، ٤٧٣، ٤٧٦، ٥٠١.

الإرجاء: ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٨.

الأزلى: ٣١.

الاستثناء، الثنيا: ٦١٨، ٦٢٤.

الاستدلال: ٢٧، ٣١، ١٢٥، ١٢٦، ٢١٠، ٢٨١، ٣٧٢، ٤٥٩.

الاستطاعة: القدرة.

الاستواء: ١٠٩، ١١١، ١١٢.

الإسلام [الإيمان]: ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٣٤.

الاسماء [الحسنى]: ١٤٧.

الأصل: الطينة.

الأصلح: ١٥٢، ٤٣١، ٤٣٩.

الإضلال: ٤٩٩.

الأغذية، الغذاء: ٦، ٥٣، ٧٣، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٦١، ١٧٣، ٢٣٨.

أفعال العباد، أفعال الخلق: الفعل.

الامتزاج: ٥٧، ٥٨، ٥٩.

الإنسان: ٦٨.

انشقاق القمر: ٢٩٠، ٣١٧.

الآيات، الأعلام [المعجزة]: ٢٧١، ٢٨٧، ٢٩١، ٢٩٢.

الإيمان: ١٣٢، ٥٣٢، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦١١، ٦٢٥، ٦٣٠، ٦٣٣، ٦٣٤.

ب

البقاء: ٢٩، ٣٠، ٤١٦.

ت

التشابه (التشبيه): ٤٣، ٤٦، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٠، ١٩٤،

٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩.

التعطيل: ٤٦، ٦٨، ١٤٩.

التفرّق: ٢٧، ١٨٨.

التقليد: ٤، ١٧٢، ١٨٩.

التكوين: ٧٣، ٧٧، ١٣٦، ١٨٣.

المتواتر: المتواتر.

التوحيد: ٦٧، ١٤٧، ١٥٩، ١٧٠، ١٨٤.

التولد، التوالد: ٧٦، ١٤٢، ١٥٤.

ج

الجبر (القسر): ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٧٧، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣.

الجسم: ٢٧، ٣٠، ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٨٥، ٤٤٣، ٤٤٤.

الجور، الظلم: ٣١١، ٣٤٦، ٣٨٦، ٤٦٢، ٤٦٣، ٥٢٢، ٥٤٤، ٥٥١.

الجوهر: ٢٧، ٤١، ٤٩، ٦٠، ٩٨، ٢٢٤.

ح

الحديث، الحادث، المحدث، المحدث: ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٦، ٤٥، ٤٨، ٤٩، ٢١٥.

الحديث: ١٢٧، ١٩٥.

الحركة: ٢٧، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢١، ٣٤٥، ٣٦٨.

الحسن: ١٢، ٣١، ٥٤، ٥٥، ٢٦٧، ٤٩٣.

الحسن والقيح: ١٥٧، ٢٥٩، ٢٦٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٥.

٤٨٣، ٣٨٦، ٣٧٣، ٣٦٦.

الحكمة، الحكيم: ٦١، ٦٢، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٦، ١٦٩، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦، ١٩٢.

٤٨٧، ٣٨٦، ٣٨٠، ٢٦٦، ١٩٣.

خ

الخبر: ١٣.

خير المتواتر، التواتر: ١٤، ٣٠٥.

خير الآحاد، [خير الواحد]: ١٥، ٣٠٥.

الخير: ٥٧، ٥٨، ١٧٠، ٢١٥، ٢٥٨.

د

دار الإسلام: ٥٠٣، ٦٣٢.

دار الكفر: ٦٣٢.

ر

الربوبية: ٥٠٢.

الروحاني الأول: ٤٧.

ز

الزندقة، الزنديق، الزنادقة: ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٨٥، ١٨٧، ٢٨٨.

ز

الزندقة، الزنديق، تزندق: ٤٧٩.

س

السابق: ٤٧.

السحر، الساحر: ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٢، ٣٢٩.

السفه، السفهه: ١٧٥، ١٧٦، ٣٨٦.

السكون: ٢٧، ٢١١، ٢١٣، ٣٤٥، ٣٦٨.

السمع: ٥، ٣٥٢، ٣٩٣.

ش

الشر: ٥٧، ٥٨، ١٤١، ١٧٠، ٢١٥، ٢٥٨.

الشعبذة: ٢٧١.

الشفاعة: ٥٨٨.

الشك: ٢٩٠.

الشيء: ٦٤، ٦٥، ٦٦، ١٦٢، ٣٧٩.

الشييطان: ١٨، ١٩، ١٣٩، ١٤٦، ١٧٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٨٤، ٣١٠، ٣٢٨، ٣٧٥،

٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٧٠، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥١٠، ٥١٩،

٥٧٤، ٥٨٣، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥.

ص

الصفة: ٧٨، ١٤٧.

الصفة: العرض.

صفة الذات: ٧٨، ٨٠، ٨٢، ١٤٧.

صفة الفعل: ٧٨، ٨٠.

٢٢٠، ٢٦٦، ٢٨٣، ٣١٢، ٣٤٨، ٣٥٤، ٣٥٥.

الطينة، الاصل: ٥١، ٥٢، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٣٥، ١٧٤، ١٨٤، ١٨٥،

١٨٧، ٢٢٤.

ظ

الظلم: الجور.

الظلمة: ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ١٤٤، ٢١٤، ٢١٥.

ع

العالم: ٥١، ١٣٦، ١٦٢.

العالم الصغير: ٦.

العالم العلوي والسفلي: ٤٧، ١٥١.

العدل: ١٥٢، ١٩٢، ٣١١، ٣٤٦، ٥٤٤.

العدم: ١٨٦، ١٩٦.

العرش: ١٠٤، ١٠٧، ١١٢، ١٦٥.

العرض، الاعراض، الصفة: ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٤٩، ٦٣، ٦٥، ٧٧، ٩٠، ١٢٧، ١٤٨،

٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٩، ٤٤٢، ٤٤٤.

العقل: ٥، ٦، ٤٧، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ١٢٥، ١٢٧، ١٤٩، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٧، ٢٠٨،

٢٠٩، ٢٥٦، ٢٨٣، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٥٦، ٤٢٦.

العلة: ٥١، ٥٥، ١٥٠، ١٧٣، ١٧٤، ٣٤٣.

العوض: ٤٩٠.

العيان: ١٢، ١٢٥، ١٢٦، ٣٥٢.

العين، الاعيان: ٢٥، ٢٨، ٦٥، ١٤٨، ١٨١.

ف

الفعل (فعل الله)، أفعال العباد، أفعال الخلق: ١٦٧، ٢٥٨، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧٤، ٣٨١،

.٥١٤ ، ٤٨٦ ، ٤٧١ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٣٨٣

الفلك : ٩٣ .

الفلسفة : ٢٨٩ .

### ق

القائف : ١١ .

القدرة (القوة) ، الاستطاعة : ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٥٣ ، ٤٧٣ ، ٥٠٨ ،

.٥١٠

القدم (القديم) : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٥٦ ، ١٨١ ، ٢١٥ .

القسر : الجبر .

القنوما (الأقنوم) : ١٨٥ .

القوة : ٢٨ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

القياس : ٣٧٢ .

### ك

الكاهن ، الكهانة : ٢٧١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

الكسب : ٣٦٤ ، ٣٨١ .

الكفر : ٦١١ .

[علم] الكلام : ٤٩٠ .

الكمون : ١٨١ ، ١٨٢ .

### ل

لا من شئ ، لا شئ : ٧١ ، ١٣٥ ، ١٦٢ ، ١٩٥ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

اللوح المحفوظ : ٣٨٧ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ .

### م

المائتة : ١٢ ، ١٣ ، ١٦٦ .

المبدع (الأول): ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ٩٩، ٩٨، ٩٨.

المتشابه: ٣٥٦، ٣٥٣، ٣٥٢.

المثل: ٤٨.

المحكّم: ٣٥٦، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢.

الملمّدة: ٣٦٩.

المنزلة [بين المنزلتين]، (الواسط): ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٣٧.

ن

النبي، الرسول: ٧، ٥، ٤.

النجم، النجوم: ٢٥٥، ٢٣٨، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢١٦، ١٤١، ٩٣.

النظر: ٦٠٨، ٢٠٧، ١٥.

النفس: ١٦٢، ١٦١، ١٤٩.

النفس الكل، نفس الكل: ٩٩، ٩٨.

النور: ٢١٥، ٢١٤، ١٤٤، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧.

و

الوعد والوعيد: ٥٩٨، ٥٨٤، ٥٨٣، ٣٨٢، ٣٧٨، ٣٥٨، ٢٦٧، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦.

الوهم: ٢٦٧، ٢٥٦، ١٩٨، ١٩٥، ١٩٤، ٥٤، ٥٢، ٥١، ٤٦.

هـ

الهستية: ٢٧١، ١٦٢، ١٢٣، ٦٧، ٤٥، ٤٤، ١٢.

الهوية: ٢٠٣، ١٦٣.

الهيولى: ١٨٧، ١٨٥، ١٨٤، ١٧٤، ١٧٣، ١٤٩، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٤٤، ٥٢، ٢٨.

٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤.

فهرس الأعلام

١

آدم (ع): ١٢١.

إبراهيم (ع): ١٢٢، ١٦٥، ٤٨٥، ٦١٢.

أرسطاطاليس: ٢٢٤، [٢٢٦، ٢٢٨].

الأصم: أبو بكر الأصم.

إيليا: ٣٣٤، ٣٣٥.

ب

البرغوث: ١٨٦.

أبو بكر: ٣١٨، ٦١٧.

أبو بكر الأصم: ٥٩٠.

ج

جيريل: ٤٨٨، ٦٣١، ٦٣٥، ٦٣٦.

جعفر بن حرب، ابن حرب: ٢٥٧.

ابن جفنة: ١١٢.

أبو جهل: ٣١٠.

جهم [بن صفوان]: ١٠٢، ١٥٩، ١٦١، ٣٩٧.

ح

ابن حرب: جعفر بن حرب.



حزقيل: ٣٣٤.

الحسين [بن محمد النجار]: ١٥٥، ١٥٦، ١٨٦، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٣٩، ٥١٣، ٥١٤، ٥٤٨.

أبو حنيفة: ٤٢٠، ٤٨٣، ٥٩٣، ٦١٥.

ر

ابن الروندي، الروندي، أبو الحسين الروندي [الراوندي]: ٢٨٨، ٣٠٠، [٣٠٣]، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١.

ز

زيد: ٢١١، ٤٠٥.

أبو زيد [سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري]: ٣٢٠، [٣٢٢، ٣٢٨].

ش

ابن شبيب: محمد بن شبيب.

شعيب (ع): ٤١٥.

ع

عباس [بن عبد المطلب]: ٢٩٦.

ابن عباس: ١١٣-١١٤.

على [بن أبي طالب]: ٣١٩، ٥٠٦، ٦١٦، ٦١٧.

عمر: ٦١٧.

ابن عمر: ٦٣٥، ٦٣٦.

عمرو: ٢١٢.

عمار [بن ياسر]: ٣١٩، ٥٠٦.

عميسى (ع): ٣٠٣، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٦، [٣٣٨، ٣٣٩].

ف

فرعون، الفراعنة: ٧٩، ١٠٩، ١٦٦، ٤٣٨.

ك

الكعبي: ٣٣، ٧٨، [٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦]، ٨٧ (هذا التساؤه)،  
 [٨٨، ٨٩، ٩٠]، ٩٢، ١١٥، [١١٦]، ١٢٨، [١٢٩]، ١٣٠، [١٣١، ١٣٢]،  
 [١٣٤، ١٣٣]، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، [٣٨٤]، ٣٨٥، ٣٨٦، [٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩]،  
 ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢،  
 ٤٠٣، [٤٠٤، ٤٠٥]، ٤٢٤، [٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩]، ٤٣٠، ٤٣٢،  
 ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، [٤٤٠، ٤٤١]، ٤٤٣، ٤٤٤، [٤٤٥]،  
 ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، [٤٥٥]، ٤٦٨، ٤٦٩، [٤٧٠]،  
 ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، [٤٨١]، ٤٨٩، ٤٩٠،  
 [٤٩١]، ٤٩٥، [٤٩٦]، ٥٠٤، [٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨]، ٥١٤، ٥٥١،  
 [٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤]، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢،  
 ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، [٥٧٠]، ٥٧٢، [٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥]،  
 [٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩].

م

الماني: ٥٧، ٢٥٠، ٣٠٥.

محمد (ع)، النبي، رسول الله، خاتم المرسلين: ٣، ١٥، ١٢٤، [١٢٥]، ١٣٩، ١٦٥،  
 ١٧٠، ٢٩٤، [٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧]، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٦، [٣٠٧]، ٣٠٨، ٣٠٩،  
 ٣١٤، [٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩]، ٣٢٠، ٣٢١، [٣٢٢]، ٣٢٣، ٣٢٤،  
 ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، [٣٢٩]، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، [٣٣٣]، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٩٣،  
 ٣٩٤، ٤٣١، ٤٥٠، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٩٠، ٥٠٠،  
 ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٢١، ٥٣١، ٥٥٠، [٥٥١]، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٦.

٥٧٠، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٧، ٥٨٨، ٦٠٥، ٦١٧، ٦٢٢، ٦٢٨، ٦٢٩،

٦٣١، ٦٣٤، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٢.

محمد بن شبيب، ابن شبيب: ١٩٠، [١٩١]، ١٩٣، [١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧،

١٩٨]، ٢٠١، [٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦]، ٢١١، [٢١٢، ٢١٣]،

٢١٤، ٢١٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٢.

المسيح: عيسى.

معاوية [بن أبي سفيان]: ٥٠٦.

مقاتل [بن سليمان]: ٥٥٦.

ملك الموت: ١٣٠.

أبو منصور، الشيخ، الفقيه: ٣، ١١، ١٣، ٢٥، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٤٥، ٤٧، ٥٠،

٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٩، ٨٢، ٨٤،

٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ١٠٠، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٢، ١١٤، ١١٥،

١١٦، ١٢٠، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥، ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠،

١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٢، ١٩٣،

١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦،

٢١٠، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٦، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٧،

٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٩، ٣٠٠،

٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٠، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٤،

٣٨٩، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٠، ٤٢٠، ٤٣١،

٤٣٦، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٥،

٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٥، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٧،

٥٠٩، ٥١٧، ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٦٣، ٥٦٧، ٥٧٥، ٥٧٨، ٥٨٣، ٥٨٧،

٥٨٨، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٥، ٦٠١، ٦١٥، ٦٢٤.

موسى (ع): ٩١، ١٢٠، [١٢١]، ١٣١، [١٣٢]، ١٣٣، ١٦٦، ٣٠٣، ٣٣٣، ٣٣٤،  
٤١٤، ٤٢٤، ٥٠٩.

ن

النايعة: ١١٢.

النظام: ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٧، [٢٣٨].

نوح (ع): ١٢١، ٤٦٢.

و

الوراق: ٢٨٦، [٢٨٧]، ٢٨٨، [٢٨٩]، ٢٩٦، [٢٩٩]، ٣٠٠، [٣٠٣]، ٣٠٤، ٣٠٥،  
٣٠٧، [٣٠٨]، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٤٥٥، [٤٥٦].

هـ

الهدهد: ٨٩.

الهمامة: ٢٣٩، ٢٤٠-٢٤١.

ي

اليسع (ع): ٣٣٤، ٣٣٥.

يوشع بن نون: ٣٣٤.

## فهرس الفرق والمذاهب والملل والبلدان

١

أُحد : ٣٠٩ .

الأصحاب : الصحابة .

أصحاب الاثنين : الثنوية .

أصحاب السبت : ٤٨٠ .

أصحاب الطبائع : ١٤٠ ، ١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ .

أصحاب الطينة : ١٨٦ .

أصحاب النجوم : المنجمة .

أصحاب الهيولى : ٤٤ ، ٩٧ ، ١٠٣ ، ١٣٥ ، ١٧٤ ، ١٨٦ .

أم القرى : ١٠٩ .

أهل الإرجاء : المرجئة .

أهل الاعتزال : المعتزلة .

أهل التأويل : ٤٥١ .

أهل التوحيد : ٣٨ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٩ ، ١٤٢ ، ١٧٤ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٥ ، ٢٣٠ ،

٢٥٥ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٥ ، ٤٠٣ .

أهل الجبر : الجبرية .

أهل الحق : ٣٠٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ .

أهل الدهر : الدهرية .

أهل السنة (المسلمون): ١٨٥، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٥٠.

أهل القبلة (أهل الصلاة): ٥٣٥، ٥٤٦.

أهل الكتاب: ٢٩٤، ٣٠٠.

أهل الكلام: ٣٣، ٤٥٨، ٥٠٠.

إياد: ١١٢.

## ب

الباطنية: ١٤٩.

بدر: ٣٠٩، ٣١٠.

بنو مروان: ١١١، ٥٠٦، ٥٠٨.

بيت الله: ١٠٦.

بيت المقدس: ٣١٧، ٣٣٤.

## ث

الثنوية، الثنوى (أصحاب الاثنين): ٥٨، ٦١، ١٠٣، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣،

١٤٤، ١٥٩، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ٢١٥، ٢٣٩، ٢٥١، ٢٥٢،

٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣، ٣١١، ٣١٣، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٧،

٣٧٥، ٤١٦، ٤٢٧، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٤٢.

## ج

الجيرية، أهل الجير، المجيرة: ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٤، ٥٠٦، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٣، ٦١٧.

## ح

الحسينية: ٥١٢، ٥١٣.

الحشوية: ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٣٠، ٦٠٩، ٦١٣، ٦١٨، ٦٢٧.

الحكماء: ٣٥، ١٥٤، ٢٧١، ٢٧٧، ٢٨١، ٣٤٦، ٣٤٩، ٣٥٠، ٤٢٩.

حمير: ١١٢.

الحواريون: ٣٣٧.

خ

الخوارج: ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٣٣، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٧٢، ٥٨٣، ٥٩٢، ٦٠٩، ٦٢٧.

د

الدهرية، أهل الدهر: ١٠٣، ١٣٥، ١٤٣، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٦، ٢١٦، ٢٣٢، ٣٨٠.

الديسانية: ٢٤٩.

ز

الزنادقة: ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٨٥، ١٨٧، ٣٨٠، ٣٩٠، ٦٢٠.

س

السمنية: ٢٣٢، ٢٣٧.

السوفسطائية: ٢٣٤.

ص

الصابون: ٢٦٠.

الصحابة، الأصحاب: ٣١٨، ٤٨١، ٤٨٢، ٦١٧، ٦٣٤.

ع

العرب: ٢٩٨، ٣٠٠، ٥٠٤، ٥٠٦.

ف

الفلاسفة: ٤٦، ٢٨٩.

ق

القدرية: ١٤٥، ١٤٦، ٢٠٦، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٤، ٤٠٦، ٤٤٣، ٤٨٣، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١١، ٦١٨.

القرامطة: ٩٨ .

ك

الكرامية: ٦٠٨، ٦٠٩ .

م

المارقون: ٣١٩ .

المجبرة: الجبرية .

المجوس، المجوسية: ١٣٩، ١٤٣، ١٧٥، ١٨٥، ٢٦٣، ٢٦٧، ٣٧٥، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩٥،  
٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٦ .

المدينة: ٤١٢ .

المرجئة، أهل الإرجاء: ٣٦٤، ٥٠٧، ٥١٤، ٥٣٢، ٥٤٩، ٥٥٧، ٥٦٧، ٦١٣، ٦١٤،  
٦١٧، ٦١٦ .

المرقيونية: ٢٦٠ .

المشبهة: ٤٤، ١٣٣، ١٤٥، ١٥٩، ١٨٧ .

المعتزلة، أهل الاعتزال، مذهب الاعتزال: ٣٢، ٧٨، ٨٥، ٨٨، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٧،

١٣٨، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٢، ١٨٦، ١٩٦، ٢٠١ [نحلة

الاعتزال]، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٣، ٢٥٧، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٦٩، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥،

[٣٧٦]، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٨، ٤١٩، ٤٢٢،

٤٢٩، ٤٤٩، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٦، ٤٨٢، ٤٨٦، ٤٩٠، ٤٩٤،

٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٢،

٥١٣، ٥١٤، ٥٢٢، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٥،

٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٦، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٦٢،

٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٢، ٥٧٥، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٩٢، ٦٠٩، ٦١٤، ٦١٦،

٦٢٧، ٦١٨ .



مكة: ١١٧.

الملحدون، الملحدة: ١٩٣، ٢٠٤، ٢٥٥، ٣٤٣، ٣٦٩، ٥٠٨.

المنجمة، أصحاب النجوم: ١٤٠، ٢١٩، ٢٢٨، ٣٠٣، ٣٠٤.

المنانية: ١٨٥، ٢٣٩، ٢٤٩، ٢٦٠، ٣١٠.

الموحدون، موحدو العالم: ٦٢، ٢٢٣، ٣٠٢، ٣٠٨، ٤٤٠.

ن

الناكثون: ٣١٩.

النصارى: ١٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٣٢، ٤٦٣.

ي

اليهود: ١٥٩، ١٨٥، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٣٤، ٣٣٥، ٤٦٣، ٥٣٩.

## فهرس الكتب

م

المنطق (لأرسطاطالس): :٢٢٤.

ن

نقض كتاب الكعبي [كتاب رد أوائل الأدلة للكعبي]: :٥٧٩.

## فهرس الأشعار

ا

إذا ما بنو مروان ثلثت عروشهم، ١١١-١١٢.

ب

بعد ابن جفنة وابن مائل عرشه، ١١٢.

ظ

ظننت أن عرشك لا يزول ولا يُغير، ١١١.

ع

عروش تفانوا بعد عز وأنهم، ١١٢.

## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

- الإبانة  
... عن أصول الديانة؛ تأليف أبي الحسن على بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، تحقيق  
فوقية حسين محمود، القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- إتخاف السادة  
... المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين؛ تأليف السيد محمد بن محمد الحسيني  
الشهير بمرتضى الزبيدي، طبعة الأوفسيت من طبعة القاهرة ١٣١١هـ، بيروت - بدون  
تاريخ (دار إحياء التراث العربي).
- إتخاف فضلاء البشر  
... فى القرآت الأربع عشر؛ تأليف أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطى المشهور بالبنا،  
القاهرة ١٣٥٩هـ.
- أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم؛  
تأليف محمد بن أحمد بن أبى بكر المقدسى، لندن ١٩٠٩م.
- إرشاد السارى  
... إلى شرح صحيح البخارى؛ تأليف أحمد بن محمد بن أبى بكر القسطلانى، القاهرة  
١٢٩٣هـ.

- إرشاد الفحول  
... إلى تحقيق الحق من علم الأصول؛ تأليف محمد بن محمد بن علي الشوكاني، القاهرة بدون تاريخ (دار الفكر).
- أساس التقديس في علم الكلام؛  
تأليف أبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازي، القاهرة ١٣٥٤هـ/  
١٩٣٥م.
- أسد الغابة  
... في معرفة الصحابة؛ تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير، طبع الأوفسيت من طبعة تهران - ١٣٨٤هـ، بيروت - بدون تاريخ (دار الكتاب العربي).
- الأسماء والصفات؛  
تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، بيروت ١٩٨٥م.
- إشارات المرام  
... من عبارات الإمام؛ تأليف كمال الدين أحمد بن الحسن المشهور ببياضى زاده، تحقيق يوسف عبد الرزاق، طبع الأوفسيت من طبعة القاهرة - ١٩٤٩م، استانبول - بدون تاريخ (دار الكتاب الإسلامي).
- الإصابة في تمييز الصحابة؛  
تأليف أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، القاهرة ١٩٣٩م (المكتبة التجارية).
- أصول الدين؛  
تأليف أبي منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي البغدادي؛ طبعة مصورة عن طبعة استانبول ١٣٤٦هـ/١٩٢٨م، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- أصول الدين؛

تأليف أبي اليسر محمد بن محمد بن الحسين بن عبد الكرم البزدوى، تحقيق هانز بيتر لنس، القاهرة ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

- الأصول المنيفة

... للإمام أبي حنيفة؛ تأليف كمال الدين أحمد بن الحسن المشهور ببياضى زاده، تحقيق إلياس چلبى، إستانبول ١٤١٦هـ/١٩٩٦م [ضمن النسخة التركبية لكتاب  
Ilyas Çelebi, İmam Azam Ebu Hanife'nin İtikadî Görüşleri, İstanbul 1996.]

- الأصول والقروع؛

تأليف أبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهرى الأندلسى، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- الاعتقاد على مذهب السلف

... أهل السنة والجماعة؛ تأليف أبى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى، بيروت ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- اعتقادات

... فرق المسلمين والمشركين؛ تأليف أبى عبد الله محمد بن عمر بن الحسن فخر الدين الرازى، القاهرة ١٩٣٨م.

- إعجاز القرآن؛

تأليف أبى بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلانى، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، القاهرة ١٣٧٠هـ/١٩٥١م.

- الأعلام

... قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين؛ تأليف خير الدين الزركلى؛ القاهرة ١٩٥٤م - ١٩٥٩م.

- اعلام النبوة؛

تأليف إبي الحسن على بن محمد الماوردي الشافعي، تحقيق محمد المعتصم بالله  
البيгдаدى، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- إمام أهل السنة

... والجماعة أبو منصور الماتريدي وآراؤه الكلامية؛ تأليف على عبد الفتاح المغربي،  
القاهرة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- إنباه الرواة

... على أنباء النحاة؛ تأليف أبي الحسن جمال الدين على بن يوسف القفطى، تحقيق  
محمد أبى الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.

- الانتصار

... والرّد على ابن الرّوندى الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والظعن عليهم؛  
تأليف أبى الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخياط، بيروت ١٩٥٧م.

- الأنساب؛

تأليف أبى سعد عبد الكرم بن محمد بن منصور التميمى السّمعانى، تحقيق عبد الرحمن  
ابن يحيى المعلمى اليمانى، بيروت ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- الإنصاف

... فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به؛ تأليف أبى بكر محمد بن الطيب بن محمد  
بن جعفر الباقلانى، تحقيق محمد زاهد الكوثرى، القاهرة ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

- البداية

... فى أصول الدين؛ تأليف أبى محمد أحمد بن محمود بن أبى بكر نور الدين  
الصابونى، تحقيق بكر طوبال اوغلى [ضمن النسخة التركية لكتاب Bekir Topaloğlu،

دمشق ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م. [Mâturîdiyye Akaidi, Ankara ts.



- البداية  
... من الكفاية فى الهداية فى أصول الدين؛ تأليف أبى محمد أحمد بن محمود بن أبى بكر نور الدين الصابونى؛ تحقيق فتح الله خليف، الإسكندرية ١٩٦٩م.
- البداية والنهاية؛  
تأليف أبى الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى المعروف بابن كثير، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- بدائع الصنائع  
... فى ترتيب الشرائع؛ تأليف علاء الدين أبى بكر بن مسعود بن أحمد الكاسانى، القاهرة ١٣٢٧هـ.
- بغية الوعاة  
... فى طبقات اللغويين والنحاة؛ تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، القاهرة ١٣٢٦هـ.
- پندنامه ماترىدى؛  
تأليف أبى منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندى الماترىدى، تحقيق بنياد گذاران، مجلة فرهنگ إيران زمين، تهران ١٣٤٥ خورشيدى، ص ٤٦-٦٧.
- تاج التراجم  
... فى طبقات الحنفية؛ تأليف قاسم بن قطلوبغا المصرى الحنفى، تحقيق غوستاف فولجل، ليبزج ١٨٥٢م.
- تاج العروس  
... من شرح جواهر القاموس؛ تأليف السيد محمد بن محمد الحسينى الشهير بمرتضى الزبيدى، القاهرة ١٣١٦هـ.
- تاريخ الأدب العربى؛  
تأليف كارل بروكلمان، ترجمة السيد يعقوب بكر - رمضان عبد التواب، دار المعارف،

القاهرة ١٩٧٤م.

- تاريخ بغداد؛

تأليف أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب البغدادي؛ طبع الأوفسيت من طبعة القاهرة - ١٣٤٩هـ / ١٩٣١م، بيروت - بدون تاريخ (دار الفكر).

- تاريخ الطبري

تاريخ الأمم والملوك؛ تأليف أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة - بدون تاريخ (دار المعارف).

- تاريخ المذاهب الإسلامية؛

تأليف محمد أبي زهرة، القاهرة - بدون تاريخ (المطبعة النموذجية).

- تاويلات أهل السنة؛

تأليف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الماتريدي، تحقيق: إبراهيم عوضين و السيد عوضين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

- تاويلات أهل السنة؛

تأليف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الماتريدي، تحقيق محمد مستفيض الرحمن، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م.

- تاويلات القرآن؛

تأليف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندي الماتريدي، نسخة خطية بمكتبة حاجي سليم آغا، رقم ٤٠، استانبول [Hacı Selim Ağa Ktp., nr. 40].

- تبصرة الأدلة؛

تأليف أبي المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفي، تحقيق كلود سلامة، دمشق ١٩٩٠-١٩٩٣م.

- التبصير في الدين

... وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين؛ تأليف أبي المظفر شهور بن طاهر بن محمد

- الإسفراييني، تحقيق كمال يوسف الحوت، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- تبیین كذب المفتري
- ... فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري؛ تأليف أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي الشهير بابن عساكر، دمشق ١٣٤٧هـ.
- تحقيق النصوص ونشرها؛
- تأليف عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- تذكرة الحفاظ؛
- تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، حيدرآباد ١٣٣٣هـ.
- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية؛
- تأليف عبد الرحمن بدوي، القاهرة ١٩٤٦م.
- التعريفات؛
- تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني، القاهرة ١٣٠٦هـ.
- تفسير أبي حيان
- ... المسمى البحر المحيط؛ تأليف أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- تفسير الطبري
- ... المسمى جامع البيان في تفسير القرآن؛ تأليف أبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- تفسير ابن كثير
- ... المسمى تفسير القرآن العظيم؛ تأليف أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي المعروف بابن كثير؛ تحقيق محمد إبراهيم البنا - محمد أحمد عاشور - عبد العزيز غنيم، القاهرة ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

- تمهيد الاوائل  
... فى تلخيص الدلائل؛ تأليف أبى بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلانى،  
تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، بيروت ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- التمهيد  
... فى أصول الدين؛ تأليف أبى المعين ميمون بن محمد بن محمد بن مكحول النسفى،  
تحقيق عبد الحى قابيل، القاهرة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية؛  
تأليف مصطفى عبد الرازق، القاهرة ١٩٤٤.
- تهافت الفلاسفة؛  
تأليف أبى حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى، تحقيق سليمان دنيا، القاهرة -  
بدون تاريخ (دار المعارف).
- تهذيب التهذيب؛  
تأليف أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى، حيدرآباد  
١٣٢٥هـ
- الجواهر المضية  
... فى طبقات الحنفية؛ تأليف أبى محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله المعروف  
بأبى الوفاء القرشى الحنفى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلوى، القاهرة ١٤١٣هـ/  
١٩٩٣م.
- حلية الاولياء  
... وطبقات الاصفياء؛ تأليف أبى نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهانى، بيروت  
١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الدر المنثور  
... فى التفسير بالمأثور؛ تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، القاهرة

١٣١٤هـ.

- دلائل الإعجاز؛

تأليف عبد القاهر بن بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق أحمد مصطفى المراغي،  
القاهرة - بدون تاريخ (المطبعة العربية).

- دلائل النبوة؛

تأليف أبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الاصبهاني، تحقيق محمد رواس قلعه جي -  
عبد البر عباس، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

- دلالة الحائرين؛

تأليف موسى بن ميمون القرطبي الأندلسي، تحقيق حسين آتاي، القاهرة - بدون تاريخ  
(مكتبة الثقافة الدينية).

- رجال الفكر والدعوة في الإسلام؛

تأليف أبي الحسن علي الحسيني الندوي، كويت ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- سنن الترمذي؛

تصنيف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي؛ نسخة مصورة ضمن موسوعة  
السنة، الكتب الستة وشروحها، (1413) 1992 Çağrı Yayınları, İstanbul.

- سنن الدارمي؛

تصنيف أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي؛ نسخة مصورة ضمن  
موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، (1413) 1992 Çağrı Yayınları, İstanbul.

- سنن أبي داود؛

تصنيف أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي؛ نسخة مصورة ضمن موسوعة  
السنة، الكتب الستة وشروحها، (1413) 1992 Çağrı Yayınları, İstanbul.

- سنن ابن ماجه؛

تصنيف أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه، الربيعي بالولاء، القزويني؛ نسخة مصورة

ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، Çağrı Yayınları, İstanbul 1992 (1413).

- سنن النسائي

... بشرح المحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي؛ تصنيف أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي؛ نسخة مصورة ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، Çağrı Yayınları, İstanbul 1981 (1401).

- سير اعلام النبلاء؛

تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسى، بيروت ١٩٨٣ م.

- السيف المشهور فى شرح عقيدة أبي منصور؛

تأليف أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الشهير بتاج الدين السبكي، تحقيق مصطفى صائم يبرم، استانبول ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م [ضمن النسخة التركية لكتاب M. Saim Yeprem, *Mâtürîdî'nin Akîde Risâlesi ve Şerhi*, İstanbul 1989.

- السيرة النبوية؛

تأليف محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار المعروف بابن هشام، تحقيق مصطفى السقا - إبراهيم الأبيارى - عبد الحفيظ شلبي، القاهرة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٥ م

- شذرات الذهب

... فى أخبار من ذهب؛ تأليف أبي الفلاح عبدالحى بن أحمد بن محمد الحنبلى المعروف بابن العماد، بيروت - بدون تاريخ (دار إحياء التراث العربى).

- شرح تاويلات الماتريدى؛

تأليف علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندى، نسخة خطية بمكتبة سليمانية، قسم حميدية، رقم ١٧٦ [Süleymaniye Ktp., Hamidiye nr. 176]؛ نسخة خطية أخرى بمكتبة متحف طوبقابى سرايى، قسم مدينة، رقم ١٧٩، [Topkapı Sarayı]

[ Ktp., Medine nr. 179

- شعب الإيمان؛

تأليف أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، تحقيق أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

- الشعر والشعراء؛

تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم الكاتب الدينوري المعروف بابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة ١٩٨٢م.

- الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية؛

تأليف أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي؛ تحقيق فواز أحمد زمرلي، بيروت ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- صحيح البخاري

الجامع الصحيح؛ تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري، نسخة مصورة ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، Çağrı Yayınları, İstanbul 1992 (1413).

- صحيح مسلم؛

الجامع الصحيح؛ تصنيف أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، نسخة مصورة ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، Çağrı Yayınları, İstanbul, 1992 (1413).

- صفة الصفوة؛

تأليف أبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي المعروف بابن الجوزي، تحقيق محمود فاخوري، بيروت ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- طبقات السبكي

طبقات الشافعية الكبرى؛ تأليف أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الشهير

- بتاج الدين السبكي، القاهرة ١٣٨٣هـ.
- طبقات فحول الشعراء؛
- تأليف محمد بن سلام الجُمَحِي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، القاهرة ١٩٧٤م.
- الطبقات الكبرى؛
- تأليف محمد بن سعد بن منيع الزهري، بيروت ١٩٥٧م.
- الطبقات الكبرى؛
- المسماة لواقح الأنوار في طبقات الأخيار؛ تأليف أبي محمد عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني، القاهرة - بدون تاريخ ( مطبعة الحاج عبد السلام بن محمد بن شقرون ).
- طبقات المعتزلة؛
- تأليف أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق سوسنة ديفلد - فلزر، بيروت ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.
- طبقات النحويين واللغويين؛
- تأليف أبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٧٣هـ.
- ظهر الإسلام؛
- تأليف أحمد أمين، القاهرة ١٩٥٢م.
- العالم والمتعلم؛
- تأليف أبي حنيفة نعمان بن ثابت المعروف بالإمام الأعظم، تحقيق محمد زاهد الكوثري، القاهرة ١٣٦٨هـ.
- عقيدة الإسلام والإمام الماتريدي؛
- تأليف أبي الخير محمد أيوب علي، دكا ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- عقيدة التوحيد
- ... في فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ تأليف أحمد عصام الكاتب، بيروت



١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

– العقيدة الماتريدية؛

تأليف أبي الخير محمد أيوب على، رسالة دكتوراه بمكتبة كلية دار العلوم، تحت رقم  
٤٨٥ / ٢٤٩٥٤، القاهرة ١٩٥٥م.

– العقيدة والشريعة

... فى الإسلام؛ تأليف أجناس جولد تسهير، ترجمة محمد يوسف موسى – عبد العزيز  
عبد الحق – على حسن عبد القادر، القاهرة ١٩٤٦م.

– غاية المرام

... فى علم الكلام؛ تأليف أبى الحسن على بن محمد بن أبى على سيف الدين الأمدى،  
تحقيق حسن محمود عبد اللطيف، القاهرة ١٣٩١هـ / ١٩٧١م.

– الفرق بين الفرق

... وبيان الفرقة الناجية منهم؛ تأليف أبى منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي  
البغدادى، بيروت ١٩٧٧م.

– الفصل

... فى الملل والأهواء والنحل؛ تأليف أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم  
الظاهري الأندلسي، القاهرة ١٣١٧-١٣٢١هـ.

– فضائل الصحابة؛

تأليف أبى عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، بيروت ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

– الفهرست؛

تأليف أبى الفرج محمد بن أبى يعقوب إسحاق الوراق المعروف بابن النديم، القاهرة  
١٣٤٨هـ.

– الفهرس الشامل للتراث المخطوط

... القرآن وعلومه (٢) التجويد؛ المجلد الأول، طبعة تجريبية، عمان ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- الفوائد البهية  
... فى تراجم الحنفية؛ تأليف أبى الحسنات محمد بن عبد الحى بن محمد اللكنوى،  
القاهرة ١٣٢٤هـ.
- فوات الوفيات  
... والذيل عليها؛ تأليف محمد بن شاکر بن أحمد بن عبد الرحمن الكتبى، تحقيق  
إحسان عباس، بيروت - بدون تاريخ (دار صادر).  
- فيض التقدير شرح الجامع الصغير؛  
تأليف محمد عبد الرؤوف المناوى، بيروت - بدون تاريخ (دار المعرفة).  
- القاموس المحيط؛  
تأليف مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الفيروز آبادى، القاهرة ١٣٣٠هـ.
- الكامل فى التاريخ؛  
تأليف أبى الحسن على بن محمد بن عبد الكرم الجزرى المعروف بابن الأثير، بيروت  
١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- كتائب أعلام الأخيار  
... من فقهاء مذهب النعمان المختار؛ تأليف محمود بن سليمان الكفوى، نسخة خطية  
بمكتبة سليمانبة - قسم آيا صوفيا، رقم ٣٤٠١.
- كتاب فى أصول الفقه؛  
تأليف أبى الثناء محمود بن زيد اللامشى الحنفى الماتريدى، تحقيق عبد المجيد تركى،  
بيروت ١٩٩٥م.
- كتاب التوحيد؛  
تأليف أبى منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندى الماتريدى،، نسخة خطية  
(Unuversity Library, Cambridge, England; Class-Mark MS. Add.3651)  
(Complete, Microfilm No: 1245, Ratio Reduction 9

- كتاب التوحيد؛  
تأليف أبي منصور محمد بن محمد بن محمود السمرقندى الماتريدى، تحقيق فتح الله خليف، طبع الأوفسيت من طبعة بيروت-١٩٧٠، استانبول ١٩٧٩م.
- كتاب الحيوان؛  
تأليف أبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، بيروت - بدون تاريخ (دار إحياء التراث العربى).
- الكتاب المقدس؛  
... (أى كتب العهد القديم والعهد الجديد)، دار الكتاب المقدس فى العالم العربى، كوربا ١٩٧٦م.
- كشاف اصطلاحات الفنون؛  
تأليف محمد بن على الفاروقى التهانوى، تصحيح المولوى محمد وجيه - المولوى عبد الحق - المولوى غلام قادر، كلكته ١٨٦٢م؛ وأعيد طبعه بالأوفسيت فى استانبول ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- كشف الأسرار  
... عن أصول فخر الإسلام البزدوى؛ تأليف علاء الدين عبد العزيز بن أحمد بن محمد البخارى، القاهرة ١٣٠٧هـ.
- كشف الخفاء  
... ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس؛ تأليف إسماعيل بن محمد العجلونى الجراحى، تحقيق أحمد القلاش، حلب - بدون تاريخ (مكتبة التراث الإسلامى).
- كشف الظنون  
... عن أسامى الكتب والفنون؛ تأليف كاتب جلى مصطفى بن عبد الله القسطنطينى المعروف بحاجى خليفة، بيروت ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

- الكفاية فى الهداية؛

تأليف أبى محمد أحمد بن محمود بن أبى بكر نور الدين الصابونى، تحقيق محمد آروتنشى، [ضمن رسالة ماجستير: نور الدين الصابونى وآراؤه الكلامية من كتابه الكفاية فى الهداية دراسة وتحقيق، قُدمت بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة [لها نسخة بمكتبة مركز البحوث الإسلامية بإستانبول TDV İSAM Ktp., Kayıt No: 13834]، القاهرة ١٤٠٦هـ/١٩٨٧م.

- كنز العمال

... فى سنن الأقوال والأفعال؛ تأليف علاء الدين على المتقى بن حسام الدين الهندى، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- اللآلى المصنوعة فى الأحاديث الموضوعية؛

تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨٩م.

- اللباب

... فى تهذيب الأنساب؛ تأليف أبى الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الجزرى المعروف بابن الأثير، القاهرة ١٣٥٧هـ.

- لسان العرب؛

تأليف أبى الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقى المصرى، بيروت ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.

- لسان الميزان؛

تأليف أبى الفضل شهاب الدين أحمد بن على بن محمد بن حجر العسقلانى، حيدرآباد ١٣٢٩هـ.

- الماتريديّة

... دراسة وتقييماً؛ تأليف أحمد بن عوض الله بن داخل اللهيسى الحربى، الرياض ١٤١٣هـ.

- المتون القديمة في العقائد  
... رسالة في العقائد للشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي؛ إعداد يوسف ضياء الدين  
يوروكان، استانبول ١٩٥٣م، ص ٩-٢٢.
- مجرد مقالات  
... الشيخ أبي الحسن الأشعري؛ تأليف أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني،  
تحقيق دانيال جيماريه، دار المشرق، بيروت ١٩٨٧م.
- مجمع الزوائد  
بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد؛ تأليف نور الدين علي بن أبي بكر  
الهيثمي، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، بيروت ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - الدولة العباسية؛  
تأليف الشيخ محمد الحضري بك، القاهرة ١٩٧٠م.
- المحيط بالتكليف؛  
تأليف أبي الحسن القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني، تحقيق عمر السيد  
عزمي، القاهرة - بدون تاريخ (الدار المصرية للتأليف والترجمة).
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البيهقي لابن خالوية؛  
تأليف أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان بن خالوية، وعنى بنشره: ج.  
برجستراسر، ليبزيغ - بدون تاريخ.
- مرآة الجنان؛  
... وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان؛ تأليف أبي محمد عبد الله بن  
أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، طبع الأوفسيت من طبعة حيدر آباد الدكن  
١٣٣٨هـ، بيروت ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- مراتب النحويين؛  
تأليف أبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم،

القاهرة ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م.

- مروج الذهب

... ومعادن الكوثر؛ تأليف أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، القاهرة

.١٩٤٨م.

- المستدرک

... على الصحيحين في الحديث؛ تصنيف أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم

النيسابوري، حيدرآباد ١٣٣٤هـ.

- مسند ابن حنبل

مسند أحمد بن حنبل؛ تصنيف أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، نسخة مصورة

ضمن موسوعة السنة، الكتب الستة وشروحها، Çağrı Yayınları, İstanbul 1992

(1413).

- معجم الأدباء

... المسمى إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب؛ تأليف أبي عبد الله شهاب الدين ياقوت

ابن عبد الله الرومي الحموي، بيروت - بدون تاريخ (دار إحياء التراث العربي).

- المعجم الأوسط؛

تأليف أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق محمود الطحان، الرياض

.١٩٩٥م/١٤١٥هـ.

- المعجم الفلسفي

... بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية؛ تأليف جميل صليبا،

بيروت ١٩٧١م.

- المعجم المفهرس

... لألفاظ الحديث النبوي؛ إعداد لفيق من المستشرقين، ونشره أ. ي. فينيسك؛ ليدن

.١٩٣٦م.

- المعجم المفهرس  
... لالفاظ القرآن الكريم؛ إعداد محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة - بدون تاريخ (دار  
ومطابع الشعب).
- المعجم الوسيط؛  
قام بالإخراج: إبراهيم أنيس وعبد الحليم منصور وعطية الصوالحي ومحمد خلف الله  
أحمد، القاهرة ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المغنى  
... فى أبواب التوحيد والعدل؛ تأليف أبى الحسن القاضى عبد الجبار بن أحمد بن عبد  
الجبار الهمداني؛ \* الجزء الخامس - الفرق غير الإسلامية، تحقيق: محمود محمد  
الخصيرى؛ \* الجزء الثانى عشر - النظر والمعارف، تحقيق: إبراهيم مدكور؛ \* الجزء  
الثمتم العشرين، تحقيق عبد الحليم محمود و سليمان دنيا، القاهرة - بدون تاريخ  
(المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر).
- مفتاح السعادة  
... ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم؛ تأليف أحمد بن مصطفى الشهير بطاش  
كبرى زاده، تحقيق كامل بكري - عبد الوهاب أبى النور، القاهرة - بدون تاريخ  
(دار الكتب الحديثة).
- مفتاح كنوز السنة؛  
وضعه أ.ى. فينسك؛ ونقله إلى العربية: محمد فؤاد عبد الباقي، نسخة مصورة من طبعة  
لاهور ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، بيروت ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- المقاصد الحسنة  
... فى بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة؛ تأليف الشيخ محمد عبد الرحمن  
السخاوى، تحقيق محمد عثمان الخشت، بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- مقالات الإسلاميين  
... واختلاف المصالحين؛ تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- الملل والنحل؛  
تأليف أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، تحقيق محمد بن فتح الله بدران، القاهرة - بدون تاريخ (مطبعة الأزهر).
- المنتقى من عصمة الأنبياء؛  
تأليف أبي محمد أحمد بن محمود بن أبي بكر نور الدين الصابوني، نسخة خطية بمكتبة سليمانية، قسم لاله لي، رقم ٢٤٢٥.
- المنطق؛  
تأليف أبي محمد عبد الله بن المقفع، تحقيق محمد تقى دانش پژوه، تهران ١٣٥٧هـ ش / ١٣٩٨هـ ق.
- المنية والأمل؛  
تأليف أبي الحسن القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، وجمعه أحمد بن يحيى المرتضى، تحقيق عصام الدين محمد علي، الإسكندرية ١٩٨٥م.
- المواهب اللدنية  
... بالمنح المحمدية؛ تأليف أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني، تحقيق صالح أحمد الشامي، بيروت ١٤١٢هـ/١٩٩١م.
- موسوعة أطراف الحديث؛  
تأليف أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت ١٤٠١هـ/١٩٨٩م.
- الموطأ؛  
تصنيف الإمام مالك بن أنس، القاهرة - بدون تاريخ [المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية].



- ميزان الأصول في نتائج العقول ( المختصر )؛  
تصنيف علاء الدين محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندى، تحقيق محمد زكى عبد  
البر، الدوحة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
- ميزان الاعتدال  
... فى نقد الرجال؛ تأليف أبى عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان  
الذهبى، تحقيق على محمد الجاوى، بيروت ١٩٦٣م.
- النجوم الزاهرة  
... فى ملوك مصر والقاهرة؛ تأليف أبى المحاسن جمال الدين يوسف بن تغرى بردى  
الاتابكى، القاهرة - بدون تاريخ ( المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة  
والنشر ).
- النهاية فى غريب الحديث والأثر؛  
تأليف أبى الحسن على بن محمد بن عبد الكريم الجزرى المعروف بابن الأثير، تحقيق طاهر  
أحمد الرازى - محمود محمد الطناحى، القاهرة ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م.
- الوافى بالوفيات؛  
تأليف صلاح الدين خليل بن أيبك، تحقيق س. ديدرينغ، فيسبادن ١٩٧٩م.
- وفيات الأعيان  
... وأنباء أبناء الزمان؛ تأليف أبى العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر المعروف بابن  
خلكان، تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م.
- هدية العارفين  
... أسماء المؤلفين وآثار المصنفين؛ تأليف إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم  
البغدادى، بيروت ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

## مراجع غير عربية

- Aruçi, Muhammed, *Abdülkahir el-Bağdâdî ve el-Esmâ ve's-Sıfât Adlı Eseri*, İstanbul 1994 (M.Ü. Sosyal Bilimler Enstitüsü - Doktora Tezi).
- Brockelmann, Carl, *Geschichte der Arabischen Litteratur (GAL)*, I-II, Leiden 1943-49.  
-----  
*Geschichte der Arabischen Litteratur Supplementband (GAL Suppl. )*, I-III, Leiden 1937-42.
- Çelebi, İlyas, *İmam Azam Ebu Hanife'nin İtikadî Görüşleri*, İstanbul 1996.
- Macdonald, D. B. "Mâtürîdî", *İslâm Ansiklopedisi (İA)*, İstanbul 1940-88, VII, 404-406.
- Sezgin, Fuat, *Geschichte des Arabischen Schrifttums (GAS)*, I-IX, Leiden 1967-84.
- Tancî,  
Muhammed b. Tavîr "Abû Mansûr al-Mâtürîdî" Ankara Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi (*AÜİFD*), Ankara 1955, sy. I-II, s. 1-12.
- Topaloğlu, Bekir, *Mâtürîdiyye Akaidi* (trc.), Ankara ts. (Diyanet İşleri Başkanlığı Yayınları).
- Tritton, A. S., "An Early Work from the School of al Mâtürîdî", *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, London 1966, parts 3&4, pp. 96-99.

- Yeprem, M. Saim, *Mâtürîdî'nin Akide Risâlesi ve Şerhi*, İstanbul 1989.
- Yörükan, Yusuf Ziya *İslâm Akaidine Dair Eski Metinler, İmam-ı Ebu Mansur-i Matürîdî'nin Akaid Risalesi*, İstanbul 1953.
- Watt Montgomery, *Free Will and Predestination in Early Islam*, Luzac 1948.
- Wensinck, A. J., *The Muslim Creed*, Cambridge 1932.





## TÜRKİYE DİYANET VAKFI

YAYIN MATBAACILIK VE TİCARET İŞLETMESİ

OSTİM Örnek Sanayi Sitesi, 1. Cadde,  
358. Sokak, No.: 11, 06370 Yenimahalle/ANKARA  
Tel: (0.312) 354 91 31 (pbx) • Faks: (0.312) 354 91 32  
e-mail: tdvyayin@diyanetvakfi.org.tr

Yayın No: 318

**ISBN 975-389-392-2**

03.06.Y.0005.318

Bu kitap;

Türkiye Diyanet Vakfı Müttevelli Heyeti'nin  
04.06.2002/1075-6 sayılı kararıyla basılmıştır.

•  
© Bütün Yayın Hakları Türkiye Diyanet Vakfı'na aittir.  
•

Birinci Baskı: Ocak 2003, 500 Adet



TÜRKİYE DİYANET VAKFI  
İSLÂM ARAŞTIRMALARI MERKEZİ YAYINLARI

Kaynak Eserler Serisi : 3

# KİTÂBÜ't-TEVHÎD

Ebû Mansûr el-Mâtürîdî

Yayına Hazırlayanlar  
Prof. Dr. Bekir Topaloğlu  
Dr. Muhammed Aruçi

ANKARA 2003



Bağlarbaşı, Gümüşyolu caddesi 40 Üsküdar 81200 İstanbul  
Tel : 0216 474 08 50 Faks : 0216 474 08 74  
[www.isam.org.tr](http://www.isam.org.tr)

## İÇİNDEKİLER

İÇİNDEKİLER .....	V
KISALTMALAR .....	VII
SUNUŞ .....	IX
EBÛ MANSÛR el-MÂTÛRÎDÎ .....	XI
Hayatı .....	XI
Siyasî ve İlmî Çevresi .....	XIV
İlmî Şahsiyeti .....	XVI
Eserleri .....	XIX
A) Kelâm ve Mezhepler Tarihi .....	XIX
B) Usûl-i Fıkıh .....	XXIII
C) Tefsir ve Kur'an İlimleri .....	XXIV
D) Mâtürîdî'ye Nisbet Edilen Eserler .....	XXVI
KİTABIN NEŞRE HAZIRLANMASINDA TAKİP EDİLEN METOT .....	XXXI
Metin Tahkiki .....	XXXII
BİBLİYOGRAFYA .....	XXXV



### KISALTMALAR

a.e.	:	Aynı eser
a.g.e.	:	Adı geçen eser
a.mlf.	:	Aynı müellif
bk.	:	Bakınız
hş.	:	Hicrî-şemsi
krş.	:	Karşılaştırınız
Ktp.	:	Kütüphanesi
m.	:	Mukaddime
nr.	:	Numara
nşr.	:	Neşreden
ö.	:	Ölümü
r.h.	:	Rahimehullah
s.	:	Sayfa
sy.	:	Sayı
TDV	:	Türkiye Diyanet Vakfı
trc.	:	Tercüme eden, çeviren
ts.	:	Tarihsiz
vd.	:	Ve devamı
vr.	:	Varak

## SUNUŞ

Âlemleri yaratan, geliştirip yaşatan Allah'a hamdolsun! Allah elçilerinin efendisi Muhammed'e, onun yakınlarına, ashabına ve tevhid yolunda takip ettiği çizgiyi kıyamet gününe kadar izleyenlere salât ve selâm olsun!

Allah Teâlâ'nın yaratıklara lutfettiği nimetler sayılamayacak kadar çoktur. O'nun en güzel şekil ve mânada halkettiği insan oğluna verdiği nimetlerse diğer yaratıklara lutfettiklerinden üstündür. Bu nimetlerin başında ilâhî emaneti taşımaya vesile olan akıl ve şuur gelir. Bunun yanında Cenâb-ı Hak kendisiyle insanlar arasında elçilik görevini yerine getiren peygamberler göndermiş ve onlar vasıtasıyla insan kudretini aşan hususlarda aklın ve gönlün izlemesi gereken yolu göstermiştir. Şunu belirtmek gerekir ki, insanın gerek fert gerek aile ve toplum planında dünya ve âhiret hayatının mutluluğuna ulaşması ancak vahyin aydınlattığı akıl yoluyla mümkün olur.

Son peygamber Muhammed aleyhisselâm bundan on dört asır önce son vahyi tebliğ etmiş ve ebediyete göçmüştür. İslâmiyet, Arap yarımadasında ortaya çıkışının ardından benzeri görülmemiş bir hızla geniş bir coğrafyaya yayılmıştır. Şüphe yok ki bu coğrafyada yaşayan insanlar muhtelif inanç ve düşüncelere sahip bulunuyordu. Sözü edilen tarihî olgu bir yandan İslâmiyet'le diğer din ve kültürler arasında bir karşılaşma, etkileşme ve tartışmaya zemin hazırlamış, diğer yandan müslüman toplum içinde farklı görüş ve telakkilerin oluşması sonucunu doğurmuştur.

İslâmî ilimler arasında "kelâm, akaid, tevhid" gibi isimlerle anılan disiplin, dinin temel ilkelerini konu edinip inceleyen ve onları ilmî kriterler çerçevesinde sistemleştirip ilim dünyasına sunmayı hedefleyen

bir ilimdir. Bu disiplin fonksiyonunu icra ederken nassa bağlı kalmakla birlikte İslâm dünyasının içinde ve dışında mevcut olan ilgili görüş ve telakkileri de kabul ve red açısından göz önünde bulundurmaya ihmal etmez.

İslâm inanç sistemini ilk defa savunmayı bir görev bilip kelâm yöntemini kullanmaya başlayan âlimlerin Mu'tezile'ye mensup olduğu hemen herkes tarafından kabul edilen bir husustur. Bunun yanında kelâm ilminin oluşmaya başladığı dönemde yaşayan Ebû Hanîfe, onun vefatından yaklaşık bir asır sonra dünyaya gelen Ebû Mansûr el-Mâtürîdî ve ömrünün son üçte birlik kısmında Sünnî akîdeyi benimseyen Ebû'l-Hasan el-Eş'arî de benzer bir metot kullanmışlardır. Bu âlimlerin yakın ve uzak talebeleriyle birlikte teşkil ettiği Sünnî kelâm ekolü dünya müslümanlarının yüzde doksanından fazlasını kendisine bağlamayı başarmıştır. Sünnî kelâm ekolünün Eş'arî tarafından kurulduğu yolundaki kanaat yaygınlık kazanmışsa da günümüze intikal eden ilk döneme ait eserlerin incelenmesi halinde bu fonksiyonun Ebû Mansûr el-Mâtürîdî tarafından icra edildiği ortaya çıkar. Mâtürîdî'nin *Kitâbü't-Tevhîd*'inin metot, muhteva ve istidlâl şekilleri açısından sonraları kaleme alınan kelâm eserlerinin kaynağı durumunda olduğu inkâr edilemeyecek bir gerçektir.

*Kitâbü't-Tevhîd*, genelde İslâm düşüncesinin ve özellikle müslüman nüfusun yüzde ellisinden fazlasını sinesinde barındıran Hanefî-Mâtürîdî ekolünün temel kaynaklarının başında yer alır. *Kitâbü't-Tevhîd*'e birçok atıf yapıldığı, müellifinin *Te'vilâtü'l-Kur'an* adlı hacimli eserinde hâkim düşüncenin modelini oluşturduğu ve kullandığı istidlâl şekilleri sonraları kaleme alınan eserlere örnek teşkil ettiği halde kitap 1970 yılına kadar yayın dünyasına sunulmamıştır. Bu münasebetle eserin ilk neşir denemesini gerçekleştiren Fethullah Huleyf ile Dârü'l-Meşrik mensuplarına teşekkür etmeyi bir borç biliriz. Bizim gerçekleştirdiğimiz baskının, eserin daha iyi anlaşılmasına ve araştırmacıların önüne çıkan problemlerin çözülmesine yardımcı olacağını ümit ediyoruz. Çalışmanın mükemmel olduğunu iddia etmek elbette mümkün değildir. Esere ilgi gösterenlerin yapacağı eleştiri ve katkıları şimdiden şükranla karşılıyoruz. Bütün nimetler ilâhî lutfun eseridir. Önünde de sonunda övgüler Allah'a mahsustur.

Prof. Dr. Bekir TOPALOĞLU

Dr. Muhammed ARUÇI

## EBÛ MANSÛR el-MÂTÛRÎDÎ

### Hayatı

Ebû Mansûr Muhammed b. Muhammed b. Mahmûd, bugünkü Özbekistan Cumhuriyeti'nin Semerkant şehrine nisbetle Semerkandî, onun bir mahallesi olan Mâtûrîd'e (Mâtûrit) nisbetle de Mâtûrîdî diye anılır. Mâtûrîdî'nin mensupları, onu çeşitli lakaplarla anarlar: "İmâmü'l-hüdâ" (hidayet önderi), "alemü'l-hüdâ" (hidayet meşalesi), "imâmü'l-mütekkel-limîn" (kelâmcıların lideri), "musahhihu akâidi'l-müslimîn" (müslümanların akaidini yanlışlardan arındıran), "reîsü ehli's-sünne" (Ehl-i sünnet'in reisi) gibi.<sup>1</sup> Mâtûrîdî'ye nisbet edilen bu nitelikler, onun, mensuplarının gönlündeki yerine işaret ettiği gibi, Hz. Peygamber ve ashabının İslâm'ın temel konularına dair anlayışlarını savunup müslümanlar arasında yerleşmesine olan katkısını da dile getirir. Zira kendi dönemlerindeki İslâm dünyasının Doğu ülkelerinde Mâtûrîdî, orta ülkelerinde de Ebü'l-Hasan el-Eş'arî aşırı görüşlere karşı göğüs germiş iki büyük liderdir.<sup>2</sup>

İmam Mâtûrîdî bu önemli mevkiine rağmen birçok ilimler ve mezhepler tarihçisi tarafından ihmal edilmiştir. Ondandır söz edenler ise kendisinin mevkii, mezhebi, Eş'arî ile birlikte Mu'tezile, Şîa ve benzeri fırkalara karşı verdiği mücadele ile hiç de mütenasip değildir. Aslında bu iki imamın, akıl ile naklin değerini yükseltilmesi, ayrıca İs-

<sup>1</sup> bk. Ebû'l-Vefâ el-Kureşî, *el-Cevâhirü'l-mudtyye*, II, 130-131; İbn Kutluboğa, *Tâcû't-terâcim*, s. 59; Zebîdî, *İthâfû's-sâde*, II, 5; Leknevî, *el-Fevâidü'l-behiyye*, s. 195.

<sup>2</sup> bk. Ebû Zehre, *Târîhu'l-mezâhibi'l-İslâmiyye*, s. 265-311; Ahmed İsâm el-Kâtib, *Akâidetü't-tevhîd*, s. 85-106.

lâm'ın aklı ihmal etmemekle birlikte tek başına ona tam güvenmemekteki mutedil tutumunu yaygınlaştırıp örnek haline getirilmesi yolundaki gayretleri büyük olmuştur.<sup>3</sup> Ne var ki Duncan Black Macdonald ve Ignaz Goldziher gibi bazı müsteşriklerle Abdurrahman Bedevî gibi çağdaş araştırmacılar söz konusu ihmale dikkat çekmişler fakat bu ihmalin sebebine temas etmemişlerdir.<sup>4</sup>

Mâtürîdî'den söz eden kaynaklara başvurulduğunda kendisinin, babasının ve dedesinin isminden başka bir bilgiye rastlanmamaktadır. Ancak Sem'ânî ile Zebîdî'nin naklettiği ve *Kitâbü't-Tevhîd*'in yazma nüshasının kenarında kaydedildiği üzere, imamın soyu Ebû Eyyûb Hâlid b. Zeyd el-Ensârî'ye dayanmaktadır.<sup>5</sup> Aynı nisbeti Beyâzîzâde Ahmed Efendi de tekrarlamaktadır.<sup>6</sup> Ancak Zebîdî'nin kullandığı ifade "ensârî" nisbesinin soy ve kök tesbitine değil, takdir ve şereflelendirmeye yönelik olduğuna işaret etmektedir, çünkü Mâtürîdî geneliyle İslâm'a destek sağlamış, peygamberî din anlayışını savunmuş, Müslümanlığın hem aslî hem de fer'î hükümlerinin ana dayanaklarını açıklığa kavuşturmuştur.

Eyyûb Ali gibi bazı araştırmacılar Ensârî nisbesiyle Mâtürîdî'nin soyunun kastedildiği kanaatindedir, böylelerine göre onun Arap kökenli olma sebepleri daha kuvvetlidir. Bu konuda kesin bir delil bu-

<sup>3</sup> Brockelmann'ın, eserinin Kur'an ilimlerinden bahsettiği sekizinci bölümünde Mâtürîdî'yi zikretmemesinin sebebi aynı gafletle açıklanabilir. Brockelmann akaide tahsis ettiği dokuzuncu bölümde ise Mâtürîdî'ye yer vermiş, vakıf olabildiği *Te'vilâtü'l-Kur'ân* nüshalarını burada kaydetmiştir (*GAL*, I, 209, 515-534; *Suppl.*, I, 346).

<sup>4</sup> Macdonald, "Mâtürîdî, *IA*, VII, 404-406; Goldziher, *el-Akîde ve 'ş-şerî'a*, s. 99; Abdurrahman Bedevî, *et-Türâsü'l-Yünânî fi'l-hadâretü'l-İslâmiyye*, s. 317. Ahmed Emîn Fahrülislâm el-Pezdevî, Teftâzânî, Neseî ve İbnü'l-Hümâm gibi birçok âlim Mâtürîdî'nin mezhebini desteklemişse de Eş'arî'yi destekleyenlerin seviyesine ulaşamadıklarından beriki mezhebin daha çok yayıldığını kaydetmektedir. Ahmed Emîn bununla Eş'arî mezhebinin yayılış sebebini anlatmakta, fakat Mâtürîdî'nin ihmal edilmesine ışık tutmamaktadır. Sözü edilen ihmalin temelinde, muhaddislerle fakihlerin Mâtürîdî'nin görüşlerini Mu'tezile'ye yakın hissedişlerinin yatması kuvvetle muhtemeldir. Nitekim Muhammed Ebû Zehre, Zâhid Kevserî'nin şu sözünü isabetli bulmaktadır: "Eş'arîler Mu'tezile ile muhaddisler, Mâtürîdîler ise Mu'tezile ile Eş'arîler arasında yer alır" (bk. Ahmed Emîn, *Zuhrü'l-İslâm*, IV, 95; Ebû Zehre, *el-Mezâhibü'l-İslâmiyye*, s. 295-296).

<sup>5</sup> Sem'ânî, *el-Ensâb*, s. 498; Zebîdî, *İthâfî's-sâde*, II, 5.

<sup>6</sup> Beyâzîzâde, *İşârâtü'l-merâm*, s. 23.

lunmadığına göre daha sıhhatli görünen alternatif şöyle bir yorumda bulunmaktan ibaret görünmektedir: Araştırmacının elinde Ensârî nisbesinden başka bir doküman bulunmamakta ve bu nisbenin dayanağı bilinmemektedir. Mâtürîdî'ye Arap asıllı demenin yegâne kaynağı *Kitâbü't-Tevhîd*'in kenarında yer alan mesnetsiz kayıttır. Aynı kitabı inceleyen bir araştırmacı orada çok önemli konuların çözümü için müellifin anlaşılması zor, dolambaçlı ifadeler kullandığını görür. Ayrıca kitapta anlatım bozukluklarının ve gramer hatalarının mevcudiyeti okuyucuyu müellifinin Arap kökenli olmadığı sonucuna götürür. *Kitâbü't-Tevhîd*'in neşre hazırlanması, ayrıca Bekir Topaloğlu tarafından Türkçe'ye çevrilmesi sırasında, Mâtürîdî'nin Arap asıllı olamayacağı hususu artık kesin denilecek şekilde ortaya çıkmıştır. İmamın meseleleri ele alıp incelenmesinde kendini gösteren engin bilgisi ve derin tefekkürüne rağmen, onları açıklarken kullandığı ifade tarzı kendisinin bir Arap ailesine mensup oluşunu imkânsız hale getirir. Bunun yanında kitapta yer alan cümlelerin birçok yerde Türkçe cümlelerin kuruluşuna benzediği gözlenmektedir. Bu sebeple Mâtürîdî'nin Türk asıllı olma ihtimali kuvvet kazanmaktadır.

Mâtürîdî'nin mensup bulunduğu aileyi tanımaya ışık tutmak üzere Arthur Stanley Tritton British Museum'da bulunan (nr. 781) yazma bir esere dikkat çekmiştir. Kitabın adı *Nakdü'l-mübtedi'a [el-hârice] mine's-sevâdi'l-a'zam 'alâ tarîkati'l-İmâm el-A'zam Ebî Hanîfe* olup Ebü'l-Kâsım İshak b. Muhammed el-Mâtürîdî (ö. 342/953) tarafından kaleme alınmıştır. Tritton bu müellifle İmam Mâtürîdî arasındaki isim benzerliğine dikkat çekerek bunun, Mâtürîdiyye'nin kurucusu İmam Mâtürîdî'nin kardeşi olabileceğini söylemiş, fıkıh ve kelâm ilimlerini ondan tahsil ettiğini belirtmiştir. Fethullah Huleyf ise bu kanaate şunları ilâve etmiştir: "Biz bu zatın İmam Mâtürîdî'den ilim tahsil ettiğini ve Hakîm es-Semerkindî diye meşhur olan Kadı Ebü'l-Kâsım İshak b. Muhammed b. İsmâil (ö. 340/951) olabileceğini ihtimalden uzak görmeyiz. Fakat onun Mâtürîdî'nin kardeşi olma ihtimaline şans tanımayız, çünkü aralarındaki isim (zinciri) farkı açık olduğu gibi tarihçiler de bu konuda hiçbir şey söylememektedir."<sup>7</sup>

<sup>7</sup> Leknevî, *el-Fevâidü'l-behiyye*, s. 15; Tritton, "An Early Work from the School of al-Maturîdî", s. 96-99; Fethullah Huleyf, *Kitâbü't-Tevhîd* mukaddimesi, s. m. 2.

Mâtürîdî'nin doğduğu yılı tesbit edebilmek için, hocalarından Muhammed b. Mukâtil er-Râzî ve Nusayr b. Yahyâ el-Belhî'nin vefat tarihlerine müracaattan başka bir imkâna sahip değiliz. M. Zâhid Kevserî'nin kaydettiğine göre Râzî'nin vefatı 248 (862), Leknevî'ye göre Belhî'nin vefatı ise 268'dir (881).<sup>8</sup> Bu verilerden hareketle Mâtürîdî'nin, Muhammed b. Mukâtil'in ölümünden en az on yıl önce doğduğunu düşünecek olursak bu, 238 (852) yılına tekabül eder. Bu da Abbâsî Halifesi Mütevekkil-Alellah'ın dönemine denk düşer (232-247/847-861). Mâtürîdî, Ebü'l-Hasan el-Eş'arî'den yirmi yılı aşkın bir müddet önce dünyaya gelmiş olur.<sup>9</sup> Buna bir de Eş'arî'nin Mu'tezile içinde kaldığı ilk kırk yılını ekleyecek olursak<sup>10</sup> Mâtürîdî'nin Eş'arî'den yarım asır önce Ehl-i sünnet'in kelâm akîdesini savunup tesis etmeye başladığını söylememiz gerekir.

Mâtürîdî'nin 333 (944) yılında Semerkant'ta vefat ettiği konusunda ittifaka yakın bir kanaat vardır.<sup>11</sup> Bununla birlikte Zâhid Kevserî Kutbüddin el-Halebî'nin rivayetine dayanarak imamın 332'de (943) vefat ettiğini söylemiş, Ebü'l-Hasan en-Nedvî de bunu kesin bir ifade ile tekrar etmiştir. Ebü'l-Vefâ el-Kureşî ise Mâtürîdî'nin Eş'arî'nin vefatından az bir müddet sonra 333 yılında Semerkant'ta vefat ettiğini ve kabrinin orada bulunduğunu kaydetmiştir.<sup>12</sup>

### Siyasî ve İlmî Çevresi

Yukarıda verilen bilgilerden anlaşılacağı üzere Mâtürîdî, Abbâsî Devleti'nin doğu bölgesinde doğup yetişmiştir. Bu bölgede yer alan İslâm devletinin yönetim üniteleri merkezî hükümete bağlıydı. Fakat Halife Me'mûn döneminden itibaren ilişkiler gevşeyince bölgesel yönetimler Bağdat'ın otoritesinden ayrılmaya başlamıştı. Mütevekkil-Alellah hilâfet makamına geçtiğinde başta doğu ülkeleri olmak üzere birçok yönetim birimi Abbâsî hilâfetinden ayrılmış durumdaydı. Bunlar arasında Sâmânî Devleti Mâverâünnehir'i, Saffârîler Fâris, Hora-

<sup>8</sup> Leknevî, *a.g.e.*, s. 221; Kevserî, Ebü Hanîfe'ye ait *el-Âlim ve'l-müte'allim* mu-kaddimesi, s. 7.

<sup>9</sup> Taşkôprizâde, *Miftâhu's-sa'âde*, III, 37.

<sup>10</sup> İbn Hallikân, *Vefeyâtü'l-a'yân*, II, 446; Muhammed Ebü Zehre, *el-Mezâhibü'l-İslâmiyye*, s. 266.

<sup>11</sup> İbn Kutluboğa, *a.g.e.*, s. 59; Sem'ânî, *a.g.e.*, s. 498; Leknevî, *a.g.e.*, s. 195.

<sup>12</sup> Kureşî, *a.g.e.*, s. 158; Kâtib Çelebi, *Keşfü'z-zumûn*, II, 406; Zâhid Kevserî, *a.g.e.*, s. 4; Ebü'l-Hasan en-Nedvî, *Ricâlü'l-fikr ve'd-da've fi'l-İslâm*, s. 136.

san, Sicistan ve Kirman'ı, Şii Zeydiyye Devleti de Cürcân ve Taberistan'ı hükmü altına almış bulunuyordu.<sup>13</sup>

Mâtürîdî'nin yetiştiği şehre de hâkim olan Sâ mânîler 261 (875) yılında bağımsız bir devlet haline gelince, Abbâsî hilâfeti ile boy ölçüşecek bir devlet kurmak istemişlerdi. Onların kurduğu devlet 389 (999) yılına kadar devam etmiş, bu tarihte bir taraftan Sebük Tegin hânedanı, diğer yönden Karahanlılar eliyle ortadan kaldırılmıştır.<sup>14</sup>

Sâ mânîler döneminde fikrî, ilmî ve edebî çalışmaların önünde geniş ufuklar açılmış ve bu alanlarda yarış başlamıştı. Devlet ileri gelenleri İslâmî ilimler, Arap dili ve edebiyatının boy verip gelişmesi için her türlü kolaylığı gösteriyordu. Bu sebeptendir ki Makdisî gibi bir tarihçi Sâ mânî hükümdarlarıyla Mâverâünnehir ve Horasan'ın vasfı hakkında şu övücü ifadeleri kullanmaktan kendini alamamıştır: "Bu topraklar ülkelerin en değerlisi, saygın simaları ve âlimleri en çok olanıdır. Bu ülke iyilik ve güzelliğin kaynağı, ilmin karargâhı, İslâm'ın sağlam rüknü ve muazzam kalesidir. Hükümdarı yöneticilerin en hayırlısı ve ordusu askerlerin en iyisidir. Bu ülkede fakihler hükümdarlar derecesine ulaşır."<sup>15</sup> Tarihçi İbn Hallikân'ın kanaati de aynı paraleldedir.<sup>16</sup>

Bu bilgilerden de anlaşılacağı üzere Sâ mânîler tefsir, fıkıh, hadis, kelâm, felsefe, tasavvuf, dil, edebiyat, tıp, ayrıca kimya ve astronomi gibi tabiat bilimleri alanında mütehassıs âlimlerin yetişmesine zemin hazırlamışlardır. O dönemde yetişen seçkin âlimler, akıl kıyafetine bürünüp yayılma istidadı gösteren birçok heterodoks telakkinin etkisini zayıflatma konusunda önemli hizmetler ifa etmişlerdir. Bunun yanında sözü edilen âlimler Mu'tezile mezhebinin dolaşım alanını daraltmış ve bölge müslümanlarının Ehl-i sünnet mezhebine sarılmalarında büyük rol oynamışlardır. Onların bu gayretleri sayesinde Ebû Hanîfe'ye ait itikadî ve fikhî mezhepler bu topraklarda üstünlük sağlamıştır.

<sup>13</sup> Muhammed el-Hudari Bek, *Muhâdarâtü târihi'l-ümemi'l-İslâmiyye ed-devletü'l-Abbâsiyye*, s. 311.

<sup>14</sup> a.e., s. 310.

<sup>15</sup> Makdisî, *Ahsenü't-tekâsîm*, s. 380.

<sup>16</sup> İbn Hallikân: "Sâ mânî hükümdarları Mâverâünnehir ve Horasan'a hükmediyor, yönetim ve davranış açısından hükümdarların en iyisi konumunda bulunuyordu. Yönetimin başına getirilen için "sultânü's-selâtin" unvanı kullanılır ve özel ismi imiş gibi hep bununla anılırdı. Adalet, dindarlık ve ilim bâriz vasıflarıydı" (*Vefeyâtü'l-a'yân*, IV, 245).



Ayrıca Mâtürîdî'nin yetiştiği çevre siyasi-idari açıdan huzur ve sükûn içinde olmakla birlikte çeşitli düşüncelerin, bid'at içerikli görüşlerin, farklı din ve mezheplere bağlı kimselerin de bolca bulunduğu bir yerdi.<sup>17</sup>

Mu'tezile kelâmcılarının aklı, akaid konularının nerede ise yegâne kaynağı olarak kabul etmeleri, buna bağlı olarak nakle güvenmekle yetinen muhaddis ve fakihlerle bunların yöntemini izleyenlere yönelik saldırılarının sertleşmesi, çoğunluğun nefret ve tepkilerine mâruz kalmalarına sebep olmuş ve bu durum iki grup arasındaki mücadeleyi kızıştırmıştır. Bu fikrî ve sosyal gelişme, nakil ile aklı telif etmeyi başarabilen Mâtürîdî'nin, Şark İslâm dünyasında öne çıkmasına zemin hazırlamıştır. Mâtürîdî'yi Basra'da Ebû'l-Hasan el-Eş'arî takip etmiş, başka bir deyişle bir süre sonra kendisiyle giyabî arkadaşlık yapmaya başlamıştır. Eş'arî Mu'tezilî âlimi Ebû Ali el-Cübbâî'nin öğrencisi olmuş, kendi ilmî ve edebî yeteneği sayesinde ilmî tartışma görevini hocasından devralmış, kırk yaşına kadar İ'tizâl mezhebi çevresinde kalarak onların fikrî boşluklarına vâkıf olmuştu. Mâtürîdî ve Eş'arî Ehl-i sünnet yöntem ve mezhebinin seçkin bilginleri ve açık belgeleri olmuştur. Aslında iki imam arasında bazı görüş farklılıkları da vardır. İmamlarının görüşlerini sistemleştiren Eş'ariyye kelâmcıları nakli esas alıp onu akılla desteklerken, Mâtürîdî akaidin özellikle akıl sahasına giren konularında naklin ışığı altında akla itimat ediyordu.<sup>18</sup>

Mâtürîdî kendi adıyla anılan akaid ekolünün asıl kurucusu olmayıp, hocalarının hocası olan Ebû Hanîfe'nin yolunu takip etmiştir. Ancak mezhep Mâtürîdî sayesinde uygulama alanından akâde ve düşünce alanına dönüşerek sistemleşmiştir.

### İlmî Şahsiyeti

Gerek biyografi gerekse tarih kitaplarında Mâtürîdî'nin yetişme dönemlerine ait dokümanı bulmak mümkün değildir. Sadece değişik vesilelerle verilen bilgiler bir araya getirildiklerinde bazı ip uçlarına ve bilgi kırıntılara rastlanabilmektedir. Elimizdeki kaynaklar Mâtürîdî'nin, döneminin ve ülkesinin âlimlerinden ders aldığı konusunda müttefiktir, ayrıca bu âlimlerin İmam Ebû Hanîfe'ye ulaşan bir zincir

<sup>17</sup> Ahmed Emîn, *Zuhrü'l-İslâm*, I, 261.

<sup>18</sup> Muhammed Ebû Zehre, *el-Mezâhibü'l-İslâmiyye*, s. 293-294.

oluşturduklarını belirtmektedir.<sup>19</sup> Mâtürîdî'nin bilinebilen hocaları Ebû Nasr Ahmed b. Abbas b. Hüseyin el-ÿyâzî, Ebû Bekir Ahmed b. İshak b. Sâlih el-Cûzcânî (*el-Fark ve 't-temyîz* adlı eserin sahibi), Nusayr b. Yahyâ el-Belhî ve Kādilkudât Muhammed b. Mukâtil er-Râzî'dir.

Ebû Nasr el-ÿyâzî Mâtürîdî'nin hem hocası hem de arkadaşı idi. İkiisi birlikte Ebû Bekir Ahmed el-Cûzcânî'nin öğrencileri olmuştu. Ebû Bekir Ahmed el-Cûzcânî Ebû Süleyman Mûsâ b. Süleyman el-Cûzcânî'nin (ö. 200/816'dan sonra) talebesi olmuş, Cûzcânî de Kadı Ebû Yûsuf (ö. 182/798) ve Muhammed b. Hasan eş-Şeybânî'den (ö. 189/805) ders almıştır; son iki âlimin Ebû Hanîfe'nin talebeleri oldukları bilinmektedir. Mâtürîdî'nin hocalarından Nusayr b. Yahyâ el-Belhî de Ebû Süleyman el-Cûzcânî'den öğrenim görmüştür. Cûzcânî ile Muhammed b. Mukâtil er-Râzî Ebû Mutî' el-Hakem b. Abdullah el-Belhî (ö. 199/815) ve Ebû Mukâtil Hafs b. Müslim es-Semerkan-dî'den (ö. 208/823) okumuştur. Râzî de Şeybânî'den ders almıştır.<sup>20</sup>

Mâtürîdî'nin kendilerinden ders gördüğü hocalarının ihtisas alanlarıyla ilgili olarak usul ve fûrûu, tevhid ilmi ile mezhepleri, muhtelif görüşlerin isabetli olanıyla olmayanını ayırt etme ve önce söylenenleri nakletme gibi konuları saymamız gerekir.<sup>21</sup> Mâtürîdî'nin çalışmaları ise Kur'an tefsiri, usûl-i fıkıh, usûl-i akîde ve muhtelif bid'at telakkilerinin tedkiki gibi alanlarda odaklaşıyordu.

Mâtürîdî hem aklî hem de naklî ilimleri derinlemesine tahsil etmiş; onların temel ilke ve inceliklerine vâkıf olduktan sonra fıkıh, tefsir ve kelâm alanlarında önde gelen bir âlim ve imam mevkiine yükselmiştir. Mâtürîdî hocalarına ait sözlü ve yazılı birikimleri ilkeli bir âlim olarak talebelerine intikal ettirmenin yanında, onları geliştirip sistemleştirmiştir. Böylece o, Ehl-i sünnet akîdesini ortaya koyma görevini yerine getirmiş, aklî ve naklî delillere dayanmayan ve inanılması doğru olmayan hususları açıklığa kavuşturmuştur.<sup>22</sup>

<sup>19</sup> Leknevî, *el-Fevâ'idü'l-behiyye*, s. 130-131.

<sup>20</sup> Beyâzîzâde Ahmed Efendi, *İşârâtü'l-merâm*, s. 23; Zebîdî, *İthâfî's-sâde*, II, 15.

<sup>21</sup> bk. Ebû'l-Vefâ el-Kureşî, *el-Cevâhirü'l-mudîyye*, s. 158; Zebîdî, *a.g.e.*, II, 5; Leknevî, *a.g.e.*, II, 152.

<sup>22</sup> Kendi döneminde Mısır'daki Ehl-i sünnet'in imamı olan Tahâvî de (ö. 321/933) *Beyânü akîdeti Ehli's-sünne ve'l-cemâ'a* (Halep 1344) adlı küçük risâlesini bu yönleme bağlı olarak telif ettiği gibi, Eş'arî de *el-İbâne an usûli'd-*

Söz konusu birikim Mâtürîdî'nin elinde akîdeden ilme dönüşmüştür. Mâtürîdî ortaya konan usulü kesin delillerle desteklemiş, fûrûu da güçlü kanıtlarla tartıştıktan sonra ilmî diyalog ve tartışmayı da şüpheden arındırıp burhanlarla sistemleştirmiştir.<sup>23</sup> Böylece o, Ebû Hanîfe ekolünün önderi, Mâverâünnehir'deki Ehl-i sünnet müslümanlarının reisi olmuştur.<sup>24</sup> Mâtürîdî usûl-i fıkıh ve kelâm alanında ilmî istişare ve tartışmalarda bulunmak üzere seyahatlerde de bulunmuştur.<sup>25</sup> Bu seyahatler mezhebin isminin yayılmasını, kendisine nisbet edilmesini, hatta "Mâtürîdiyye" isminin, o beldelerde Ebû Hanîfe'nin akaid yöntemini benimseyenlere münhasır kılınıp, Ebû Hanîfe'ye yapılan nisbe-nin sadece fikhî görüşlerini kabul edenlere has olmasını sağlamıştır.

Mâtürîdî, Ebû'l-Kâsım İshak b. Muhammed b. İsmâil el-Hakîm es-Semerkanî (ö. 340/951), Ebû'l-Hasan Ali b. Saîd er-Rüstüfî (ö. 345/956), Ebû'l-Leys Nasr b. Muhammed b. Ahmed b. İbrâhim el-Buhârî es-Semerkanî (ö. 373/984) ve Ebû Muhammed Abdülkerîm b. Mûsâ el-Pezdevî (ö. 390/1000) gibi birçok âlim yetiştirmiştir.<sup>26</sup>

Mâtürîdî'nin, Ebû Hanîfe'nin sözlü ve yazılı menkulâtına karşı takındığı tavır, kendi talebeleri onun eserlerine karşı takınmış ve kesintisiz olarak imamlarının mezhebini geliştirmeye çalışmışlardır. Onlar imamın kurduğu sistemi bir taraftan kolay anlaşılır hale getirmeye çalışırken diğer yönden fazlalıkları çıkarıp eksiklerini tamamlamaya ve sistemi daha ileri bir merhaleye ulaştırmaya önem vermişlerdir. Bunları yaparken de zaman zaman hocalarının görüşlerine muhalefet etmekte sakınca görmemişlerdir. Mâtürîdî'nin takipçileri mezhebin Mâverâünnehir bölgesinde yayılıp kökleşmesini sağlamışlardır.

Mâtürîdiyye'nin gelişmesine katkıda bulunanlardan biri Ebû'l-Yüsr Muhammed b. Abdülkerîm el-Pezdevî (ö. 493/1100) olup ilmi babası ve dedesi yoluyla Mâtürîdî'den almış ve *Usûlü'd-dîn*'i yazmıştır. Pezdevî kitabının mukaddimesinde Mâtürîdî'nin kaleme aldığı *Kitâbü't-Tevhîd*'de yer yer zor anlaşılan ibareler, uzatmalar ve bunların ortaya çıkardığı güçlükler olmasaydı bu kitapla yetineceğini ve

*diyâne*'sini (Kahire 1977) bu amaçla kaleme almıştır (krş. Fethullah Huleyf, *Kitâbü't-Tevhîd* mukaddimesi, s. m 5).

<sup>23</sup> bk. Kefevî, *Ketâ'ibü a'lâmi'l-ahyâr*, vr. 129<sup>b</sup>.

<sup>24</sup> Zebîdî, *a.g.e.*, II, 5.

<sup>25</sup> M. Ebû Zehre, *a.g.e.*, s. 288.

<sup>26</sup> Kefevî, *a.g.e.*, vr. 130<sup>a</sup>; Leknevî, *a.g.e.*, s. 195, 220.

başka bir eser telifi cihetine gitmeyeceğini kaydetmektedir.<sup>27</sup> Pezdevî'den sonra Nesefî (ö. 508/1115), Mâtürîdiyye'ye hizmet edip yayılmasına katkıda bulunanların başında yer alır. Nesefî bu uğurda Mâtürîdî'nin *Te'vilât*'ı üzerine kaleme alıp bilâhare öğrencisi Alâeddin es-Semerkindî'nin kendisine nisbet ettiği şerhten başka meşhur *Tebstratü'l-edille*'sini yazmıştır. Mâtürîdiyye'nin hacimli eserlerinden birini oluşturan *Tebstra* imamdan sonra mezhebin temel kaynağını oluşturmuştur. Bunlardan başka Ebû Hafs Necmeddin Ömer b. Muhammed b. Ahmed en-Nesefî'nin (ö. 537/1142) *Akâid*'i ile Nüreddin Ahmed b. Mahmûd b. Ebû Bekir es-Sâbûnî'nin (ö. 580/1184) *el-Kifâye fi'l-hidâye* ile *el-Bidâye fi usûli'd-din*'ini zikretmek mümkündür. Ebû'l-Leys es-Semerkindî'nin hocası Mâtürîdî'den etkilenmesi o dereceye ulaşmıştır ki kendisine ait *Şerhu'l-Fıkhi'l-ebsat* Mâtürîdî'ye nisbet edilmiştir. Halbuki kitabı Ebû'l-Leys'e izâfe eden birçok yazma nüsha mevcuttur. Bu yanlışlığın sebebi Mâtürîdî'ye ait görüşlerin şerhte defalarca tekrarlanmasıdır. Şerhin taşıdığı üslûp ve muhteva müellifinin Mâtürîdiyye'ye mensubiyetini ortaya koymaktadır.

### Eserleri

Biyografi ve tarih müelliflerinin Mâtürîdî'ye nisbet ettikleri birçok eserin yazma veya matbu nüshalarına vâkıf olmak imkân dahilinde değildir. Ona izâfe edilen kitapları muhtevalarına göre üç grupta toplayıp sunmak mümkündür: Kelâm ve mezhepler tarihi, usûl-i fıkıh, tefsir ve Kur'an ilimleri.

### A) Kelâm ve Mezhepler Tarihi

1. *Kitâbü't-Tevhîd*. Ebû'l-Muîn en-Nesefî ve Ebû'l-Yüsr el-Pezdevî kitabı bu isimle kaydetmiştir.<sup>28</sup> Eserin adı *Keşfü'z-zunûn ve Hediyetü'l-ârifin*'de ise *Kitâbü't-Tevhîd ve isbâtü's-sıfât* şeklinde

<sup>27</sup> Ebû'l-Yüsr el-Pezdevî, *Usûlü'd-dîn*, s. 3.

<sup>28</sup> Mâtürîdî'nin eserlerini sıralarken Nesefî'nin *Tebstratü'l-edille*'sindeki kayıtlarını esas aldık. Çünkü Nesefî mezhebin birinci halkasında yer aldığı gibi zaman açısından Mâtürîdî'ye de yakındır. Kimse Nesefî'nin imamın eserleri hakkında sahih bilgilere sahip olduğundan şüphe etmez. Nesefî'nin bu eserleri bizzat görüp incelemiş olması kuvvetle muhtemeldir. O bu sayede kaleme aldığı *Tebstratü'l-edille*'siyle zamanından bugüne kadar mezhebi anlamının temel kaynağı olma konumunu korumuştur (bk. *Tebstratü'l-edille*, I, 359; Pezdevî, *Usûlü'd-dîn*, s. 3.

geçmektedir.<sup>29</sup> Nitekim Mâtürîdî'den söz eden eski ve yeni bütün müellifler de bu sonuncu ismi tercih etmiştir. Eser bilinen tek nüshasına dayanılarak (Cambridge Üniversitesi Ktp., nr. Add, 3651) Fetullah Huleyf tarafından, uzun bir mukaddime ile neşredilmiş (Beyrut 1970), ofset yoluyla basımı İstanbul (1979), Beyrut (1982) ve İskenderiye'de (ts., Dârü'l-maârifî'l-Mısriyye) tekrarlanmıştır.

*Kitâbü't-Tevhîd*, naklin yanında akla da önem veren kelâm akımının ve kelâm telif türünün alanıyla ilgili temel konulara yer veren ilk eseridir. IV. (X.) yüzyılın başlarında kaleme alınıp günümüze intikal eden Mu'tezilî, Şîî, Selefi ve Eş'arî eserleri içinde, sonraları ortak konular olarak tartışılan akaid meselelerini *Kitâbü't-Tevhîd*'de olduğu gibi sistematik yaklaşımla ve ilmî istidlâllerle ele alıp işleyen başka bir eserin varlığı bilinmemektedir.

Eldeki eserler belge olarak kabul edildiği takdirde *Kitâbü't-Tevhîd*'in, ayrıca *Te'vilâtü'l-Kur'ân* içinde bol miktarda bulunan kelâmî düşüncenin Sünnî kelâm akımına yön verdiğini söylemek gerekir. Daha sonra telif edilen kelâm kitaplarının muhtevasında göze çarpan bazı sem'iyât bahisleriyle imâmet konusunun *Kitâbü't-Tevhîd*'de yer almayışı onun yön verici niteliğini zayıflatmaz. Çünkü üç temel iman ilkesinden birini oluşturan âhiretin en önemli yönü ebedî kurtuluş meselesidir. Mâtürîdî kitabının son iki bölümünde bu konuyu tatminkâr bir şekilde işlemiştir. Âhiretle ilgili diğer meseleler ise nakle dayanan ve sistematik yaklaşıma uygun bulunmayan konulardır. Siyasî-hukukî nitelikte bir problem olan devlet başkanlığı konusunun Şîa'nın özel tutumu sebebiyle kelâm alanına girmesi sistem dışı bir olgudur.

*Kitâbü't-Tevhîd*'in dikkat çeken bir yönü de konuları işlerken gerektiğinde naslar çerçevesinde, çok defa da müstakil olarak farklı açılardan meseleleri ele alması ve orijinal istidlâller yürütmesidir. Eserde yer alan istidlâllerin çoğu sonraki kelâm kitapları için örnek teşkil etmiştir. Kitapta düalist inançlara ve Mu'tezilî telakkilere -ikinci akıma yönelik olarak bazan aşırıya kaçacak şekilde- eleştirilerin yer alması, bu inanç ve akımların Mâverâünnehir'de etkili bir konumunun bulunmasından kaynaklanmış olmalıdır.

2. *Kitâbü'l-Makâlât*. Ebü'l-Muîn en-Neseffî ve Kâtib Çelebi eseri bu isimle zikretmiş,<sup>30</sup> Brockelmann da kitabın Köprülü Kütüphanes-

<sup>29</sup> Kâtib Çelebi, *Kesfû'z-zunûn*, II, 1406; Bağdâdî, *Hediyetü'l-'ârifîn*, II, 36.

<sup>30</sup> *Tebstratü'l-edille*, I, 359; *Kesfû'z-zunûn*, II, 1782.

si'nde (nr. 856) bir yazma nüshasının bulunduğunu kaydetmiş ve bunun *Kitâbü't-Tevhîd*'in bir başka adı olduğu kanaatini belirtmiştir.<sup>31</sup> Brockelmann mütercimleri ise İbn Kutluboğa ve Zebîdî'de zikredildiği üzere bunların iki ayrı kitap olduğunu kaydetmiştir.<sup>32</sup> Eyyûb Ali ise eseri ayrı bir kitap olarak kabul etmiş,<sup>33</sup> M. Ebû Zehre adını *Kitâbü'l-Makâlât fi'l-keâm* diye belirtmiştir.<sup>34</sup> Nesefî'nin kullandığı ifade Mâtürîdî'nin *Kitâbü'l-Makâlât* diye müstakil bir eserinin mevcudiyetini açıkça dile getirmektedir. Muhammed b. Tâvî et-Tancî ise Brockelmann'ın tahminini hatalı bulmuş ve Süleymaniye Kütüphanesi'nde de bir nüshası tesbit edilen (Fâtih, nr. 2894) eserin Mâtürîdî'ye ait olmadığını belirtmiş ve müellifini belirleyemediği söz konusu eserin Eş'arî'nin kitaplarına dayanarak onun görüşlerini sunmayı amaçladığını belirtmiştir.<sup>35</sup> Eserin kütüphanedeki nüshası incelendiğinde İbn Fûrek'e (ö. 406/1015) ait *Mücerredü Makâlâtî's-Şeyh Ebi'l-Hasan el-Eş'arî* adlı kitap olduğu anlaşılmıştır.<sup>36</sup>

Bu bilgilerden Mâtürîdî'nin eserleri arasında *Kitâbü'l-Makâlât*'ın da bulunduğu anlaşılmaktadır. Kitabın nüshasının ele geçirilememiş olması onun yokluğunu kanıtlamaz. Sözü edilen kitapta, imam, Ehl-i sünnet'e muhalif fırkaların görüşlerini ele alıp eleştirmiş olmalıdır. Zaten aynı yüzyılda aynı adı taşıyan başka eserlerin varlığı da bilinmektedir. Ebû'l-Kâsım el-Kâ'bi'nin ve Eş'arî'nin *Makâlât*'ları gibi.

3. *Kitâbü'l-Usûl (Usûlü'd-dîn)*. Brockelmann, müellifinin bilinmediğini belirterek eseri *Kitâbü'l-Usûl* diye kaydetmiş ve bulunduğu yerlerden başka hakkında herhangi bir bilgi vermemiştir.<sup>37</sup> *Hediyetü'l-ârifin*'de *ed-Dürer fi usûli'd-dîn* adıyla zikredilen eser de sözü edilen kitap olmalıdır; Muhammed Ebû Zehre ise eseri *Kitâbü'l-Usûl fi usûli'd-dîn* şeklinde kaydetmiştir.<sup>38</sup>

<sup>31</sup> Brockelmann, *GAL*, I, 195.

<sup>32</sup> *Târîhu'l-edebi'l-Arabî*, IV, 42.

<sup>33</sup> Eyyûb Ali, *Akâdetü'l-İslâm ve'l-İmâm el-Mâtürîdî*, s. 259.

<sup>34</sup> Ebû Zehre, *el-Mezâhibü'l-İslâmiyye*, s. 291.

<sup>35</sup> Tancî, "Abû Mansûr al-Mâtürîdî", *Ankara Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi*, 1955, sy. I-II, s. 8.

<sup>36</sup> Kitap Daniel Gimaret tarafından aynı adla neşredilmiş (Beyrut 1987) ve neşredenin önsözünde Köprülü Kütüphanesi nüshasına işaret edilmiştir (s. 2).

<sup>37</sup> Brockelmann, *GAL*, I, 195; *Suppl.*, I, 346; kitap nüshalarının bulunduğu yer şöyle kaydedilmiştir: Berlin, Oct. 3566; Gotha, 100; Camr Palmer, 124; Bodl., I, 351, I; Kairo, II, 43.

<sup>38</sup> *Hediyetü'l-ârifin*, II, 36; *el-Mezâhibü'l-İslâmiyye*, s. 291.

4. *er-Red ale'l-Karâmita*. Ebü'l-Muîn en-Nesefî Karmatîler'e red-diye niteliğinde Mâtürîdî'ye iki eser nisbet etmiş fakat isimlerini belirlememiştir; bunların birinde imam mezhebin aslı, diğesinde de fer'î hükümlere dair görüşlerini eleştirmektedir.<sup>39</sup> Sözü edilen eseri çağdaş araştırmacılardan Eyyüb Ali herhangi bir tanıtım yapmadan zikretmiş, Muhammed Ebü Zehre ile Mağribî de aynı yolu izlemiştir. Brockelmann ve Sezgin eserden söz etmezken Fethullah Huleyf *er-Red alâ usûli'l-Karâmita* adıyla kitabı kaydetmiştir.<sup>40</sup>

5. *Reddü'l-Usûli'l-hamse li-Ebî Muhammed el-Bâhilî*. Ebü'l-Muîn en-Nesefî'nin zikrettiği bu eser için herhangi bir tanıtımın yanı sıra Bâhilî'nin kimliği hakkında da bir bilgiye rastlanmamaktadır. Eseri Kâtib Çelebi de açıklama yapmadan kaydetmiştir. Eyyüb Ali, Huleyf ve Mağribî de kitabı zikretmişlerdir.<sup>41</sup> Brockelmann ve Sezgin herhangi bir işarette bulunmamışlardır.

6. *Reddü Evâ'ili'l-edille li'l-Kâ'bî*. Müelliflerin aynı adla kaydettiği bu eseri Ebü'l-Vefâ el-Kureşî *Kitâbü Reddi ehli'l-edille* adıyla anmaktadır.<sup>42</sup> *Evâ'ilü'l-edille*'nin yazarı ise Ebü'l-Kâsım Abdullah b. Ahmed b. Mahmûd el-Belhî el-Kâ'bî (ö. 319/931) olup Bağdat Mu'tezilesi'nin Kâ'biyye kolunun reisidir.<sup>43</sup>

7. *Reddü Tehzîbi'l-cedel li'l-Kâ'bî*. Nesefî ve çağdaş bazı araştırmacılar eseri bu isimle kaydederken,<sup>44</sup> Brockelmann ve Sezgin kitaba yer vermemiştir. *Hediyetü'l-ârifîn*'de *er-Red alâ Tehzîbi'l-Kâ'bî fi'l-cedel* adı kaydedilmiştir.<sup>45</sup>

8. *Reddü Vaîdi'l-fussâk li'l-Kâ'bî*. Brockelmann ve Sezgin'in temas etmediği eser tabakat kitaplarında bu isimle geçmektedir. Nesefî ise *Reddü kitâbi'l-Kâ'bî fi vaîdi'l-fussâk* adını kaydetmiştir.<sup>46</sup>

<sup>39</sup> *Tebziratü'l-edille*, I, 359.

<sup>40</sup> Eyyüb Ali, *a.g.e.*, s. 286; M. Ebü Zehre, *el-Mezâhibü'l-İslâmiyye*, s. 291; Huleyf, "Mukaddime", s. m. 6; Mağribî, *İmâmü Ehli's-sünne ve'l-cemâ'a*, s. 23.

<sup>41</sup> Nesefî, *a.g.e.*, I, 359; Huleyf, *a.g.e.*, s. 6; Mağribî, *a.g.e.*, s. 23.

<sup>42</sup> Nesefî, *a.g.e.*, I, 359; Kureşî, *a.g.e.*, IV, 251; Brockelmann, *GAL*, I, 195; Mağribî, *a.g.e.*, s. 23.

<sup>43</sup> Hatîb el-Bağdâdî, *Târihu Bağdâd*, IX, 384; İbn Hacer, *Lisânü'l-Mizân*, III, 255; İbn Hallikân, *Vefeyâtü'l-a'yân*, II, 248-249.

<sup>44</sup> Nesefî, *Tebstratü'l-edille*, I, 359; Huleyf, "Mukaddime", s. m. 6; Mağribî, *İmâmü Ehli's-sünne ve'l-cemâ'a*, s. 23.

<sup>45</sup> Bağdâdî, *Hediyetü'l-ârifîn*, II, 36.

<sup>46</sup> Nesefî, *a.g.e.*, I, 359; Huleyf, *a.g.e.*, s. m. 6; Mağribî, *a.g.e.*, s. 23.

9. *Reddü Kitâbi'l-Îmâme li-ba'zı'r-revâfiz*. Ebü'l-Muîn en-Nesefî kitabı tanıtmadan bu adla zikretmiş, günümüz müellifleri de onu takip etmiş, Abdülfettâh el-Mağribî ise *Reddü'l-Îmâme li-ba'zı'r-revâfiz* adını kullanmıştır.<sup>47</sup> Eyyüb Ali kitabın isminde işaret edilen kişinin Ebü'l-Hüseyin Ahmed b. Yahyâ er-Râvendî olabileceğini belirtmiştir.<sup>48</sup>

10. *Beyânü vehmi'l-Mu'tezile*. Kitabın adı Nesefî, Bağdatlı İsmâil Paşa ve Brockelmann'da böyle iken Ebü'l-Vefâ el-Kureşî tarafından *Beyânü evhâmi'l-Mu'tezile* şeklinde kaydedilmiştir.<sup>49</sup>

## B) Usûl-i Fıkıh

Biyografi ve bibliyografi eserleri Mâtürîdî'ye ait iki usûl-i fıkıh kitabı zikretmişlerdir.

### 1. Kitâbü'l-Cedel.

2. *Me'âhizü's-şerâ'i'*.<sup>50</sup> Bu eserin herhangi bir nüshasına rastlanmadığı gibi bunları görenlere ait bir tanım da ele geçirilememiştir. Hanefî müelliflerinin kaleme aldığı bazı fıkıh ve usûl-i fıkıh kitapları Mâtürîdî'ye atıflarda bulunmaktadır. Bununla birlikte bu nakillerin, *Te'vilât'*ı veya onun şerhini kaynak göstermesi dikkat çekicidir. Mesele Abdülazîz el-Buhârî Kur'an'ın umum ifade eden beyanına veya zâhirine aykırı düşen haber-i vâhidden ve böyle bir habere dayanarak Kur'an'ın umumunu tahsis etmenin imkânından söz ederken *Te'vilât* şerhinden nakiller yapmış,<sup>51</sup> Ebü Bekir el-Kâsânî de beş vakit namazın mevcudiyetini Rûm sûresindeki âyetlerden (30/17-18) çıkarmaya çalışırken *Te'vilât'*tan nakilde bulunmuştur.<sup>52</sup> Bunlardan başka Muhammed b. Ali eş-Şevkânî de Mâtürîdî'nin usûl-i fıkıh dair bazı görüşlerine temas etmiştir.<sup>53</sup>

<sup>47</sup> Nesefî, *a.g.e.*, I, 359; Mağribî, *a.g.e.*, s. 23.

<sup>48</sup> *Akîdetü'l-İslâm ve'l-Îmâm el-Mâtürîdî*, s. 287.

<sup>49</sup> Nesefî, *a.g.e.*, I, 359; Kureşî, *el-Cevâhirü'l-mudıyye*, IV, 251; Bağdâdî, *a.g.e.*, II, 36; Brockelmann, *GAL*, I, 195.

<sup>50</sup> Nesefî, *Tebîrâtü'l-edille*, I, 359; Taşköprizâde, *Miftâhu's-sa'âde*, II, 21-22; *Keşfü'z-zunûn*, II, 1408, 1573.

<sup>51</sup> Abdülazîz el-Buhârî, *Keşfü'l-esrâr*, III, 9-11; krş. Mâtürîdî, *Te'vilâtü'l-Kur'an*, vr. 184<sup>a</sup>; Alâeddin es-Semerkindî, *Şerhu't-Te'vilât*, vr. 243<sup>b</sup>.

<sup>52</sup> Kâsânî, *Bedâ'i'u's-sanâ'i'*, I, 89-90; krş. *Te'vilâtü'l-Kur'an*, vr. 561<sup>a</sup>.

<sup>53</sup> Şevkânî, *İrşâdü'l-fuhûl*, s. 94. TDV İslâm Araştırmaları Merkezi araştırmacılarından Dr. Şükrü Özen Ebü Mansûr el-Mâtürîdî'nin usûl-i fıkıh dair görüşle-



Sözü edilen kitabı Mâtürîdî fakihi Ebû's-Senâ el-Lâmişî ve Alâeddin es-Semerkindî *Me'âhizü's-şerâ'i'* adıyla zikretmişlerdir.<sup>54</sup> Eserin herhangi bir nüshasını ele geçirmek mümkün olmamakla birlikte kitabın adını, birçok kaynaktan *Usûlü'l-fikh* diye anılmasına rağmen *Me'âhizü's-şerâ'i'* şeklinde belirlemeyi tercih ettik. Brockelmann *Kesfû'z-zunûn'a* dayanarak iki kitabı zikretmiş ve *Me'hazü's-şerâ'i'* adını yeğlemiş fakat herhangi bir açıklama yapmamıştır; M. Ebû Zehre de aynı yolu izlemiştir. Eyyüb Ali, Fethullah Huleyf, A. Abdülfettâh el-Mağribî ve Ahmed İsmâ el-Kâtib ise yukarıda geçen iki kitabın usûl-i fikh konusunda olduğunu belirtmekle yetinmişlerdir.<sup>55</sup>

### C) Tefsir ve Kur'an İlimleri

1. *Risâle fî mâ lâ yecüzü'l-vakfu aleyhi fî'l-Kur'ân*. Tek varaktan oluşan yazma bir risâle olup nüshaları *el-Fihrisü's-şâmil*'de yer almış, Fuat Sezgin tarafından da zikredilmiştir.<sup>56</sup> Risâlenin yazma nüshaları Dârü'l-kütübî'l-Mısriyye (Mecmûu Tal'at, nr. 940), Köprülü (Mehmed Âsım Bey, nr. 705), Süleymaniye (Şehid Ali Paşa, nr. 2790/6; Hacı Mahmud Efendi, nr. 892/2) ve Tebriz (Y. Tebriz, nr. 146/4) kütüphanelerinde bulunmaktadır. Risâle, besmele ve Mâtürîdî'ye ait olduğunu ifade eden bir ibareden sonra, Kur'an'da vakfedilmesi câiz olmayan elli iki yerden birinde kasten vakfedenin kâfir olacağını, sehven vakfedenin ise namazının bozulacağını kaydederek başlar.<sup>57</sup>

2. *Te'vilâtü'l-Kur'ân*. Kâtib Çelebi *Te'vilâtü Ehli's-sünne* adıyla kaydetmekte,<sup>58</sup> Kavala nüshası da aynı adı taşımaktadır (Dârü'l-kütü-

---

rini iki eserinden ve ona atıfta bulunan kitaplardan yararlanarak ortaya koymayı amaçlayan bir çalışma yapmıştır. Bu çalışmanın yayımlanması şüphesiz ki konuya büyük bir açıklık getirecektir.

<sup>54</sup> Lâmişî, *Kitâb fî Usûli'l-fikh*, s. 189; Semerkandî, *Mizânü'l-usûl*, s. 97, 476, 699.

<sup>55</sup> *Kesfû'z-zunûn*, II, 1408, 1573; Brockelmann, *GAL*, I, 195; Eyyüb Ali, *Akkâdetü'l-İslâm*, s. 260; Huleyf, "Mukaddime", s. m, 6; Mağribî, *İmâmü Ehli's-sünne ve'l-cemâ'a*, s. 27; Ahmed İsmâ el-Kâtib, *Akkâdetü'l-tevhîd*, s. 101.

<sup>56</sup> *el-Fihrisü's-şâmil li't-tûrâsi'l-mahtût: el-Kur'ân ve ulûmüh (2) et-Tecvid*, I, 12, dipnotu 3; Sezgin, *GAS*, I, 606.

<sup>57</sup> Süleymaniye Ktp. (Hacı Mahmud Efendi, nr. 892/2), vr. 179<sup>a</sup>. Risâlede sergilenen bu tutumun Mâtürîdî'nin geniş ufuklu temel anlayışıyla bağdaştırılması zor görünmektedir. Risâle muhtevasının incelenip *Te'vilât* ile karşılaştırılması gerekmektedir.

<sup>58</sup> *Kesfû'z-zunûn*, I, 335.

bi'l-Mısriyye, Tefsir, nr. 6, Kavala). Köprülü nüshasında ise *Te'vilâtü Ebî Mansûr el-Mâtürîdî fi't-tefsir* kaydı yer almıştır. Âtîf Efendi Kütüphanesi nüshasının baş tarafında "İmam ... Ebû Mansûr el-Mâtürîdî'nin tefsiri ..." gibi bir anlatım yer almış, sonunda adının *Te'vilâtü'l-Kur'ânî'l-mecîd* olduğu ifade edilmiştir. Eserin şârihi Alâeddin es-Semerkindî kitabının başında "İmam ... Ebû Mansûr'a nisbet edilen te'viller kitabı" anlamında bir ibare kullanırken tabakat kitapları *Te'vilâtü'l-Kur'ân* adını zikretmişlerdir. Ayrıca Türkiye, Hindistan, Almanya, Medine, Dımaşk ve Taşkent nüshaları da aynı adı taşımaktadır.<sup>59</sup>

Ebû'l-Muîn en-Nesefî, talebesi Alâeddin es-Semerkindî ve Abdülkâdir el-Kureşî gibi âlimler *Te'vilâtü'l-Kur'ân*'ı andıklarında hem tanıtmışlar hem de methetmişlerdir.<sup>60</sup> *Keşfü'z-zunûn*'da *Te'vilâtü Ehli's-sünne* diye kaydedildikten sonra *Te'vilâtü'l-Mâtürîdiyye fi beyâni usûli Ehli's-sünne ve usûli't-tevhîd* adıyla ikinci bir kitaptan söz edilmiş ve bunun Mâtürîdî'nin seçkin talebelerinin notlarından oluştuğu, bu sebeple diğer kitaplarına nisbetle daha kolay anlaşıldığı, bu notları Alâeddin es-Semerkindî'nin sekiz cilt halinde bir araya getirdiği kaydedilir.<sup>61</sup> Öyle anlaşılıyor ki Kâtib Çelebi yanlışlıkla düşerek ortada Mâtürîdî'ye ait tek eser bulunduğunu, ikinci defa zikrettiği kitabın ise talebelerinin kendisinin takrirlerinden tuttıkları notlardan ibaret olup Alâeddin es-Semerkindî tarafından tedvin edildiğini zannetmiştir.

Mâtürîdî'ye nisbet edilen *Te'vilât* nüshalarının incelenmesinden ortada iki kitabın bulunduğu anlaşılır. Birincisi Mâtürîdî'ye ait Kur'an tefsiridir. İkincisi ise bu kitabın şerhi olup Alâeddin es-Semerkindî tarafından, hocası Ebû'l-Muîn en-Nesefî'nin *Te'vilât*'a ait açıklamalarından istifade ederek tedvin edilmiştir. Mâtürîdî'ye ait kitabın çeşitli isimlerle anıldığı yukarıda zikredildi. Öyle anlaşılıyor ki imam öğrencilerinin önünde Kur'an tefsiri dersleri yapmış, fakat bunlardan bir kitap oluşturup ona özel bir isim vermemiştir. Kitabın adı hocalarının "tefsir" ve "te'vil" ayrımını da göz önünde bulundurarak<sup>62</sup> talebeleri

<sup>59</sup> Eyyûb Ali, *Akâletü'l-İslâm*, s. 260-272.

<sup>60</sup> Nesefî, *a.g.e.*, I, 359; Semerkindî, *Şerhu't-Te'vilât*, Topkapı Sarayı Müzesi Ktp., Medine, nr. 179, vr. 1<sup>b</sup>; Abdülkâdir el-Kureşî, *el-Cevâhirü'l-mudîyye*, IV, 251.

<sup>61</sup> *Keşfü'z-zunûn*, I, 335-336.

<sup>62</sup> Mâtürîdî, *Te'vilâtü'l-Kur'ân*'ın baş tarafında zikrettiği üzere tefsir kelimesini âyete kesin bir ifade ile mâna verme şeklinde anlamış, bunun sadece Resûlul-

tarafından verilmiş, bu sebeple de farklılık arzetmiştir. Buna mukabil *Kitâbü't-Tevhîd*'in durumu böyle olmamıştır.

*Te'vilâtü'l-Kur'ân*'a ait yazma nüshaların kırk kadar olduğu tesbit edilmiştir. Bunların pek azı eksiktir. Kırk nüshanın otuz biri Türkiye'de, altısı diğer İslâm ülkelerinde, üçü de başka ülkelerde bulunmaktadır. Türkiye'dekilerin yirmi sekizi İstanbul'da, diğerleri Konya, Kayseri ve Ödemiş'teki kütüphanelerdedir.<sup>63</sup> Kitabın Bakara sûresinin 142. âyetine kadar olan kısmı İbrâhim Avadayn ve es-Seyyid Avadayn,<sup>64</sup> Bakara sûresinin sonuna kadar kısmı da Muhammed Müstefi-zürrahman<sup>65</sup> tarafından yayımlanmıştır.

Alâeddin es-Semerkandî'ye nisbetle anılan *Şerhu Te'vilâti'l-Mâtürîdi*'nin de iki tam (Süleymaniye Ktp., Hamidiye, nr. 176; Topkapı Sarayı Müzesi Ktp., Medine, nr. 179) ve beş eksik nüshası tesbit edilmiştir (Süleymaniye Ktp., Şehid Ali Paşa, nr. 283, Cârullah Efendi, nr. 230, Esad Efendi, nr. 48; Beyazıt Devlet Ktp., Veliyyüddin Efendi, nr. 423-426; Köprülü Ktp., nr. 48/20).

#### D) Mâtürîdî'ye Nisbet Edilen Eserler

1. *Şerhu'l-Fikhi'l-ekber*. Mâtürîdî'ye nisbet edilen bu eserin ona aidiyeti mümkün görünmemektedir. Çünkü biyografi ve bibliyografi eserleri onun böyle bir şerh kaleme aldığı yolunda hiçbir işaretle bulunmamaktadır. M. Zâhid Kevserî *Dârü'l-kütübi'l-Mısriyye*'de bulunan birkaç *Şerhu'l-Fikhi'l-ekber* yazma nüshasında eserin Ebü'l-Leys es-Semerkandî'ye ait olduğu kaydının yer aldığını zikretmiş ve şerhin metninde "Fakih Ebü'l-Leys dedi ki ..." ifadesinin bulunmasına dikkat çekmiştir. Muhammed Ebü Zehre ve muasır diğer müellifler de

---

lah ile vahyin gelişine şahit olan ashâb-ı kirâma ait olabileceğini söylemiştir. Te'vil ise âyeti ihtimal çerçevesinde açıklamaktan ibarettir. Onun bu anlayışı *Te'vilât* içinde kullanılan esnek üslûpta da kendini göstermektedir. Mâtürîdî'den takriben yirmi yıl önce vefat eden büyük müfessir İbn Cerîr et-Taberî'nin de aynı anlayışa sahip oluşu dikkat çekmektedir.

<sup>63</sup> *Te'vilât* nüshaları hakkında TDV İslâm Araştırmaları Merkezi tarafından yayıma hazırlanan eserin I. cildinin mukaddimesinde geniş bilgi bulunmaktadır.

<sup>64</sup> Kahire 1391/1971.

<sup>65</sup> Bağdat 1404/1983.

Kevserî paralelinde fikir beyan etmiştir.<sup>66</sup> Wensinck de söz konusu şerhin epeyce nüshasını incelediği halde Mâtürîdî'ye nisbet edilen herhangi bir kayda rastlamadığını belirtir.<sup>67</sup> Ayrıca eserde Eş'arîler'e ait olmak üzere epeyce görüş ele alınarak eleştirilmiştir. Halbuki Mâtürîdî ile Eş'arî'nin vefatları birbirine yakın olup Eş'ariyye mezhebi ancak kurucusunun vefatından sonra şöhret bulmuştur. Montgomery Watt da şerhin Mâtürîdiyye'ye mensup bir âlim tarafından kaleme alınmış olacağı biçimindeki görüşü benimser.<sup>68</sup> Sözü edilen yanlışlığın meydana geliş sebebi Mâtürîdî'ye ait görüşlerin eserde defalarca zikredilmesinden kaynaklanmış olmalıdır.

2. *Kitâbü'l-Akîde (Risâle fî'l-akîde)*. Eserin adını Brockelmann ve Sezgin *el-Akîde* diye kaydederken, Sezgin yazma nüshalarının bulunduğu yerleri de göstermiştir.<sup>69</sup> Kâtib Çelebi eseri *Akîdetü Ebî Mansûr el-Mâtürîdî* adıyla kaydetmiş ve Tâceddin es-Sübki tarafından *es-Seyfû'l-meşhûr fî Şerhi Akîdeti Ebî Mansûr* adıyla şerhedildiğini bildirmiştir. *Hediyetü'l-ârifîn*'de ise *Akîdetü'l-Mâtürîdiyye* ismi yer almıştır.<sup>70</sup> Eyyûb Ali risâlenin tek başına değil, sadece Sübki'nin şerhiyle birlikte bulunduğunu söylemiş ve biyografi yazarlarının ondan söz etmediğini belirtmiştir.<sup>71</sup> Gerçekte risâle metin halinde mevcut olup Dârü'l-kütübî'l-Mısriyye (Teymur, nr. 147) ve İstanbul'da nüshaları bulunmaktadır (Süleymaniye Ktp., Şehid Ali Paşa, nr. 1717/3, Lâleli, nr. 2411/2; Nuruosmaniye Ktp., nr. 2188/2; Köprülü Ktp., nr. 244/6; Millet Ktp., Feyzullah Efendi, nr. 2155/2; Râgıb Paşa Ktp., nr. 1479/2)<sup>72</sup>.

Çağdaş bazı araştırmacılar sözü edilen kitabın Mâtürîdî'ye nisbetini isabetli bulmamış ve bunun için *Şerhu'l-Fıkhi'l-ekber*'deki sebep-

<sup>66</sup> M. Zâhid Kevserî, *el-Âlim ve'l-müte'allim mukaddimesi*, s. 4; M. Ebû Zehre, *Târîhu'l-mezâhibi'l-İslâmîyye*, s. 175-176; Ahmed b. Avdullah el-Harbî, *el-Mâtürîdiyye*, s. 112.

<sup>67</sup> Wensinck, *The Muslim Creed*, s. 122-123.

<sup>68</sup> Montgomery Watt, *Free Will and Predestination in Early Islam*, s. 8.

<sup>69</sup> Brockelmann, *GAL*, I, 195; *Suppl.*, I, 346; Sezgin, *GAS*, I, 605.

<sup>70</sup> *Keşfü'z-zunûn*, II, 1019, 1157; *Hediyetü'l-ârifîn*, II, 36.

<sup>71</sup> Eyyûb Ali, *Akîdetü'l-İslâm*, s. 260.

<sup>72</sup> Brockelmann, *GAL Suppl.*, I, 346; Sezgin, *GAS*, I, 605; Tâceddin es-Sübki, *Mâtürîdî'nin Akîde Risâlesi ve Şerhi* (trc. M. Saim Yeprem), s. 40-42; Mağribî, *İmâmü Ehli's-sünne ve'l-cemâ'a*, s. 28.

leri hatırlatmışlardır.<sup>73</sup> Eser Yusuf Ziyaeddin Yörükân tarafından *Risâle fi'l-akâid* adıyla neşredilmiş<sup>74</sup> ve bazı notlar ilâvesiyle Türkçe'ye çevrilmiştir.<sup>75</sup> Araştırmacı risâlenin Mâtürîdî'nin görüşlerini yansıttığına ve mezhebine mensup olanlardan birinin eseri olma ihtimaline dikkat çekmiştir.<sup>76</sup>

Doğruya en yakın olan, akîde risâlesinin Mâtürîdî'ye ait olmayıp bilâhare ona nisbet edilmiş bulunması yolundaki anlayıştır. Bunun sebepleri de daha çok risâlenin metninden çıkarılabilmektedir:

a) Risâlenin başlangıcında “Bu akîde şeyh imam ... Ebû Mansûr el-Mâtürîdî'ye nisbet edilmiştir” denilmektedir.<sup>77</sup>

b) Mâtürîdî'nin eserleri için en güvenilir kaynak olan Neseî'ye ait *Tebîrâtü'l-edille*'de sözü edilen risâle yer almamıştır.<sup>78</sup>

c) Risâlede “iman ve İslâm” konusu işlenirken “Sahih olan Ebû Mansûr el-Mâtürîdî'nin söylediğidir ...” denilmektedir.<sup>79</sup>

d) Eserin sıfâtullah, özellikle kelâm sıfatı, tekvin, istitâat, saadet ve şekâvet gibi bahislerinde Eş'arîler'e ait görüşler ele alınıp eleştirilmektedir.<sup>80</sup>

e) Sübkî *es-Seyfü'l-meşhûr* adlı şerhinde şöyle demektedir: “Bilmelisin ki üstat Ebû Mansûr el-Mâtürîdî'den (r.h.) menkul olan, onun imanda istisna konusunda Eş'arîler'le fikir birliği içinde olup Hanefîler'e muhalefet ettiği şeklindedir. Halbuki bu akîde risâlesinin sahibi imamın Hanefîler'le fikir birliği içinde olduğunu söylemektedir.<sup>81</sup> Bu da risâlenin Ebû Mansûr'a ait beyanların ürünü olmadığını gösterir.

3. *Risâle fi'l-îmân*. Çağdaş bazı araştırmacılar Mâtürîdî'ye böyle bir eser nisbet ederken Ebû'l-Muîn en-Neseî'ye ait *et-Temhîd fi*

<sup>73</sup> bk. Eyyûb Ali, *a.g.e.*, s. 260; Mağribî, *İmâmü Ehli's-sünne ve'l-cemâ'a*, s. 28-29; Harbî, *el-Mâtürîdiyye*, s. 112.

<sup>74</sup> Yörükân, *el-Mütünü'l-kadîme fi'l-akaid, Risâle fi'l-akaid li's-Şeyh el-İmâm Ebî Mansûr el-Mâtürîdî*, İstanbul 1953, s. 9-22.

<sup>75</sup> Yörükân, *İslâm Akaidine Dair Eski Metinler, İmam-ı Ebû Mansur-ı Mâtürîdî'nin Akaid Risâlesi*, İstanbul 1953, s. 11-33; krş. Sezgin, *GAS*, I, 605.

<sup>76</sup> *a.e.*, II.

<sup>77</sup> Yörükân, *Risâle fi'l-akaid*, s. 9.

<sup>78</sup> bk. Neseî, *Tebîrâtü'l-edille*, I, 359.

<sup>79</sup> Yörükân, *a.g.e.*, s. 15-16; Sübkî, *es-Seyfü'l-meşhûr*, s. 30.

<sup>80</sup> *a.e.*, muhtelif sayfalar.

<sup>81</sup> bk. Sübkî, *es-Seyfü'l-meşhûr*, s. 33-35.

*usûli'd-dîn* adlı kitaba dayanmışlardır.<sup>82</sup> Ne var ki Nesefî risâleyi bu adla zikretmemiştir. Onun kullandığı ifade şundan ibarettir: “Bu mesele hakkında başka birçok delil de vardır. Üstat Ebû Mansur el-Mâtürîdî (r.h.) söz konusu delilleri bu meseleye tahsis edilmiş bir eserde zikretmiştir.”<sup>83</sup>

4. *Şerhu Kitâbi'l-İbâne li'l-Eş'arî*. Mustafa Abdürrezzâk, Mâtürîdî'ye böyle bir eser nisbet etmişse de kaynağını göstermemiştir. Eyyûb Ali böyle bir nisbeti yadırgamış, Ali Abdülfettâh el-Mağribî de bu nisbetin isabetsiz olduğu kanaatine varmıştır. Bunun yanında o, biyografî müellifleri ve çağdaş araştırmacılardan böyle bir kitabı Mâtürîdî'ye nisbet eden birinin varlığından haberdar olmadığını da ifade etmiştir. Zaten Eş'arî'ye ait *el-İbâne an usûli'd-diyâne* adlı eserin Mâtürîdî döneminde Mâverâünnehir beldelerine ulaştığı da bilinmemektedir.<sup>84</sup>

5. *Vesâyâ ve münâcât*. Farsça olduğu belirtilen ve Fuat Sezgin tarafından zikredilen bu risâle Mâtürîdî'ye yer veren biyografik eserlerde söz konusu edilmemiştir. Sezgin risâleye ait yazma nüshaların Süleymaniye (Fâtih, nr. 5426, vr. 235<sup>a</sup>-240<sup>a</sup>) ile Bursa'daki Hasan Çelebi (nr. 1187/8, vr. 112<sup>b</sup>-117<sup>a</sup>) kütüphanelerinde bulunduğunu kaydetmiştir.<sup>85</sup> Risâle *Pendnâme-i Mâtürîdî* adıyla yayımlanmıştır.<sup>86</sup> Ne var ki Mâtürîdî'yi söz konusu eden kaynakların hiçbiri onun Farsça bildiğinden ve bu dilde eser telif ettiğinden bahsetmemektedir. Bununla birlikte imamın yaşadığı belde onun Farsça bilmesine imkân hazırlayan şehirler arasında yer almaktaydı. Bundan sonraki araştırmaların bu ve benzeri noktalara ışık tutacağı umulmaktadır.

<sup>82</sup> bk. Ahmed b. Avdullah el-Harbî, *el-Mâtürîdiyye*, s. 113.

<sup>83</sup> Nesefî, *et-Temhîd*, s. 102.

<sup>84</sup> Mustafa Abdürrezzâk, *Temhîd li-târîhi'l-felsefeti'l-İslâmiyye*, s. 289; Eyyûb Ali, *el-Akâidetü'l-Mâtürîdiyye*, s. 226 vd.; Mağribî, *İmâmü Ehli's-sünne ve'l-cemâ'a*, s. 29.

<sup>85</sup> Sezgin, *GAS*, I, 606.

<sup>86</sup> nşr. Bünyad Güzârân, “Ferheng-i İrân-Zemîn”, Tahran 1345 hş., s. 46-67.

### KİTABIN NEŞRE HAZIRLANMASINDA TAKİP EDİLEN METOT

Bir eserin ilmî neşre hazırlanması (édition critique) ilke olarak müellifinin kaleme aldığı metnin tesbit edilmesini amaçlar. Bunun için başvurulacak en önemli kaynak şüphe yok ki müellifin kaleminden çıkan nüshadır. Ancak bu çok az esere nasip olabilen bir husustur. Müellifin yakın veya uzak talebelerinin istinsah ettiği, üzerinde şerh, hâşiye, telhis, tehzip gibi çalışmaların yapıldığı metinler de ilmî neşirde yardımcı malzeme sağlayan eserler konumunda bulunur.

Ebû Mansûr el-Mâtürîdî'nin *Kitâbü't-Tevhîd*'i, şimdiye kadar ulaşılabilen bilgilere göre sözü edilen imkânların hepsinden mahrum bulunmaktadır. *Kitâbü't-Tevhîd*'den uzun alıntılar yapan bir eserin mevcudiyeti de henüz tesbit edilememiştir. Müellifin *Te'vîlâtü'l-Kur'ân*'-inde müşterek veya benzer ibarelere raslanmakla birlikte *Kitâbü't-Tevhîd*'in yaklaşık on katına denk bir hacme sahip bulunan bu eser neşredilmeden iki kitap arasında sağlıklı bir mukayese yapmak mümkün görünmemektedir.

*Kitâbü't-Tevhîd*'in elimizde bulunan yegâne nüshası (Cambridge Üniversitesi Ktp., nr. Add, 3651) orta boy 206 varaktan oluşmaktadır. Sayfaların satır sayısı yirmi bir olup bazılarının kenarında metni açıklayıcı bilgiler ve metin tashihiyle ilgili kayıtlar bulunmaktadır. Ayrıca metnin başka bir nüsha ile mukabele edildiğini gösteren "beleğa" (بلغ) kaydına yer yer raslanmaktadır. Açık bir nesih hattıyla yazılmış bulunmakla birlikte elinizdeki kitabın Arapça kısmındaki dipnotlarının da incelenmesinden anlaşılacağı üzere azımsanmayacak miktarda hatalar taşımaktadır.

Nüshanın ilk sayfasında (vr. 1<sup>a</sup>) kitabın ve müellifinin isminden başka dört kadar temellük nüshası yer almaktadır. Bazı kelimeleri özel

olarak silinmiş bulunan bu kayıtlarda 1150 ve 1191 tarihleri göze çarpmaktadır. Sözü edilen nüsha çalışmamızın dipnotlarında (د) harfi ile kısaltılmıştır.

*Kitâbü't-Tevhîd*'in ilmî neşrini hazırlarken Fethullah Huleyf tarafından gerçekleştirilen neşri de (Beyrut 1970) bir nüsha gibi telakki ederek farklı okunuşlarını göstermeyi tercih ettik. Çünkü bu neşir esere ait ilk çalışma olup kitabın duyurulup yaygınlaşmasını sağlamış ve otuz yılı aşkın bir zaman dilimi içinde yapılan çalışmalarda referans olarak kullanılmıştır. Fethullah Huleyf'e bu gayretlerinden dolayı teşekkür etmek ifası gereken bir borçtur. Kendisi çalışmasının mukaddimesinde eserin bazı kelimelerini okuyamadığını veya müellifin ne demek istediğine nüfuz edip ibareyi tashih edemediğini ifade etmekte, daha sonra yapılacak çalışmalarla bu eksiklerin tamamlanması temennisinde bulunup bunu memnuniyetle karşılayacağını söylemektedir.<sup>87</sup> Bunun yanında Huleyf neşrinin ve 'elinizdeki çalışmanın incelenmesinden de anlaşılacağı üzere *Kitâbü't-Tevhîd*'e ait ilk neşir gereken ilgi, dikkat ve titizliğe mazhar olmuş sayılmaz, başka bir ifade ile nâşiri tarafından elden gelen gayretin sarfedildiği söylenemez. Huleyf neşri matbu nüsha anlamından hareketle (م) kısaltması ile gösterilmiştir.

### Metnin Tahkiki

Kanaatimize göre edisyon kritiklerde müellifin kaleminden çıkan metnin ortaya konulması amaçlanmalıdır. "Tercihli metot" diye isimlendirilebilecek bu yöntemi bırakıp da bir nüshayı esas alan, onu olduğu gibi kaydedip dipnotunda farklı nüshaların kelimelerini kaydeden çalışma şekli sahih metnin tesbitini okuyucuya bırakmakta ve dolayısıyla ona fazla yardımcı olmamaktadır. Halbuki bir müellifin eserini varsa çeşitli nüshalarından okuyan ve onunla ilgili olarak yan çalışmalar yürüten araştırmacı o eseri en doğru anlaması gereken kimsedir. Bu sebeple nâşir eser hakkında sahip olduğu birikim ve vuzuhu çalışmasına aktarmalı ve kendi ilmî kanaatine göre müellifin kaleminden çıkan metni ortaya koymaya çalışmalıdır. Hatta müelliften kaynaklanan gramer ve kompozisyon hatalarını da düzeltmelidir. Çünkü insan bazan kaleme aldığı iki sayfalık bir mektupta bile hata edebilmektedir. Bu realitenin kanıtlarından biri de *Kitâbü't-Tevhîd*'de (ve müellife ait

<sup>87</sup> Fethullah Huleyf, *Kitâbü't-Tevhîd*, Mukaddime, s. m 58.



*Te'vilâtü'l-Kur'an*'da) yer alan âyetlerin yazımında zaman zaman göze çarpan hatalardır. Şüphe yok ki sözü edilen tashihler müellifin fikir ve kanaatinde değişiklik meydana getirmeyen türden düzeltmelerdir. Müellifin düşüncelerine yönelik eleştirilere yer verilmek istendiği takdirde ise bunlar ancak dipnotunda ve nâşirin imzasıyla kaydedebilir. Ayrıca metin üzerinde yapılan bütün tasarruflar, hakkında dipnotunda kayıt düşürülmelidir.

Elinizdeki *Kitâbü't-Tevhîd*'in neşrinde biraz önce sözü edilen tercihli metot uygulanmış, yazma ve matbu metinler birer nüsha olarak kabul edilerek sahih olan metnin ortaya konulmasına çalışılmıştır. Kitapta, daha sonra kaleme alınan kelâm eserlerinde genellikle uyulan iç plana paralel bir kuruluş bulunmakla birlikte bölüm ve konu başlıkları belirlenmemiş, sadece otuz beş kadar yerde "mesele" başlığı altında bir nevi konu tayini cihetine gidilmiştir. Elinizdeki çalışmada göze çarpan bölümlere, başlık ve yan başlıklar, ayrıca iç sistem için kullanılan rakamlar ve harfler, tarafımızdan konulmuş ve köşeli parantez içine alınmıştır.

Eskiden beri *Kitâbü't-Tevhîd*'le ilgilenen âlimler, eserin zor anlaşılmasının sebeplerinden biri olarak çok miktarda zamir ve ism-i işaretin kullanılmasını zikrederler. Üstelik bu zamir ve işaret isimlerinde müzekker-müennes, müfret-tesniye-cemi olma açısından da azımsanmayacak kadar hata yapılmıştır. Ayrıca ifadenin açık ve net olmaması sebebiyle fikrin anlaşılmasında zorluk çekilmektedir. Tarafımızdan gerçekleştirilen bu çalışmada bu güçlüklerin aşılmasına gayret gösterilmiş, metin üzerinde tasarrufda bulunulmuş, dipnotlarında metnin anlaşılmasına yardımcı olacak açıklamalar konulmuştur. Metne ilâve şeklinde yapılan müdahaleler köşeli parantez içine alınmıştır.<sup>88</sup> Âyetlerin kaydında vuku bulan hatalar düzeltilmiş fakat nüsha farkı telakki edilemeyeceğinden dipnotunda gösterilmemiştir.

Gerçekleştirilen neşirde müellifin kaleminden çıkan metnin tesbit edilip doğru olarak anlaşılması amaçlanmış, bunun yanında daha fazla bilgi, eleştiri veya mukayese niteliğindeki açıklamalara gerek görülmemiş, bu tür çalışmaların eserin neşrinden sonra ilim adamları tarafından yerine getirileceği düşünülmüştür. Eserde doğrudan veya

<sup>88</sup> Köşeli parantez içinde yer alan ilâvelerle konulan başlıklar Fethullah Huleyf neşriyle paralellik azettiği takdirde kelime veya ibarenin bitimine yıldız işareti konulmuştur.

dolaylı bir şekilde zikredilen âyetlerin yerleri ve hadislerin kaynakları gösterilmiş, şahıs ve fırkalar hakkında da kısa bilgiler sunulmuştur. Hadislerin kaynaklarıyla şahıs ve fırkalara dair bilgiler ilk geçtikleri yerde kaydedilmiştir.

Eserin metninde paragraflar başında sıkça yer alan “İmam Ebû Mansûr (r.h.) şöyle dedi” meâlindeki ifadeler müellifin kendisine ait olmayacağı düşüncesiyle özel bir parantez içine alınmış, genellikle paragrafların sonunda tekrarlanan dua, temenni ve zikir türünden cümleler de tartışılan konunun tamamlayıcı cüzünü teşkil etmeyeceği hususu göz önünde bulundurularak farklı karakterde dizilmiştir.

Bilgisayar programından kaynaklanan teknik sebeplerle metnin satır sayısını gösteren rakamlar konulamamış, varak numaraları da metin içinde gösterilmiştir. Varakın ilk sayfası için “vech” (وجه = yüz) kelimesinin kısaltılmışı olan vâv (و), ikinci sayfası için de “zahr” (ظهر = arka) kelimesinin kısaltılmışı zı (ظ) harfi kullanılmıştır.

Kitabın sonuna âyet, hadis, terimler, özel isimler, fırka ve mezhepler, kitap ve şiirler indeksi konulmuştur.

Çalışmanın genelde İslâm düşüncesi, özellikle Ehl-i sünnet-Mâtürîdî kelâmı alanında önemli bir boşluğu dolduracağını umuyor, Cenâb-ı Hakk’a lutfettiği nimetlere mukabil hamd, şükür ve senâda bulunuyoruz.

**Prof. Dr. Bekir TOPALOĞLU**

**Dr. Muhammed ARUÇI**

## BİBLİYOGRAFYA

- Abdurrahman Bedevî, *et-Türâsü'l-Yûnânî fi'l-ḥadâreti'l-İslâmiyye*, Kahire 1946.
- Abdülazîz el-Buhârî, Alâeddin Abdülazîz b. Ahmed b. Muhammed, *Keşfü'l-esrâr 'an usûli Faḫri'l-İslâm el-Pezdevî*, Kahire 1307.
- Ahmed b. Avdullah el-Harbî, *el-Mâtürîdiyye*, Riyad 1413.
- Ahmed Emîn, *Ḍuhrü'l-İslâm*, Kahire 1952.
- Ahmed İsmâ el-Kâtib, *'Aḳıdetü't-tevhîd fi Fethi'l-bârî şerḫi Şaḫîḫi'l-Buḫârî*, Beyrut 1403/1983.
- Ali Abdülfettâh el-Mağribî, *İmâmu Ehli's-sünneti ve'l-cemâ'a Ebû Mansûr el-Mâtürîdî ve ârâ'ühü'l-kelebiyye*, Kahire 1405/1985.
- Bağdathî İsmâil Paşa, *Hedyyetü'l-'ârifîn*, Beyrut 1402/1982.
- Beyâzîzâde Ahmed Efendi, *İşâratü'l-merâm min 'ibârâti'l-İmâm (nşr. Yûsuf Abdürrezzâk)*, Kahire 1949 → İstanbul, ts. (Dârü'l-kitâbi'l-İslâmî).
- a.mlf., *el-Uşûlü'l-münife li'l-imâm Ebî Ḥanîfe* (nşr. İlyas Çelebi), İstanbul 1416/1996.
- Brockelmann, Carl, *Geschichte der Arabischen Litteratur (GAL)*, I-II, Leiden 1943-49.
- a.mlf., *Geschichte der Arabischen Litteratur Supplementband (GAL Suppl.)*, I-III, Leiden 1937-42.
- a.mlf., *Târîḫu'l-edebi'l-'Arabî* (trc. es-Seyyid Ya'kûb Bekir – Ramazan Abdüttevâb), Kahire 1974.

- Ebü Hanîfe Nu'mân b. Sâbit, *el-Âlim ve'l-müte'allim* (nşr. Muhammed Zâhid el-Kevserî), Kahire 1368.
- Ebü'l-Hasan en-Nedvî, *Ricâlü'l-fikri ve'd-da've fi'l-İslâm*, Küveyt 1409/1989.
- Ebü'l-Hayr Muhammed Eyyûb Ali, *'Aķidetü'l-İslâm ve'l-imâm el-Mâtürîdî*, Dakka 1403/1983.
- el-Fihrisü's-şâmil li't-türâsi'l-maḥḥûḥ, el-Ḳur'ân ve 'ulûmüh (2) et-Tecvîd*, I, Amman 1405/1985.
- Goldziher, Ignaz, *el-'Aķide ve's-şer'ca fi'l-İslâm* (trc. Muhammed Yûsuf Mûsâ v.dğr.), Kahire 1946.
- Hatîb el-Bağdâdî, Ebû Bekir Ahmed b. Ali b. Sâbit el-Bağdâdî, *Târîhu Bağdâd*, Kahire 1349/1931 → Beyrut, ts. (Dârü'l-fikr).
- İbn Hacer el-Askalânî, Ebü'l-Fazl Şehâbeddin Ahmed b. Ali b. Muhammed, *Lisânü'l-Mizân*, Haydarâbâd 1329.
- İbn Hallikân, Ebü'l-Abbas Ahmed b. Muhammed b. Ebû Bekir, *Vefeyâtü'l-a'yân ve enbâ'ü ebnâ'i'z-zamân* (nşr. Muhammed Muhyiddin Abdülhamîd), Kahire 1367/1948.
- İbn Kutluboğa, Zeynüddin Kâsım b. Kutluboğa, *Tâcü't-terâcim* (nşr. Gustav Flügel), Leipzig 1852.
- Kâsânî, Alâüddin Ebû Bekir b. Mes'ûd b. Ahmed, *Bedâ'î'u's-şanâ'î'*, Kahire 1327.
- Kâtib Çelebi, *Keşfü'z-zunûn*, Beyrut 1402/1982.
- Kefevî, Mahmûd b. Süleyman, *Ketâ'ibü a'lâmi'l-aḥyâr*, Süleymaniye Ktp., Ayasofya, nr. 3401.
- Kureşî, Ebû Muhammed Abdülkâdir b. Muhammed, *el-Cevâhirü'l-muḍıyye fi ṭabakâti'l-Hanefiyye*, Kahire 1413/1993.
- Lâmişî, Ebü's-Senâ Mahmûd b. Zeyd, *Kitâb fi uşûli'l-fıķḥ* (nşr. Abdülmecîd Türkî), Beyrut 1995.
- Leknevî, Ebü'l-Hasenât Muhammed b. Abdülhay, *el-Fevâ'idü'l-behiyye fi terâcimi'l-Hanefiyye*, Kahire 1324.
- Macdonald, D. B., "Mâtürîdî", *İslâm Ansiklopedisi (İA)*, İstanbul 1940-88, VII, 404-406.
- Makdisî, Muhammed b. Ahmed b. Ebû Bekir, *Aḥsenü't-teķâsım fi ma'rifeti'l-eķâim*, London 1909.

Mâtürîdî, Ebû Mansûr Muhammed b. Muhammed b. Mahmûd,  
*Kitâbü't-Tevhîd* (nşr. Fethullah Huleyf), Beyrut 1970 →  
İstanbul 1979.

a.mlf., *Pendnâme-i Mâtürîdî* (nşr. Bünyad Güzârân), Ferheng-i  
İrân-Zemîn, Tahran 1345 hş., s. 46-67.

a.mlf., *Te'vilâtü'l-Kur'ân*, Hacı Selim Ağa Ktp., nr. 40.

a.mlf., *Te'vilâtü'l-Kur'ân* (nşr. İbrâhim Avadayn-es-Seyyid  
Avadayn), Kahire 1391/1917.

a.mlf., *Te'vilâtü'l-Kur'ân* (nşr. Muhammed Müstefizurrahman),  
Bağdat 1404/1983.

Muhammed Ebû Zehre, *Târîhu'l-mezâhibi'l-İslâmiyye*, Kahire, ts.  
(el-Matbaatü'n-Nemûzeciyye).

Muhammed Hudarî Bek, *Muḥâḍarâtü târihi'l-ümemi'l-İslâmiyye*  
- *ed-Devletü'l-Abbâsiyye*, Kahire 1970.

Mustafa Abdürrezzâk, *Ternhîd li-târîhi'l-felsefeti'l-İslâmiyye*,  
Kahire 1944.

Nesefî, Ebû'l-Muîn Meymûn b. Muhammed b. Muhammed b. Mek-  
hûl, *Tebşîratü'l-edille* (nşr. Claude Salamé), Dımaşk 1990-93.

Pezdevî, Ebû'l-Yüsr Muhammed b. Muhammed b. Hüseyin b.  
Abdülkerim, *Uşûlü'd-dîn* (nşr. Hans Peter Linss), Kahire  
1383/1963.

Sem'ânî, Ebû Sa'd Abdülkerîm b. Muhammed b. Mansûr, *el-Ensâb*  
(nşr. Abdurrahman b. Yahyâ el-Muallimî el-Yemânî), Beyrut  
1400/1980.

Semerkindî, Alâeddin Muhammed b. Ahmed b. Ebû Ahmed, *Mizâ-  
nû'l-uşûl fi netâ'ici'l-ukûl* (nşr. Muhammed Zekî Abdülber),  
Devha 1404/1984.

a.mlf., *Şerḫu Te'vilâti'l-Mâtürîdî*, Topkapı Sarayı Müzesi Ktp.,  
Medine, nr. 179.

Sezgin, Fuat, *Geschichte des Arabischen Schrifttums (GAS)*, I-  
IX, Leiden 1967-84.

Sübki, Ebû Nasr Abdülvehhâb b. Ali b. Abdülkâfi Tâceddin es-Sübki,  
*es-Seyfü'l-meşhûr fi Şerḫi 'Aḳidetü Ebî Mansûr* (nşr.  
Mustafa Saim Yeprem), İstanbul 1409/1989.

- Şevkânî, Muhammed b. Muhammed b. Ali, *İrşâdü'l-fuhûl*, Kahire, ts. (Dârü'l-fikr).
- Tancî, Muhammed b. Tâvîl, "Abû Mansûr al-Mâtürîdî", *Ankara Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi (AÜİFD)*, sy. I-II, Ankara 1955, s. 1-12.
- Taşköprizâde, Ahmed b. Mustafa, *Miftâhu's-sa'âde ve mişbâhu's-siyâde fî mevzû'âtî'l-'ulûm* (nşr. Kâmil Kâmil Bekrî – Abdülvehhâb Ebü'n-Nûr), Kahire, ts. (Dârü'l-kütübi'l-hadîse).
- Tritton, A. S., "An Early Work from the School of al Mâtürîdî", *Journal of the Royal Asiatic Society of Great Britain and Ireland*, London 1966, parts 3-4, pp. 96-99.
- Watt, Montgomery, *Free Will and Predestination in Early Islam*, Luzac 1948.
- Wensinck, A. J., *The Muslim Creed*, Cambridge 1932.
- Yeprem, M. Saim, *Mâtürîdî'nin Akîde Risâlesi ve Şerhi*, İstanbul 1989.
- Yörükân, Yusuf Ziya, *İslâm Akaidine Dair Eski Metinler ve İmam-ı Ebu Mansur-î Mâtürîdî'nin Akaid Risâlesi*, İstanbul 1953.
- a.mlf., *el-Mütûnû'l-ka'dîme fî'l-'akâ'id, Risâle fî'l-'akâ'id li-Şeyh el-İmâm Ebî Mansûr el-Mâtürîdî*, İstanbul 1953.
- Zebîdî, Ebü'l-Feyz Muhammed b. Muhammed Murtazâ, *İthâfû's-sâde*, Kahire 1311 → Beyrut, ts. (Dârü'ihyâi't-türâsi'l-Arabî).